جامعة اليرموك

كلية الآداب

قسم اللغة العربية

أثر شاهد الضرورة الشعرية في مسائل الخلاف النحوي دراسة وصفية تحليلية

effect witness of poeitic necessty in the dispute Grammatical matters Descriptive and analytical study

إعداد الطالب:

باسل مفلح علي الدلابيح

إشراف الأستاذ الدكتور:

عبد القادر مرعي بني بكر

حقل التخصص- اللغة والنحو

العام الدراسي

٢٠١٥/٢٠١٦م

"أثر شاهد الضرورة الشعرية في مسائل الخلاف النحوي دراسة وصفية تحليلية"

إعداد الطالب:

باسل مفلح علي الدلابيح

ماجستير اللغة العربية– لغة ونحو، جامعة اليرموك، ٢٠١١م

بكالوريوس اللغة العربية وآدابها، جامعة آل البيت، ٢٠٠٧م

قُدِّمت هذه الأطروحة استكمالًا لمتطلبات درجة الدكتوراه الفلسفة تخصص: اللُّغة ونحو في جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

وقد وافق عليها:

أ.د. عبد القادر مرعي بني بكر.....مشرفًا ورئيسًا

أستاذ دكتور في اللغة والنحو، جامعة اليرموك.

أ.د. رسلان بني ياسين..... عضوًا

أستاذ دكتور في اللغة والنحو واللسانيات، جامعة اليرموك

أ.د. يحيى عطية عبابنة..... عضوًا

أستاذ دكتور في اللغة والنحو، جامعة اليرموك.

أ.د. موسى سامح ربابعة.....عضوًا

أستاذ دكتور في الأدب والنقد، جامعة اليرموك.

أ.د. بكر أبو معيلي.....عضوًا خارجيًا

أستاذ دكتور في اللغة والنحو، كلية العلوم التربوية والآداب الجامعية.

يوم وتاريخ مناقشة الأطروحة: الأربعاء ٢٠١٦/٧/٢٧م.

الإهداء

إلى الدَّاعم الأول لي..... أبي العزيز.

إلى من كلَّلتني بدعائِها..... أمي العزيزة.

إلى من سأبدأ معها مشوار العمر خطيبتي الحبيبة.

إلى إخوتي...

والأصدقاء...

باسل مفلح علي الدلابيح

الشكر والتقدير

أتقدم بجزيل الشُّكر والتقدير إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل، وأخصُّ بالذِّكر الأستاذ الدكتور عبد القادر مرعي بني بكر الذي كان لي طوال كتابة هذا العمل ناصحًا، وداعمًا. وأتقدم أيضًا بالشكر للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة المحترمون لما قدموه من نصائح وإرشادات أسهمت في إثراء هذه الأطروحة، كما وأتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من علَّمني حرفًا في كل مراحل دراستي المدرسية والجامعية. وأسأل الله العليَّ القدير أن يجعل هذا العمل في ميزان حسناتهم جميعًا.

فهارس المحتوى

المحتوى	الصفحة
قرار لجنة المناقشة	ب
الإهداء	ج
الشكر والتقدير	د
فهارس المحتوى	هـ
الملخص بالعربية	ي
المقدمة	١
الفصل الأول: مفهوم الضَّرورة الشِّعرية وعلاقتها باللهجات.	
المبحث الأول: مفهوم الضَّرورة وموقف النحاة منها.	٦
مفهوم الضَّرورة.	٦
مفهوم الضَّرورة الشِّعرية عند النحاة.	٧
أولًا: ما ليس للشّاعر عنه مندوحة.	٨
ثانيًا: رأي الأخفش.	٢٠
ثالثًا: رأي ابن جني.	٢١
رابعًا: رأي ابن فارس.	٢٤
خامسًا: موقف المحدثين من الضَّرورة الشِّعرية.	٢٩
المبحث الثاني: العلاقة بين الضَّرورة الشِّعرية، واللَّهجات.	
بين الضرورة واللهجات.	٣٤
الفصل الثاني: أثر شاهد الضرورة الشِّعرية في الخلاف في المستوى الصَّوتي.	
تمهيد:	٤١
المبحث الأول: أثر شاهد الضرورة الشِّعرية في الخلاف في مسائل الحذف	٤٣
١. حذف نون (لكن) للالتقاء الساكنين، وأصل النون فيها	٤٣
٢. حذف الياء من الاسم المنقوص في حالة الإضافة ومع الألف واللّام.	٤٩

٣. قصر الممدود.	٥٤
٤. حذف الياء والواو الواقعتين صلة لهاء الضمير	٥٨
٥. حذف الياء والواو من الضمير المنفصل الغائب من (هو، وهي)	٦٣
٦. حذف الألف اللاحقة لهاء التأنيث.	٦٨
٧. حذف نون التوكيد الخفيفة.	٧٠
٨. حذف النون التي هي علامة الرفع للفعل المضارع.	٧٢
٩. حذف الألف من (هؤلاء).	٧٤
١٠. وصل همزة القطع.	٧٧
المبحث الثَّاني: أثر شاهد الضَّرورة الشِّعرية في الخلاف في ضرائر الزيادة.	
١. إثبات ألف (أنا).	٨٠
٢. إثبات هاء السَّكت في الوصل.	٩١
٣. مدُّ المقصور.	٩٢
٤. إثبات حرف العلة.	٩٥
٥. إشباع الحركة.	٩٨
المبحث الثالث: أثر شاهد الضَّرورة الشِّعرية في الخلاف في ضرائر البدل.	
١. تحريك نون المثنى بالفتحة والضمة بدلًا من الكسرة.	١٠٢
٢. تحريك نون الجمع بالكسرة.	١٠٥
٣. الإبدال في الهمزة.	١٠٨
أ. إبدال الألف همزة.	١٠٨
ب. إبدال الواو همزة.	١٠٩
ج. إبدال الهاء همزة.	١١٠
٤. ياء المتكلم.	١١٢
الفصل الثالث: أثر شاهد الضَّرورة الشِّعرية في الخلاف في المستوى الصَّرفي.	
تمهيد:	١١٩

المبحث الأول: تقسيم الكلمة من حيث العدد.	
١. إبدال المفرد من الجمع.	١٢٠
٢. وضع التثنية موضع المفرد، وجعلها بدلًا منه.	١٢٣
٣. إيقاع لفظ الجماعة على المفرد.	١٢٦
٤. إيقاع لفظ التثنية، والمراد منه الجمع.	١٢٩
المبحث الثاني: المراوحة بين التأنيث والتذكير.	
١. تذكير المؤنث.	١٣٠
٢. تأنيث المذكر.	١٣٥
المبحث الثالث: أن يستعمل الاسم لغير ما يستعمل في سعة الكلام.	
١. أن ترد (مهما) اسم استفهام.	١٣٩
٢. أن تأتي (وسْط) ساكنة السين اسمًا، وتخرج بذلك عن الظرفية.	١٤٣
الفصل الرَّابع: أثر شاهد الضَّرورة الشِّعرية في الخلاف في المستوى النحوي.	
تمهيد:	١٥٠
المبحث الأول: أثر شاهد الضَّرورة الشِّعرية في الخلاف في ضرائر الحذف.	
أولًا: حذف العامل:	١٤٩
١. إضمار الجازم، وإبقاء عمله.	١٥٠
٢. إضمار (أن) المصدرية، وإبقاء عملها من غير بدل.	١٥٣
٣. العطف على ضمير الخفض دون إعادة الخافض	١٥٧
٤. النصب على نزع الخافض.	١٦١
٥. حذف حرف الجرِّ مع إبقاء عمله.	١٦٣
٦. حذف حرف العطف.	١٦٥
٧. حذف المضاف، إبقاء المضاف إليه على إعرابه.	١٦٨
٨. حذف جملة الشرط بعد (إنْ).	١٧٢
٩. حذف الإعراب.	١٧٣

١٠. حذف نون الوقاية من: (ليت)، و(عَن)، و(مِن)، (قَد)	١٨٠
ثانيًا: حذف روابط الكلام.	١٨٣
١. حذف الفاء الواقعة في جواب الشّرط.	١٨٣
٢. العطف على الضَّمير المرفوع المتصل.	١٨٦
٣. حذف الضَّمير العائد الرابط لجملة الصِّلة.	١٩٠
٤. حذف واو الجماعة، والاجتزاء عنها بالضمة.	١٩٣
ثالثًا: الممنوع من الصرف.	١٩٧
١. ترك الممنوع من الصرف.	١٩٧
٢. صرف الممنوع من الصرف	٢٠١
٣. حذف التنوين لالتقاء الساكنين	٢٠٣
المبحث الثاني: أثر شاهد الضَّرورة الشِّعرية في الخلاف النحوي في ضرورات الزِّيادة.	
أولًا: الزيادة في الأدوات:	٢١١
١. زيادة إنْ ، أنْ.	٢١١
٢. الجمع بين أداة النِّداء، والميم في اللّهُمَّ	٢١٤
ثانيًا: زيادة حروف المعاني:	٢١٧
١. زيادة حرف الجرِّ (على) من غير عوض.	٢١٨
٢. زيادة لام التوكيد.	٢١٨
٣. زيادة واو العطف.	٢٢١
٤. دخول (أل) الموصولة على الفعل المضارع.	٢٢٣
المبحث الثالث: أثر شاهد الضَّرورة الشِّعرية في الخلاف النحوي في ضرورات الرُّتبة.	
أولًا: أثر شاهد الضَّرورة الشِّعرية في الخلاف النحوي في التَّقديم والتأخير.	٢٣٠
١. تقديم المضمر على الظاهر لفظًا، و رتبة.	٢٣٠
٢. تقديم الاسم على الفعل بعد أدوات الاستفهام.	٢٣٢

٣. تقديم المستثنى على (إلّا) في الاستثناء المفرغ.	٢٣٣
٤. تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام.	٢٣٥
٥. تقديم الصِّفة على الموصوف.	٢٣٧
٦. تقديم الاسم المعطوف على المعطوف عليه.	٢٤٠
ثانيًا: أثر شاهد الضَّرورة الشِّعرية في الخلاف النحوي في الفصل بين المتلازمين.	١٤٣
١. الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف، أو بالجارِّ والمجرور.	٢٤٣
٢. الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف، أو الجارِّ والمجرور.	٢٤٧
٣. الفصل بين حرف العطف والمعطوف.	٢٥١
المبحث الرَّابع: استعمال الحرف لغير ما وضع له في سعة الكلام.	
١. خروج (سوى) عن الظرفية.	٢٥٣
٢. استعمال الحرف اسمًا للضرورة.	٢٥٦
٣. إدخال الكاف على الضمير المتصل.	٢٦١
٤. جرُّ (حتَّى) للضمير المتصل.	٢٦٤
٥. إلغاء العمل بـ (لم) تشبيهًا لها بـ (ما) النافية.	٢٦٦
النتائج:	٢٧٠
المصادر والمراجع:	٢٧٣
الملخص بالإنجليزية	ط

الملخص

الدلابيح، باسل، مفلح. أثر شاهد الضرورة الشِّعرية في مسائل الخلاف النحوي دراسة وصفية تحليلية. أطروحة دكتوراه، جامعة اليرموك ٢٠١٦م. (المشرف: أ.د. بني بكر، عبد القادر، مرعي)

جاءت هذه الدِّراسة للكشف عَن أثر شاهد الضَّرورة الشِّعرية في الخلاف بين النحاة، ويسعى الباحث إلى إثبات أنَّ بعض الشَّواهد الشِّعرية التي وُصِفَت عل أنَّها تمثل ضرورةً شعرية هي في الحقيقة تمثل أنماطًا لهجيةٍ وجب إخراجها من الضَّرورة الشِّعرية؛ لورودها في اللَّهجات العربية، وفي أنماطٍ نثرية أخرى كالقراءات القرآنية، والحديث النبوي الشريف، وما صحَّ نقله عن العرب.

وتنقسم هذه الدِّراسة إلى أربعة فصول: الفصل الأول؛ ويتناول مفهوم الضَّرورة الشِّعرية، وموقف النحاة واللغويين منها، وعلاقتها باللهجات العربية.

ويتناول الفصل الثاني؛ أثر شاهد الضَّرورة الشِّعرية في الخلاف على المستوى الصَّوتي، ويتناول موضوعات: الحذف، والزيادة، والبدل. فيما تناول الفصل الثالث؛ أثر شاهد الضَّرورة الشِّعرية في الخلاف على المستوى الصَّرفي، وقد تناول هذا الفصل موضوعات: العدد، والتذكير والتأنيث، وخروج بعض الكلمات من الاسميَّة إلى غيرها.

أمَّا الفصل الرَّابع، فيتناول أثر شاهد الضَّرورة الشِّعرية في الخلاف على المستوى النَّحوي. وتناول موضوعات الحذف، والزيادة، والتقديم والتأخير، والفصل، واستعمال الحروف لغير ما وضعت له.

وتقوم الدراسة على المنهج الوصفيِّ التحليليِّ من خلال رصد شواهد الضَّرورة الشِّعرية، وتحليل أثرها في الخلاف النَّحوي، وأثرها في التَّقعيد.

الكلمات المفتاحية: الشاهد، الضرورة الشعرية، الخلاف النحوي.

المقدمة:

أهمية الدراسة :

الخلاف النحوي من المسائل التي اهتم بها الدرس اللغوي منذ بداية الدراسة اللغوية وكان لهذا الخلاف أسباب عديدة من أهمها اختلاف المنهج بين اللغويين . حتى أُلِّفت مصنفات كثيرة درست هذه الظاهرة ، وبحثت في مسائلها محاولة أن تصل إلى الرأي الراجح بينها . من خلال عرض الحجج التي جاء بها كل فريق ليدعم بها رأيه .

وكان من أهم أسباب الخلاف بين النحاة استخدامهم للشاهد الشعري في الاحتجاج للقواعد، وكان لشاهد الضرورة الشعرية النصيب الأكبر فهم لم يتفقوا على مفهوم محدد، ودقيق للضرورة الشعرية مما أدّى إلي اختلافهم حول شاهد الضرورة؛ فاختلفَ النحويون فيه من عدة نواحٍ ، فمنهم من أدخله في باب الضرورة؛ أي الاستعمالات اللغوية التي يضطر الشاعر إلى استخدامها تماشيًا مع لغة الشِّعر ، وما تفرضه عليه من قوانين؛ لإقامة الوزن في البيت الشعري . في حين أن بعضهم نظر إلى هذه الاستعمالات على أنَّها من كلام العرب ، فلا يجوز إدخالها تحت مفهوم الضرورة .

ومن جوانب الخلاف بينهم أن طريقة التحليل، والتخريج للشواهد تختلف من عالم لآخر. فكلُّ عالم يحاول أَنْ يجد للشاهد تخريجًا يوافق منهجه حتى ولو كان في ذلك تحكم في الاستخدام اللُّغوي في سبيل موافقة القاعدة التي وضعها اللُّغويون . في حين أنَّ غيرهم كان ينظر إلى الشاهد على أنَّه صورة من استخدام فصيح للغة يندرج تحت باب اللَّهجات فوسعوا القاعدة لتستوعب هذا الاستخدام .

لذلك رأت الدراسة بحث مسألة شاهد الضرورة الشعرية في كتب النحو العربي محاولًا رصد مسائل الخلاف فيها، وذكر آراء النحويين في هذه الشواهد ودراستها دراسة تحليلية لتكشفَ المنهج الذي اتَّبعوه في عرضهم لهذه الشواهد.

هدف الدراسة :

١- تهدف الدراسة إلى تحديد مفهوم الضرورة الشعرية عند النحاة.

٢- رصد مسائل الخلاف النحوي في شاهد الضرورة الشعرية في كتب النحو، بحيث تشتمل هذه الدراسة على أهم المسائل الخلافية بين النحاة ودراستها في إطار النظريات اللغوية الحديثة.

٣- إخراج المسائل التي أدرجها النحاة تحت مفهوم الضرورة، إن أمكن ذلك من خلال جعلها تمثل قواعد فرعية تندرج تحت القاعدة العامة المطردة، وذلك بإثبات ورودها في الاستعمال النثري في: القراءات القرآنية، أو الحديث النبوي الشريف، أو كلام العرب، وأمثالهم، أو كونها تمثل صورة من صور اللهجات العربية.

٤- بيان الخصائص المنهجية التي اتَّبعها النحاة، واللُّغويون في دراسة شواهد الضرورة الشعرية .

الدراسات السابقة:

لقد تعددت الدراسات التي تناولت موضوع الضرورة الشعرية وكان من هذه الدراسات:

١- اللغة الشعرية عند النحاة : دراسة للشاهد الشعري والضرورة الشعرية في النحو العربي لمحمد عبده فلفل.

وقد عالجت هذه الدراسة الضرورة الشعرية من حيث. دواعي وجود الضرورة الشعرية ، والنشأة التاريخية للضرورة ، وتناول قضية تلحين بعض النحاة لما عده بعضهم من الضرورة وهذا ما يشير إلى اختلاف موقف النحاة من الضرورة الشعرية .فمنهم من قبلها في حين عدها آخرون من الاستعمالات اللغوية المرفوضة .ثم تحدث عن ارتباط الضرورة الشعرية بلغة الشعر ، وعلاقتها بالوزن والقافية، والبعد الجمالي في الضرورة الشعرية.

٢- لغة الشعر : دراسة في الضرورة الشعرية لمحمد حماسة عبد اللطيف .

وقد تناول المؤلف في هذه الدراسة الضرورة الشعرية من عدة نواحٍ أهمها: نشأة الضرورة الشعرية وقد حاول أن يؤرخ لمصطلح الضرورة منذ بداية الدراسة اللغوية عند الخليل وسيبويه . ثم درس بعد ذلك آراء النحاة في الضرورة الشعرية ، وقد بين الاختلاف الواضح بين النحويين في تحديدهم لمفهوم الضرورة الشعرية ، كذلك موقفهم من بعض شواهد الضرورة الشعرية .

ثم يعرض بعد ذلك لموضوع مهم وهو العلاقة بين الضرورة الشعرية واللهجات العربية .إذ يمكن أن تكون بعض الضرورات التي استخدمها الشعراء بقايا لهجية لقبائل عربية .وعليه يجب أن تدرس على أنها دليل على القاعدة وليست استعمالات اضطر إليها الشاعر لموافقة الوزن والقافية .

٣- الشاهد النحوي: الشاذ والضرورة في كتاب الأصول لابن السراج. رسالة ماجستير إعداد الطالب: محمد أحمد عبد الله المسيعدين .

وقد تناول الباحث في هذه الدراسة مفهوم الضرورة الشعرية عند ابن السراج في كتابه الأصول ، كما قدم دراسة إحصائية لشواهد الضرورة الشعرية ، وشواهد الشذوذ في كتاب الأصول لابن السراج . وعرض في جانب من الدراسة لرأي ابن السراج في شواهد الضرورة الشعرية الواردة في كتابه ، ومنهجه في دراسة هذه الشواهد .

وهناك أيضا مجموعة من الدراسات التي تتعلق بالضرورة الشعرية ،لكنَّها تناولت موضوع الضرورة بشكل عام دون الخوض في موضوع الدراسة الذي يهتم في دراسة أثر الضرورة الشعرية في الخلاف الصوتي والصرفي والنحوي.

على الرغم من أن هذه الدراسة تعتمد على الدراسات السابقة في بعض الجوانب ، إلا أنها تختلف عنها في استقصاء أثر شاهد الضرورة الشعرية في نشوء الخلاف في كتب النحو ، وتحليل هذه الشواهد وفق النظريات اللغوية الحديثة.

منهج البحث:

قامت الدراسة بتتبع أهم المسائل الخلافية المتعلقة بشواهد الضرورة الشعرية في كتب النحو، والمعاجم، والقراءات القرآنية، وكتب فقه اللغة ، ورصد مظاهر الخلاف لدى العلماء من خلال ذكر آرائهم في توجيه هذه الشواهد . مراعيًا في عرض آرائهم الترتيب الزمني .

كذلك اعتمدت الدراسة على تحليل هذه الآراء ومناقشتها للوصول إلى الرأي الراجح منها، أو ذكر الصواب وفق منهج علمي يعتمد على الدراسات اللغوية الحديثة .

أمَّا فيما يتعلق بالشواهد الشعرية الواردة في الدراسة، فقد اعتمدت في توثيقها على ذكر موضع الشاهد في ديوان الشَّاعر، أو كتب المجموعات الشَّعرية أن تمكنت من العثور عليه، وإن تعذَّر العثور على الشَّاهد في ديوان الشاعر، أو المجموعات الشِّعرية، أو كان الشَّاهد مجهول النَّسب اكتفيت بذكر أهم المصادر والمراجع التي ورد فيها هذا الشَّاهد.

وقد بدأت الدراسة في فصلها الأول بعرض مفهوم الضرورة الشعرية عند النحاة، وموقفهم منها. ودراسة موقف النحاة من التداخل الحاصل بين الضرورة الشِّعرية، واللَّهجات العربية وبيان موقفهم من هذا التداخل، وضبط الحدود الفاصلة بين الاستعمالين اللَّهجي، وما أطلقوا عليه مصطلح الضرورة.

أمَّا الفصل الثاني، فتناولت فيه أثر شاهد الضرورة الشِّعرية في المسائل الخلافية على المستوى الصوتي ودراسة أهم المسائل الصوتية التي دار الخلاف حولها بين النحاة في عدِّها من الضرورة الشِّعرية، أو إخراجها منها. وتناول الفصل الثالث أثر شاهد الضرورة الشِّعرية في المسائل الخلافية على المستوى الصرفي بدراسة ما يطرأ على بنية الكلمة من تغييرات تؤثر في معناها. وفي الفصل الرابع تناولت الدراسة أثر شاهد الضرورة الشِّعرية في المسائل الخلافية على المستوى النحوي، بدراسة الجملة وما يطرأ عليها من تغيير يخالف القاعدة العامة.

الفصل الأول:

مفهوم الضَّرورة الشِّعرية عند النحاة وعلاقتها باللَّهجات.

مفهوم الضرورة الشعرية:

الشعر العربي مصدر مهم من مصادر الاحتجاج التي استخدمها اللغويون لوضع قواعد اللغة، واهتموا به، واعتنوا به عناية كبيرة. ونجدهم يستشهدون به في كتبهم على كل قاعدة يتطرقون إليها. إلّا أنّهم لاحظوا خروجًا لبعض الأبيات الشعرية عن القاعدة العامة التي أرادوا لها الاطراد في اللغة. ولخروجها عن قواعدهم العامة التي وضعوها قالوا بأنّ هذه الأبيات خرجت عن القاعدة بتأثير من لغة الشعر فقالوا: إنّ الشاعر اضطر بحكم الوزن والقافية، والموسيقى الشعرية إلى الخروج عن القاعدة، فالشعر موضع ضرورة. لذلك عدّوا هذه الشواهد من ضرورة الشعر.

في حين أنّ منهم من نظر إليها من خلال استقصاء لغات العرب، ولهجاتهم. فوجد منها ما يُعبَّر عنه في هذه اللهجات فأدرج هذه المسائل ضمن ما قالته العرب واحتجَّ له.

وفي هذا الفصل ستعرض الدراسة – إن شاء الله– مفهوم الضرورة الشعرية عند النحاة، وآراءهم فيها، و العلاقة بين الضرورة الشعرية واللهجات.

مفهوم الضرورة عند النحاة وتعريفه لغةً واصطلاحا.

الضرورة لغةً :

الضرورة لغة "الحاجة " يقول ابن منظور(٧١١هـ): "رجل ذو ضرورة أي: ذو حاجة. ... والضرورة: اسم لمصدر الاضطرار. تقول: حملتني الضرورة على كذا وكذا، وقد اضطر فلان إلى كذا وكذا "[١]. إذا فالضرورة مأخوذة من الاضطرار. ومعنى الاضطرار في اللغة "الاحتياج إلى الشيء"[٢]. ومن

(١) ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين الأنصاري. ١٩٦٨م، **لسان العرب**. دار صادر، بيروت. ٤٨٣/٤

(٢) السابق: ٤٨٣/٤.

المعاني التي تندرج تحت معنى الاضطرار الضيق في المكان يقول الأزهري(٣٧٠هـ): "ومكان ذو ضرار أي: ضيِّق "[١].

ففي قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (البقرة:١٧٣)

يكون معنى الاضطرار في هذه الآية الكريمة أن مَن احتاج وألجئ إلى أكل ما حرم الله لما قد يلحقه به الجوع من الضيق فلا بأس أن يأكل غير باغ ولا عاد. وعليه فإن الضرورة في معناها اللُّغوي هي الاحتياج والضيق الشديد.

أمّا اصطلاحًا، فقد اختلف النحاة في تحديد مفهوم دقيق للضرورة الشعرية، وسبب ذلك اختلافهم في فهم الضرورة وتطبيقها على الشواهد الشعرية فنتج عن هذا الاختلاف عدة آراء في تعريف الضرورة الشعرية.

أولاً: الضرورة "ما ليس للشاعر عنه مندوحة "

ينسب هذا المفهوم للضرورة لسيبويه[٢](١٨٠هـ)، وابن مالك[٣](٦٧٢هـ). ويرى أصحاب هذا الرأي أن الضرورة توجد إذا لم يكن للشاعر خيار في التخلص منها، أمّا إن أمكنه ذلك فلا وجود للضرورة، بل يكون استعمالا سائغا يجوز استخدامه في الشعر والنثر على السواء.

---

[١] الأزهري. محمد بن أحمد .٢٠٠١م . **تهذيب اللغة.** تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث، بيروت. ٣١٦/١١.

[٢] ينظر: سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. ١٩٨٨م. **الكتاب**. تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط٣، القاهرة.٨٥/١.

[٣] ينظر: ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي، ١٩٩٠م. **شرح التسهيل**. تحقيق: عبد الرحمن السيد و محمد بدوي المختون. هجر للطباعة والنشر. ١/ ٢٠١-٢٠٢.

والحقيقة أن سيبويه لم يصرح بتعريف واضح للضرورة الشعرية في الكتاب، وإنما كان يشير إلي وجودها بقوله: " وإن اضطر شاعر"[١] وقوله: "هذا اضطرار"[٢]. وقد فهم شراح الكتاب هذا المفهوم للضرورة من خلال دراستهم لمسائل الكتاب التي تعالج شواهد الضرورة الشعرية، ومن خلال الأبواب التي عقدها للحديث عن الضرورة الشعرية، وأولها (باب ما يحتمل الشعر) ويقول فيه: " اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام. من صرف ما لا ينصرف يشبهونه بما ينصرف من الأسماء، وحذف ما لا يحذف يشبهونه فيما قد يحذف، واستعمل محذوفا "[٣].

ثم يقدم بعد ذلك مجموعة من الشواهد التي تدل على ما ذهب إليه من أن الشعر يحتمل ما لا يحتمله الكلام من الاستعمالات التي تخرج عن القاعدة اللغوية العامة التي كان سيبويه يحاول أن يجعلها مطردة على كل الاستعمالات اللغوية. لكنه أدرك أن لغة الشعر تختلف عن الكلام وهذا الأمر واضح ونجده عند أستاذه الخليل بن أحمد (١٧٠هـ) إذ إنَّ الدارس لأراء الخليل في كتاب العين، وعند سيبويه في الكتاب يجد أنه كان يولي لغة الشعر والأسلوب الشعري أهمية خاصة وكثير ما تجد عبارة تدل على ذلك كأن يقول: "والعرب تقول: إنه لمُعَرَّقٌ له في الحَسَبِ والكَرَم، وفي اللؤم والقرم ويجُوز في الشِّعْر إنَّه لمَعْرُوق. وعَرَّقَة أعمامهُ وأخْوالُه تَعريقًا، وأعْرَقوا فيه إعراقًا، وعَرَّق فيه اللئام، وأعرق فيه إعراقَ العَبيد والإماء إذا خالَطَه ذلك وتَخَلَّقَ بأخلاقهم. وتَدارَكَهُ أعراقُ خيرٍ وأعراقُ شرٍ."[٤] ونجد في هذا النص أنه أفرد استخدام **(مَعْرُوق)** في الشعر دون النثر لأنه أدرك دورها في الاستعمال الشعري.

---

(١) سيبويه. الكتاب. ٩٨/١.

(٢) السابق: ١٦٩/١.

(٣) السابق: ٢٦/١.

(٤) الفراهيدي، الخليل بن أحمد. **كتاب العين**. تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال. مادة ١٥٣/١.

ومفهوم الضرورة يتضح بصورة جلية عند سيبويه في بعض المواضع في الكتاب التي وقف فيها عند الشاهد الشعري ليحكم أهو منسجمٌ مع القاعدة، أم خارج عنها ومحله الضرورة؟ ومن هذه المواضع قوله: " ولا يبدأ بما يكون فيه لبس، وهو النكرة ألا ترى أنك لو قلت: كان إنسان حليما، أو كان رجل منطلقا. كنت تلبس ;لأنه لا يستنكر أن يكون في الدنيا إنسان هكذا، فكرهوا أن يبدءوا بما فيه لبس، ويجعلون المعرفة خبرا لما يكون فيه هذا اللبس.

وقد يجوز في الشعر، وفي ضعف من الكلام. حملهم على ذلك أنه فعل بمنزلة (ضَرَبَ)، وأنَّه قد يعلم إذا ذكرت زيدًا، وجعلته خبرًا. أنَّه صاحب الصفة، على ضعف من الكلام وذلك قول خِداش ابن زهير[1]:

فإنكَ لا تُبالي بعدَ حَوْلٍ أظَبْيٌ كانَ أمّكَ أم حمارُ (الوافر)

وقول: حسان بن ثابت[2]:

كأَنَّ سُلافةَ مِنْ بيْتِ راسٍ يَكُونُ مِزَاجَها عَسَلٌ وماءُ (الوافر)" [3]

وفي هذا النص جواز أن يأتي اسم كان نكرة ؛ "لأنها أفعال مشبهة بالأفعال الحقيقية، وفي الأفعال الحقيقية يجوز أن يكون الفاعل نكرة، والمفعول معرفة، فأجريت هذه الأفعال مجراها عند

([1]) الشاهد لزهير بن خداش في الكتاب٤٨/١. و المبرد. المقتضب،٩٤/٤، ابن هشام. مغني اللبيب ٧٦٧/١. ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري ٣٣٩/٤، والقيرواني. ما يجوز للشاعر في الضرورة،١٦٨، ١٧٠. ولثروان بن فزارة، أو لخداش في: البغدادي. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ١٩٤/٧.

([2]) الشاهد لحسان بن ثابت . حسان بن ثابت.١٩٢٩م. **شرح ديوان حسان بن ثابت**. وضعه وضبطه: عبد الرحمن البرقوقي. المطبعة الرحمنية. مصر. ص٣.

([3]) سيبويه: الكتاب، ٤٨/١-٤٩.

الضرورة "[1]. وهذه العلة جعلت سيبويه يقبل بهذا الاستعمال في الشعر، ولكنه ضعفه في الكلام العادي.

ومن النصوص التي توضح موقف سيبويه من الضرورة الشعرية بشكل واضح وجلي قوله: "ولا يحسن في الكلام أن تجعل الفعل مبنيا على الاسم، ولا تذكر علامة إضمار الأول، حتى تخرج من لفظ الإعمال في الأول. ومن حال بناء الاسم عليه، وتشغله بغير الأول حتى يمتنع من أن يكون يعمل فيه، ولكنه قد يجوز في الشعر، وهو ضعيف في الكلام. قال أبو النجم العجلي[2] :

قَدْ أصبَحَت أمُّ الخِيارِ تَدّعِي عَلَيّ ذَنْبًا كُلُّه لَمْ أَصْنَعِ (الرجز)

فهذا ضعيف في الكلام، وهو بمنزلته في غير الشعر ؛لأن النصب لا يكسر البيت، ولا يخل به إظهار الهاء. وكأنه قال: كلُّه غير مصنوعٍ."[3]

ومن هذا النص يظهر لنا أن سيبويه يقبل مثل هذا الاستعمال في الشعر خصوصا، دون أن يرفضه في الكلام العادي حيث صرح بأنه ضعيف في الكلام وليس خطأ. في الوقت الذي صرح فيه بأنَّ قول الشاعر حميد الأرقط[4]:

إِلَيكَ حَتَّى بَلَغَت إِيَّاكَا (الرجز)

---

[1] ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش. ٢٠٠١م. **شرح المفصل للزمخشري**. تحقيق: إميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت. ٤/ ٣٤١.

[2] الشاهد لأبي نجم العجلي في: أبو النجم العجلي. الفضل بن قدامة.٢٠٠٦م. **ديوان أبي الفضل العجلي**. جمعه وشرحه: محمد أديب. (د.ط)، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.ص٢٥٦

[3] سيبويه: الكتاب، ٨٥/١.

[4] الشاهد لحميد الأرقط. في : ابن جني. الخصائص.٣٠٧/١. وصدر البيت (أتتك عنس تقطع الآراكا) وقد ورد في: الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف. ٦٩٩/٢. البغدادي. خزانة الأدب، ٢٨٠/٥، ٢٨١،

جائز في الشعر فقط ولا يجوز في الكلام[١].

وفي هذا الشاهد أجاز سيبويه استخدام الضمير المنفصل في موضع الضمير المتصل وحمله على الضرورة ولا يكون ذلك إلا في الشعر والأصل أن يقول: "بلَّغتك" ؛ لأن الأصل أن يأتوا بالضمير المتصل ؛لأن السبب في استخدامه " هو طلب الخفة، وهو آثر في نفوسهم ،وأقرب رحما عندهم حتى أنهم متى قدروا عليه لم يأتوا بالمنفصل مكانه."[٢]ومعنى هذا الكلام أنهم لا يتركون استخدام الضمير المتصل إلَّا عند الاضطرار إلى ذلك.

وعلى هذا فإن الضرورة الشعرية عند سيبويه هي "ما ليس للشاعر عنه مندوحة" بحيث تكون ما يجوز للشاعر في شعره ولا يجوز أن يستخدمه في الكلام. ويشترط سيبويه في الضرورة أمرين:

١. أن يضطر إلى ذلك، ولا يجد عنه مندوحة.

٢. أن يكون هناك علَّة لهذه الضرورة. وهي إمَّا ردٌّ فرعٍ على أصلٍ ،أو تشبيهُ غير جائزٍ بجائزٍ.

وقد أشار الصَّفار الفقيه [٣](٦٣٠هـ) إلى رأي سيبويه في الضرورة منهم الصفار الفقيه إذ عدَّ سيبويه ممن "جعل الضرورة أن يجوز للشاعر ما لا يجوز له في الكلام بشرط أن يضطر إلى ذلك،

---

(١) ينظر: سيبويه: الكتاب، ٣٦٢/٢.

(٢) ابن جني. أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي. (د.ت). **الخصائص**. تحقيق: محمد علي النجار. (د.ط)، دار الكتب المصرية، القاهرة. ١٩٣/٢.

(٣) "قاسم بن علي بن محمد بن سليمان الأنصاري البطليوسي، الشهير بالصفار: عالم بالنحو. له (شرح كتاب سيبويه) ذكره الميمني، يقال: إنه أحسن شروحه، رد فيه كثيرا على الشلوبين." الزركلي. خير الدين. ١٩٨٠م.**الأعلام**. ط٥، دار العلم للملايين،بيروت.١٧٨/٥.

ولا يجد منه بدًّا، وأن يكون في ذلك رد فرع إلى أصل، أو تشبيه غير جائز بجائز."[١] ويضيف بأن هذا ظاهر كلام سيبويه، وقد صرح به حين أنشد:

قد أَصبَحَت أمُّ الخِيار تَدّعي عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّه لم أَصْنَعِ"[٢] (الوافر)

ومن العلماء الذين ذهبوا إلى رأي سيبويه أبو حيَّان قائلًا : " يجوز للشاعر في الشعر ما لا يجوز في الكلام عند سيبويه بشرط الاضطرار إليه، ورد فرع إلى أصل، وتشبيه غير جائز بجائز. خلافا لابن جني في كونه لم يشترط الاضطرار."[٣]

أمَّا ابن مالك فرأيه موافق لرأي سيبويه في الضرورة الشعرية في حديثه عن (ال) التعرف التي تدخل على الفعل المضارع فيقول:" ووصل الألف واللام بفعل مضارع نحو قول الفرزدق:

ما أنت بالحَكَمِ التُرْضَى حُكُومَتُهُ ولا البَلِيغِ ولا ذِي الرَّأْيِ والجَدَلِ[٤] (البسيط)

---

(١) حماسة، محمد عبد اللطيف حماسة. ١٩٩٦م. **لغة الشعر (دراسة في الضرورة الشعرية)**. ط١ دار الشروق. القاهرة. ص٩٢. نقلا عن شرح كتاب سيبويه للصفار الفقيه، ورقة ٢١.

(٢) نفسه: ص ٩٢.

(٣) أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي. ١٩٩٨م. **ارتشاف الضرب من لسان العرب**. تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، ط١، القاهرة. ٢٣٧٧/٥.

(٤) ينسب هذا الشاهد للفرزدق ولم أعثر عليه في ديوانه: الفرزدق. همام بن غالب. ١٩٨٣م. **ديوان الفرزدق**. شرح إيليا الحاوي.ط١، دار الكتاب اللبناني – مكتبة المدرسة، بيروت. وهو للفرزدق في: الأنباري. الإنصاف، ٥٢١/٢. والبغدادي. خزانة الأدب، ٣٢/١، و وبلا نسبة في: ابن عصفور. ضرائر الشعر،٢٨٨. و ابن مالك. شرح التسهيل، ٢٠١/١. السيوطي. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. ٣٧٠/١.

وكقول ذي الخرق الطهوي:

يقولُ الخَنَا وأَبْغَضُ العُجْمِ نَاطقًا إلى ربِّنَا صوتُ الحمارِ اليُجَدَّعُ[١] (الطويل)

وكذا قول الآخر:

ما كاليَرُوحُ ويَغْدُو لاهِيًا مَرِحا مُشَمِّرًا يستديمُ الحَزمَ ذو رَشَد[٢] (البسيط)

ومثله:

وليس اليُرَى للخِلِّ مِثْلُ الذي يرى له الخِلُّ أهلا أن يُعَدّ خليلًا[٣] (الطويل)"[٤]

ثم يبين ابن مالك بعد سرد هذه الشواهد قوة استدلال ابن برهان على أن الألف واللام تكون موصولة بدخولها على الفعل المضارع في (التُرضَى) و(اليَجدع) و(اليَرُوح) و(اليُرَى). وأنّها أسماء بمعنى (الذي) لا حرف تعريف يقول: " وعندي أن مثل هذا غير مخصوص بالضرورة، لتمكن قائل الأول أن يقول: ما أنت بالحكم المرضي حكومته، ولتمكن قائل الثاني من أن يقول: إلى ربنا صوت الحمارِ يُجدع، ولتمكن الثالث من أن يقول: ما مَنْ يَروح ،ولتمكن الرابع من أن يقول: وما من يُ. فإذ لم يفعلوا ذلك مع استطاعته ففي ذلك إشعار بالاختيار وعدم الاضطرار."[٥]

---

(١) البيت لذي الخرق الطهوي في: الأنصاري. أبو زيد سعي بن أوس.١٩٨١م. **النوادر في اللغة**. تحقيق:محمد عبد القادر أحمد.ط١،دار الشروق،بيروت. ٢٧٦، وبلا نسبة في: المرادي. الحسن بن قاسم.١٩٩٢م. **الجنى الداني في حروف المعاني**،تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل.ط١ ، دار الكتب العلمية، بيروت. ٢٠٢. وابن يعيش. شرح المفصل ٣٧٨/٢. و ابن مالك. شرح التسهيل ٢٠١/١.

(٢) البيت بلا نسبة في: ابن مالك. شرح التسهيل، ٢٠١/١. السيوطي. همع الهوامع، ٣٣٢/١. البغدادي. خزانة الأدب، ٣٢/١.

(٣) البيت بلا نسبة في: ابن مالك. شرح التسهيل، ٢٠١/١. السيوطي. همع الهوامع، ٣٣٢/١. البغدادي. خزانة الأدب، ٣٢/١.

(٤) ابن مالك. شرح التسهيل، ١/ ٢٠١.

(٥) السابق: ٢٠٢/١.

ومن خلال هذا النص نفهم موقف ابن مالك من الضرورة وأنها عنده ما يجوز للشاعر في الشعر ولا يجوز في الكلام بشرط أن يكون قد اضطر إلى ذلك، وهذا ما حمله على عدم جعل هذه الشواهد من الضرورات.

وقد وجد هذا الرأي معارضة من بعض المتأخرين على رأسهم الشاطبي، و أبو حيان، حيث ينقل السيوطي رد أبي حيان على ابن مالك قوله: " لم يفهم ابن مالك معنى قول النحويين في ضرورة الشعر. فقال: في غير موضع ليس هذا البيت ضرورة ؛ لأن قائله متمكن من أن يقول كذا، ففهم أن الضرورة في اصطلاحهم هو الإلجاء إلى الشيء، فقال: إنهم لا يلجؤون إلى ذلك، إذ يمكن أن يقولوا كذا. فعلى زعمه لا توجد ضرورة أصلا ؛لأنه ما من ضرورة إلا ويمكن إزالتها ونظم تركيب آخر غير ذلك التركيب. وإنما يعنون بالضرورة أن ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشعر المختصة به، ولا يقع في كلامهم النثري، إنما يستعملون ذلك في الشعر خاصة دون الكلام، ولا يعني النحويون بالضرورة أنه لا مندوحة عن النطق بهذا اللَّفظ، وإنما يعنون ما ذكرناه، وإلا كان لا توجد ضرورة ؛ لأنَّه ما من لفظ إلا ويمكن للشاعر أن يغيره."[1]

كما وجَّه الشاطبي (٥٩٠هـ) انتقادا لرأي ابن مالك في الضرورة وعرضه في أربع نقاط:

أولا: أن النحاة قد أجمعوا على عدم اعتبار هذا المنزع، وعلى إهماله في النظر القياسي جملة، ولو كان معتبراً لنبهوا عليه.

ثانياً: أن الضرورة لا تعني عند النحويين أنه لا يمكن في الموضع غير ما ذكر؛ لأنه ما من ضرورة إلا ويمكن أن يعوض من لفظها غيره، دليل ذلك الراء في كلام العرب، فإنها من الشياع في

([1]) السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن بكر. **الأشباه والنظائر في النحو**.تحقيق: عبد العال سالم مكرم. (د.ط)، مؤسسة الرسالة. ٢/ ٢٠٠.

الاستعمال بمكان لا يُجهل، ولا يكاد ينطق أحد بجملتين تعريان عنها. وقد هجرها واصل بن عطاء لمكان لثغته فيها، بل كان يناظر الخصوم ويخطب على المنبر فلا يُسمع في نطقه راءٌ، حتى صار مثلاً. وإن الضرورة الشعرية لهي أسهلُ من هذا بكثير، وإذا كان الأمر هكذا أدى إلى انتفاء الضرورة في الشعر وذلك خلاف الإجماع، وإنما معنى الضرورة أن الشاعر قد لا يخطر بباله إلا لفظة ما اقتضت ضرورة النطق بها في ذلك الموضع زيادة أو نقص أو غير ذلك، في الوقت الذي قد يتنبه غيره إلى أن يحتال في شيءٍ يزيل تلك الضرورة.

ثالثاً: أنه قد يكون للمعنى الواحد أكثر من عبارة بحيث يلزم في إحداها ضرورة ولكنها هي المطابقة لمقتضى الحال، وهنا يرجع الشاعر إلى الضرورة؛ لأن اعتناء العرب بالمعاني أشد من اعتنائهم بالألفاظ. وإذا تبيَّن في موضع ما أن ما لا ضرورة فيه يصلح هنالك، فمن أية جهة يعلم أنه مطابق لمقتضى الحال؟.

رابعاً: أن العرب قد تأبى الكلام القياسي لعارض زحاف فتستطيب المزاحف دون غيره أو بالعكس فتركب الضرورة لذلك.[١]

وهناك من الدارسين من رأى أن هذا الفهم للضرورة لا يمثل رأي سيبويه فيها إذ هي عند سيبويه توافق "ما جاء به الجمهور في أن الضرورة ما وقع في الشعر دون النثر. سواء أكان للشاعر عنه مندوحة، أم لا "[٢] ومن هؤلاء إبراهيم حسن وخديجة الحديثي[٣].

---

(١) ينظر: البغدادي، عبد القادر بن عمر،١٩٩٧م. **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**. تحقيق: عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي، القاهرة. ٣٤/١.

(٢) إبراهيم حسن إبراهيم، ١٩٨٣. **سيبويه والضرورة الشعرية**. مطبعة حسان، ط١، القاهرة. ٣٥.

(٣) ينظر: عبد الوهاب محمد العدواني. ١٩٩٠م.**الضرورة الشعرية دراسة لغوية نقدية**. مطبعة التعليم العالي، الموصل. ص٦٦-٦٧. نقلا عن خديجة الحديثي. **موقف سيبويه من الضرورة الشعرية**. ص١٩٣-٢٠٥. ضمن كتاب " **دراسات في الأدب واللغة**" اصدار جامعة الكويت. ١٩٧٧م.

وقد احتجوا لقولهم بعدة حجج منها:

١- تصدير سيبويه حديثه عن الضرورة الشعرية بقوله: " اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام "، ولم يقيد ذلك الجواز بما لا مندوحة للشاعر عنه.

٢- كثير من الشواهد التي أوردها سيبويه للضرائر الشعرية جاءت فيها روايات أُخرى تخرجها عن الضرورة.

٣- كثير من الشواهد التي ذكرها سيبويه في أقسام الضرورة يمكن بقليل من التصرف إخراجها من حيز الضرورة دون كسر للوزن أو إخلال بالمعنى.

٤- يرى سيبويه أن الأمثال يستجاز فيها ما يستجاز في الشعر، وليس في المثل إلجاء ولا اضطرار، فكيف يقال: إن الضرورة عنده ما لا مندوحة عنه للشاعر ؟

٥- أما تعليقه على بيت أبي النجم (قد أصبحت أم الخيار. .. البيت) فإنه يمكن القول بأنه قد رجع عنه بما ذكره بعد ذلك من أبياتٍ حكم عليها بالضرورة مع إمكان التخلص منها بأدنى تغيير، والعالم إذا وقع له قولان متعارضان نُظِر إلى الأخير منهما.[١]

أمَّا خديجة الحديثي فهي ترى أن سيبويه نُسِبَ إليه هذا الرأي. حيث إنَّ النصوص الواردة في الكتاب بالإضافة إلى الأبواب التي خصصها سيبويه للضرورة تشير إلى خلاف ما نسب إليه، وأنَّها تعبر عن موقفه من الضرورة وهو: ما جاء في الشعر ولم يأتِ في النثر اضطر الشاعر إلى ذلك أم لم يضطر[٢].

([١]) انظر: إبراهيم حسن، سيبويه والضرورة. ص ٤١-٤٦.

([٢]) ينظر: خديجة الحديثي. ١٩٧٤م. **الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه**. مطبوعات جامعة الكويت، الكويت. ص ٣٠٥.

وتذكر الحديثي أن عبارات سيبويه في الكتاب تدل على هذا فهو يقول: (جاز في الشعر)، أو (يجوز في الشعر)، أو (جائز في الشعر). دون الإشارة إلى أنَّ الشاعر اضطرَّ إلى ذلك. وقد كان سيبويه يشير إلى أن هذا الاستعمال يأتي في النثر ولكنه قبيح، وقليل، ومستكره، إلا أنه جائز في الشعر. دون أن يصرح كذلك بأن قد دفعته الضرورة إلى ذلك، كما ترى أن سيبويه عبر عن الضرورة التي كان سببها اضطرار الشاعر إليها بألفاظ مثل: " و إن اضطر شاعر" أو "لو اضطر".[١]

والحقيقة أنَّ الأمثلة التي ذكرتها لا تساعد على بيان مفهوم سيبويه للضرورة، لما في كلامه وتعليقاته من تداخل، وإبهام كما سبق. وإذا عدنا إلى كلام سيبويه في قول الشاعر:

قد أصبحت أمُّ الخِيار تَدّعي عليّ ذنبا كُلُّه لم أصْنَعِ (الوافر)

وجدناه دليلا على أن الضرورة عنده تأتي نتيجة الحاجة والإلجاء، و الاضطرار الذي يدفع الشاعر إليه. خلافاً لما ذهب إليه إبراهيم حسن، وخديجة الحديثي.

والواجب أن ننظر إلى أمثلة سيبويه في (باب ما يحتمل الشعر) نظرةً عروضية. ذلك أن التحليل المقطعي لهذه الشواهد يجعلنا نقف على مقدار الحاجة إلى لفظ الضرورة فيها. وكأنَّ سيبويه قد اختارها دون غيرها من الأشعار ؛لأنه لاحظ استحكام هذه الحاجة فيه. الأمر الذي أدى إلى وجود هذه الاستعمالات اللغوية الخارجة عن القياس، والتي ظهرت ؛لأنها تنافي النسيج المقطعي للبحور الشعرية[٢].

ويظهر الأمر عند تحليل شواهد سيبويه في هذا الباب ونأخذ منها قول النجاشي الحارثي:

---

(١) ينظر: خديجة الحديثي. الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ٣٠٥-٣١٤.

(٢) ينظر: عبد الوهاب العدواني: الضرورة الشعرية. ص ٦٧-٦٨.

فلستُ بآتِيه ولا أَستطِيعُه ولاكِ اسْقِني إن كان ماؤُكِ ذا فضل[1](الطويل)

وهذا البيت من البحر الطويل، ووزنه.

فَعُولُن مَفَاعِيلن فَعُولُن مَفَاعِيلن فَعُولُن مَفَاعِيلن فَعُولُن مَفَاعِيلن

وعند تحليله عروضيًا نجد أن الشاعر قد اضطر إلى حذف النون اضطراراً، وقد دفعته الحاجة إلى هذا " فالذي تجدر الإشارة إليه. . أن إسقاط النون لا يعدو أن يكون التزاماً بالقياس المعياري لبحر الطويل. وذلك لكي لا تخرج وحدته الإيقاعية الأولى: (فَعُولن) إلى: (مَفَاعِلن). بزيادة مقطع قصير بين رابعها وخامسها. وبعبارة أخرى بين الكاف والسين من نصِّ البيت."[2]

ومن خلال التقطيع تظهر حاجة الشاعر إلى الحذف لكي يستقيم الوزن في البيت كالتالي.

{ولا كِسْ قِنِي _____ ولا كِ نِسْ قِنِي }

{فَعُو لُن مَفا _____ مَفَا عِلُن مَفَا }

ومن هذا أن مفهوم الضرورة كما نسبه النحاة إلى سيبويه " من أنّ الضرورة تجيز في الشعر مالا يجوز في الكلام بشرط الاضطرار. صحيح صحة تامة"[3].

([1]) الشاهد للنجاشي الحارثي قيس بن عمر.١٩٩٩م. **ديوان النجاشي الحارثي**. (د.ط)، مؤسسة المواهب، بيروت. ص٥٦.

([2]) عبد الوهاب العدواني: الضرورة الشعرية. ص ٦٩.

([3]) السابق: ص٧١.

ثانيًا: رأي الأخفش. (ت ٢١٥هـ)

لقد ذهب الأخفش مذهبًا مختلفًا عن غيره من النحاة. حيث يرى الأخفش أن الشعراء طبقة متميزة من الناس، ومن ثم جاز لهم ما لم يجز لغيرهم، وليس هذا الجواز مختصا بالشعر وحده، بل يشمل الشعر والنثر معًا، واعترف بأن للشعراء تأثيرا في الكلام العادي، حيث يتأثرون هم بداية بما يقولونه، فتصبح هذا التراكيب جارية على ألسنتهم في الشعر والكلام العادي، حتى تصل مثل هذه التراكيب إلى غير الشعراء فيستخدمونه في النثر تقليدا للشعراء. يقول: " إن الشاعر يجوز له في كلامه وشعره ما لا يجوز لغير الشاعر في كلامه، لأن لسان الشاعر قد اعتاد على الضرائر فيجوز له ما لا يجوز لغيره "[١].

ومن الأمثلة على موقف الأخفش من الضرورة أنه أجاز صرف ما لا ينصرف مطلقا دون التقييد بضرورة الوزن. ويذكر هذا الرأي السيوطي في الهمع: " وزعم قوم أن صرف ما لا ينصرف مطلقا أي في الاختيار لغة لبعض العرب حكاها الأخفش قال: وكأنّ هذه لغة الشعراء لأنهم قد اضطروا إليه في الشعر فجرت ألسنتهم على ذلك في الكلام "[٢].ويتضح من هذا أنّه يصح للمتكلم بغير الشعر أن يصرف الممنوع من الصرف اختيارا، لأنَّ هذه عند الأخفش لغة من لغات العرب، أن هذه أشبه بلغة للشعراء لكنها جرت على ألسنتهم فاستخدموها في النثر.

---

(١) محمد حماسة. لغة الشعر، ص ١٠٦. نقلا عن الصفار الفقيه ورقة ٢١.

(٢) السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن بكر. **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**. تحقيق: عبد الحميد الهنداوي، (د.ط)،المكتبة التوفيقية ، القاهرة. ١٣٢/١.

ومذهب الأخفش يقلِّلُ من وجود ما سمَّاه النحاة ضرورة، لأنَّه يبيح للشعراء في كلامهم العادي، بل أنه يحتج لهم بذلك، ويقبل أن يجاريهم غير الشعراء لأنهم طبقة من المتكلمين يجوز لهم ما لا يجوز عند غيره إلا في الاضطرار[١].

ثالثًا: رأي ابن جني(ت٣٩٢ هـ) والجمهور.

ويرى ابن جني أن الضرورة الشعرية هي كل ما وقع في الشعر مما لا تجيز القواعد مجيئه في النثر سواء كان الشاعر مضطرا إليه لا يجد عنه معْدِلاً أم لم يكن كذلك.[٢]

والسبب في هذا " أنّ الشعر لما كان كلاما موزونا تكون الزيادة فيه والنقص منه يخرجه عن صحة الوزن، ويُحِيله عن طريق الشعر المقصود مع صحة معناه، استُجِيز فيه لتقويم وزنه من زيادةٍ ونقصان وغير ذلك مما لا يُسْتجاز في الكلام مثله "[٣]، كما أن " الشعر موضع اضطرار، وموقف اعتذار، وكثيرا ما يحرف فيه الكلم عن أبنيته، وتحال فيه المُثُل عن أوضاع صِيَغها لأجله "[٤] وينقل السيوطي(٩١١هـ)عن أبي حيَّان(٧٤٥هـ) قوله: " لا يعني النحويون بالضَّرورة أَنّه لا مندوحة عن النُّطق بهذا اللَّفظ وإِلَّا كان لا توجد ضرورة لأَنَّه ما من لفظ أَو ضرورَة إِلَّا ويمكن إِزالتها ونظم تركيب آخر غير ذلك التَّركيب وإِنَّما يعنون بالضَّرورة أَن ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشّعر المختصة بِهِ ولا يقع ذلك في كلامهم في النثر وإِنَّما يستعملون ذلك في الشّعر خاصَّة دون الكلَام."[٥]

---

(١) ينظر: محمد حماسة. لغة الشعر، ص١٠٦.

(٢) ينظر: السابق.ص ٩٨.

(٣) السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله. ١٩٨٥م. **ضرورة الشعر**. تحقيق: رمضان عبد التواب. دار النهضة العربية، ط١، القاهرة. ص ٣٤.

(٤) ابن جني: الخصائص، ١٨٨/٣.

(٥) السيوطي . همع الهوامع، ٢٧٣/٣.

ودليل الجمهور على هذا الذي ذهبوا إليه قول الشاعر:

كم بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ العُلَا وشَرِيفٍ بُخْلُهُ قد وَضَعَهْ[1] (الرمل)

"فصل بين كم ومدخولها بالجار والمجرور وذلك لا يجوز إلَّا في الشّعر ولم يضطر إلى ذلك إذ قد يزول الفصل بينهما برفع (مقرف) أَو نصبه "[2]

حيث فصل بين (كم) وتمييزها المجرور بالجار والمجرور، وهو غير جائز لما فيه من الفصل بين المتضايفين، وليس الشاعر هنا مضطرا إلى هذا الفصل، إذ بإمكانه أن يرفع (مقرف) أو ينصبه فيخرج من الضرورة.

واحتجوا أيضا بقول عامر بن جوين الطائي:

فَلَا مُزْنَةٌ ودَقَتْ وَدْقَهَا وَلَا أَرْضَ أبْقَلَ إبْقَالهَا[3] (المتقارب)

قال الصفار في شرح الكتاب: " ألا ترى أنه حذف التاء من أبقلت وقد أمكنه إثباتها لو قال: (أبقلتِ إبقالها) وينقل حركة الهمزة إلى الساكن الذي قبلها."[4]

وإمام القائلين بهذا الرأي هو ابن جني، وإليه ينسب. والناظر في رأيه يجد أنه يحاول أن يفسر الأسباب التي تدفع الشاعر لاستخدام الضرورة. ويحددها في ثلاثة أسباب:

([1]) البيت لعبد الله بن كريز في : البصري .أبو الحسن علي بن أبي الفرج بن الحسن. (د.ت). **الحماسة البصرية**. تحقيق: مختار الدين أحمد.(د.ط)،عالم الكتب، بيروت. ١٠/٢. وبلا نسبة في: الأنباري. الإنصاف، ٣٠٣/١. ابن مالك. شرح التسهيل، ٤٢١/٢.

([2]) السيوطي. همع الهوامع، ٣ /٢٧٣.

([3]) البيت لعامر بن جوين الطائي في: سيبويه. الكتاب، ٤٦/٢، وابن عصفور. وضرائر الشعر، ٢٧٥. و البغدادي. خزانة الأدب ١/ ٤٥. وبلا نسبة في: السيرافي. ضرورة الشعر،٢١٠. ابن جني. الخصائص، ٤١١/٢.

([4]) محمد حماسة. لغة الشعر. ص٩٩ نقلا عن شرح الكتاب للصفار الفقيه ورقة ٢١.

أولاً: إعداد الضرورة لوقت الحاجة إليها، يقول: " ولا يمنعنك قوة القوي من إجازة الضعيف أيضاً، فإن العرب تفعل ذلك تأنيساً لك بإجازة الوجه الأضعف، لتصح به طريقك، ويرْحُب به خناقك، إذا لم تجد وجها غيره، فتقول: إذا أجازوا نحو هذا ومنه بد وعنه مندوحة، فما ظنك بهم إذا لم يجدوا منه بدلاً، و لا عنه معدلاً ؟ ألا تراهم كيف يدخلون تحت قبح الضرورة مع قدرتهم على تركها، ليعدوها لوقت الحاجة إليها، فمن ذلك. .. قوله :

لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا دَعدٌ وَلَمْ تُسْقَ دَعْدُ فِي العُلَبِ[1](المنسرح)

كذا الرواية بصرف دعد الأولى، ولو لم يصرفها لما كسر وزنا، وأمن الضرورة أو ضعف إحدى اللغتين. .. "[2].

ثانيًا: وضوح المعنى في نفس الشاعر " فكأنه لأنسه بعلم غرضه، وسفور مراده، لم يرتكب صعبًا، ولا جَشِم أممًا، وافق بذلك قابلًا له، أو صادف غير آنسٍ به، إلا أنه هو استرسل واثقًا، وبنى الأمر على أن ليس ملتبسًا."[3]

ثالثًا: أن الشاعر يستخدمها ليدل بها على قوته، واعتداده بنفسه، و " مثله في ذلك. . مثل مُجْري الجموح بلا لجام، ووارد الحرب الضروس حاسرًا من غير احتشام، فهو، وإن كان ملومًا في عنفه وتهالكه، فإنَّه مشهود له بشجاعته، وفيض مُنَّتِه، ألا تراه لا يجهل أن لو تكَفَّر في سلاحه، أو

([1]) الشاهد لجرير في: جرير بن عطية الخطفي. ١٩٦٩م. **ديوان جرير**. بشرح محمد بن حبيب. تحقيق: نعمان محمد أمين، ط٣، دار المعارف. القاهرة. ١٠٢١، ولعبيد بن قيس الرقيات .(د.ت). **ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات**. تحقيق: محمد يوسف نجم.(د.ط)، دار صادر، بيروت.١٧٨، برواية (ولم تسق دعدُ في العلب).

([2]) ابن جني. الخصائص ٣/٦٠-٦١.

([3]) السابق:٢/٣٩٣.

أعصم بلجامٍ جوادَه، لكان أقرب إلى النجاة، وأبعد عن المَلْحاة، لكنه جشم ما جشِمه على علمه بما يعقب اقتحام مثله، إدلالاً بقوة طبعه، ودلالة على شهامة نفسه"[١].

فابن جني هنا يقدم لنا تصوره للضرورة، بأنَّها ما يختص بالشعر دون النثر سواءً أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا. ويقدم تفسيرين لارتكاب الضرورة. أولهما: أن يكون الشاعر واعيًا لما يفعله قاصدًا إليه. ويكون السبب في ذلك إمّا إعدادها هذه الاستعمالات إلى وقت الحاجة، أو ليدل بها على قوته وشجاعته لأنَّه " جشم ما جشمه على علمه بما يعقب اقتحام مثله إدلالًا بقوة طبعه، ودلالة على شهامة نفسه."[٢] والتفسير الآخر أن الشاعر يفعل ذلك دون وعي منه، وذلك أنه حين يعبر عما يجول بخاطره من المعاني، تتضح في ذهنه فيصبح واثقًا بوضوحه، مقتنعًا بأن ليس فيه لبس.[٣]

رابعًا: رأي ابن فارس. (ت ٣٩٥هـ)

يرى ابن فارس أن ما سمَّاه النحاة ضرورة، وتكلفوا في تخريجه ليس إلا خطأً محضًا من الأولى عدم التكلف، والتعسف في تخريجه، ويقول: " والشعراء أمراء الكلام يقصرون الممدود، ولا يمدون المقصور، ويقدمون، ويؤخرون ويومون، ويشيرون، ويختلسون، ويستعيرون. فأمّا لحن في إعراب، أو إزالة كلمة عن نهج الصواب، فليس لهم ذلك. ولا معنى لقول من يقول: إن للشاعر عند الضرورة أن يأتي في شعره بما لا يجوز، ولا معنى لقول من قال[٤]:

ألم يأتيك والأنباء تَنْمِي بِمَا لاقت لبون بني زِيَاد (الوافر)

---

(١) ابن جني. الخصائص، ٢/ ٣٩٤.

(٢) السابق:٢/ ٣٩٤.

(٣) ينظر: محمد حماسة. لغة الشعر. ص١٠٢.

(٤) الشاهد لقيس بن زهير العبسي (د.ت). **شعر قيس بن زهير**. (د.ط)، مطبعة الآداب، النجف. ٢٩. وعجز البيت (بما لاقت لبون بني زياد).

وهذا وإن صح وما أشبهه من قوله[١]:

لما جفا إخوانه مصعباً (السريع)

وقوله[٢]:

قفا عند مما تعرفان ربوعُ (الطويل)

فكله غلط وخطأ، وما جعل الله الشعراء معصومين يُوَقَوْن الخطأ والغلط، فما صح من شعرهم فمقبول، وما أبته العربية وأصولها فمردود "[٣].

وقد ألَّف ابن فارس في هذا الموضوع رسالة سماها (ذم الخطأ في الشعر) ذكر في بدايتها سبب تأليفه لها، وبيّن فيها موقفه مما سماه النحاة ضرورة شعرية. حيث يقول: " إن ناسًا من قدماء الشعراء، ومن بعدهم أصابوا في أكثر ما نظموه من شعرهم، و أخطأوا في اليسير من ذلك، فجعل ناس من أهل العربية يوجهون لخطأ الشعراء وجوهًا، ويتمحلون لذلك تأويلات، حتى صنعوا فيما ذكرناه أبوابًا، وصنفوا في ضرورات الشعر كتبًا." [٤]

ويظهر أن سبب وضعه لهذه الرسالة إنكاره ما قام به النحاة من تكلف في توجيهاتهم وتعليلاتهم لما يضطر إليه الشاعر، حتى ألفوا فيه كتبًا ووضعوا في مصنفات. وهو يرى أنَّه يجب أن

---

(١) البيت بلا نسبة في: ابن فارس. أحمد بن فارس.١٩٩٧م. **الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها**.ط١. دار الكتب العلمية، بيروت. ٢١٣، و السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر . ١٩٩٨م. **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**. تحقيق: فؤاد علي منصور. ط١، دار الكتب العلمية، بيروت. ٤٢٣/٢.

(٢) البيت بلا نسبة في: ابن فارس. الصاحبي، ٢١٣، السيوطي. المزهر، ٤٢٣/٢.

(٣) ابن فارس. أحمد بن فارس. الصاحبي في فقه اللغة، ٢١٣.

(٤) ابن فارس. **ذم الخطأ في الشعر**. تحقيق رمضان عبد التواب. مجلة معهد المخطوطات العربية، ١٩٧٩م. مجلد ٢٥، ج١، ص٤٥-٤٦.

تُسمَّى الأشياء بمسمياتها، فهذه الاستعمالات تندرج عنده تحت باب الغلط والخطأ. حيث إنَّ الشعراء أجادوا في كثير مما قالوا ،وما جاء في القليل عندهم مِمَّا تعلَّل له النحاة بالضرورة هو من باب الخطأ. فيقول: " وكل الذي ذكره النحويون في إجازة ذلك، و الاحتجاج له جنس من التكلف، ولو صلح ذلك لصلح النصب موضع الخفض، و المد موضع القصر، كما جاز عندهم القصر في الممدود، فإنْ قالوا: لا يجوز مد المقصور؛ لأنَّه زيادة في البناء، قيل لا يجوز قصر الممدود؛ لأنَّه نقص في البناء، و لا فرق."[1]

ثم يتساءل عن سبب إجازة مثل هذا للشعراء دون غيرهم. ولماذا لا تكون مثل هذه الرخصة للخطيب، أو الكاتب. قال: " ما الوجه في إجازة ما لا يجوز إذا قاله شاعر ؟ وما الفرق بين الشاعر، والخطيب، والكاتب ؟ ولِمَ لا يجوز لواحد منَّا أنْ يقول لآخر: لست أقصدك، و لاكِ اقصدني أنت، وأن يقول لمن يخاطبه: فعلت هذا ككما فعلت أنت كذا؟"[2]

ثم ينكر على من قالوا: إنَّ الشعراء أمراء الكلام. ويقول ردًا على ذلك: " ولمَ لا يكون الخطباء أمراء الكلام ؟ وهبنا جعلنا الشعراء أمراء الكلام، لِمَ أجزنا لهؤلاء الأمراء أن يخطئوا، ويقولوا ما لم يقله غيرهم ؟"[3]

ويردُّ على من يجيز الضرورة بحجة أنَّ الشاعر يضطر إلى ذلك ؛لإقامة الوزن في شعره، وأنَّه لو لم يفعل ذلك لوقع في المحظور، ولم يستقم له شعره، وانكسر الوزن. بقوله:: "فإن قالوا: إن الشاعر يضطر إلى ذلك لأنَّه يريد إقامة وزن شعره، ولو أنَّه لم يفعل ذلك لم يستقم شعره، قيل لهم: ومن

([1]) السابق: ص ٥١-٥٢.

([2]) السابق: ص ٤٩.

([3]) السابق: ص ٤٩.

اضطره أن يقول شعرًا لا يستقيم إلا بإعمال خطأ ؟ ونحن لمْ نرَ، ولمْ نسمع بشاعر اضطره سلطان، أو ذو سطوة بسوط، أو سيف إلى أن يقول في شعره ما لا يجوز، وما لا تجيزونه أنتم في كلام غيره."[١]

أمّا قولهم: إنّ الشاعر يتأتى له معنى، فلا يستطيع أن يوضحه إلا بوقوعه بالضرورة، وأنّه عند تأليفه له يضع نصب عينيه المعنى فلا يلتفت إلى وقوعه في الخطأ. فهو ينكر عليهم هذا ويرفضه بقوله: " فإن قالوا: إن الشاعر يَعِنُّ له معنى، فلا يمكنه إبرازه إلا بمثل اللَّفظ القبيح المعيب، قيل لهم: هذا اعتذار أقبح وأعيب، وما الذي يمنع الشاعر إذا بنى خمسين بيتًا على الصواب أن يتجنب ذلك البيت المعيب؟ ولا يكون في تجنبه ذلك ما يوقع ذنبًا أو يُزري بمروءة."[٢]

ومِمَّا سبق يتبين لنا أن ابن فارس ينكر ما ارتضاه النحويون من قبولهم للضرورة. ويرفض أن تعطى مثل هذه الرخصة للشعراء، وعليه فهو يرى أن كلَّ ما يندرج تحت مسمى الضرورة هو خطأ، وهو بهذا يهدم صرحًا قد عني النحاة ببنائه، والتأويل له. وقد وافق رأي ابن فارس عدد من العلماء منهم: أبو هلال العسكري، وعلي بن عبد العزيز الجرجاني[٣].

أمّا عبارة ابن فارس في الصاحبي " والشعراء أمراء الكلام يقصرون الممدود، ولا يمدون المقصور، ويقدمون ويؤخرون، ويومون ويشيرون، ويختلسون ويستعيرون. أمّا لحن في إعراب، أو إزالة كلمة عن نهج صواب. فليس لهم ذلك."[٤] وما قد توحي به من اضطراب في رأي الرجل. فمرد ذلك أنَّه قد صرح بهذه العبارة بعد حديث طويل له في باب (سنن العرب في كلامها) ومنه هنا يجب أن لا

---

(١) ابن فارس. ذم الخطأ في الشعر،ص ٤٩

(٢) ابن فارس. ذم الخطأ في الشعر،ص٤٩.

(٣) ينظر: ذم الخطأ في الشعر. مقدمة المحقق. ص٣٣-٣٤.

(٤) ابن فارس. الصاحبي، ٢١٣.

ينظر إلى رأي ابن فارس بمعزل عن كلامه في هذا الباب لذلك وجب " النظر إليه في ضوء حديثه عما سماه بـ (سُنن العرب في كلامها) وقد ضمنها كل أساليب العربية في التوسع والمجاز والتسمح، ومنها غير قليل مما دخل في تصنيف الكثيرين في عداد الضرورات، ومن هنا كنا نرى أنَّ ابن فارس فتح أمام الشعراء من الوجهة العملية أبوابًا واسعةً من هذا السنن، وذلك قبل أن يغلق عليهم . من زاوية نظرية فحسب . ثقبًا صغيرًا يمثله هذا التصريح برد اللَّحن وما لا يجوز. .. كما أن كلام ابن فارس لا يعدو مسلك كثير من اللغويين والنقاد في الإعلان النظري بالقبول أو الرفض ثم مخالفة ذلك عند التطبيق."[1]

([1]) عبد الحكيم راضي. ٢٠٠٣م. **نظرية اللغة في النقد العربي "دراسة في خصائص اللغة الادبية من منظور النقاد العرب"**. ط١،المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة. ص٦٠-٦١.

موقف المحدثين من الضرورة:

اختلف المحدثون في الفصل بين لغة الشعر ولغة النثر بين مؤيد ومعارض. وعليه يجب أن يكون هناك نوعان من القواعد: نوع يختص بالشعر، وآخر بالنثر، وأنَّه ليس من الصواب أن نعمد إلى قواعد وضعت للكلام المنثور، ونحكمها على ما جاء به الشعراء. ذلك أنَّ " أية ظاهرة نحوية معينة، لا تعرف إلَّا في الشعر فإنَّها لا تصلح قاعدة عامة، تنطبق على النثر كذلك."[١]

ذلك أنَّ للشعر لغته الخاصة التي تتميز عن لغة النثر، فالشعر له نظام موسيقي في أوزانه وقوافيه، كما أنَّ الشاعر يتخير قدرًا خاصًا من الألفاظ في شعره تسمى الألفاظ الشعرية. كما أنَّ الشعراء يهدفون إلى العاطفة، والخيال لذلك تجد الشاعر في سماء العواطف والأخيلة وينتزع من قريحته صورًا لا تكاد تخطر على بال[٢].

وهم لا يرون وجوب الفصل بين لغة النثر، ولغة الشعر فصلًا تامًا، فلا يقولون: " إنَّ للشعر نظامًا خاصًا في ترتيب كلماته لا يمت لنظام النثر بصلة، بل نقول: إنَّ الشاعر كالطائر الطليق يخلق سماء من الأخيلة، وينشد الحرية في فنِّه، فلا يسمح لقيود اللُّغة أن تلزمه حدًا معينًا لا يتعداه، بل يلتمس التخلص من تلك القيود كلما سنحت له الفرص."[٣]

ويبين إبراهيم أنيس رأيه في الضرورة الشعرية في معرض حملته على النحاة، فيقول: "وقد كثر حديثهم عن تلك الضرورة الشعرية التي أعدها وصمة وصموا بها الشعر العربي عن حسن نية منهم، ولست أعرف أمَّة من الأمم تصف شعرها بمثل هذا الوصف... وما كان أغناهم عن مثل

---

(١) رمضان عبد التواب. **فصول في فقه العربية**. مكتبة الخانجي، ط٢، القاهرة. ص١٥٧.

(٢) ينظر: إبراهيم أنيس ١٩٩٤م. **من أسرار اللغة**. مكتبة الأنجو المصرية، ط٧. القاهرة. ص ٣٣٦.

(٣) السابق: ص٣٣٩-٣٤٠.

هذا لو أنَّهم بحثوا الشعر وحده، وخصُّوه ببعض الأحكام التي يجب أن تترك للشعراء وحدهم، يتخذون منها ما يشاءون، ويهملون ما يشاؤون."[١]، ثم ينكر على النحاة أنَّهم فاضلوا بين هذه الاستعمالات ويقول إنَّ أساس مفاضلتهم بينها كان شيوع بعض الاستعمالات عند الشعراء أكثر من غيرها. " أما الضرورات المباحة فقد جعلوها بمثابة الرخص الشعرية، التي تبرعوا لنا بها وأجازوها لنا، كأنَّما كانت اللُّغة ملكًا لهم وحدهم يعطون منها ما يشاءون، ويمنعون منها ما يشاءون."[٢]

أمَّا رمضان عبد التواب، وإن كان من المنادين بضرورة الفصل بين لغة الشعر ولغة النثر. فإنَّه يرى أنَّ الضرورة الشعرية " ليست في كثير من الأحيان، إلا أخطاء غير شعورية في اللُّغة، وخروجًا على النظام المألوف في العربية شعرها ونثرها. بدليل ورود الآلاف من الأمثلة الصحيحة في الشعر، والنثر على السواء."[٣] إذاً فهو يعد الضرورة الشعرية من الخطأ والغلط وخروجًا على نظام العربية، ويبدو أنَّه تأثر بذلك بموفق ابن فارس في الضرورة.

أمَّا سبب الوقوع في هذا الخطأ أنَّ" الشاعر يكون منهمكًا، ومشغولًا بموسيقى شعره، وأنغام قوافيه، فيقع في هذه الأخطاء عن غير شعور منه."[٤] فهو بهذا يجعل الشاعر غير واعٍ لما يرتكب من الضرورة.

---

(١) السابق: ص٣٤٣.

(٢) السابق: ص ٣٤٤.

(٣) رمضان عبد التواب. فصول في فقه اللغة، ص ١٦٣. وينظر: ذم الخطأ في الشعر. مقدمة المحقق.

(٤) السابق: ص١٦٣.

ويردُّ على من ذهب إلى أنَّ الضرورة ما يجوز في الشعر دون النثر سواء اضطر الشاعر إلى ذلك بالوزن والقافية، أم لا. بأنَّهم " يبعدون بالضرورة الشِّعرية عن معناها اللُّغوي وهو (الاضطرار) مِمَّا يجعل قبول رأيهم ضربًا من إلغاء التفكير المنطقي، والتحكم بغير دليل، أو برهان."[١]

ويتَّفق تمَّام حسَّان مع هذا الاتجاه القائل بضرورة أن يدرس الشعر على أساس أن له لغة خاصة به بقوله: " أوضح ما يميزها التَّرخص بالقرائن. حين يكون المعنى هو الذي يقتضي القرينة، وليست القرينة هي التي تقتضي المعنى. أي أنَّ القرينة التي يمكن الترخص فيها من قبل صاحب السَّليقة من الشُّعراء. إنَّما هي القرينة الفائضة بعد أن يستوفي المعنى بواسطة قرائن أخرى"[٢].

ويظهر أنَّ أهمَّ ما يميز لغة الشعر من منظور تمَّام حسَّان هو التَّرخص في القرائن. وهو لا يعد هذا خروجًا صارخًا على قواعد اللغة، ويظهر هذا من خلال حديثه عن فكرة القرائن اللفظية. بحيث إذا كان العامل الذي أولاه النحاة عنايتهم قاصرًا عن تفسير الظواهر النحوية والعلاقات السياقية، فإن القرائن من خلال توزع اهتمامها بالتساوي بين قرائن التعليق النحوية واللفظية والمعنوية تكون مسؤولة جميعها عن أمن اللبس، و وضوح المعنى. بحيث يؤدي الاعتماد على القرائن في فهم التعليق النحوي إلى نفي التفسيرات الظنية، والمنطقية لظواهر السياق، وكل ما جاء به النحاة من أصالة عمل بعض الكلمات من عدمه. ويضيف أن تضافر القرائن يترتب عليه، أن تغني بعض القرائن عن بعض. عند أمن اللبس، فإذا كان هناك سبيل للوصول إلى المعنى دون

[١] - نفسه: رمضان عبد التواب. فصول في فقه اللغة،١٦٣.

[٢] - تمام حسان. ١٩٩١م. **الأصول دراسة ابستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي**. (د.ط) دار الثقافة، الدار البيضاء. ص٨٦.

لبس مع عدم توفر أحدى القرائن اللَّفظية الدالة على المعنى، فإنَّ العرب تترخص أحيانا في هذه القرينة ؛ لأن أمن اللبس يتحقق بوجودها، وبعدمه.[١]

وقد طبَّق مفهومه هذا على بعض الضرورات الشعرية. ومن أمثل ذلك قول الأحوص:

ألا يا نَخْلةً مِن ذاتِ عِرْقٍ عَلَيْكِ وَرَحْمَةُ اللهِ السَّلامُ[٢] (الوافر)

"فيقول: يتضح الترخص في الرتبة أولًا في عدم حفظها، والاعتراف بوجود رتبة غير محفوظة في النحو، وكذلك عندما تغني عنها القرائن الأخرى. فالذي أغنى عن رتبة المتعاطفين هنا:

أ) ما بين المتعاطفين من شهرة التعاطف على نسق خاص حتى أصبحا كالمثل. وذلك هو التضام.

ب) حفظ الرتبة بين حرف العطف والمعطوف.

ج) توسط المعطوف بين الخبر المقدم، والمبتدأ المؤخر. مما جعله لا يزال في حيز الجملة.

فكذلك تغني القرائن حين تتضافر عن قرينة أخرى يتضح المعنى بدونها."[٣]

ويرى تمام حسان أنَّه لا يجوز أن نجعل لغة الشعر نموذجًا للاستعمال العربي الفصيح حيث إنَّه إذا كان المقصود بإنشاء النحو وصف الكلام العادي الذي تتمثل فيه اللغة العربية، فإن لغة الشعر بما ينسب إليها من خصوصية في البناء والتركيب تكون قاصرة عن تمثيل اللغة

(١) ينظر: تمام حسان. ١٩٩٤م. **اللغة العربية معناها ومبناها**. دار الثقافة، الدار البيضاء. ص ٢٣٢-٢٣٣.

(٢) الشاهد للأحوص: الأحوص. عبد الله بن محمد. ١٩٩٠م.**شعر الأحوص الأنصاري**. ط٢، مكتبة الخانجي، القاهرة. ص٢٣٩.

(٣) تمام حسان. ١٩٩٤م. اللغة العربية معناها ومبناها. ص ٢٣٦.

الفصحى تمثيلًا كاملًا ومقبولًا. ومن كلامه يفهم أنَّه لا بدَّ من الفصل بين لغة الشعر، ولغة النثر في التقعيد لكل منهما.[1]

ويعلِّلُ تمَّام حسَّان لعدم قبول الترخص في النثر الفني والنثر العلمي بأنه "ربما كان امتناعه فيهما لأنهما نشآ بعد عصر السليقة ؛ لأن الترخص إنما يكون مع السليقة، وإذا ترخص من لا سليقة له عُدَّ ذلك منه في قبيل الخطأ، وهكذا اضطر الأدباء والعلماء بعد عصر الاحتجاج أن يلتزموا بقواعد النحاة. إذ أصبحت هذه القواعد هي البديل العملي للسليقة والطبع، ومن افتقر إلى هذي القواعد فلا رخصة له "[2].

(1) ينظر: تمام حسان. الأصول. ص١٠٩.

(2) تمام حسان. الأصول، ص٨٧.

المبحث الثاني: العلاقة بين الضَّرورة الشِّعرية واللهجات

إنَّ الناظر في كتب التراث يجد أنّ هناك تقاربًا وتداخلًا بين اللَّهجات العربية وما أطلق عليه النحاة الضَّرورة الشِّعرية إذ قد توافق الضرورة بعض لهجات العرب كما قال أبو سعيد القرشي:

وربَّما توافقُ الضَّرورة بعض لغاتِ العرب المشهورة [1]

والحقيقة إنّ علماء اللغة لم يضعوا حدًا واضحًا يفصل بين اللهجة والضرورة حيث يظهر اختلاف كبير بينهم في عدِّ الظاهرة اللغوية الواحدة لهجة، أم أنَّها من الضرائر. ويذكر الألوسي(١٣٤٢هـ) أنَّ مذهب الجمهور عدّها من الضرائر إذ يقول: " اعلم أنَّ بعض الضرائر ربَّما استعملها بعض العرب في كلامهم. ومع ذلك لا يخرجها عن الضرورة عند الجمهور."[2] ويستشهد لذلك بقول أبي زيد القرشي السابق. فالواضح من كلامه أنَّه يعد الضرورة التي توافق اللَّهجات من باب الضرائر، ويخرجها من باب اللَّهجات. لذلك نجده يقول في صرف ما لا ينصرف إن من أسبابه الضرورة الشعرية كقول الشاعر:

إذا مَا غَزَوْا بالجَيشِ حَلَّق فَوقَهُمْ عَصَائبُ طَيرٍ تَهْتَدِي بعَصَائِبِ[3] (الطويل)

([1]) الألوسي. محمود شكري. (د.ت). **الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر** .(د.ط)، المكتبة العربية. بغداد. ص٣٤.

([2]) السابق: ص٣٤.

([3]) البيت للنابغة في: النابغة الذبياني. زياد بن معاوية. ١٩٩٦م. **ديوان النابغة**، شرحه: عباس عبد الستار. ط٣، دار الكتب العلمية، بيروت. ص٣٠.

وقول امرئ القيس:

ويَوْمُ دخلتُ الخدْرَ خدْرَ عُنَيزَةٍ فقالتْ لك الوَيلاتُ إنّك مُرْجِلي[1] (الطويل)

فهو يعدّه من باب الضرورة وإن ذكر الأخفش "وكأنَّها لغة الشعراء إلا أنَّهم اضطروا إليه في الشعر، فجرت على ألسنتهم على ذلك في الكلام" [2].

ويذهب ابن عصفور(٦٦٩هـ) مذهب الجمهور في جعل اللَّهجات من باب الضرورات، ويرد على من يذهب إلى: إن صرف ما لا ينصرف لغة عند العرب، قائلًا: "إنَّ صرف ما لا ينصرف في الكلام إنَّما هو لغةٌ لبعض العرب. ... وأمَّا سائر العرب، فلا يجرون صرف شيء منه في الكلام. فلذلك جعل من قبيل ما يختص به الشعر."[3] ويفهم من كلامه أنَّه جعل صرف ما لا ينصرف ضرورة لأنَّها محصورة عند بعض العرب. وسائر العرب لا يستخدمونها في الكلام. لذلك فهو يعد وصل همزة القطع من الضرائر الشعرية، مع أنَّه أورد لها أمثلة من الكلام، ومن القراءات القرآنية. ومثال ذلك قول أبي الأسود:

يابا المُغِيرةِ، رُبَّ أمرٍ مُعضِلٍ فَرَّجتُهُ بالمَكرِ مِنِّي، والدَّها[4] (الكامل)

حيث وصل همزة القطع. أراد: (يا أبا المغيرة) وهو يعده من الضرورة على الرغم من كونه أورد أمثلة عليه من الكلام ، والقراءات وأنه "قد جاء منه شيء في الكلام. حكى أبو زيد: (لا با

---

(١) الشاهد لامرئ القيس في: امرؤ القيس بن حجر.٢٠٠٤م. **ديوان امرئ القيس**. تحقيق: حسن السندوبي. ط٥، دار الكتب العلمية، بيروت. ص١١٢.

(٢) ينظر: الألوسي. الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، ١٣٣-١٣٤.

(٣) ابن عصفور. الضرائر، ص٢٥.

(٤) الشاهد لأبي الأسود الدؤلي في: الدؤلي، أبو الأسود. ظالم بن عمر،١٩٩٨م. **ديوان أبي الأسود**. تحقيق: محمد حسن آل ياسين.ط٢، دار ومكتبة الهلال، بيروت. ٣٧٨.

لـك) يريـدون (لا أبـا لـك)، وقـرأ سـالم بـن عبـد الله[1]: ﴿فمـن تعجـل فـي يـومين فـلا إثـم عليـه﴾ (البقرة:٢٠٣). فحذف همزة (إثم). ... وحكى أبو علي الدينوري: إن العرب يقولون: (مخيرك) يريدون (ما أخيرك). وحكي عن المازني أن العرب يقولون: (ما شر اللَّحم للمريض) و (ما خير اللبن). يريدون: ما أشر، وما أخير."[2]

فابن عصفور على الرغم من ذكره لهذه الأمثلة عند العرب، وهي لهجات عندهم بدليل ورودها في القراءة السابقة، إلا أنَّه يجعل وصل همزة القطع من الضرائر، فهو يوافق الجمهور في عدِّهم اللَّهجات من الضرائر.

وعلى هذا ذهب ابن جني أيضًا حيث كان يعد كل لهجة ضرورة ،حتى وإن كان لها مثيل في القراءات. ونلمح هذا في تعليقه على قراءة" (و آثاروا الأرض) – ممدودة–[3] في قوله تعالى: ﴿كانوا أشد منهم قوة وأثاروا الأرض﴾ (الروم:٩) بأنَّ هذا منكر إلا إنّ له وجه ،حيث إنَّه أشبع فتحة الهمزة، فأنشأ عنها ألفًا فصارت (آثاروا)، ويستشهد بقول ابن هرمة[4]:

فأَنتَ، مِنَ الغَوائلِ، حِينَ تُرْمى وَمِنْ ذَمِّ الرجالِ، بمُنْتَزَاحِ (الوافر)

يريد: بمنتزح (منفعل) من النازح، فاشبع فتحة الزاي، فأنشأ عنها ألفا. وهذا لعمري مما تختص به الضرورة لا تخير القرآن."[5]

---

(1) ينظر: العكبري. عبد الله بن الحسين. ٢٠٠٨م. **التبيان في إعراب القرآن**.ط١ ،شركة القدس، القاهرة.١٦٥/١.

(2) ابن عصفور. الضرائر. ص ١٠٠-١٠١.

(3) ينظر: ابن جني. أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي.١٩٩٩م. **المحتسب في تبيين وجوه القراءات والإيضاح عنها** . وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية. ١٦٢/٢.

(4) الشاهد لابن هرمة في: ابن هرمة. إبراهيم بن هرمة القرشي.١٩٦٩م. **ديوان إبراهيم بن هرمة**. تحقيق: محمد نفَّاع و حسين عطوان. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ٩٢.

(5) ابن جني: المحتسب، ١٦٢/٢.

فابن جني لا يعدُّ إشباع الفتحة ألفًا من اللَّهجات، بل من الضرورة الشعرية على الرغم من وجود مثال لهذه الظاهرة في القراءة القرآنية. ويعود ذلك إلى منهجهم الذي اتبعوه. والذي كانوا يريدون له الاطراد في قواعدهم. فإن وجدوا ما يخالفها عدُّوه ضرورة، وإنْ كان هناك ما يشاكله من القراءات، وكلام العرب.

أمَّا السيرافي(٣٦٨هـ) فله رأي في التفريق بين اللَّهجة والضرورة يفهم من قوله: " وقد تبدل بعض العرب حروفًا من حروف، لا يجري ذلك مجرى الضرورة ؛ لأنَّ ذلك لغتهم كإبدال بني تميم العين من الهمزة، كما قال ذو الرمة:

أعَنْ تَرَسَّمْتَ مِنْ خَرْقَاءَ مَنْزِلَةً مَاءُ الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنَيْكَ مَسْجُومُ[١] (البسيط)

.... وكثر ذلك في أنْ وَسُمِّيَ عَنْعَنة. .. وقد يبدل بعضهم من الكاف شينا، كقولهم: (منش يا امرأة) يريد منك قال الشاعر:

فعَيناشِ عَيناها، وجِيدُشِ جِيدُها سِوى أنَّ عَظمَ السَّاقِ مِنشِ دَقِيقُ[٢] (الكامل)"[٣]

فهو يرى أنَّ هذه الظواهر اللَّهجية لا تندرج تحت الضرورة الشعرية لأنَّ الشاعر يتحدث بلغة قبيلته التي اشتهرت فيها هذه اللَّهجة. وهذا ما أراده بقوله: " لأنَّ ذلك لغتهم ". فإذا كان الشاعر من بني تميم، وأبدل العين من الهمزة، فلا نعدُّ هذا من الضرورة ؛لأنَّه تحدث بلسان قومه.

---

(١) الشاهد لذي الرمة في ديوانه: ذو الرمة.غيلان بن عقبة.١٩٩٥م. **ديوان ذي الرمة**.ط١،دار الكتب العلمية، بيروت.٢٥٤.

(٢) الشاهد لمجنون ليلي في ديوانه: قيس بن الملوح. ١٩٩٩م. **ديوان قيس بن الملوح**.ط١، دار الكنب العلمية،بيروت.٤٥.

(٣) السيرافي: ضرورة الشعر، ص١٥٠-١٥١.

ثم نلاحظ أمرًا آخر في كلامه، وهو إشارته إلى معيار الكثرة والشيوع بقوله: "وكثر ذلك في أنْ وسُمِّي عَنْعَنَة". وكأنه أراد أن يقول: إنَّ الشاعر إذا استخدم لهجة مشهورة عند العرب، وإن لم يعدها النحاة من اللَّهجات الفصيحة، فإنَّها لا تُعدُّ من الضرورة الشعرية بسبب اشتهارها بين الناس.

ومن الأمثلة التي تؤكد ما ذهب إليه السيرافي قوله في إبدال خيبر والنضير من الثاء تاءً في كثير من الحروف: " كقولهم: في (الثوم): (توم)، وفي (المبعوث): (مبعوت) وفي (الخبيث): (الخبيت) قال الشاعر:

ينفَعُ الطِيِّبُ القليلُ من الرِّزقِ وَلَا ينفعُ الْكثيرُ الخبيثُ[1] (الخفيف)

ويروى أنَّ الخليل قال للأصمعي: لم قال الخبيت ؟ فقال: هذه لغتهم، يجعلون مكان الثاء تاءً، فقال الخليل: فلم جعل الكثير بالثاء ؟، فسكت الأصمعي."[2]

وكأنَّ الخليل يريد أن يثبت أنَّ الشاعر قد اضطر إلى إبدال الثاء تاءً لمناسبة القافية، والبيت من قصيدة قافيتها التاء المضمومة، فيرد السيرافي على سؤاله بقوله: " وهذا عندي يحتمل وجهين: أحدهما أن يكون إبدالهم التاء من الثاء في حروف ما بأعيانها، والخبيث منها، ولا يبدلونها في جميع المواضع، كما أبدل من الثاء الفاء في (مغفور)، و(مغثور)، و(فوم)، و(ثوم)، ولا يجب البدل في كل موضع.

والوجه الثاني: أن يكون الشاعر قاله: (الكتير) بالتاء غير أن الرواة نقلوا بالثاء على ما تتكلم به العرب، ولم ينقل (الخبيث) بالثاء للقافية التائية، وفيها:

---

(١) الشاهد للسموأل بن عادياء اليهودي في: الأصمعي. أبو سعيد عبد الملك بن قريب.(د.ت) .**الأصمعيات**. تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون. ط٥، دار المعارف، مصر. ٨٦.

(٢) السيرافي. الضرورة الشعرية. ص١٥٤.

ليتَ شعرِي وأشعرَنَّ إذا مَا قِيلَ أَقرَأَ عُنوَانَهَا وقَرِيتُ (الخفيف)

أليْ الفضلُ أمْ عليَّ إذَا حوسبت إنِّي عَلى الحسابِ مُقيتُ[1]"[2]

ويظهر من هذا النص أنَّ السيرافي لم يؤول هذه الظاهرة على أنَّها ضرورة شعرية، بل كان مصرًّا على أنَّها ظاهرة لهجية تمثل قبيلة الشاعر وهو السموأل بن عادياء اليهودي. ونجد أنَّه في التوجيهين الذين ذكرهما لسبب عدم إبدال الثاء تاء في (الكثير) لم نلمح بأنَّه قد يكون ورد الإبدال في (الخبيت) بسبب الضرورة، بل إنَّ كلا التوجيهين يصبان في أنَّ هذه لهجة للشاعر، ولم يضطر إليها.

أمَّا المحدثون فيرى بعضهم أنَّ كل ما حمل على الضرورة الشعرية يعد لهجة عربية، وهم يوجهون الضرورة على أنَّها لهجات للعرب، وهم بهذا ينفون القول بالضرورة الشعرية، ويرون أنَّ الضرورة ما هي ألَّا ظواهر لهجية قديمة ظهرت في الشعر.

ومن هؤلاء عبده الراجحي الذي يقول: " والضرورة الشعرية كذلك بحاجة إلى دراسة جديدة، تستقرئها، وتردها إلى أصولها ؛ لأنَّ هذه التي يسمونها ضرائر تلجئ إليها طبيعة الشعر، ليست في رأينا إلَّا لهجات عربية، وهي ليست خاصة بالشعر."[3]

أمَّا أحمد الجندي، فعلق على رأي أبي سعيد القرشي بقوله:

وربَّما تصادف الضرورة بعض لغات العرب المشهورة

([1]) الأبيات للسموأل في: الأصمعي. الأصمعيات،٨٦.

([2]) السيرافي. ضرورة الشعر، ص١٥٤-١٥٥.

([3]) عبده الراجحي١٩٩٦م. **اللهجات العربية في القراءات القرآنية**، دار المعارف الجامعية. الإسكندرية.ص٦٨.

وعقب على ذلك بقوله: " ولا أوافق على رأي هذا العالم ؛لأنَّ الضرورة إذا وافقت لغةً عربيةً فلا تكون ضرورة بل لهجة يجب أن نحسب لها حسابًا ؛ لأنَّها تمثل بيئة لغوية."[1] فهو بهذا يعد الضرورة إن وافقت لهجة من لهجات العرب، ويجب دراستها لأنَّها تمثل لهجة عربية في بيئة لغوية لها سماتها المميزة لها.

ولمحمد حماسة رأي في هذا، فهو يعدُّ كل لهجة من لهجات العرب تعبيرًا سائغًا يجوز استخدامه بين أبناء البيئة اللغوية الواحدة. وإن ذكرها النحاة على أنَّها ضرورة ليس صحيحًا ؛ لأنَّها لهجات لقبائل بعينها، وهناك أمثلة على استخدام العرب لها. حتى تلك التي لم ينسبوها إلى قبائل معينة يجب أن تصنف على أنَّها لهجات عربية، وتخرج من إطار الضرورة. وما دامت هذه الاستعمالات وجدت في الشعر فهي تعبر عن اللُّغة الأدبية المشتركة بحكم تأثر القبائل بلهجات بعضها البعض. وإنْ قصر النحاة في استقصائها ودراستها ليس دليلًا على أنَّها تقع مِمَّا اضطر الشاعر إلى استخدامه في الشعر خاصة بدليل ورود أمثلة له في الكلام، وفي القراءات القرآنية.[2]

وتذهب الدراسة إلى أن تخرج الظواهر اللَّهجية التي وسمت بالضرورة من باب الضرورة، وتدخل في اللهجات سواء تحدث بها من هو من أحد أبناء القبيلة، أم غيره؛ لأنَّها تمثل لهجات عربية ولهجات العرب لم تكن حكرًا على قبيلة، فهناك تأثر وتأثير بين لهجات القبائل.

([1]) الجندي. ١٩٧٨. **اللهجات العربية في التراث**، الدار العربية للكتاب، ليبيا. ٢/ ٤٨٤.

([2]) محمد حماسة. لغة الشعر ص٣٢١.

الفصل الثاني:

أثر شاهد الضرورة الشِّعرية في الخلاف النحوي في المستوى الصَّوتي

اهتم النحاة بشاهد الضرورة الشعرية، حتَّى ألّفوا فيه مصنفات خاصة به، وعنوا باستقصاء هذه الشواهد والمسائل المتعلقة بها، والمتناثرة في كتب النحاة. وكل من هذه المصنفات اختلف أصحابها في تصنيفه، وترتيب الشواهد فيه وفق المسائل التي تعبر عنها.

فمنهم من صنَّفها على أساس الزيادة، والحذف، والتغيير وهذا ما فعله السيرافي، وابن عصفور، والألوسي، يقول السيرافي: " وضرورة الشعر على سبعة أوجه وهي: الزيادة، والنقصان، والحذف، والتقديم، والتأخير، والإبدال، وتغيير وجه من الإعراب إلى وجه آخر على طريق التشبيه، وتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث."[1]

ومنهم من قسَّمها تقسيمًا ذاتيًا إلى: حسن وقبيح على أساس قربها من القاعدة، أو شذوذها عنها، أو لوجود علة مناسبة دعت الشاعر إلى اللُّجوء إلى الضرورة من مشابهة، أو الرجوع إلى أصل كصرف ما لا ينصرف وهذا ما عبَّر عنه الألوسي بقوله: " اعلم أنَّ الحكم النحوي ينقسم إلى: رخصة، وغيرها. فأمّا الرخصة ما جاز استعماله لضرورة الشعر، وتتفاوت حسنًا وقبحًا. فالضرورة ما لا يستهجن، ولا تستوحش منه النفس كصرف ما لا ينصرف. .. والضرورة المستقبحة ما تستوحش منه النفس. كالأسماء المعدولة عن وضعها الأصلي بتغيير ما من زيادة، أو نقص."[2] وهذا التقسيم للضرورة لا نجده في مؤلَف معين، ولكنَّه يمثل رأيًا للمؤلف نجده يعبر عنه في ثنايا الكتاب.

ومنهم من قسمها من دون ترتيب على منهج معين، و أنّما كان يسردها، ويذكر نماذج لما يعده ضرورة في الشعر. وهذا ما عمله القزاز القيرواني(٤١٢هـ) في كتابه (ما يجوز للشاعر في

([1]) السيرافي. ضرورة الشعر، ص٣٤.

([2]) الألوسي. الضرائر وما يجوز للشاعر دون الناثر، ص ٢٠-٢١.

الضرورة) وذكر هذا الكتاب (١٤٣) مسألة يجوز للشاعر أن يأتي بمثلها. ومثله ما فعله السيوطي في الهمع في باب الضرائر.[١]

وذكر محمد حماسة نقلًا عن الألوسي أنَّ هناك من قسَّم الضرائر على أبواب النحو، ولكن لم نجد مؤلفاً وضع على هذا التصنيف.[٢]

ونجد أنَّ هذه التقسيمات لا تميز بين المستويات اللغوية: الصوتية، والصرفية، والنحوية. فنجدهم يخلطون بين المستويات دون تصنيفها وفقًا لمستوياتها.

لذلك فإنّ هذا البحث سيعمد إلى تصنيف الضرائر إلى صوتية وتنقسم إلى: ضرائر الحذف، والزيادة، و الإبدال. وضرائر صرفية تتعلق بالتغيرات التي تطرأ على بنية الكلمة، ويكون لها تأثير في المعنى. وأخيرًا الضرائر النحوية.

ويتناول هذا الفصل أثر شاهد الضرورة الشِّعرية في الخلاف في المستوى الصَّوتي من خلال دراسة التغيرات التي طرأت على الأصوات بسبب الضرورة الشِّعرية، وهل تمثل كل هذه التغيرات صورًا للضرورة الشِّعرية، أم أنَّه يمكن اعتبارها تغيرات لهجية؟

---

(١) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ٢٧٣/٣.

(٢) ينظر: محمد حماسة. لغة الشعر، ص١٢٩.

المبحث الأول: أثر شاهد الضرورة الشعرية في الخلاف في مسائل الحذف.

١) حذف نون لكن للالتقاء الساكنين، وأصل النون فيها.

أجمع النحاة على أنَّ حذف النون الساكنة من مثل: (لكن، ومِن) لالتقاء الساكنين ضرورة شعرية تأتي في الشعر؛ لإقامة الوزن. وقد ذكره سيبويه في باب ما يحتمل الشعر، وكذلك فهو ضرورة عند السيرافي، وابن عصفور، والقيرواني.

قال السيرافي: " ومن ذلك حذف النون الساكنة من الحروف التي بنيت على السكون، نحو: (منْ) و (لكنْ) وإنَّما تحذف لالتقاء الساكنين كما قال النجاشي الحارثي:

فلستُ بآتِيه ولا أَستطِيعُه ولاكِ أسْقِني إن كان ماؤُكِ ذا فضل (الطويل)

أراد: ولكنْ اسقني، فلم يستقم له. ومنه قول الأعشى:

وَكَأَنَّ الخَمْرَ المُدَامَةَ مِ الأَسْ فَنْطِ مَمْزُوجَةً بِماءٍ زُلاَلِ[١]"[٢] (الحفيف)

وعلَّة حذف النون الساكنة عندهم، مشابهتها لحروف المد واللِّين. يقول أبو علي الفارسي: " حذف النون من لكن لالتقاء الساكنين، كما تحذف حروف اللين لذلك ؛ لأنَّها مشابهة لها، وتزاد حيث يزدن ثانية وثالثة ورابعة، ويقال فيها في صنعاني، وبهراني. وكان حكمه صنعاوي ،وبهراوي، فأبدلت

(١) الشاهد للأعشى . ميمون بن قيس. ١٩٥٠م. **ديوان الأعشى**. شرح وتعليق: محمد محمد حسين، المطبعة النموذجية، القاهرة.ص٥.

(٢) السيرافي. ضرورة الشعر، ص٩٩-١٠٠.

النون كما أبدلت الألف من النون في (ضربت زيدًا)، و (لَنَسْفَعًا)، وتكون إعرابًا في تضربان، كما يكون أبعاضُ هذه الحروف إعرابًا أعني الحركات."[١]

و إلى ذلك يشير ابن يعيش، إذ إنّ علَّة الحذف عنده مشابهتها لحروف المد واللين من ناحية أنّ في النون غُنَّة كحروف المدِّ، ولأنَّ مخرجها إذا كانت ساكنة من الخيشوم ؛ لأنّه لا يمكن النطق بها إذا أمسكت أنفك عند النطق بها.[٢]

ومنهم من قاس حذف النون الساكنة في الشعر على حذف التنوين في الشعر وفي الكلام لأنَّهم "يحذفون التنوين الذي هو علامة الصرف لاجتماع الساكنين، وإن كان الاختيار فيه التحريك، والتنوين نون ساكنة فشبهوا هذه النون التي وصفنا بالتنوين."[٣]

إلَّا أنّ النحاة اختلفوا في أصل (لكنَّ). حيث ذهب البصريون إلى أنّها بسيطة، ورأي الكوفيين أنها مركبة فذهب الفراء إلى أنّها مركبة، وأصلها: (لكن إن) فطرحت الهمزة للتخفيف، ونون "لكن" للساكنين مستدلًا بقول الشاعر:

فلستُ بآتِيه ولا أَستطِيعُه ولاكِ أسْقِني إن كان ماؤُكِ ذا فضل[٤](الطويل)

---

(١) الفارسي. أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار. ١٩٩٠م. **التعليقة على كتاب سيبويه**. تحقيق: عوض بن حمد القوزي، ط١. ٥١/١.

(٢) ينظر: ابن يعيش. شرح المفصل، ٥/ ٣١٥.

(٣) السيرافي. ضرورة الشعر، ص١٠٠.

(٤) البيت للنجاشي الحارثي قيس بن عمر.١٩٩٩م. **ديوان النجاشي الحارثي**. مؤسسة المواهب.بيروت. ص٥٦.

وقال باقي الكوفيين: هي مركبة من (لا إن) والكاف الزائدة ليست التشبيهية، وحذفت الهمزة تخفيفًا [١]. وقال بعضهم: هي مركبة من (لا كأن)[٢].

وقد قد ذهب الكوفيون إلى جواز دخول لام الابتداء في خبر لكن مستدلين بذلك بأن الأصل في (لكنَّ) (لا إن). حيث ذهبوا إلى جواز دخولها في خبر لكنَّ، كما يجوز في خبر (إنَّ) "نحو: ما قام زيد لكنَّ عمرًا لقائم."[٣]

وقد استدلوا على ما ذهبوا إليه بأدلة من النقل، ومن القياس. أمّا النقل، فقول الشاعر:

ولكنَّني في حبِّها لَكَميدُ [٤] (الطويل)

وأمّا القياس فقد استدلوا بأنَّ الأصل في (لكنّ) (إن) زيدت عليها (لا)، والكاف، فصارت حرفًا واحدًا.

في حين ذهب البصريون إلى عدم جواز دخول لام الابتداء على خبر لكنّ.

وما استدل به الكوفيون على أن الأصل في لكن أنها مركبة ما يلي[٥]:

أ- كما أنَّهم يستدلون على زيادة (لا، والكاف) على (إن) بزيادة اللام والهاء عليها في مثل قول الشاعر:

---

(١) ينظر: ابن هشام. جمال الدين عبد الله بن أحمد.١٩٨٥م.**مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**. تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي الحمد الله.ط٥،دار الفكر، دمشق. ٣٨٤/١، و المرادي. الجنى الداني. ٦١٧/١.

(٢) ينظر: السيوطي. همع الهوامع٤٨٤/١.

(٣) الأنباري. أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد.٢٠٠٣م. **الإنصاف في مسائل الخلاف**. تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، ط٤،مطبعة السعادة، مصر.١٧١/١.

(٤)الشاهد بلا نسبة في : ابن النحاس. إعراب القرآن، ١٤٩/٢.ابن جني. سرُّ صناعة الإعراب.٥٨/٢. و الأنباري .الإنصاف، ٢٠٩/٢.

(٥) ينظر : الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ١٧١/١.

لَهِنَّك مِن عَبْسِيّةٍ لَوَسِيمةٌ على هَنَوات كَاذِب من يَقُولهَا[1] (الطويل)

فكما زاد اللام، والهاء على إن، زاد عليها (لا) والكاف.

أنَّها مركبة كقولنا: (كمْ مَالُك) حيث الأصل فيها (ما) زيدت الكاف عليها، ثم حذفت الألف من آخرها ؛ لكثرة الكلام بها، وسكنت الميم.

ب- قياسها على (لن) ؛ إذ الأصل فيها (لا إن) على مذهبهم.

إنَّ الحروف إذا ركِّبت تغير حكمها عما كانت عليه قبل التركيب، كما تغير حكم (هلّا) بعد التركيب عن حكمها قبله، فتغير حكمها بتغير معناها من الاستفهام إلى التحضيض، فجاز أن تعمل بما بعدها.

ويرفض الأنباري(٥٧٧هـ) قول الكوفيين بأنّ الأصل في (لكنَّ) أن تكون مركبة ويرد على ما ذهبوا إليه بقوله: " أمّا قولهم: إن الأصل في (لكن) إن زيدت عليها لا والكاف فصارتا حرفًا واحدًا. قلنا: لا نسلم ؛ فإن هذا مجرد دعوى من غير دليل، ولا معنى."[2]

ورد الأنباري ما ذهبوا إليه من قياس زيادة (لا) والكاف في (لكن) على زيادة اللام والهاء في قول الشاعر: (لَهِنّكِ). فيقول: إنها ليست زائدة، وإنَّما هي مبدلة من الهمزة، حيث إنَّ الهاء تبدل من الهمزة في كثير من المواضع مثل قولهم: (هرقت الماء) يريد: أرقت، و(هرحت الدابة) يريد: أرحتها. وعليه تكون الهاء مبدلة من الهمزة.[3]

([1]) الشاهد بلا نسبة في : ابن فارس. الصاحبي في فقه اللغة، ١٢. الأنباري. الإنصاف، ٢٠٩/١. البغدادي. خزانة الأدب ٣٤٠/١٠.

([2]) الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ١٧٣/١.

([3]) السابق: ١٧٤/١.

كما ذكر في الشاهد وجهين: أحدهما للفراء ؛ إذ ذكر أنَّ أصل البيت "(والله إنك لوسيمة)، فحذف الهمزة من (إن) والواو من (والله)، وإحدى اللامين، فبقي (لَهِنّكِ). أمّا الوجه الثاني، وهو قول المفضل بن سلمة إن أصله ؛ (للهِ إنَّك لَوَسِيمَةٌ) فحذف لامان من (الله)، والهمزة من (إن)، فبقي (لَهِنّكِ)."[1]وبهذا يسقط الاحتجاج بهذا الشاهد.

و إلى ذلك ذهب العكبري إذ قال: "وأمّا دعوى التركيب فبعيد جدًا؛ وذلك أنَّ (لكن) لا توكيد فيها، و(أن) للتوكيد، والمركب، وإن تغير حكمه، فلا بدَّ من بقاء المعنى فيه كما ذكرنا في (لولا زيد لأتيتك)، وأمَّا (لن) فغير مركبة. ولو قدر أنَّها مركبة، ولكن معنى النفي باق والتوكيد هنا غير باق. والوجه الثاني: في فساد دعوى التركيب: أن الكاف زائدة على قولهم، والهمزة محذوفة، و(لا) باقية على النفي، وكل ذلك لا يهتدي لما زيادته القياس، وكون الكلمة موضوعة على هذا اللفظ ممكن فلا يعدل عنه لما لا يعلم إلا بوحي أو توقيف."[2]

فالعكبري يرفض دعوى التركيب في لكنَّ، ويرى أنَّها وحدةٌ واحدةٌ ؛ حيث إنَّ لكنَّ لا توكيد فيها، وإن للتوكيد، وهو أيضًا يرفض قول الكوفيين بأنْ تكون (لن) مركبة. ويقول: إنّ لكن موضوعة على هذا اللَّفظ، ولا يترك ما هو معلوم لما كان لا يعلم حقيقته إلّا بالتأويل، ولا يعلم إلا بوحي أو توقيف.

([1]) السابق: ١/ ١٧٤-١٧٥.

([2]) العكبري. أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري.١٩٨٦م.**التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين**. تحقيق: عبد الرحمن عثيمين، ط١، دار الغرب الإسلامي. ٣٥٧/١-٣٥٨.

وفي الخلاصة نقول: إن النحاة اختلفوا في أصل (لكنَّ)، فقال البصريون: إنّها بسيطة، و إنَّها تمثل وحدة واحدة. في حين ذهب الكوفيون إلى أنَّها مركبة من (إن) زيدت عليها (لا) والكاف لذلك أجازوا دخول اللام على خبرها خلافا للبصريين الذين رفضوا دخول اللام على خبرها.

ويري الباحث أنّ رأي البصريين هو الصواب في كون (لكن) بسيطة لا تركيب فيها، وهي تمثل وحدة واحدة. وأنّ ما قاله الكوفيون بشأن تركيبها قائم على التأويل، وهو كما قال الأنباري، والعكبري، لا نسلم بما ذهبوا إليه؛ لأنَّه مجرد دعوى لا دليل عليها.

٢) حذف الياء من الاسم المنقوص في حالة الإضافة ومع الألف واللام.

الاسم المنقوص هو اسم معرب آخره ياء ثابتة مكسور ما قبلها، مثل (القاضي والراعي، وإذا تجرد من (أل) والإضافة حذفت ياؤه لفظًا وخطًا في حالتي الرفع والجر، نحو: (حكم قاض على جان)، وثبتت في حالةِ النصب، نحو "جعلك الله هاديًا إلى الحق، داعيًا إليه".أمّا مع (أل) والإضافة فتثبت في جميع الأحوال[١].

وقد اختلف النحاة في حذف الياء من الاسم المنقوص في حالة الإضافة، ومع الألف واللام. وكان سبب هذا الاختلاف؛ ورود شواهد على حذف الياء من المنقوص مع الإضافة والتعريف ب(أل). ومن هذه الشواهد:

قول خفاف بن ندبة:

(١) ينظر: ابن جني. أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي. (د.ت). **اللُّمع في العربية**. تحقيق:فائز فارس. (د.ط)،دار الكتب الثقافية، الكويت. ص ١٤.

كَنَواحِ رِيشِ حَمامَة نَجْدِيَّةٍ ومَسَحْتِ باللثَّتَيْنِ عَصْفَ الإثْمِدِ[١] (الكامل)

وقول مضرس الأسدي:

فَطِرْتُ بمُنْصُلِي فِي يَعْمَلاتٍ دَوَامِي الأيْدِ يَخْبِطْن السَّرِيحا[٢] (الوافر)

وقول الأعشى:

وأَخُو الغَوَانِ مَتَى يَشأْ يَصْرِمْنَهُ ويَعُدْنَ أَعْداءً بُعَيْدَ ودادِ [٣] (الكامل)

ومن الذين عدّوا حذف الياء من الضرورة السيرافي إذ يقول: " ومن ذلك حذف الياء في حالة الإضافة، ومع الألف واللّام. .. غير أنّ الشاعر إذا اضطرَّ حذفها تشبيهًا بحذفها لها مع التنوين؛ وذلك أنَّ التنوين، والإضافة يتعاقبان، فكل واحد منهما يشبه صاحبه في النيابة عنه، والقيام مقامه."[٤] وهذا ما ذهب إليه ابن عصفور [٥] وما ذهب إليه القزاز القيرواني [٦]. وهم بذلك يتبعون سيبويه في عدِّه حذف الياء من الضرورة الشعرية. حيث عدها من ضرورة الشعر لذلك أورد شواهد على حذف الياء في باب "ما يحتمل الشعر".[٧]

---

(١) الشاهد لخفاف بن ندبة في ديوانه: خفَّاف بن ندبة السَّلمي. ١٩٦٧م. **شعر خفاف بن ندبة السُّلمي**. تحقيق: نوري حمَّودي القيسي. (د.ط)، دار المعارف، بغداد. ص ١٠٦.

(٢) الشاهد لمضرس بن ربعي في: سيبويه. الكتاب، ٢٧/١. وابن جني. الخصائص، ٢٦٩/٢. والانباري. الإنصاف، ٥٤٥/٢.

(٣) الشاهد للأعشى في ديوانه ص ١٢٩ برواية (وأخو النِّساءِ متى يَشَأ يَصْرِمنَّه وَيَكُنَّ أعداءً بُعَيْدَ ودادِ) .

(٤) السيرافي. ضرورة الشعر، ص ١٠٤-١٠٥.

(٥) ينظر: ابن عصفور. علي بن مأمون. ١٩٨٠م. **ضرائر الشعر**. تحقيق: السيد إبراهيم محمد، ط١، دار الأندلس. ص١٢٠.

(٦) ينظر: القيرواني. ما يجوز للشاعر في للضرورة، ص٢٣٢-٢٣٣.

(٧) ينظر: سيبويه. الكتاب، ٢٧/١.

وعلَّة حذف الياء عندهم تشبيهًا بحذفها لها مع التنوين، ولمعاقبة التنوين والإضافة، وهذه العلة ذكرها ابن السراج فيقول: " أن تحذف للإضافة، والألف واللام ما كنت تحذفه للتنوين؛ لأنَّ هذه الأشياء تتعاقب. قال الشاعر:

كَنَواحِ رِيشِ حَمامَة نَجْدِيَّةٍ ومَسَحْتِ باللثَّتَيْنِ عَصْفَ الإثْمِدِ (الكامل)

فحذف الياء من "نواحي" لما أضافها إلى "ريش" كما كان يحذفها مع التنوين وأما حذفها مع الألف فنحو قوله:

وأَخُو الغَوَانِ مَتَى يَشأْ يَصْرِمْنَهُ ويَعُدْنَ أَعْداءً بُعَيْدَ ودادِ"[1] (الكامل)

وهذا ما ذكره سيبويه في بداية حديثه عن مسوغات الوقوع في الضرورة حيث إنَّ المشابهة هي أهم الأسباب التي تبيح للشاعر اللُّجوء إلى الضرورة، ومخالفة القاعدة يقول سيبويه: " واعلم أنَّه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام؛ من صرف ما لا ينصرف يشبهونه بما ينصرف من الأسماء... وحذف ما لا يحذف يشبهونه بما قد يحذف واستعمل محذوفا."[2]

وخالف الفرَّاء النحاة في ذلك ومذهبه أنَّ " كلّ ياء، أو واو تسكنَان، وما قبل الواو مضموم، وما قبل الياء مكسور فإنَّ العرب تحذفهما، وتَجتزئ بالضمة من الواو، وبالكسرة من الياء. "[3] فهذا عنده مِمَّا قالته العرب إذْ هم يكتفون بالكسرة عن الياء.

([1]) ابن السراج، الأصول في النحو، ٣/ ٤٥٦-٤٥٧.

([2]) سيبويه. الكتاب، ٢٦/١.

([3]) الفراء. معاني القرآن، ٢٧/٢.

وقد أنكر جماعة من النحويين على سيبويه عدّه حذف الياء من الضرورة؛ لما جاء في القرآن الكريم بحذف الياء بغير رؤوس الآيات، وقد قرأ بهِ عدَّة قرَّاءٍ[1]، كقوله تعالى: ﴿ وَمَن يهدِ الله فهو المهتدِ ومَن يضلل فلن تجد له ولياً مرشدا﴾ (الكهف:١٧-١٨) ، وقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَى شَيْءٍ نُكُر﴾ (القمر:٦) وما جاء مثله في القرآن، وقرأ به القراء، لا يدخل في باب الضرورة [2].ووجب أن يذكر على أنه لهجة من لهجات العرب كما ذكر الفراء.

إلا أنّ السيرافي وابن عصفور يدعمان رأي سيبويه، ويرون أنَّ ما ذهب إليه سيبويه أنَّ حذفها يتكلم به بعض العرب، وأكثرهم يثبتونها. وأنَّ ما أراده سيبويه أنَّ الذين من لغتهم إثبات الياء يحذفونها للضرورة [3]. وهذا مذهب سيبويه في اللَّهجات وما يأتي منها في الضرورة.

وقد لخصَّ ابن الشجري(٥٤٢هـ) الخلاف الحاصل بين النحاة في هذه المسألة إذ يقول: " واختلفوا في الوقف على الاسم المنقوص، المرفوع والمجرور، إذا كان فيه لام التعريف، فأثبتها بعضهم، وحذفها آخرون، فالحجّة لمن أثبتها أنّ حرف التعريف حماها من التنوين، فزال حكم التنوين تقديرًا، كما زال حكمه لفظًا. ومن حذفها شبّهها لسكونها بالحركة، فحذفها كما تحذف الحركة في الوقف، في نحو: هذا الرجل، ومررت بالرجل، ألا ترى أنَّهم قد نزّلوا حروف اللّين في نحو يدعو ويقضي ويخشى منزلة الحركة، فحذفوهنّ للجزم، كما يحذفون الحركة من الحرف الصحيح.

([1]) ينظر: ابن مجاهد. السبعة في القراءات، ص٣٨٦،٣٩١. وأيضا: الأزهري. أبو منصور محمد بن أحمد. ١٩٩١م. **معاني القراءات**. ط١. مركز البحوث في كلية الآداب – جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية. ١٢٩/٢.

([2]) ينظر: السيرافي. ضرورة الشعر، ص١٠٦. وينظر: ابن عصفور. ضرائر الشعر، ص١٢١.

([3]) ينظر: ابن عصفور. ضرائر الشعر، ص١٢١ وينظر: السيرافي. ضرورة الشعر، ص١٠٧.

ونظير حذف هذه الياء إذا سكنت حذف ياء المتكلّم في الوقف، كقراءة من قرأ[1]: ﴿ رَبِّي أَكْرَمَنِ ﴾ (الفجر:١٥) و ﴿ رَبِّي أَهانَنِ﴾ (الفجر:١٦).

وكقول الأعشى:

ومن شانئ كاسِفٍ وَجهُهُ إذا ما انتسَبتُ لهُ أنْكَرَنْ [2] (المتقارب)

والذين حذفوها ممّا فيه الألف واللام فريقان، فريق خالف بين وصله ووقفه، فأثبتها في الوصل، وحذفها في الوقف، وفريق حذفها في الوصل والوقف.

وعلّة حذفها في الوصل أنَّهم عمدوا ‘لى حذفها؛ لدلالة الكسرة عليها، كما عمدوا إلى حذف ياء المتكلّم لدلالة الكسرة عليها، في نحو: ﴿وَإِيّايَ فَارْهَبُونِ ﴾ (البقرة:٤٠) وعلى هذه اللُّغة قالوا: عمرو بن العاص، وحذيفة بن اليمان."[3]

وبعد الدراسة نجد أنّ حذف الياء من الاسم المنقوص ليس من ضرورة الشعر؛ لأنَّ حذفها لهجة وردت عن العرب بدليل كلام الفرَّاء، وسيبويه كذلك لِما جاء من حذفها في القرآن الكريم في بعض القراءات. وعليه يجب أن تدرس على أنَّها ظاهرة لهجية عند بعض القبائل العربية، وأنَّها ليست مختصة بالشعر.

([1]) ينظر: ابن مجاهد. السبعة في القراءات ص٦٨٤. والقراءة لابن كثير.

([2]) الشاهد للأعشى في ديوانه ص١٩.

([3]) ابن الشجري. ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي. ١٩٩١م. **أمالي ابن الشجري** . تحقيق: محمود محمد الطنجي .ط١،مكتبة الخانجي،مصر.٢/٢٩٠-٢٩١.

٣) قصر الممدود.

الاسم الممدود يعرِّفه سيبويه بأنَّه " كل شيء وقعت ياؤه. أو واوه بعد ألف."[١] فهذه الهمزة تقع بقد ألف زائدة. وهي في الأصل ألف مبدلة من ياء، أو واو.[٢] والاسم الممدود: "هو كل اسم وقعت في آخره همزة قبلها ألف نحو: كساء، و رداء."[٣]

أمّا قلب الياء، أو الواو همزة، فيذكره لنا ابن جني بالتفصيل مبينا سبب قلبها إلى همزة، ومتبعا خطوات تحولها فيقول:

"كل ما وقعت لامه ياءً ،أو واوًا طرفاً بعد ألف زائدة، وأصل هذا كله قضاي وسقاي وشفاي كساو وشقاو وعلاو؛ لأنَّها من قضيت وسقيت وشفيت وكسوت والشقوة وعلوت فلمَّا وقعت الياء، والواو طرفين بعد ألف زائدة ضعفتا ؛ لتطرفهما، ووقوعهما بعد الألف الزائدة المشبهة للفتحة في زيادتها. فكما قلبت الواو، والياء ألفًا لتحركهما، ووقوعهما بعد الفتحة في نحو: عصا ورحى. كذلك قلبتا ألفًا أيضا لتطرفهما وضعفهما، وكون الألف زائدة قبلهما في نحو كساء ورداء، فصار التقدير (قضاا وسقاا وشفاا وكساا وشقاا وعلاا) فلما التقى ساكنان كرهوا حذف أحدهما، فيعود الممدود مقصورا فحركوا الألف الآخرة لالتقائهما، فانقلبت همزة، فصارت قضاء وسقاء وشفاء وكساء وشقاء وعلاء."[٤]

فهو يرى أنّ الأصل فيها الياء ،أو الواو فأصل قضاء قضاو، وأصل كساء كساو ؛لأنَّها منقلبة عن ياء أو واو. ولكن لوقوع الواو والياء متطرفة، وقبلها ألف زائدة. تنقلب الياء، والواو إلى ألف.

---

(١) سيبويه. الكتاب، ٥٣٩/٣.

(٢) ينظر: المبرد. أبو العباس محمد بن يزيد.(د.ت). **المقتضب**. تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة. عالم الكتب، (د.ط) بيروت.٨٨/٣.

(٣) ابن جني. اللمع في العربية، ص١٧.

(٤) ابن جني. سر صناعة الإعراب، ١٠٦/١-١٠٧.

فتصبحا (قضاا، كساا) وبهذا يلتقي ساكنان فلم يحذفوا أحدهما كراهة أن يصبح الممدود مقصورًا، فحركوا الألف الثانية – المنقلبة عن الياء، أو الواو – فانقلبت إلى همزة.

وإذا أردنا اختصار هذه الخطوات نحددها كالآتي:

قَضَيَ ـ قَضَايْ ـ قضاا ـ قضاء.

كَسَوَ ـ كِسَاوْ ـ كساا ـ كساء.

وهو يؤكد على أنَّ الهمزة إنَّما هي منقلبة عن الألف التي هي منقلبة عن الياء، والواو. وليست بدل الواو والياء "فالهمزة في الحقيقة إنَّما هي بدل من الألف. والألف التي أبدلت الهمزة عنها بدل من الياء والواو. إلا أن النحويين إنَّما اعتادوا هنا أن يقولوا إنَّ الهمزة منقلبة من ياء أو واو، ولم يقولوا من ألف؛ لأنَّهم تجوزوا في ذلك، ولأنَّ تلك الألف التي انقلبت عنها الهمزة هي بدل من الياء أو الواو، فلمَّا كانت بدلًا منهما جاز أن يقال إنَّ الهمزة منقلبة عنهما فأمَّا الحقيقة، فإن الهمزة بدل من الألف المبدلة عن الياء أو الواو. وهذا مذهب أهل النظر الصحيح في هذه الصناعة، وعليه حذاق أصحابنا فاعرفه."[1]

ونجد أنَّ ما أدّى إلى تشكل الهمزة في الممدود هو تشكل مزدوج حركي في (kadāy)، و (kisāw) فيتم حذف شبه الحركة، وإقحام الهمزة لإغلاق المقطع الصوتي.

وقد أجمع النحاة على جواز قصر الممدود في ضرورة الشعر. ذلك نحو قول الراجز:

(1) ابن جني. سر صناعة الإعراب، ١٠٧/١.

لاَ بُدَّ مِنْ صَنْعَا وَإِنْ طَالَ السَّفَرْ ولو تحني كُلُّ عُودٍ ودبر[١] (الرجز)

وقول الأعشى:

والقارِحَ العَدَّا وكُلَّ طِمِرَّةٍ ما إن تنالُ يَدُ الطَّويلِ قذالَهَا[٢] (الكامل)

وقول الشاعر:

أنزل الناسُ بالظَّواهِر منها وتَبَوَّا لنفسِه بَطْحَاها[٣] (الخفيف)

وقول العرجي:

ترامَتْ بِهِ النسوانِ حَتَّى رَمُوا بِهَ وَرَا طَرفِ الشَّامِ البِلَادِ الأَقَاصِيَا [٤] (الطويل)

وفي هذه الشواهد، وغيرها أجمع النحويون على جواز تقصير الممدود للضرورة. وعلَّتهم في هذا أنَّ التقصير هو ردُّ الاسم إلى الأصل بحذف الزائد منه.[٥]وهو "الألف التي قبل همزة التأنيث، لا همزة التأنيث."[٦] ويجدر بنا أن نقول : إنَّ الهمزة هي ما حُذف من الاسم الممدود؛ لأنَّ الألف في

---

(١) الشاهد بلا نسبة في: ابن ولاّد. أبو العباس أحمد بن محمد التميمي.١٩٠٠م. **المقصور والممدود**. تحقيق: بولس برونله، مطبعة ليدن. ابن جني. سر صناعة الإعراب، ١٧٥/٢، السيوطي. همع الهوامع، ٢٧٧/٣.

(٢) الشاهد للأعشى في ديوانه ٢٩.

(٣) الشاهد لعبد الله بن عمر بن عمر العرجي في: الأصبهاني. أبو الفرج علي بن الحسين. (د.ت). **الأغاني** . تحقيق: سمير جابر.ط٢، دار الفكر، بيروت.٣٨٥/١، وبلا نسبة في ابن ولاّد. المقصور والممدود، ١٤٥

(٤) بلا نسبة في: ابن ولاد. الممدود والمقصور، ١٤٥. ابن جني. الخصائص، ١٥٣/٣. وفي لسان العرب ٣٩٠/١٥.برواية:

(تقاذفه الرواد حتى رموا به ورا طرف الشام البلاد الأقاصيا).

(٥) ينظر: ابن عصفور. ضرائر الشعر، ص١١٦. و ينظر: السيرافي. ضرورة الشعر، ص٩٢.

(٦) ينظر: ابن عصفور. ضرائر الشعر، ص١١٨.

الاسم الممدود ليست منقلبة عن واو أو ياء، بل هي فتحة طويلة، والهمزة هي الزائدة ، وزيدت لإغلاق المقطع الصوتي.

وقد خالفهم في ذلك الفرَّاء فقد اشترط في قصر الممدود شروطًا أهملها غيره من النحاة[١].

ومذهب الفراء " أنّه لا يجوز أن يقصر من الممدود إلاّ ما يجوز أن يجيء في بابه، فلا يجوز عنده قصر حمراء، وصفراء ؛ لأنَّ مذكرها (أفعل)، والصفة إذا كانت لمذكر على وزن (أفعل) لم يكن المؤنث إلّا على (فعلاء)."[٢]

وأشار إلى مخالفة الفراء لسائر النحويين السيرافي [٣] والعكبري حيث قال: " ويجوز للشاعر قصر الممدود مطلقًا. وقال الفراء: إلّا إذا كان له بعد القصر نظير في الأبنية."[٤]

وعرض لحجة النحويين في جواز القصر، وذلك لأنَّه حذف زائد، ورجوع إلى أصل فلا فرق بين ما له نظير، وما لا نظير له. أمّا الفراء فردّ عليهم بأنَّ الضرورة ترد إلى الأصل في وجهين: "أحدهما: أن هذا لا يطرد في كل موضع لذلك جاز تأنيث المذكر. وهو رجوع من الأصل إلى الفرع.

والثاني: أن قصر الممدود ردٌّ إلى الأصل من وجه وهو حذف الزائد. ولا يعتبر أن يكون ردا إلى كل الأصول إذ ذلك محال." [٥]

---

(١)ينظر: السيرافي. ضرورة الشعر، ص٩٢.

(٢) ابن عصفور. ضرائر الشعر، ص ١١٨.

(٣) السيرافي. ضرورة الشعر، ص٩٢-٩٣.

(٤) العكبري. اللباب في علل البناء و الإعراب، ٩٧/٢.

(٥) السابق: ٩٨/٢.

وعليه، فالفرَّاء يجوز عنده قصر (سماء، ودعاء، ورداء) لأنَّها إذا قصرت صارت إلى مثل (رحى، وهدى ،و حجى)، فأمّا ما لا مثال له من مقصور، فلا يخرج عن بابه.

٤) حذف الياء والواو الواقعتين صلة لهاء الضمير.

أدخلوا حذف الياء، والواو الواقعتين صلة لضمير المتصل (الهاء) في باب الضرورة الشعرية كقول الشاعر:

أَو مُعْبَرُ الظهر يُنْبي عن وليتِه ما حجَّ رُبهٌ في الدنيا ولا اعْتَمَرا[١] (البسيط)

وقول الشَّماخ:

لَهُ زَجَل كأنهُ صَوتُ حادٍ إذا طلبَ الوَسِيقةَ أَو زمِيرُ[٢] (الوافر)

وقول مالك بن حريم:

فَإنْ يكُ غَثَّاً أَو سَمِينَا فإنَّي سأجْعلُ عيْنَيْهِ لنَفْسهِ مَقْنَعا[٣] (الطويل)

والشاهد في هذه الأبيات حذف الضمة الطويلة في (ربُّهُ، كأنَّهُ) والاجتزاء منها بالضمة القصيرة. وكذلك فعل مع الكسرة الطويلة في (نفسِهِ) حيث اجتزأ منها بالكسرة القصيرة.

---

(١) الشاهد لرجل من باهلة في : سيبويه. الكتاب، ٣٠/١. وبلا نسبة في: الأنباري. الإنصاف ، ٥١٦/٢، و البغدادي. خزانة الأدب ٢٦٩/٥.

(٢) الشاهد للشماخ في: الشماخ بن ضرار الذبياني.(د.ت)**. ديوان الشمَّاخ**. تحقيق: صلاح الدين الهادي. (د.ط)،دار المعارف، مصر.ص١٥٥.

(٣) الشاهد لمالك بن خريم في: الكتاب ٢٨/١، والأصمعي. الأصمعيات، ص٦٧. الأنباري. الإنصاف، ٥١٧/٢.

وقد أدخل سيبويه هذا في ضرورة الشعر[١]، وكذلك فعل المبرد (٢٦٨هـ) قال: " واعلم أنَّ الشاعر إذا احتاج إلى الوزن، وقبل الهاء حرف متحرك. حذف الياء والواو اللَّتين بعد الهاء إذا لم يكونا من أصل الكلمة. .. وأشد من هذا في الضرورة أن يحذف الحركة." [٢] كما قال الشَّاعر:

فَظِلْتُ لَدَى البَيْتِ العَتِيقِ أُرِيغُهُ وَمَطْوايَ مُشْتاقان لَهْ أرِقانِ[٣] (الطويل)

وإلى ذلك ذهب ابن السّراج حيث قال بحذفها ضرورة، وأنهم يبقون على الحركة للدلالة على المحذوف، ويبين أن الشاعر يحذفها لأنها زوائد.[٤]

والجميل ما فعله السيرافي إذ عنون لهذه القضية بأنها (اختلاس الحركة في الضرورة) وذكر بيت ابن حريم السابق، وأن الشاهد فيه حذف الياء التي هي صلة الضمير المجرور الذي أضيفت إليه النفس[٥]. وإلى هذا ذهب السيرافي في ضرورة الشعر[٦] إذ عدَّ حذف الياء والواو من الضرورة، و وافقه ابن عصفور[٧]، والقيرواني[٨].

إلّا أنَّ ابن مالك ذكر في شرح التسهيل رأيًا للكسائي (١٨٩هـ) يجعل اختلاس الحركة بعد المتحرك لغة عند بعض العرب يقول: " وأمّا اختلاس الضمة، والكسرة بعد المتحرك. فلغة رواها

---

(١) ينظر: سيبويه. الكتاب١/٢٨-٣٠.

(٢) المبرد. المقتضب، ١/٣٨-٣٩. وينظر: نفسه. ١/٢٦٦-٢٦٧.

(٣) الشاهد لرجل من أزد السراة في الأصول في النحو ٣/٤٦١. وبلا نسبة في : المقتضب، ١/٣٩.والخصائص ١/١٢٨.

(٤) ينظر: ابن السراج. الأصول في النحو، ٣/٤٥٩-٤٦٠.

(٥) ينظر: السيرافي. يوسف بن أبي سعيد الحسن المرزبان. ١٩٧٤م. **شرح أبيات سيبويه**. تحقيق: محمد علي هاشم. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة. ١/١٦٧.

(٦) ينظر: السيرافي. ضرورة الشعر، ص ١٠٩-١١٠.

(٧) ينظر: ابن عصفور. ضرائر الشعر، ص١٢٢-١٢٥.

(٨) ينظر: القيرواني. ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٢٤٢.

الكسائي عن بني عقيل، وبني كلاب. وبهذا قرأ أبو جعفر(لَهْ ، و بِهْ) وما أشبهها."[1] ثم يذكر كلام الكسائي: "سمعت أعراب عقيل، كلاب يقولون: ﴿إنَّ الإنسان لربِهِ لكنود﴾(العاديات:٦) بالجزم[2] و(لربِهِ لكنود) بغير تمام و(لهْ مال)، (لهُ مال)."[3]

ويتضح من كلام الكسائي أنَّه لا يعد حذف الياء، والواو من ضرورة الشعر. بل لم يشر إلى ذلك أبدًا. وهو يرى أنّها لغة عند بني عقيل وبني كلاب. ويستشهد لكلامهم بقراءة ﴿أنّ الإنسان لربِّهْ لكنود﴾(العاديات:٦).بالجزم، والاختلاس.

إلّا أنَّنا نلاحظ عدم وضوح في كلام ابن مالك نفسه في هذه المسألة فعلى الرغم من إقراره بأنّ حذف الياء، والواو من الضمير المتصل لغة عند بني عقيل، وبني كلاب . إلّا أنَّه يعدُّها من ضرورة الشعر إذا تحدث بها غيرهم. أمّا إن كان من أفراد القبيلتين فهي لهجة ترتبط بالنظام الصوتي لدى هذه القبيلة. فيقول: "وغير بني عقيل، وبني كلاب لا يوجد في كلامهم اختلاس، ولا سكون في (لهْ) إلّا في الضرورة."[4]

وفي الحقيقة فإنّ هذا يعود إلى موقف ابن مالك من الضرورة الشعرية واللَّهجات التي توافق ضرورة من ضرورات الشعر حيث نجده اتبع موقف سيبويه بأنْ عدَّ الظاهرة اللُّغوية التي تكون في بيئة لهجية معينة ضرورة شعرية اضطر إليها المتكلم إذا تحدث بها غير أهلها. ومنهجه هذا يتمثل في موقف ابن مالك من تقصير الحركة الطويلة في بني عقيل وبني كلاب إذ هي لغة عندهم، ولكن عند غير بني عقيل، وبني كلاب لا يكون مثله إلا ضرورة.

([1]) ابن مالك. شرح التسهيل، ١٣٢/١.

([2]) ينظر القراءة: السيوطي. همع الهوامع،٢٣١/١.

([3]) ابن مالك. شرح التسهيل ، ١٣٢/١.

([4]) السابق: ١٣٢/١.

ويذكر لنا ابن جني أنّ حذف صلة الضمير، وتسكينه لغة لأزد السراة. ومنه قول الشاعر:

فَظِلْتُ لَدَى البَيْتِ العَتِيقِ أُرِيغُهُ وَمَطْوايَ مُشْتاقان لَه أرِقانِ (الطويل)

ومِمَّا ورد عن النحاة بأنَّ تقصير الحركة الطويلة من صلة الضمير، أو حذفها لغة عند العرب ما ذكره ابن عصفور من رأي الأخفش؛ بأنّ حذف صلة الضمير لغة لأزد السراة[١] ، كما ذكر نقلًا عن الفراء أنَّه قد يأتي مثل ذلك في الكلام، كقوله: "بالفضل ذو أكرمكم الله بهِ، والكرمة ذات أكرمكم الله بهْ".[٢] و بهذا يخرجها من باب الضرورة ويدخلها في اللهجات والكلام العادي . كما ذكر البغدادي أيضا أنّ مثل هذا لغة لا ضرورة[٣].

ومن خلال ما سبق يتضح لنا أنّ تقصير الحركة الطويلة التي هي صله لهاء الضمير، أو حذفها كان من المسائل الخلافية بين النحاة، فعدَّه بعضهم ضرورة شعرية لا تكون إلَّا في الشعر بحكم أوزانه وقوافيه، ولا يجوز أن تأتي في الكلام.

في حين ذهب بعضهم إلى أنّها لغة عن العرب كما ذكر الكسائي، وأشار إلى أنها لغة منسوبة لبني عقيل، وبني كلاب، وأنهم يقولون: (بهِ، بهْ) بتقصير الحركة، أو حذفها. وذهب الأخفش، وابن جني إلى أنَّ حذف الحركة الطويلة التي هي صلة لهاء الضمير المتصل للغائب لغة لأزد السراة، بل وذهب الفراء أنه يجوز أن يأتي الحذف، أو التقصير في الكلام دون حرج.

---

(١) ينظر : الأخفش. أبو الحسن سعيد بن مسعدة. ١٩٩٠م. **معاني القرآن**. تحقيق: هدى محمود قراعة. ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة. ٢٨/١. ابن عصفور . ضرائر الشعر ،١٢٤.

(٢) ابن عصفور. ضرائر الشعر، ١٢٥.

(٣) ينظر: البغدادي . خزانة الأدب ، ٢٧٠/٥.

وعليه نقول: إنّ تقصير الحركة الطوية التي هي صلة لهاء ضمير الغائب، أو حذفها ليست من ضرورة الشعر. وإنّما هي تمثل صورًا لهجية من لغات العرب، وعليه يكون في ضمير الغائب المفرد ثلاث لغات:

أ)

(هُو) ⟵ (hū)

(هِي) ⟵ (hī)

ب) تقصير الحركة الطويلة. وهي لغة بني عقيل وبني كلاب.

(هُ) ⟵ (hu)

(هِ) ⟵ (hi)

ج) حذف الحركة الطويلة من آخر الضمير. وهي لغة لأزد السراة كما ذكر الأخفش، وابن جني.

(لَهْ) ⟵ (lah*)

والذي يرجح أن يكون مثل هذا الحذف خارجًا من باب الضرورة؛ لورود مثله في لهجات العرب. كما ذكر الكسائي أنَّه سمعه من بني عقيل وبني كلاب، وما ذكره ابن جني من أنّها لغة لأزد السراة. ولما ورد من قراءة أبي جعفر التي ذكرها ابن مالك في شرح التسهيل، بل أنَّ كلام الفراء بأنَّهم كانوا يحذفون الألف في سعة الكلام لدليل واضح على خروج مثل هذا من ضرورة الشعر.

٥) حذف الياء والواو من الضمير المنفصل الغائب من (هي و هو).

ذكر النحاة أنَّ حذف الياء والواو من (هي وهو) ضرورة في الشعر كقول الشاعر:

دَارٌ لِسَلْمى إِذْ هِ مِنْ هَوَاكا [١] (الرجز)

ومما ورد من الشواهد على الحذف أيضا قول العجير السلولي:

فَبَيْناهُ يَشْري رَحْلَه قالَ قائلٌ لِمنْ جملٌ رِخوُ المِلاطِ طويلُ[٢] (الطويل)

وقول الآخر:

وأَكْفِيهِ ما يَخْشى وأُعْطِيهِ سُؤْلَهُ وأُلْحِقُهُ بالقَومِ حَتَّاهُ لاحِقُ [٣] (الطويل)

وقول الشاعر:

بَينَاهُ في دَارِ صِدقٍ قَد أَقَامَ بِها حينًا يُعَلِّلُنا ومَا نُعَلِّلُهُ [٤] (البسيط)

ومثل هذه الأمثلة عدّت من ضرورة الشعر. وقد ذكرها سيبويه في باب ما يحتمل الشعر[٥].

وإلى ذلك ذهب ابن جني يقول: " أمّا قوله: (فبينا هُ يشري...) فللضرورة، والتشبيه للضمير المنفصل

---

(١) الشاهد بلا نسبه في: : سيبويه. الكتاب، ٢٧/١، و ابن جني. الخصائص ٨٩/١، ابن يعيش. شرح المفصل، ٣٠٩/٢.

(٢) الشاهد للعجير السلولي في: السُّراقي، وليد محمد. ٢٠٠٨م. **شعر بني سلول**. ط١، مركز البابطين لتحقيق المخطوطات الشِّعرية ودار الوفاء، الإسكندرية. ص١٦٠.

(٣) الشاهد بلا نسبة في : ابن عصفور. ضرائر الشعر، ١٢٦، و البغدادي. خزانة الأدب، ٤٧٢/٩.

(٤) الشاهد بلا في : سيبويه. الكتاب، ٣١/١. و الأنباري. الإنصاف، ٥٥٧/٢. و ابن عصفور. ضرائر الشعر، ١٢٦.

(٥) ينظر: سيبويه. الكتاب، ١/ ٢٧، ٣١.

بالضمير المتصل في عصاه وفتاه."[1] فهو يرى أن مثل هذا الحذف لا يأتي إلّا في ضرورة الشعر، ويتأول له بأن ما جعل الشاعر يلجأ إلى الحذف أنّما هي الضرورة، ومشابهته للضمير المتصل.

أمّا في حذف الياء من الضمير (هي) في قول الشاعر:

دَارٌ لِسَلْمى إِذْ هِ مِنْ هَوَاكا (الرجز)

فيقول: " إنه خرج من باب الخطأ ال باب الإحالة لأن الحرف الواحد لا يكون ساكنا متحركا في حال. .. والذي قال: (إذ هِ من هواكا) هو الذي يقول في الوصل: (هيْ قامت) فيسكن الياء. وهي لغة معروفة، فإذا حذفها في الوصل اضطرارا، واحتاج إلى الوقف ردَّها حينئذٍ"[2]

وهو هنا يؤكد على أنَّ الحذف فيها للضرورة. وإن ربط هذا الحذف بصورة عميقة لها ردّها إلى لغة من أسكن الياء في الوصل في قولهم: (هيْ قامت).

وفي المقابل نجد من أشار إلى لغات في (هي وهو) ـ حيث ينقل صاحب المحكم والمحيط الأعظم عن الكسائي: "هُوَ: أصله أن يكون على ثلاثة أحرف مثل: أنت. فيقال: هوَّ فعل ذلك. قال: ومن العرب من يخففه فيقول: هوَ فعل ذلك. قال اللحياني(٦٣٧هـ): وحكى الكسائي عن بني سعدٍ، وتميم، وقيس: هُوْ فعل ذلك. بإسكان الواو، وأنشد لعبيد:

ورَكْضُكَ لولا هُوْ لقيتَ الذي لَقُوا فأصبحتَ قد جاوزت قومًا أعاديا[3] (الطويل)

([1]) ابن جني. الخصائص، ٦٩/١.

([2]) السابق: ٨٩/١.

([3]) الشاهد لعبيد في: ابن سيده. أبو الحسن علي بن إسماعيل.٢٠٠٠م. **المحكم والمحيط الأعظم**. تحقيق: عبد الحميد الهنداوي. ط١، دار الكتب العلمية، بيروت. ٣٤٥/٤. و ابن منظور. لسان العرب ٤٦٧/١٥، و السيوطي. همع الهوامع ٢٤١/١.

وقال الكسائي: بعضهم يلقي الواو من (هُوَ) إذا كان قبلها ألف ساكنة فيقول: حتى هُ فعل ذلك، وإنَّما هُ فعل ذلك. قال: وأنشد أبو خالد الأسدي:

إذا هُ لم يُؤْذَنْ لَهُ لمْ يَنْبِسِ[1] (الرجز)" [2]

فكما يظهر من هذا النص فإنَّ للعرب في (هُوَ) لغات: (هُوَّ) بالتضعيف، ومنهم من يخففها فيقول: (هُوَ)، من يسكن الواو فيها، فيقول: (هُوْ)، وآخرها حذف الواو فيقول: (هُ) إلّا أنَّ هذا مشروط بأن يكون قبلها ألفٌ ساكنة.

وهذا يدل على أنّ الكسائي لا يعد حذف الياء والواو من الضمير المنفصل من ضرورة الشعر. وإنّما هي لغة عن العرب. ويبدو أنّ الكسائي كان يستقصي هذه الظاهرة عند العرب حيث يذكر صاحب اللسان: "وقال الكسائي: لم أسمعهم يلقون الواو والياء عند غير الألف وتثنيته هما وجمعه هُمُو."[3]

وكان لاستشهاد النحويين هذه الشواهد أثر في نشوء خلاف آخر يتعلق بأصل الحروف التي عليها الضمير المنفصل في (هو وهي) [4] حيث ذهب الكوفيون إلى أنّ الاسم من هو وهي الهاء وحدها. واحتجُّوا إلى ما ذهبوا إليه ــ أنَّ الاسم فيها الهاء وحدها دون الواو والياء ــ أنّهما تحذفان في التثنية نحو: (هما)، ولو أنّهما أصل لما حذفتا. والدليل الآخر من السماع إذ قالوا: أن الواو والياء تحذف من الضمير في حالة الإفراد واستشهدوا ببيت العجير السلولي: (فبينا هُ يشري رحله...) فهذا

([1]) الشاهد لأبي خالد الأسدي في: ابن سيده. المحكم، ٣٤٥/٤، و ابن منظور. لسان العرب ٤٧٦/١٥.

([2]) ابن سيدة. المحكم، ٣٤٥/٤.

[3] - ابن منظور. لسان العرب .٤٧٧/١٥.

[4] - ينظر: الانباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ٥٥٧/٢.

يدل على أنّ الأصل فيها الهاء وحدها، وإنّما زادوا الواو والياء تكثيرًا للاسم كراهية أن يبقى الاسم على حرف واحد.

أمّا البصريون فقالوا: إنَّ الهاء والواو من (هو)، والهاء والياء من (هي) هما الاسم. وهم يقولون: إنّ الواو والياء أصل في الاسم. والدليل على ذلك أنَّه ضمير منفصل، والضمير المنفصل لا يجوز أن يبنى على حرف واحد؛ لأنّه لا بدَّ من الابتداء بحرف، والوقوف على حرف.

وكان ردُّ البصريين على ما ذهب إليه الكوفيون أن قالوا: أن التثنية على (هما) صيغة مرتجلة للتثنية، وليست قياسية كـ (زيد ،زيدان). أمّا ما استشهدوا به من قول الشاعر: (فبينا هُ يشري) فإنّهم قالوا: أن هذا جاء للضرورة، وما جاء للضرورة لا يؤخذ به في القياس.[1]

ويتضح بعد دراسة المسألة أنَّ أصل الخلاف بين النحاة فيها اختلاف النحاة في عدِّ الشاهد الشعري الواحد هل هو ضرورة لا تأتي إلّا في الشعر، أم هو لغة عن العرب؟ فذهب الكوفيون إلى أنَّ حذف الواو والياء هو لغة عن العرب مستدلين بذلك على أنَّ الأصل في الضمير الهاء وحدها. في حين أنَّ البصريين قالوا: بأنّ الاسم من (هو وهي) هو الضمير كاملًا، ولم يلتفتوا إلى الشواهد التي ذكرها الكوفيون دليلًا على الحذف ؛ لأنَّهم يرونها من ضرورة الشعر والضرائر لا يجوز الاستشهاد بها والقياس عليها.

ويرى الباحث أنّ ما ذهب إليه الكوفيون هو الصواب، بدليل ورود لغات عن العرب في (هو، وهي) وإحدى هذه اللغات هي حذف الواو والياء من الضمير. فالواو، و الياء في الضميرين تشكلا

(1) ينظر: السابق. ٥٦١/٢.

نتيجة للالتقاء حركتين، ثم انزلقت الواو، والياء لتصحيح النظام المقطعي؛ لأنَّه لا يجوز التقاء حركتين في العربية.

hua ⟵ huwa

hia ⟵ hiya

وبهذه الكيفية تشكلت الواو، والياء وهي بالتالي انزلاقات حركية نتيجة التقاء حركتين، وليست من أصل بنية الضمير.

أمَّا حذف شبه الحركة من الضميرين، فيمكن فهمه من خلال الخطوات التالية:

hu ⟵ huu ⟵ Huwa

هُ ⟵ هُو ⟵ هُوَ

hi ⟵ hii ⟵ Hiya

هِ ⟵ هِي ⟵ هِيَ

وفي الحقيقة فإنّ هذه الواو والياء هي عبارة عن: ضمة طويلة (ū) مع ضمير الغائب للمذكر، و كسرة طويلة (ī) للمؤنث. وهذا ما نجده في اللغات السامية فهي حركات طويلة في العبرية، والآرامية، والسريانية [1]. والذي حدث ل (هو وهي) في الشواهد ليس حذف للواو، أو الياء، بل هو تقصير للحركة الطويلة.

وما تراه الدراسة أنّ الذي حذف من الضميرين هو المزدوج الحركي كاملًا وليس الواو أو الياء.

(1) ينظر: كارل بروكلمان. ١٩٧٧م. **فقه اللغات السامية** ، ترجمة: رمضان عبد التواب. مطبوعات جامعة الرياض.ص٨٥.

٦) حذف الإلف اللاحقة لهاء التأنيث.

وحذف الألف اللاحقة لها التأنيث (لها) لا يجيزه النحاة لأنَّه يأتي لإفادة معنى التأنيث للضمير. إلّا أنّ بعض النحاة أجاز حذفها في الوقف[١] ومنه قول الشاعر:

فَلَمْ أَرَ مثلَها خُباسَةَ واجدٍ ونَهْنَهْتُ نَفْسي بعد ما كِدتُ أَفْعَلَهْ [٢] (الطويل)

ورأي الفراء في هذا الشاهد أنه أراد: (أفعلَها) فحذف الألف، وفتح اللام ؛ليدل على أنَّه حذف الألف لأن الفتحة من جنس الألف. [٣]

وقد ورد هذا الرأي في الإنصاف نقلًا عن أبي عثمان يقول: " وهذا التأويل حكاه أبو عثمان عن أبي محمد التوزي عن الفراء – من أصحابكم – كما حكي أنَّ بعض العرب قتل رجلًا يقال له: (مرقمة) قد كلَّفه آخر أنْ يبتلعا جردان الحمار فامتنعا، فقتل مرقمة، فقال الآخر: (طاح مرقمة)، فقال له القاتل: (وأنت إن لم تلقمَهْ). يريد تلقمَهَا. فحذف الألف، وألقى حركة الهاء على الميم، وكما قال الشاعر:

فإنِّي قد رأَيْتُ بِدارِ قَوْمي نَوائِبَ كُنْتُ في لَخمٍ أَخافَهْ[٤] (الوافر)

فحذف الألف، وألقى حركة الهاء على الفاء، وهي لغة لخم."[٥]

---

(١) الفارسي. أبو علي الحسن بن أحمد.١٩٩٣م. **الحجة للقراء السبعة**. تحقيق: بدر الدين قهوجي و بشير جويجابي. ط٢، دار المأمون للتراث، دمشق. ١٣٩/١.

(٢) الشاهد لعامر بن جوين الطائي في: سيبويه. الكتاب، ٣٠٧/١. ولعامر بن جوين أو امرئ القيس في: ابن سيدة. المحكم ٨٧/٥. ولعامر بن الطفيل في الإنصاف ٥٦١/٢ .

(٣)القيرواني. ما يجوز للشاعر في الضرورة، ص٢٨٥.

(٤) الشاهد بلا نسبة في: الأنباري. الإنصاف، ٥٦٨/٢. و ابن عصفور. ضرائر الشعر، ١٢٥، ١٨٨.

(٥) الأنباري. الإنصاف، ٥٦٨/٢.

ويظهر من هذا النص أنّ الفراء يرى أنَّ ما حصل في (أفعلَه) إنّما هو حذف للألف اللاحقة لهاء الضمير، ونقل حركة الهاء إلى اللام. وأنَّ مثل هذا جائز في سعة الكلام بدليل الرواية التي جاء بها الأنباري من قول القاتل: (وأنت أن لم تلقمَهْ) علاوة على أنَّ الأنباري نصَّ على أنَّ هذا الحذف لغة في لخم، وأورد شاهدا عليها.

في حين أنَّ سيبويه خرّج البيت تخريجًا آخرًا إذ قال: إنَّ في هذا الشاهد ضرورة حيث عملت أن المصدرية المحذوفة. قال في هذا البيت: "فحملوه على (أنْ) لأنَّ الشّعراء قد يستعملون (أنْ) ههنا مضطرين كثيرا."[١]

فسيبويه يرى أنَّ في هذا البيت ضرورة في إعمال أن المصدرية المحذوفة لأنَّ الشعراء كثيرًا ما يضطرون إليها فيعملونها.

وقد ذكر الأنباري تخريجًا ثالثًا للشاهد مفاده أنَّ الفتحة التي على اللام في (أفعلَه) فتحة بناء، وأنَّ الفعل مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة التي حذفت للخفة [٢].

ونرى أنَّ سيبويه قد حمَّل البيت ضرورتين: الأولى هي أنّه جعل أن المصدرية خبرا لكاد، وهو يرى أنَّها لا تأتي إلَّا في الشعر[٣]. والضرورة الثانية هي إعمال أن المصدرية مع حذفها إذ عدّ عملها ضرورة في الشعر.

---

(١) سيبويه. الكتاب، ٣٠٧/٣.

(٢) ينظر: الأنباري. الإنصاف، ٥٦٨/٢.

(٣) ينظر: سيبويه. الكتاب، ١٥٩/٣-١٦٠.

٧) حذف نون التوكيد الخفيفة .

ذكر النحاة أنَّ نون التوكيد الخفيفة الداخلة على الفعل المضارع تحذف من غير أن يلقاها ساكن في ضرورة الشعر[١]. وذلك نحو قول الشاعر:

اضرِبَ عَنكَ الهُمُومَ، طارِقَها ضَرْبَكَ بالسَّوطِ قَونَسَ الفَرَسِ[٢] (المنسرح)

ويجد الدارس لهذه المسألة في كتب النحو اختلاف النحاة فيها، ففريق منهم قال بجواز حذف نون التوكيد الخفيفة الداخلة على الفعل المضارع في الشعر دون النثر. وأشاروا إلى أنّ مثل هذا يأتي شاذًا في الكلام.[٣]

وفريق رفض هذا الحذف، ومنه ابن جني إذ يقول: " وأمّا ضعف الشيء في القياس، وقلّته في الاستعمال، فمرذول مطروح غير أنَّه قد يجيء منه الشيء. إلَّا أنَّه قليل، وذلك نحو ما أنشده أبو زيد من قول الشاعر:

اضرِبَ عَنكَ الهُمُومَ، طارِقَها ضَرْبَكَ بالسَّوطِ قَونَسَ الفَرَسِ (المنسرح)

قالوا: أراد (اضْرِبَنْ عنك) فحذف نون التوكيد. وهذا من الشذوذ في الاستعمال على ما تراه، ومن الضعيف في القياس على ما أذكره لك. وذلك أنَّ الغرض في التوكيد إنَّما هو التحقيق والتسديد

---

(١) ينظر: ابن عصفور. ضرائر الشعر،١١١. والبغدادي. خزانة الأدب، ٤٥٢/١١.

(٢) الشاهد مصنوع لطرفة في: أبي زيد الأنصاري. النوادر في اللغة،١٦٥، والسيوطي. **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**،١٤٠/١. وبلا نسبة في: الأنبار ي. الإنصاف، ٥٦٨/٢.

(٣) ينظر: ابن عصفور. ضرائر الشعر،١١١. والبغدادي. خزانة الأدب، ٤٥٢/١١.

وهذا مما يليق به الإطناب والإسهاب، وينتفي عنه الإيجاز والاختصار، ففي حذف هذه النون نقص الغرض، فجرى وجوب استقباح هذا في القياس."[١]

كما يشير ابن جني في سر صناعة الإعراب أنَّ هذا الشاهد مصنوع، و إلى ذلك ذهب السيوطي.[٢] ومن نص ابن جني السابق يتضح لنا موقفه من حذف نون التوكيد الخفيفة الداخلة على الفعل المضارع. فهو بالإضافة لرفضه الشاهد. وقوله بأنَّهُ مصنوع. يرفض الحذف من ناحية أُخرى، وهي أنَّ هذه النون تأتي لمعنى التأكيد، وهو موضع يليق به الإطناب والإسهاب، لا الحذف، والاختصار.

وقالوا: إنّ النون الخفيفة تحذف في الكلام شذوذًا ومنه قراءة[٣]: ﴿أَلَمْ نَشْرَح لَكَ صدرك﴾ (الشرح:١) بفتح (نشرحَ)، وقد حملوا القراءة على الشاهد في حذف نون التوكيد الخفيفة من (اضربَ). وقال بعضهم: إنَّ النصب في (نشرحَ) لغة عن العرب تنصب الفعل بعد لم.[٤]

وقد ذكر ابن جني توجيهًا لحذف نون التوكيد الخفيفة من الفعل المضارع، وهو أنَّ الحذف لم يكن للنون، بل كان الحذف للألف التي لحقت الفعل عند الوقف عوضًا عن النون. قال ابن جني:

"اضرِبَ عَنكَ الهُمُومَ، طارِقَها ضَرْبَكَ بالسَّوطِ قَونَسَ الفَرَسِ (المنسرح)

---

(١) ابن جني. الخصائص، ١٢٦/١.

(٢) ينظر: ابن جني. سر صناعة الإعراب،٩٧/١. و السيوطي. المزهر، ١٤٠/١.

(٣) ينظر: ابن جني. المحتسب،٣٦٧/٢.

(٤) ينظر: ابن هشام. مغني اللبيب،٨٤٢/١.

فقالوا: أراد: اضربا، بالنون الخفيفة، وحذفها."[1]وهذا إشارة إلى أنّ ما حصل هو اختزال للفتحة الطويلة التي أُلحقت بالفعل عند الوقف عوضًا عن النون. والوقف على نون التوكيد الخفيفة بالألف ذكره سيبويه في الكتاب إذ قال:" اعلم أنَّه إذا كان الحرف الذي قبلها مفتوحًا ثم وقفت جعلت مكانها ألفًا كما فعلت ذلك في الأسماء المنصرفة حين وقفت؛ وذلك لأنَّ النون الخفيفة والتنوين من موضع واحد، وهما حرفان زائدان، والنون الخفيفة ساكنة كما أن التنوين ساكن، وهي علامة توكيد كما أن التنوين علامة المتمكن، فلما كانت كذلك أجريت مجراها في الوقف، وذلك قولك: اضربا: إذا أمرت الواحد وأردت الخفيفة، وهذا تفسير الخليل."[2]

ومن نصِّ سيبويه يفهم أنَّ الفتحة القصيرة في (اضرِبَ) هي الأثر المتبقي من الفتحة الطويلة التي تشكلت عند الوقف على نون التوكيد الخفيفة.

٩) حذف النون التي هي علامة الرفع للفعل المضارع .

ذهب جمهور العلماء إلى جواز حذف النون من الأفعال الخمسة بلا ناصب ، أو جازم في النثر ، وفي الشعر. نحو قول الشاعر:

أبِيتُ أسْرِي وتَبِيتِي تَدلُكِي وَجهَكِ بالعَنْبَرِ والمِسْك الذكي[3] (الرجز)

([1]) ابن جني. المحتسب،٣٦٦/٢.

([2]) سيبويه. الكتاب، ٥٢١/٣.

([3]) الشاهد بلا نسبة في: ابن جني. الخصائص،٣٨٨/١. وابن منظور، لسان العرب، ٣٧٠/٤. والبغدادي. خزانة الأدب،٣٣٩/٨.

حيث "ورد حذف هذه النون في حالة الرفع في النثر، والنظم .وقد قُرِئ[1] ﴿ساحران تظَّاهرا﴾ (القصص:٤٨)، وفي الصحيح : (لا تدخلون الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا، حتى تحابوا)[2]." [3]

وكان ابن مالك يرى جواز حذف نون الرفع دون سبب في النظم، وفي النثر؛ مستشهدًا بقراءة أبي عمرو، والحديث النبوي الشريف.[4]

وأيد بعض المحدثين جواز الحذف في النظم والنثر كأحمد مختار عمر، وأحمد تيمور. وذكر أحمد مختار: "أمّا حذف النون عند عدم وجود نون الوقاية، فيمكن تصحيحه؛ لوروده في الحديث."[5]

وقد خالفهم بذلك ابن جني، إذ عدَّ حذف النون من ضرورة الشعر، وهذا ظاهر من قوله: "و سألت أبا عليٍّ رحمه الله عن قوله :

أبِيتُ أسْرِي وتَبِيتِي تَدلُكِي وَجهَكِ بالعَنْبَرِ والمِسْك الذكي (الرجز)

فخضنا فيه، واستقر الأمر فيه على أنَّه حذف النون من (تبيتين)، كما حذف الحركة للضرورة في قوله :

---

(1) ينظر: الزجاج. معاني القرآن و إعرابه،١٢٨/٤.

(2) مسلم بن الحجاج النيسابوري. (د.ت). **المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم**. (د.ط). دار إحياء التراث، بيروت. رقم الحديث: (٥٤)

(3) السيوطي. همع الهوامع، ٢٠١/١.

(4) ابن مالك. شرح التسهيل،٥٣/١.

(5) أحمد مختار عمر.٢٠٠٨م. **معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي**. ط١، عالم الكتب، القاهرة. ٢١٨/١.

(فاليومُ أشربْ غير مستحقبٍ) كذا وجهته معه، فقال لي: فكيف تصنع بقوله: (تدلكي) قلت: نجعله بدلًا من تبيتي، أو حالًا، فنحذف النون، كما حذفها من الأول في الموضعين، فاطمأن الأمر على هذا. وقد يجوز أن يكون (تبيتي) في موضع النصب بإضمار (أن) في غير الجواب."[١]

فأبن جني يرى حذف النون من ضرورة الشعر قياسًا على حذف حركة الإعراب، ويذكر تأويلًا آخر لحذف النون، هو أن تكون في موضع نصب بإضمار (أن). كما يفهم من النص أنَّ هذا الرأي قبله أبو علي الفارسي وارتضاه .

وقد ذهب ابن عصفور إلى أنَّ حذف النون من ضرورة الشعر. قياسًا على حذف حركة الإعراب.[٢]

وتذهب الدراسة إلى أنَّ ما أقرّه الجمهور هو الصواب في هذه المسألة، فحذف النون من الفعل المضارع، بلا ناصبٍ، أو جازمٍ ، جائز في النثر، وفي الشعر لورود ما يؤكد ذلك من القرآن، والحديث النبوي الشريف.

١٠) حذف الألف من هؤلاء:

ممّا ورد عند النحاة أنه من ضرورة الشعر حذف الألف من (هؤلاء)[٣] نحو قول الشاعر:

تَجَلَّدْ لا تَقُل هَوْلاءِ هذا بكى لمّا بكى أسفًا وغيّا [٤] (الطويل)

---

(١) ابن جني. الخصائص، ٣٨٨/١.

(٢) ينظر ابن عصفور. ضرائر الشعر، ١٠٩-١١١.

(٣) القيرواني. ما يجوز للشاعر، ص٣٥٧.

(٤) البيت بلا نسبة في: في ما يجوز للشاعر، ص٣٥٨، وشرح المفصل ٣٦٧/٢، وخزانة الأدب ٤٣٨/٥.

والشاهد في البيت أنّ (هَوْلاء) بفتح الهاء، وسكون الواو، فخفف من (هَؤُلاء) بحذف الألف، وقلب الهمزة واوًا.

وقد اختلف النحاة في تفسير هذه الظاهرة فقال الفراء: "قال هذا: لأنّ الواو ساكنة، وقبلها ألف ساكنة، فحذف الألف للالتقاء الساكنين."[1] وقد فسّر البغدادي كلام الفراء بأنّ ما حدث في (هؤلاء) أنّه "أبدل الهمزة واوًا من غير قياس، فلما استثقل الضمة على الواو أسكنت، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين"[2] ويتضح من هذا الكلام أنّ ما حدث لصيغة (هؤلاء) وفقًا لرأي الفراء يمكن إجماله بالخطوات التالية:

هاؤُلاء ← هَاوُلاء ← هَاوْلاء ← هَوْلاء

hā>ulā>i ← hāwulā>i ← hāwlā>i ← hawlā>i

أمّا الرأي الثاني فقد نسبه البغدادي لابن جني ذاكرًا رأيه بأنّ "الأصل (هَؤُلاء) فحذفت الألف، ثم شبه (هَؤُل) (عَضُد)، فسكن، تمَّ إبدال الهمزة واوًا، وأنها كانت ساكنة بعد فتحة تنبيها على حركتها الأصلية. ومثله في المعتل قول بعضهم في (بَئِس: بَيْس) بياء ساكنة بعد الباء."[3] فما حدث في هذه الصيغة وفقا لما جاء في كلام ابن جني وفق الخطوات التالية:

هَاؤُلاءِ ← هَؤُلاءِ ← هَؤْلاءِ ← هَوْلاءِ

hā>ulā>i ← ha>ulā>i ← hawulā>i ← hawlā>i

(1) القيرواني. ما يجوز للشاعر، ص٣٥٨.

(2) البغدادي. خزانة الأدب، ٥/ ٤٣٨.

(3) السابق: ج٥، ص٤٣٨.

مّما سبق يتبين الاختلاف بين الفراء، ابن جني، فقد رأى الفراء أن التغير في (هؤلاء) بدأ من إبدال الهمزة واوًا في البداية، ثم تسكين هذه الواو، فلمّا استثقلوا الواو بعد ألف حذفوا الألف للالتقاء الساكنين. أمّا ابن جني فالعملية تبدأ عنده من حذف الألف أولا، ثم لمشابهة (هَؤُلَ) لـ (عَضُدَ) تقاس عليها، فتسكن الهمزة، ثم تبدل الهمزة واوًا.

وبعيدًا عن هذين الرأيين نجد من يرفض أن يكون حذف الألف من (هَؤُلاء) من ضرورة الشعر بل هي تمثل صورة لهجية. وهذا ما ذكره ابن يعيش إنّ في (هؤلاء) " ثلاث لغات: أشهرها(هَؤُلاء) بالمد، و(هاؤلا) بالقصر، و(هَوْلاء) بحذف ألف (ها) التي للتنبيه. كأنّه لكثرة الاستعمال صار كالكلمة الواحدة فخففوه بحذف ألفه."[1]

ومن هذا النص نستنتج ما يلي :

أ- أن في (هَؤُلاء) ثلاث لغات:

١) (هؤلاء) بالمد hā>ulā>i .

٢) (هاؤلا) بالقصر hā>ulā.

٣) (هَوْلاء) بحذف ألف (ها) hawlā>i.

ب-أنَّه ربّما كان السبب في الحذف هو كثرة الاستعمال، حيث أصبحت بالنسبة لهم كالكلمة الواحدة فرأوا أن يحذفوا الألف منها تخفيفًا.

(1) ابن يعيش. شرح المفصل، ٢ /٣٦٧.

١١) وصل همزة القطع .

ومن ضرائر الحذف ، وصل همزة القطع، كقول أبي الأسود الدؤلي:

يا با المغيرةِ ربَّ أمرٍ معضلٍ فرَّجتهُ بالمكرِ منِّي والدَّها[١] (الكامل)

وقول حاتم الطائي:

أَبُوهُم أَبِي والامَّهَاتُ امَّهَاتُنَا فَأَنْعِمْ ومتِّعنِي بقيسِ بن جحدرِ[٢] (الرجز)

وممن ذكروا أنَّ وصل همزة القطع مما يأتي في ضرورة الشعر ابن عصفور[٣]،والسيوطي[٤].إلَّا أنَّ هناك من خالفهم في ذلك. يقول ابن الشجري: "ومن الأسماء المحذوف منها الهمزة فاء (أبو فلان) إذا نادوه."[٥] ومن خلال نصِّ ابن الشجري نجد أنَّه قد حصر وصل همزة القطع في النداء.

كما ذكر صاحب كتاب إيضاح شواهد الإيضاح إنَّه يجوز حذف همزة (لا أب لك) فتقول: (لا بَا لك) ، وذكر إنّ علة جواز الحذف هي؛ كثرة استعمالهم لها.[٦]

وقد ورد في كتب النحاة أمثلة على وصل همزة القطع في الكلام منه قراءة سالم بن عبد الله: {فمن تعجل في يومين فلا اثم عليه}[٧](البقرة:٢٠٣). ومن ذلك قراءة ابن محيصن: {وَآتَيْتُمُ احْدَاهُنَّ

---

(١) الشاهد لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه، ص٣٧٨.

(٢) الشاهد لحاتم الطائي: حاتم بن عبد الله الطائي. (د.ت). **ديوان حاتم الطائي وأخباره**. تحقيق: عادل سليمان جمال. (د.ط)، مطبعة المدني، القاهرة. ص١٩٣.

(٣) ينظر: ابن عصفور. ضرائر الشعر، ٩٨.

(٤) ينظر: السيوطي. همع الهوامع، ٢٨٤/٣.

(٥) ابن الشجري. أمالي ابن الشجري،٩٩/٢.

(٦) القيسي. أبو علي الحسن بن عبد الله.١٩٨٧م. **إيضاح شواهد الإيضاح**. تحقيق: مجمد بن حمود الدعجاني. ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت. ٢٧٤/١.

(٧) ينظر: ابن جني. المحتسب، ١٢٠/١.

قِنْطَارًا}[1](الاسراء:٢٠) بحذف همزة (إثم). وحكى أبو علي الدينوري: إنَّ العرب يقولون: (مخيرك) يريدون (ما أخيرك). وحكي عن المازني أن العرب يقولون: (ما شر اللحم للمريض)، و (ما خير اللبن). يريدون: ما أشر، وما أخير.[2]

وممَّا يذكر من الضرورة وصل همزة القطع من (أُم) في ضرورة الشعر يقول القيرواني: "وممَّا يجوز له حذف همزة تكون أصلا في الكلمة كما قال امرئ القيس:

ويلُمِّها في هَواءِ الجَوِّ طّالِبَةً ولا كَهَذَا الّذِي في الأرْضِ مَطلوبُ[3] (البسيط)

فحذف الهمزة من (أمها)"[4] كذلك رأى العكبري أن تكون من ضرورة الشعر.[5]

ومن جانب آخر نرى بعض الإيماءات لكون هذا ممَّا حُكي عن العرب. كقول ابن درستويه (٣٤٧هـ): "ومن العرب من يحذف ألف (أم) في مواضعَ كثيرةٍ بمنزلة ألف الوصل."[6]وكلام ابن جني في سر الصناعة: "وأخبرني أيضا قال الأصمعي، وأبو زيد: رجلٌ ويلمِّه: للداهية فهذا أيضًا من قولهم: ويل أم سعد سعدًا."[7] فمن هذا النص نجد أنَّ حذف الهمزة من (أم) لغة عن العرب .

---

(١) ينظر: السابق. ١٨٤/١.

(٢) ينظر: ابن عصفور. الضرائر. ص ١٠٠-١٠١.

(٣) الشاهد لامرئ القيس في ديوانه برواية: (لا كالتي في هواء الجو طالبة). ينظر: الديوان، ص٤٧.

(٤) القيرواني. ما يجوز للشاعر، ٣٥٣.

(٥) ينظر: العكبري . اللباب في علل البناء والإعراب، ١٠٧/٢.

(٦) ابن درستويه. عبد الله بن جعفر. ١٩٩٨م. **تصحيح الفصيح وشرحه**. تحقيق: محمد بدوي مختون. المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة. ٢٠٤.

(٧) ابن جني. سر صناعة الإعراب، ٢٤٧/١.

وأمّا علَّة هذا الحذف، فيذكرها لنا الأنباري نقلًا عن الكوفيين: "والحذف لكثرة الاستعمال، كَثُر في كلامهم، كقولهم: (أيش) في (أيُّ شيءٍ)، (وعم صباحًا) في (وأنعم صباحًا)، و(ويلمِّه) في (ويل أمه)."[1]

ومن هذا النص يتبين أنَّ علة وصل همزة القطع هي كثرة الاستعمال، وكثرة الاستعمال تعني أنّ مثل هذا ليس مقصورًا على الشعر فقط، بل كَثُرَ استعماله في الكلام العادي، حتى جاز وكَثُرَ على ألسنة الناس.

ووصل همزة القطع قرأ بها عبد الله بن كثير (٧٤٤هـ) في قوله تعالى: ﴿لإحدى الكبر﴾ (المدثر:٣٥) بوصل همزة القطع: (لَحْدَى الكبر)[2].

ونتيجةٍ لما سبق ذكره من إشارة إلى أنَّ وصل همزة القطع ممَّا سُمِع عن العرب، نقول: إنَّ وصل همزة القطع ليست من ضرورة الشعر. يقوي ذلك ما ذكروه من أمثلة عليها من كلام العرب، وما ذكره أبو علي الفارسي من قراءة عبد الله بن كثير، وغيرها من القراءات،- كما ذكرنا سابقًا- بوصل همزة القطع.

(١) الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ٨١٢/٢.

(٢) ينظر القراءة: الفارسي. أبو علي. الحجَّة للقراء السبعة، ٣٣٩/٦.

المبحث الثاني: أثر شاهد الضرورة الشِّعرية في الخلاف في ضرائر الزيادة.

١) إثبات ألف أنا في الوصل.

من الشواهد التي يذكرها النحاة على أنَّها من الضرورة الشعرية ولا تأتي في الكلام إثبات ألف (أنا) في الوصل وإنما يثبت في الوقف.[١] ومنه قول الأعشى:

فكيْفَ أَنا وانْتِحالي القوافِي بَعْد المشيبِ كَفَى ذَاك عَارا [٢] (المتقارب)

وقول حميد بن ثور:

أَنَا سَيْفُ الْعَشِيْرَةِ فاعْرِفَونِي حَمِيدٌ قَدْ تَذَرَّيْتُ السَّنَامَا [٣] (الوافر)

وقول أبي منجم العجلي:

أَنَا أَبُو النَّجْمِ وَشِعْرِي شِعْرِي لِلَّهِ دَرِّي ما يُجِنُّ صَدْرِي [٤] (الرجز)

والشاهد فيها جواز إثبات ألف (أنا) في الوصل في الشعر ضرورة عند النحاة إذ إنَّ الأصل فيها أن لا تثبت في الكلام إلَّا في الوقف.

---

(١) ينظر: ابن السَّراج. الأصول في النحو. ٤٥٥/٣، وينظر: السيرافي. ضرورة الشعر، ص٧٧. وينظر: ابن عصفور. ضرائر الشعر، ص٤٩.

(٢) الشاهد للأعشى في ديوانه ص.٥٣.

(٣) الشاهد لحميد بن ثور .١٩٥١. **ديوان حميد بن ثور**. تحقيق: عبد العزيز الميمني. دار القومية للطباعة والنشر، القاهرة.١٣٣.

(٤) الشاهد لأبي نجم العجلي في ديوانه، ص١٩٨.

قال السيرافي: " وربما اضطر الشاعر فيثبتها في الوصل."[1] ثم يورد الأبيات السابقة وكذلك فعل ابن عصفور[2] والقيرواني.[3]

و يقرُّ النحاس بأنَّ هذا من الضرورة على الرغم من وجود قراءة فيه[4] فيقول " (أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ) (البقرة:٢٥٨) الاسم (أنَ) فإذا قلت: أنا أو: أنَهْ فالألف والهاء لبيان الحركة، ولا يقال: أنا فعلت بإثبات الألف إلّا شاذًا في الشعر على أنّ نافعًا قد أثبت الألف، فقرأ قالَ: (أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ) ولا وجه له."[5]

وقد ذكر الأزهري في معاني القراءات تفرد نافع وحده في هذه القراءة بإثبات الألف في أنا بقوله: "قرأ نافع وحده بإثبات الألف من (أنا) إذا لقيتها الهمزة مفتوحة، أو مضمومة ...فإذا لقيت ألف (أنا) همزة مكسورة حذفها كقوله في الأعراف: ﴿إِنْ أَنَا إِلا نَذِير وبَشِير﴾ (الأعراف:١٨٨)، وفي الشعراء: ﴿إِن أَنَا إِلا نَذِير مبِين﴾ (الشّعراء:١١٥) وفي الأحقاف: ﴿ومَا أَنَا إلا نَذِير مبِين﴾ (الأحقاف:٩)، فإنّه حذف الألف في هذه المواضع. والباقون من القراء يطرحون ألف (أنا) في القرآن كله.

([1]) ينظر: السيرافي. ضرورة الشعر ، ص٧٧.

([2]) ينظر: ابن عصفور. ضرائر الشعر، ص٤٩.

([3]) ينظر: القيرواني. ما يجوز للشاعر في الضرورة،ص١٦٠.

([4]) ينظر القراءة: ابن خالويه. الحسين بن أحمد بن خالويه. ٢٠٠٠م. **الحجة في القراءات السبع**. تحقيق: عبد العال سالم مكرم. دار الشروق، ط٤، بيروت. ص ٩٩.

([5]) النحاس. إعراب القرآن، ١٢٧/١.

ولم يختلفوا في طرحها إذا لم يلقها همزة. قال أبو منصور: في (أنا) ثلاث لغات: (أنَا) بإثبات الألف، كقولك: (عنَا)، وليست بالجيدة. و (أنَ فعلت) ممالة النون إلى الفتح، وهي اللغة الجيدة، و (أن) مخففة الحركة، وهي رديئة."[١]

و ينقل ابن يعيش كلاما عن سيبويه " أن بعض العرب من يثبت هذه الألف في الوصل فيقول: (أنا فعلت) "[٢] فهو وإن استدل بكلام سيبويه على أنَّ إثبات الألف في الوصل لغة عن العرب إلَّا أنَّه يصف هذه اللُّغة في موضع آخر بأنَّها لغة رديئة وأنَّ محلَّها الشِّعر أي إنَّها تأتي في الشعر ضرورة، فيقول: "وإثباتها في الوصل لغة رديئة، وبابه الشعر نحو قوله:

فكيْفَ أَنا وانْتِحالي القوافِي بَعْد المشيبِ كَفَى ذَاك عَارا (المتقارب)" [٣]

فهؤلاء اتفقوا على أن إثبات الألف في الوصل ضرورة لا تكون إلَّا في الشعر.

وقد ذكر السيوطي أنَّ في الألف ثلاث لغات هي: " وفي الألف لغات إثباتها وصلًا ووقفًا وهي لغة تميم وبها قرأ نافع، وقال أبو النجم:

أنَا أَبُو النَّجْمِ وَشِعْرِي شِعْرِي لِلَّهِ دَرِّي ما يُجِنُّ صَدْرِي (الرجز)

وحذفها فيهما، وحذفها وصلًا وإثباتها وقفًا وهي الفصحى ولغة الحجاز." [٤]

فهو يبين أنَّ في الألف ثلاث لغات منها: إثبات الألف في الوصل والوقف، ونسبها إلى تميم. في حين أنّ حذفها في الوصل وإثباتها في الوقف هي الفصحى، وهي لغة الحجازيين.

---

(١) الأزهري. معاني القراءات. / ٢١٧.

(٢) ابن يعيش. شرح المفصل. ٥ /٢٣٥.

(٣) السابق: ٣٧/٣.

(٤) السيوطي. همع الهوامع، ١ / ٢٣٦.

وقد أنكر المبرد إثبات الألف من (أنا) في الوصل، وردَّ رواية بيت الأعشى بقوله: إنَّ الرواية الجيدة للبيت:

"فَكَيْفَ يَكونُ انتِحالِي القوافي بعد المشيب كَفَى ذَاك عَارا (المتقارب) "[1]

ومن هنا يتضح أنَّ النحاة اختلفوا في اعتبار إثبات ألف (أنا) في الوصل فهي عند بعضهم ضرورة ؛ لأنَّ هذه الألف لا تثبت إلَّا في الوقف. وشدَّد بعضهم، وعلى رأسهم المبرد في ذلك فلم يجيزوه. ويورد أبو العباس المهلبي (٦٤٤هـ) رأيًا في ذلك فيقول: " إثبات الألف في أنا هو عند بعض النّاس ضرورة، لأنَّ هذه الألف لا تثبت إلاّ في الوقف. وكان محمد بن يزيد يتشدّد في ذلك، ولا يجيزه وقد جاء في مواضع كثيرة، من ذلك قول الأعشى:

فكيْفَ أَنا وانْتِحالي القوافِي بَعْد المشيبِ كَفَى ذَاك عَارا (المتقارب)

وقول حميد بن بحدل[2]:

أنَا سَيْفُ الْعَشِيْرَةِ فاعْرِفَونِي حَمِيدٌ قَدْ تَذَرَّيْتُ السَّنَامَا (الوافر)

وأقول: قول الشّيخ: إثبات الألف عند بعض النّاس ضرورة إن كان يريد بعضهم الآخر، إثباتها من غير ضرورة فصواب، وإن كان يريد أن إثباتها لا يجوز، لا في الكلام ولا في الشّعر، فذلك خطأ على خطأ، وذلك إنَّها قد جاءت في القرآن في قوله تعالى: ﴿لكنَّا الله هو ربي﴾ (الكهف:٣٨) بحذف الهمزة من أنا والإدغام وإثبات الألف، وهي قراءة ابن عامر[3]. وفي قوله

(1) المبرد. الكامل في اللغة الأدب، ٢ /٣٠.

(2) البيت لحميد بن ثور في ديوانه ،١٣٣.

(3) ينظر القراءة: ابن خالويه. الحجة في القراءات السبع،٩٩.

تعالى: ﴿أَنَا أُحْيِي﴾(البقرة:٢٥٨) بإثبات الألف من أنا فكيف لا يجوز المبّرد إثباتها في الشعر، وهو موضع ضرورة، وقد جاءت فيما لا ضرورة فيه؟ "[١].

ومن هذا النص يتبين لنا أنّ القول بأنَّ إثبات الألف من الضرورة ليس صحيحًا، كما أنَّ التشدد برفض هذا أيضًا لا يجوز، ولا يستساغ؛ بدليل ورود أدلة من القراءات القرآنية بإثبات الألف بقراءة نافع في قوله تعالى: ﴿أنا أحيي وأميت﴾(البقرة:٢٥٨) [٢].علاوة على ما سبق من كلام سيبويه وابن يعيش من أن إثبات الألف في (أنا) في الوصل لغة عند بعض العرب، وإن وصفوها بأنَّها رديئة فإنّ هذا لا يخرجها من الكلام، ويدخلها فيما يضطر إليه الشاعر.

وقد اختلفوا في أصل الألف في (أنا) أهي أصل في الكلمة أم زائدة ؟ قال: البصريون إنّ ضمير المتكلم هو (أنَ) بفتح النون دون ألف. وقالوا: إنّ الألف زيدت في الوقف لبيان الحركة كهاء السكت. يقول النحاس: " الاسم (أنَ) فإذا قلت: أنَا ،أو أنَهْ فالألف والهاء لبيان الحركة، ولا يقال: أنَا فعلت بإثبات الألف إلَّا شاذًا في الشعر."[٣] فالنحاس يذكر صراحة بأنَّ الأصل في الضمير (أنَ)، وأن الألف زائدة، ولا تثبت في الوصل إلا شاذًا في الشعر للضرورة. وهو أيضًا ينكر قراءة نافع فقال: " على أن نافع قد أثبت الألف،[٤] فقرأ: (أنا أحيي وأميت) ولا وجه له."[٥]

يقول ابن يعيش: " قوله: (غير متمكّن)، يريد أنّه قد خرج عن مكانه من الاسميّة إلى شبه الحرف، فبُنى. فمن ذلك (أنا) الاسمُ فيه الألفُ والنون، والألف دخلت لبيان الحركة في الوقف،

---

(١) المهلبي. أبو العباس أحمد بن علي بن معقل. ٢٠٠٣م. **المآخذ على شرَّاح ديوان أبي الطيب المتنبي**. تحقيق: عبد العزيز بن ناصر المانع ، مركز الملك فيصل للدراسات الإسلامية ، ط٢، الرياض. ٩/٢.

(٢) ينظر: الأزهري. معاني القراءات. ١ / ٢١٧.

(٣) النحاس. إعراب القرآن ، ١ /١٢٧.

(٤) ينظر: الأزهري. معاني القراءات. ١ / ٢١٧.

(٥) السابق: ١ /١٢٧.

يدلّ على ذلك أنّك إذا وصلتَ، سقطت الألفُ، فتقول: "أنَ فعلتُ". والوصلُ ممّا يردّ الأشياء إلى أصولها في الغالب."[1]

فالبصريون يرون أنَّ الألف في (أنا) زائدة بدليل حذفها عند الوصل بالكلام ؛لأنّ الوصل قد يرد الأشياء إلى أصولها. وقد ثبتت في الوقف لبيان الحركة، وشبهوها بهاء السكت، بل إنَّهم أشاروا إلى أنَّ الوقف عليها بالهاء لبيان الحركة كما قال النحاس، والزمخشري " وتقول في الوقف على غير المتمكنة (أنا) بالألف، و(أنَهْ) بالهاء."[2]

أمّا الكوفيون فيرون أنَّ الألف أصلية في ضمير المتكلم (أنا) يقول السيوطي: " ومذهب الكوفيين، وتبعهم ابن مالك أنّ الضمير هو المجموع بدليل إثبات الألف وصلًا في لغةٍ. وقالوا: الهاء في (أنَه) بدل من الألف. وفي الألف لغات: إثباتها وصلًا، ووقفًا، وهي لغة تميم. .. وحذفهما فيهما، وحذفها وصلًا، وإثباتها وقفًا، وهي الفصحى ولغة الحجاز."[3] ومن خلال هذا النص يظهر لنا أنَّ الكوفيين يعدُّون الألف أصلية. ودليلهم في هذا إثباتها في الوصل مستشهدين بلغة تميم.

وقد احتج النحويون بهذه الأبيات بأنَّ ألف (أنا) منقلبة من ياء أو واو[4] ولكنَّ المبرد أنكر ما ذهب إليه النحويون، وقال بأنَّ: " هذا لا يصلح لأنه لو كان كما يقولون لم تقلب الياء والواو ألفًا لأنَّهما لا يكونان إلَّا ساكنين لأنَّ هذا اسم مضمر مبني، فلا سبيل إلى القلب. فمن ههنا فسد ولهذا كانت الألف في جميع الحروف التي جاءت لمعنى أصلًا لأنَّها غير منقلبة لأنَّ الحروف لا حق لها

([1]) ابن يعيش. شرح المفصل، ٥ /٢٣٥.

([2]) السابق: ٥ /٢٣٤.

([3]) السيوطي. همع الهوامع ، ١ /٢٣٦.

([4]) ابن السراج. الأصول في النحو ، ٤٥٤/٣.

في الحركة وإنَّما هي مسكنة فلا تكون ألفاتها منقلبة وذلك: حتَّى، وأمَّا، وإلَّا، وما أشبهها هذه ألفاتها من الأصل غير منقلبة. والاسم، والفعل الألف فيهما لا تكون أصلًا."[1]

من هذا النص نجد أنَّ المبرد يرفض ما ذهب إليه النحاة من أنَّ الألف منقلبة عن واو، أو ياء لأنَّ الضمير مبني، فلا سبيل إلى القلب، وهو يقول بأنَّ الألف في كل الحروف التي جاءت لمعنى تكون أصلا. وهو يقيس الألف في (أنا) بالألف في: حتَّى، وأمَّا، وإلَّا فهذه الألفات أصول غير منقلبة. أمَّا الاسم، والفعل فإن الألف فيهما لا تكون أصلًا.

وقد قدم ابن خالويه (٣٧٠هـ) حجَّة كل فريق منهم في إثبات الألف، أو حذفها. وكون الألف أصلاً أم زائدة. وذلك في حديثه عن قوله تعالى: ﴿أنا أحيي وأميت﴾ (البقرة:٢٥٨) فيقول: " يقرأ بإثبات الألف في كل ما استقبلته الهمزة وطرحها في الدرج. فالحجة لمن أثبتها: أنَّه أتى بالكلمة على أصلها وما وجب في الأصل لها، لأنَّ الألف في (أنَا) كالتاء في (أنْتَ). والحجّة لمن طرحها أنَّه اجتزأ بفتحة النون، ونابت الهمزة عن إثبات الألف. وهذا في الإدراج. فأمَّا في الوقف على (أنا) فلا خلاف في إثباتها."[2]

فهو يقول: إنّ من أثبتها في الوصل أتى بها على الأصل إذ إنَّ الأصل في ضمير المتكلم (أنا) بالألف ؛ لأن الألف فيها كالتاء في (أنتَ). أمّا من حذف الألف ولم يثبتها في الوصل، فحجته في ذلك أنه اجتزأ بفتحة النون، وأنَّ الهمزة التابعة لها نابت عن الألف.

([1]) السابق: ٣ /٤٥٤.

([2]) ابن خالويه. الحجة في القراءات السبع، ص ٩٩.

والحقيقة أن هذا الخلاف يدفعنا إلى دراسة قراءة نافع لقوله تعالى: ﴿أنا أحيي وأميت﴾ (البقرة:٢٥٨) وغيرها من الآيات الكريمة التي قرأت فيها الألف مثبتتا في الوصل، ودراسة آراء القراء فيها.

كما ذكرنا سالفا فالنحاس رفض قراءة نافع بإثبات الألف وقال: بأنْ لا وجه لها بقوله: " على أن نافع قد أثبت الألف فقرأ: (أنا أحيي وأميت) ولا وجه له."[١]

أمّا الأزهري، فقال إنّ هذه قراءة نافع، وإنّه يثبتها إن لقيتها همزة مفتوحة، أو مضمومة. أمّا إن تبعتها همزة مكسورة، فإنّه يحذفها.[٢]

نستنتج من كلامه أنَّه ينص على أنَّ نافعًا وحده من قرأ بإثبات الألف. ولكنَّه لم يكن يقرأ بإثباتها دائمًا ؛ إذ إنّه كان يثبتها إذا تبعتها همزة مفتوحة أو مضمومة. وقد بين المواضع التي أثبتت فيها. أمّا إذا لقيها همزة مكسورة، فلم يكن يثبتها.

ثم يأتي ابن الجزري(٨٣٣هـ) ويذكر أن هذه القراءة لم يقرأ بها نافع وحده إذ قرأ بها أبو جعفر أيضًا. فيقول: "نافع وأبو جعفر[٣]: ﴿أنا أحيي وأميت﴾ (البقرة:٢٥٨). وشبهه إذا أتى بعد أنا همزة مضمومة أو مفتوحة بإثبات الألف في الحالين وروى أبو نشيط عن قالون إثباتها مع الهمزة المكسورة في قوله ﴿إن أنا إلا نذير﴾ (الشعراء:١١٥) ﴿وما أنا إلا نذير﴾ (الأحقاف:٩). .. هذه

---

(١) السابق: ١٢٧/١.

(٢) ينظر: الأزهري: معاني القراءات، ٢١٧/١.

(٣) ينظر القراءة: الأزهري. معاني القراءات،٢١٧/١، و ابن الجزري. شمس الدين محمد بن محمد بن يوسف. ٢٠٠٠م. **تحبير التيسير في القراءات العشر**. تحقيق: أحمد مفلح القضاة ، دار الفرقان، ط١،عمان. الأردن. ص٣٠٨.

قراءته على أبي الحسن، وقرأ على أبي الفتح بالوجهين، والله الموفق. والباقون يحذفون الألف في الوصل خاصة وكلهم يثبتها في الوقف." [1]

ففي هذا النص إشارة واضحة إلى أن القراءة بإثبات الألف ليست مقتصرة على قراءة نافع بل إنّه رواها عن أبي جعفر المدني. كذلك هناك إشارة أخرى، وهي أنَّ إثبات الألف لم يقتصر على كون ما قبلها همزة مفتوحة، أو مضمومة، بل إنَّ هناك من يثبتها حتى، وإن لحقتها همزة مكسورة برواية أبي نشيط عن قالون.

ويأتي عبد الفتاح شلبي من المحدثين، فيحكم بضعف هذه القراءة. وأنّ مثل هذا لا يجوز إلّا في ضرورة الشعر. فهو يقول: "بإثبات الألف بعد النون، قرأها نافع، وكذلك في جميع القرآن، إذا لقيت همزة مفتوحة أو مضمومة، فإذا كانت مكسورة فلا يثبت الألف. ووجه ذلك: أنَّ هذه الكلمة هي ضمير المتكلم، والاسم منها هو الهمزة والنون فحسب، فأمَّا الألف التي بعد النون فإنّما ألحقت حالة الوقف ليوقف عليها، وليبقى آخر الاسم على حركته، كما ألحقتْ هاء الوقف حيث أُلحقتْ؛ لذلك فهي تجري مجراها، فينبغي أن تسقط هذه الألف في الوصل، كما يسقط الهاء في الوصل، إلاَّ أن نافعًا أراد أن يُجري الوصل مجرى الوقف، وهو ضعيفٌ جدا؛ لأنَّ مثل ذلك إنَّما يأتي في ضرورة الشعر، نحو قول الأعشى:

فكيْفَ أَنا وانْتِحالي القوافِي بَعْد المشيبِ كَفَى ذَاك عَارا (المتقارب)

وليس هذا مما يحسن الأخذ به في القرآن."[2]

([1]) ابن الجزري. تحبير التيسير في القراءات العشر. ص٣٠٨.

([2]) عبد الفتاح إسماعيل شلبي. ١٩٩٩م. **رسم المصحف العثماني وأوهام المستشرقين في قراءات القرآن الكريم دوافعها ودفعها**، مكتبة وهبة ط٤، القاهرة. ص٤٢.

ويلاحظ أنَّه يرى أنَّ ضمير المتكلم هو (أنَ)، وأنَّ الألف بعد النون زائدة ؛لبيان الحركة عند الوقف ،كما زيدت الهاء عند الوقف لبيان الحركة، فهي تجري مجراها تثبت عند الوقف وتحذف عند الوصل. الأمر الآخر المهم في هذا النص حكمه على قراءة نافع بأنَّها ضعيفة، وأنَّه لا يحسن الأخذ بها في القرآن.

وهذا لا يجوز لأنَّه يُحكِّم القاعدة في الاستعمال، فلا يجوز أن يحكم على قراءة بأنَّها ضعيفة لأنَّها تخالف قاعدة وضعها النحاة وأرادوا لها أن تطرد على كل الاستعمالات. وهو لا يجوز من وجه آخر، وهو أنَّ هذا الاستعمال ورد بنص النحاة أنفسهم بأنَّه لغة لبعض العرب حتى نسبه بعضهم إلى قبيلة بعينها، وهي تميم. فكيف نهمل استعمال استخدمته قبيلة من قبائل العرب وتواضعت عليه حتى كثر في كلامهم نثرًا وشعرًا؟

ثم إنّه يقول أنَّ ما فعله نافع في قراءته من إثبات الألف بعد الهمزة المفتوحة والمضمومة كان لإرادة الأخذ بالوجهين، متناسيًا أنَّ المتحدث للغة لا يكون واعيًا للتغير الذي يطرأ على بنية كلامه الصوتية، ويجعل منه متعمدًا أن يجرى إثبات الألف في حالة الوصل وبعدها همزة مضمومة، أو مفتوحة.

ويقول إنَّه لم يثبت الألف مع الهمزة المكسورة لأنَّها تثقل على اللِّسان، فلا تثبت في الوصل، ولكن في الحقيقة أنَّه روي إثبات الألف حتى مع الهمزة المكسورة برواية أبي نشيط عن قولون[1] في قوله تعالى: ﴿إِن أَنَا إِلَّا نَذِيْرٌ﴾ (الشعراء:١١٥)، وقوله تعالى: ﴿ وَمَا أَنَا إِلَّا نَذِيْرٌ﴾ (الأحقاف:٩)

(1) ينظر: ابن الجزري. تحبير التيسير في القراءات العشر ، ص٣٠٨.

"وإثبات نافع هذه الألف مع الهمزة المفتوحة والمضمومة دون المكسورة، هو لإرادة الأخذ بالوجهين، ولأنَّ الهمزة بعد الألف أبين، وامتناعه عنها عند كسر الهمزة لاستثقال الكسرة فيها بعد الألف والفتحة. وقرأ الباقون (أَنَ) بغير ألف، وكذلك روي عن نافع، وذلك أنَّ هذا هو الأصل الذي ينبغي أنْ يكون عليه الكلام، وهو أنْ يلحق("أنا) الألف إلَّا في حال الوصل."[١]

وبعد هذا العرض نقول: إنَّ إثبات الألف في الوصل يجب إخراجها من باب الضرورة لأنَّ استخدامها لا يقتصر على الشعر فقط ؛ لورود لهجة عربية ورد فيها إثباتها في الوصل، وهذه اللغة لتميم كما ذكر السيوطي. ويدل على ذلك أيضًا ورودها في الكلام في قراءة نافع بإثبات الألف في قوله: ﴿أنا أحيي وأميت﴾

وأمّا الألف في ضمير المتكلم (أنا)، فهي أصلية وليست زائدة عليه لبيان الحركة في الوقف كما قال البصريون. والحقيقة أنَّ هذه الألف ما هي إلَّا فتحة طويلة (anā<) وهي الأصل في الضمير، وعليه يكون رأي الكوفيين أقوى، وأجدر بالدراسة ؛لأنَّه بالدراسة المقارنة للضَّمائر في اللغات السامية نجد أنّ الضمير (أنا) جاء بالفتحة الطويلة في الآرمية (anā<)، وفي السريانية (anā<)، وفي الآشورية (anaaku<)، وفي العبرية (anohi<)[٢]. وهذه الصيغة للضمير في اللغات السامية تقوي ما ذهب إليه الكوفيون.

(١) عبد الفتاح إسماعيل شلبي. رسم المصحف العثماني وأوهام المستشرقين ، ص٤٢-٤٣.

(٢) ينظر: كارل بروكلمان. فقه اللغات السامية ، ص٨٥.

٢) إثبات هاء السكت في الوصل.

وممّا ذكروا أنّه من الضرورة الشعرية، إثبات هاء السكت في الوصل نحو قول الشاعر:

يا مَرْحَبَاهُ بِحِمَار ناجِيَهْ إذَا أَتى قَرَّبْتُهُ لِلسَانِيَهْ[١] (الرجز)

فذهب البصريون إلى أنّ إثباتها لا يجوز إلاَّ في الشعر للضرورة ما عدا (هناه)[٢]، فقالوا: "ولا تكون هذه الهاء ألاَّ ساكنة؛ لأنَّها موضوعة للوقف، وتحريكها لحن، وخروج عن كلام العرب... وهو رديء في الكلام لا يجوز."[٣]

وذهب الكوفيون، وعلى رأسهم الفرَّاء إلى جواز إثباتها في الشعر، وفي سعة الكلام. يقول الفراء: " ربما أدخلت العرب الهاء بعد الألف التي في (حسرتى) فيخفضونها مرة، ويرفعونها. قال:

أنشدني أبو فقعس، بعض بني أسد:

يَا رَبِّ يَا رَبَّاهُ إيَّاكَ أسَلْ عَفْرَاءَ يَا رَبَّاهُ مِنْ قَبْلِ الأَجَلْ[٤] (الرجز)

فخفض، قال: وأنشدني أبو فقعس:

يا مَرْحَبَاهُ بِحِمَار ناجِيَهْ إذَا أَتى قَرَّبْتُهُ لِلسّانِيَهْ (الرجز)

---

(١) الشاهد بلا نسبة في : ابن جني. الخصائص، ٣٥٨/٢، و ابن يعيش. شرح المفصل، ١٥٧/٥. والبغدادي. خزانة الأدب،٢٦٩/٧.

(٢) ينظر البغدادي. خزانة الأدب،٢٥٣/٧.

(٣) ابن يعيش. شرح المفصل، ١٧٦/٥-١٧٧.

(٤) الشاهد لعروة بن حزام العذري في: ابن يعيش. شرح المفصل،١٧٦/٥. و البغدادي. خزانة الأدب،٤٥٨/١١.

والخفض أكثر في كلام العرب، إلاّ في قولهم: يا هناه، ويا هنتاه، فالرفع في هذا أكثر من الخفض؛ لأنَّه كثر في الكلام، فكأنَّه حرف واحد مدعو."[1]

وبهذا يجوز عند الفرَّاء إثبات هاء السكت في وصل الكلام في الشعر والنثر على السواء، ويجوز تحريك الهاء بالرفع، والجر. والجر أكثر عند العرب من الرفع إلاَّ في (هناهُ).

وقد قرئ بإثبات هاء السكت[2] في قوله تعالى: ﴿لَمْ يَتَسنَّهْ﴾ (البقرة:٢٥٩) وعلى هذا نأخذ برأي الكوفيين في جواز إثبات هاء السكت في الوصل، لما ورد عن العرب، وما جاء دليلًا عليه في القراءات القرآنية عن أبي جعفر، وغيره من القرّاء.

٣) مدُّ المقصور

واختلف النحاة في مدِّ المقصور، فأجازه الكوفيون، وبعض البصريين[3] في ضرورة الشعر. واحتجوا على إجازته بأدلة من السماع، و القياس. أمّا السماع فما رووه عن العرب في مد المقصور الشاعر:

قَدْ عَلِمَتْ أخت بني السَّعــلاءِ (الرجز)

وعلمت ذاك مـــــع الجراءِ

أن نعم مأكولاً على الخـــواء

([1]) الفراء. معاني القرآن،٤٢٢/٢.

([2]) ينظر: الأزهري. معاني القراءات،٢٢٠/١. "وأخبرني المنذري عن أحمد بن يحيى أنه قال في قوله: (لَمْ يَتَسَنَّهْ) : قرأها أبو جعفر وشيبة ونافع وعاصم بإثبات الهاء إنْ وَصلوا وإن قَطعوا." وينظر: الفارسي. الحجَّة للقرَّاء السبعة، ٣٧٤/٢.

([3]) ينظر: الأنباري. الإنصاف،٧٤٥/٢.

يا لَكَ من تَمْر ومن شِيشَـــاءِ

ينشب في المسعل واللّهـــاءِ[1]

فمدَّ (السعلى، والخوى، واللّهى) وهي مقصورة.

أمّا القياس، فقالوا: لا فرق بين زيادة الألف قبل الأخر في (الخوى والسعلى واللّهى) فتجتمع ألفان عند ذلك، وتنقلب الثانية همزة. وبين زيادة الألف في : منتزاح، والوراق ، والكلكال. فكما زيدت الألف قبل الآخر في هذه الأسماء زيدت قبل آخر المقصور.[2]

أمّا البصريون، فرفضوا مدّ المقصور في ضرورة الشعر. وحجتهم في ذلك ، " إنَّه لا يجوز مد المقصور؛ لأنَّ المقصور هو الأصل، والذي يدلُّ على أنَّ المقصور هو الأصل، أنَّ الألف تكون فيه أصلية وزائدة، والألف لا تكون في الممدود إلَّا زائدة، والذي يدلَّ على ذلك أيضا، أنَّه لو لم يعلم الاسم هل هو مقصور، أو ممدود لوجب أن يلحق بالمقصور دون الممدود؛ فدلّ على أنَّه الأصل، وإذا ثبت أنَّ المقصور هو الأصل فلو جوّزنا مدَّ المقصور؛ لأدّى ذلك إلى أن نردّه إلى غير أصل، وذلك لا يجوز، وعلى هذا يخرج قصر الممدود؛ فإنَّه إنَّما جاز لأنَّه رَدٌّ إلى أصل، بخلاف مدِّ المقصور؛ لأنَّه ردٌّ إلى غير أصل، وليس من ضرورة أن يجوز الردّ إلى أصل أنَّه يجوز الردّ إلى غير أصل."[3]

([1]) الشاهد بلا نسبة في: القيرواني. ما يجوز للشاعر،٢١٧. ابن عصفور. ضرورة الشعر.٣٩. الأنباري،الإنصاف،٧٤٦/٢.

([2]) بنظر: الأنباري. الإنصاف،٧٤٩/٢.

([3]) الأنباري. الإنصاف .٧٤٩/٢-٧٥٠.

وبنى البصريون حجّتهم على أنّ المقصور هو الأصل؛ لذلك لا يجوز أنّ يُمَدَّ، لأنّه يجوز في ضرورة الشعر ردُّ الفرع إلى الأصل، ولكن لا يجوز ردُّ أصلٍ إلى فرع. لذلك رفضوا مد المقصور.

وقد وافق الأنباري البصريين فيما ذهبوا إليه، وردّ حجّة الكوفيين بأن قال[1]: أمّا دليل السماع، فما أنشدوه :

قَدْ عَلِمَتْ أخت بني السَّعلاءِ

لا حجة فيه لأنَّه لا يعرف قائله. وأمّا قول الشاعر:

سيغنيني الذي أغناك عنيْ فلا فقرٌ يدوم ولا غِناءُ[2] (الوافر)

قال الأنباري: إنَّ الإنشاد فيه بفتح العين، والمدّة (غَناءُ)، والغناء ممدود بمعنى الكفاية، أو أنّها مصدر غانيته أي: فاخرته بالغنى.

أمَّا القياس، فإنّ ما قالوه بالقياس على إشباع الحركات مردود لأنّه يؤدي إلى تغييرين: زيادة الألف قبل الآخر، وقلب الألف الثانية همزة. وليس من ضرورة الشعر ما يجوز أن يؤدي إلى تغييرين فأكثر.

(1) ينظر: الأنباري. الإنصاف، ٧٥١/٢-٧٥٢.

(2)الشاهد بلا نسبة في: ابن ولاّد. المقصور والممدود،١٤٦. والأنباري. الإنصاف. ٧٤٧/٢. والسيوطي . المزهر،٢٨٥/٢.

وقد ذهب ابن ولّاد(٣٣٢هـ) وابن خروف (٦٠٩هـ) إلى جواز مد المقصور، وزعما أن سيبويه دلّ على جوازه في الشعر[١] بقول سيبويه: "وربَّما مدُّوا مثل مساجد، ومنابر، فيقولون: مساجيد، ومنابير"[٢]

قال ابن ولّاد:" فزيادة الألف قبل آخر المقصور كزيادة هذه الياء في الشعر،

إذ كانا جميعاً ليسا من أصل الكلمة.

وتذهب الدراسة إلى جواز مدِّ المقصور لما ورد العرب كذلك بدليل قراءة طلحة بن مصرف: (سَنَاءُ بَرْقِهِ)[٣] في قوله تعالى:﴿ يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ ﴾ (النور:٤٣) وعليه قد يكون مدُّ المقصور صورة من صور اللهجات العربية.

٤) إثبات حرف العلَّة.

اتفق النحاة على جواز إثبات حرف العلة في ضرورة الشعر، كقول جرير:

فيوماً يجازين الهوى غير ماضي ويوماً ترى منهن غولا تغوَّلُ[٤](الطويل)

قال: (ماضيٍ) للضرورة، والأصل (ماضٍ).

---

(١) ينظر: ابن عصفور. ضرائر الشعر،٤١.

(٢) سيبويه. الكتاب، ٢٨/١.

(٣)ينظر: قراءة طلحة بن مصرف في: ابن جني. المحتسب،١١٤/٢.

(٤) الشاهد لجرير في ديوانه . دار بيروت، ٣٦٦ ، برواية: (فيوماً يجازين الهوى غير ما صباً ويوماً ترى منهن غولا تغوَّلُ) ،

ومنه قول قيس بن زهير:

ألم يأتيك والأنباءُ تَنْمِي بِمَا لاقت لَبُونُ بَنِي زِيَاد[1] (الوافر)

ومنه قول المتنخل الهذلي:

أبيتُ على مَعَارِيَ فاخراتٍ بِهِنَّ مُلَوَّبٌ كَدَمِ العباط[2] (الوافر)

بإبقاء الياء في (معاريَ)، وتحريكها بالفتحة للضرورة. وإن كان في البيت رواية بحذف الياء، وهي لا تؤثر في المعنى، ولا تؤثر أيضا في وزن البيت، ولكنَّ الياء أُثبتت هرباً من الزحاف، والرواية:

أبيتُ على مَعَارٍ فاخراتٍ بِهِنَّ مُلَوَّبٌ كدم العباط (الوافر)

ومنهم من رفض الأخذ برواية إثبات الياء في بيت الهذلي، يقول ابن جني: " اعلم أنَّ البيت إذا تجاذبه أمران: زيغ الإعراب، وقبح الزحاف، فإنَّ الجفاة الفصحاء لا يحفلون بقبح الزحاف إذا أدَّى إلى صحة الإعراب."[3] ونرى من خلال نصّ ابن جني أنّ العرب الفصحاء. إذا عرض لهم في البيت قبح الإعراب، والزحاف، فإنّهم لا يهتمون كثيرا بالأخذ بالضرورة، ويرون أنَّ الواجب ما يوافق الإعراب.

([1])الشاهد بقيس بن زهير في: الفراهيدي، الجمل في النحو،٢٢٣، و السيرافي. شرح أبيات سيبويه،٢٢٣/١. وبلا نسبة في: سيبويه. الكتاب،٣١٦/٣، ابن فارس. الصاحبي، ٢١٣/١، وابن جني. سر الصناعة، ٩٣/١.

([2]) الشاهد للمتنخل الهذلي مالك بن عُويمر. في: السُّكري. أبو سعيد الحسن بن الحسين. (د.ت). **شرح أشعار الهذليين**. تحقيق: عبد السَّتَّار أحمد فرَّاج، ومحمود محمد شاكر. (د.ط)، مكتبة دار العروبة، القاهرة. ١٢٦٨/٣.

([3]) ابن جني. الخصائص،٣٣٣/١.

ومنه إثبات الواو في الكلمة نحو قول الشاعر:

هجوت زَبَّانَ ثم جئت معتذرًا مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لم تهجو ولم تدع[1] (البسيط)

إلاّ أنّهم اختلفوا في إثبات الألف، فأجازه الفراء، وأبو علي الفارسي.[2]

وعلى الرغم من هذا الإجماع أشار الزجاجي (٣٣٧هـ) إلى أنّ إثبات حرف العلة لغة للعرب يقول: "وهي لغة للعرب مشهورة، متفق على حكايتها."[3] ثم يذكر بيت قيس بن زهير السابق مستشهدًا به على هذه اللغة، ويرى أنَّه جعل إسكان الياء في (يأتيك) علامة الجزم؛ لأنَّه كان يضمها في حال الرفع.[4]

وممّا سبق نجد أنَّ إثبات حرف العلة لم يحصل على إجماع النحاة بكونه ضرورة في الشعر، وإنّما هناك من يعارض هذا الرأي، ويرى أنها لغة مشهورة للعرب. وهذه اللغة تثبت حرف العلة في حالة الجزم بإسكان الحركة، تشبيها لها بالحرف الصحيح.

وذهب أحمد مختار عمر من المحدثين إلى أنّه يمكن تصحيح إثبات حرف العلة في سعة الكلام؛ لما ورد عن العرب من أمثلة عليه[5].

---

(١) الشاهد بلا نسبة في: ابن جني. سر الصِّناعة،٢٧٥/٢، و القيرواني. ما يجوز للشاعر،١٥٩. وابن يعيش. شرح المفصل،٤٨٨/٥،

(٢) ينظر: الفراء. معاني القرآن،١٨٨/٢، و ابن جني. سر صناعة الاعراب،٩٢/١.

(٣) الزجاجي. أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق.١٩٧٩م. **الإيضاح في علل النحو**. تحقيق: مازن المبارك. ط٣، دار النفائس، بيروت. ١٠٤.

(٤) ينظر: السابق،١٠٤. والأزهري. تهذيب اللغة،٤٨١/١٥.

(٥) ينظر: أحمد مختار عمر. معجم الصَّواب اللغوي، ٨٩/١.

و تذهب إليه الدراسة إلى ما رآه أحمد مختار عمر بقبول إثبات حروف العلة في النثر، لما ورد عليه من أمثلة عن العرب، ولما ذكره الزجاجي بأنَّ إثبات الياء في حالة الجزم لغة مشهورة عن العرب.

٥) إشباع الحركة .

وهو أن يتم إشباع الحركات القصيرة: الضمة، والفتح، والكسرة لتصبح حركات طويلة. وقد أجمع أكثر النحاة على أنّ إشباع الحركة من ضرورة الشعر، وذلك نحو قول ابن هرمة:

فأَنتَ، مِنَ الغَوائلِ، حِينَ تُرْمى وَمِنْ ذَمِّ الرجالِ، بمُنْتَزاحِ[1] (الوافر)

حيث أشبع فتحة الزاي، فتشكلت فتحة طويلة، أو ألف على رأي النحاة، فالأصل فيها (مُنْتَزَح).

وكذلك إشباع الضمة، وذلك نحو قول ابن هرمة:

وأنني حيثما يَثْنِي الهوى بصري من حيثما سلكوا أدنو فَأَنْظُورُ[2] (البسيط)

يريد: فأنظُر، فأشبع الحركة.

فهم يرون أنَّ هذا من ضرورة الشعر يقول ابن جني: " الحركة حرف صغير ألا ترى أنَّ من متقدمي القوم من كان يسمى الضمة الواو الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة، والفتحة الألف الصغيرة . ويؤكد ذلك عندك أنك متى أشبعت، و مطلت الحركة أنشأت بعدها حرفًا من جنسها . وذلك قولك

([1])الشاهد لابن هرمة في ديوانه، ٩٢.

([2])الشاهد لابن هرمة في ديوانه،٢٣٩.

في إشباع حركات ضرب ونحوه : (ضوريبا). ولهذا إذا احتاج الشاعر إلى إقامة الوزن مطل الحركة، وأنشأ عنها حرفا من جنسها."[1]

فابن جني يرى أنَّ إشباع الحركة من ضرورة الشعر، ويفهم هذا من كلامه بأنَّ الشاعر إذا اضطر إلى إقامة الوزن أشبع الحركة، فأنشأ عنها حرفًا من جنسها. أو أنّه يشبع الحركة القصير لتصبح حركة طويلة.

إلاَّ أنَّ بعضهم أشار إلى أنّ إشباع الحركات يأتي في سعة الكلام، ولا يختص بالشعر فقط. ومثل هذا من النثر روي عن ثعلب بأنّه حكى:" خذه من حيث و(ليسا) قال: وهو إشباع ليس ... وحكى الفراء عنهم : أكلت لحما شاة أراد : لحم شاة فمطل الفتحة فأنشأ عنها ألفا."[2]

وقد أشار الدكتور رمضان عبد التواب إلى أثر النبر في تطويل الحركة، أو مطلها بمصطلح ابن جني. ويقول إن النبر هو ما أدَّى إلى تطويل الحركة في مثل: (أكلتُ لحما شاة)[3]

هذا ما جاء في إشباع الفتحة والكسرة أمّا إشباع الياء نحو قول الفرزدق:

تَنْفِي يدَاهَا الحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفْيَ الدّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ [4] (البسيط)

([1]) ابن جني. الخصائص، ٣١٥/٢.

([2]) ابن جني . الخصائص،١٢٣/٣.

([3]) ينظر: رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة، ١٠٥.

([4]) الشاهد للفرزدق في: سيبويه. الكتاب،٢٨/١. وابن عصفور. ضرائر الشعر،٣٦. ولم أعثر عليه في ديوانه. وهو بلا نسبة في: المبرد. المقتضب،٢٥٨/٢. وابن السراج. الأصول في النحو،١٢/٣. وابن جني. الخصائص،٣١٥/٢.

فاختلف النحاة فيه حيث ذهب الكوفيون "إلى أن ذلك جائز في كل اسم يجمع على (مفاعل) في الكلام والشعر، إلَّا أن يكون ما قبل الآخر ساكنًا، نحو: (سِبْطِرْ)، فإنَّ ذلك لا يجوز، بل تقول في جمعه سباطير لا غير، لأنَّ الإشباع لا يتصور إذ ذاك في المفرد فيبني الجمع عليه."[1]

فهم يرون أنّ إشباع الياء ليس من ضرورة الشعر، وأنَّه جائز في الكلام أيضًا، إن كان اسم يجمع على (مفاعل)، بشرط أن لا يكون ما قبل الآخر ساكنًا نحو: (سِبْطِرْ).

وقد أضاف الفرّاء إلى هذا الشرط شرطين آخرين: الأول أنَّه لا يجوز إشباع الياء في المضعف المدغم الآخر نحو: (مردّ) فلا يجوز فيها (مراديد). أمّا الثاني، فهو ما كان على وزن فاعل لم يجز جمعه على مفاعيل مثل: سابغ: سوابيغ. وما أجازه لكوفيون مرفوض عند البصريين ولا يجوز عنهم ألاّ في ضرورة الشعر أو على الشذوذ.[2]

وبعد عرض أهم الآراء في هذه المسألة نرى أنّ إشباع الحركات قد تكون صورة من الصور اللهجية للغة العربية لما ذكره العلماء بأنّ إشباع الواو في (أنظور) لغة عن العرب. وقياس على هذه اللغة. كما أنَّه ورد في الإشباع قراءة الحسن[3] في قوله تعالى: ﴿وأعدَّت لهنَّ متَّكَأً﴾(يوسف:٣١) حيث قرأ: (متَّكاءً) بإشباع الفتحة. وعليه يمكننا أن نعد إشباع الحركة ممّا يجوز في الشعر وسعة الكلام؛ لما ورد من شواهد من اللغة تدعم جوازه في سعة الكلام.

([1]) ابن عصفور. ضرائر الشعر،٣٧.

([2]) ينظر: ابن عصفور. ضرائر الشعر،٣٧-٣٨.

([3]) ابن جني. المحتسب،٣٣٩/١.

المبحث الثالث: أثر شاهد الضرورة الشِّعرية في الخلاف في ضرائر البدل.

١) تحريك نون المثنى بالفتحة والضمة بدلا من الكسرة.

حركة نون المثنى الكسرة، وهذه الحركة وجدت منعًا للالتقاء الساكنين. وذكر النحاة أنّ سبب اختيار الكسرة هو مخالفةً للألف إذ هي الأصل في حالة الرفع. وحرَّكوا نون جمع المذكر السالم بالفتحة للتمييز بينهما.[١]

وقد ورد خلاف ذلك بأنْ جاءت حركة النون بالفتحة، أو الضَّمة، نحو قول حميد بن ثور:

عَلى أَحْوذِيَّيْنَ استَقَلَّتْ عليهما فَما هيَ إلا لمحةٌ فَتَغِيبُ [٢] (الطويل)

والشاهد فيه تحريك نون (أَحْوذِيَّيْنَ) بالفتحة بدلا من الكسرة.

كذلك قول رؤبة:

يا أبتا أرقــني القنـــانُ (الرجز)

فالغمْضُ لا تَطْعَمه العَيْنانُ

من أجل بُرغوث له أسنـانُ

وللبعوضِ فوقـنا دَنـــدَانُ [٣]

---

(١) ينظر: ابن جني. سر صناعة الإعراب،١٥١/٢.

(٢) الشاهد لحميد بن ثور في ديوانه، ٥٥.

(٣) الشاهد لرؤبة في ديوانه. رؤبة بن العجاج. (د.ت). **مجموع أشعار العرب مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج**. عناية: وليم بن الورد. دار ابن قتيبة، الكويت. ١٨٦.

والشاهد فيه تحريك نون المثنى بالضمة في: (العينانُ).

وفي هذه المسألة انفرد ابن عصفور بأنْ عدَّ تحريك نون المثنى بالفتحة، أو الضَّمة من الضرورة الشعرية.[١]

أمّا النحاة، فكانوا مجمعين على أنّ تحريك نون المثنى بالفتحة، أو الضَّمة لغةٌ لبني الحارث بن كعب، وبطنٌ من ربيعة[٢] الذين كانوا يثبتون ألف المثنى في حالتي النصب، والجر. وكانوا يحركون النون بالفتحة في حالة النصب ويعربونها إعراب المفرد.[٣]

وذلك نحو قول رؤبة:

أعرف منها الأنفَ والعَيْنانا ومَنْخَرَيْنِ أشبها ظبيانا[٤] (الرجز)

حيث أثبت الألف في المثنى في حالة النصب، والأصل أن يأتي بالياء. كما أنّه حرَّك نون المثنى بالفتحة.

كما ذكروا أنّ ضمَّ نون المثنى لغةٌ أيضًا عن العرب يقول ابن يعيش: " وقد حكي عن بعضهم أنَّه ضمَّ النون في التثنية، نحو: (الزيدانُ) و(العمرانُ). وهذا من الشذوذ بحيث لا يقاس غيرهما عليهما."[٥] فضمُّ نون المثنى لغة حُكيَت عن العرب، ولكنّه يرى أنَّ هذا شاذ لا يقاس عليه.

---

(١) ينظر: ابن عصفور. ضرائر الشعر،٢١٧-٢١٩.

(٢) ينظر: الفراهيدي. الجمل في النحو، ١٥٧. وينظر: ابن جني. سر صناعة الإعراب،٣٣٩/٢.

(٣) ينظر: ابن يعيش. شرح المفصل،٣٥٥/٢.

(٤) الشاهد لرؤبة بن العجاج في ديوانه،١٨٧.

(٥) ابن يعيش. شرح المفصل،١٩١/٣.

وممَّا سبق نجد أنّ تحريك نون المثنى بالفتحة، والضمة عوضًا عن الكسرة لغة عن العرب. هذا ما ذهب إليه جمهور النحاة، وأنّ هناك لغة أُخرى هي لبني الحارث بن كعب، وبطون من ربيعة ، الذين كانوا يثبتون الألف في جميع الحالات رفعًا، ونصبًا، وجرًّا، ويحركون النون بالفتحة في حالة النصب.

وتذهب الدراسة إلى أنّ ما نصَّ عليه ابن عصفور بأنّ تحريك نون المثنى بالفتحة ممّا يضطر إليه الشاعر ليس صحيحًا. وإنّما هي لغة عن العرب، ويمكن عدُّها صورة من صور التطور الذي حدث في اللغة العربية.

وعليه يمكن أن نتتبع تطور إعراب المثنى في اللغة العربية بأنّه مرَّ بثلاث مراحلٍ:

أ) مرحلة الإعراب الموحد بالألف في : الرفع، والنصب، والجر. وكانت فيه حركة نون المثنى الكسرة القصيرة لأنَّها أصل الحركة للالتقاء الساكنين.

ب) مرحلة الإعراب بالحركات القصيرة الضمة، والفتحة، والكسرة في الحالات الإعرابية الرفع، والنصب، والجر. والذي تمثله لغة بني الحارث، وقد يكون ما حكي عن بعض العرب بأنّهم يحركون نون المثنى بالضم من بقايا هذه المرحلة.

ج) الإعراب بالألف في الرفع، والياء في النصب، والجر وتحريك النون بالكسرة مخالفة للألف، وتمييزا لها عن الألف في جمع المذكر السالم.

٢) تحريك نون الجمع بالكسرة.

الأصل في حركة نون الجمع الفتحة إلَّا أنَّه ورد ما يدلُّ على تحريكها بالكسرة. كذلك ورد تحريك النون بالضمة، والكسرة، بجعل الإعراب يكون بها، وليس بالواو، والياء. ومن تحريكها بالكسرة بدلًا من الفتحة قول جرير:

عَرَفْنَا جَعْفَرًا وَبَنِي أَبِيهِ وَأَنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخَرِينِ[١] (الوافر)

حيث كسر نون الجمع من (آخرينِ) وكان الأصل فيها الفتح. وممّا ورد على إعراب جمع المذكر السالم بالحركات، رفعًا، ونصبًا، وجرًا.

ومنه قول سعيد بن قيس:

وَأَنَّ لنا أَبَا حسنٍ عليًا أبٌ برٌّ وَنحن لَهُ بَنِينُ[٢] (الوافر)

ومنه أيضًا قول الفرزدق:

مَا سَدَّ حَيٌّ وَلَا مَيْتٌ مَسَدَّهُمَا إِلَّا الخَلَائِفُ مِنْ بَعْدِ النبِيِّينِ[٣] (البسيط)

ويظهر في الشواهد تحريك نون جمع المذكر السالم بالضمة، والكسرة تبعًا للحالة الإعرابية لتكون هذه الحركات هي العلامة الإعرابية بدلًا من الإعراب بالواو، أو الياء.

---

(١) الشاهد لجرير: في ديوانه. دار بيروت،٤٧٥.

(٢)الشاهد لسعيد بن قيس الهمداني في: البغدادي. خزانة الأدب،٧٦/٨. وبلا نسبة في: الفراهيدي. الجمل في النحو،٢٤٣. ابن عصفور. ضرائر الشعر، ٢١٩.

(٣) الشاهد للفرزدق في: الفراهيدي. الجمل في النحو، ٢٤٣. المبرد. الكامل في اللغة والأدب،٨١/٢. البغدادي. خزانة الأدب٦٠/٨. ولم أعثر عليه في ديوان الفرزدق.

وقد اختلف النحاة في تحريك النون بغير الفتحة، كما اختلفوا بإجراء إعراب جمع المذكر السالم إعراب المفرد بالحركات القصيرة . فقال بعضهم هي ممّا يجوز في الشعر فهذا ابن جني يرى أنّ كسر نون الجمع ضرورة شعرية، أُجريت تشبيها بنون المثنى[١]. ويقول ابن هشام: "ونون الجمع مفتوحة. وكسرها جائز في الشعر بعد الياء."[٢] وقد وُصِفَ تحريك نون الجمع بالكسرة بالشذوذ يقول ابن عقيل: "حق نون الجمع وما ألحق به الفتح، وقد تكسر شذوذًا."[٣]

هذا رأي من قالوا: إنَّ تحريك نون الجمع بالكسرة، وإعرابها إعراب المفرد بالحركات القصيرة ضرورةً شعرية، أو قالوا: إنَّه شاذٌّ لا يقاس عليه.

وقال آخرون وعلى رأسهم الخليل: إنّ تحريك النون بالكسرة لغة عن العرب، يقول الخليل:" ويقولون أيضًا مررت بالبنينِ، ورأيت البنينَ وهؤلاء البنينُ فقلبت الواو ياء في الرفع لأنَّه لا يكون رفعان في بنية قال الفرزدق:

إِنِّي لأبكي على ابْني يُوسُف أبدا عمري وَمثْلهمَا فِي الدّين يبكيني[٤] (البسيط)

مَا سَدَّ حَيٌّ وَلَا مَيْتٌ مَسَدَّهُمَا إِلَّا الخَلَائِفُ مِنْ بَعْدِ النبـــِيِّينِ

---

(١) ينظر: ابن جني. سر الصناعة،٢٧٣/٢.

(٢)ابن هشام. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. ٨٥/١.

(٣) ابن عقيل. عبد الله بن عبد الرحمن المصري.١٩٨٠م.**شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. ط٢٠،دار التراث. القاهرة.٦٧/١.

(٤) المبرد. الكامل في اللغة والأدب،٨١/٢. البغدادي. خزانة الأدب٦٦/٨. ولم أعثر عليه في ديوان الفرزدق.

وهم يقولون على هذه اللغة: مررت بالزيدين ورأيت الزيدين وجاء الزيدين."[١] فهو يرى أنَّها لغة يجعل إعراب جمع المذكر السالم بالحركات. ويفسر ثبات الياء في جميع الإعرابية بأن الواو تقلب ياءً في الرفع لأنّها مرفوعة بالضمة، ولا يكون علامتا رفعٍ في بنية واحدة.

وقول ابن مالك أيضًا أنَّها لغة عن العرب، كما كان تحريك نون المثنى لغة عن العرب. يقول: "ويجوز أن تكون كسرة نون الجمع وما حمل عليه لغة، كما أنّ فتح نون المثنى، وما حمل عليه لغة."[٢]

ثم يتحدّث عن الملحق بجمع المذكر السالم ويقول: إنّه لو أُعربت بالحركات القصيرة لكان حسنًا " لو عومل بهذه المعاملة عشرون وأخواته لكان حسنًا، لأنَّها ليست جموعًا، فكان لها حقٌّ في الإعراب بالحركات كسنين."[٣] فهو يرى أنّ الإعراب بالحركات لو كان في الملحق بجمع المذكر لكان حسنا أن يأتي فيه؛ لأنّها ليست جموعًا.

والذي نذهب إليه أنّ تحريك نون الجمع بالكسر، ومعاملة جمع المذكر السالم معاملة المفرد في الإعراب، لغة للعرب، كما كان الحال في المثنى. وأنّ هذا لا يختصُّ بالشعر دون النثر. لأنَّها لغة تحدث بها العرب. وهي تمثل مرحلة من مراحل التطور الذي طرأ على صيغة جمع المذكر السالم في اللغة العربية.

([١]) الفراهيدي. الجمل في النحو. ٢٤٤.

([٢]) ابن مالك. شرح التسهيل،٨٥/١.

([٣]) السابق: ٨٥/١.

٣) الإبدال في الهمزة.

أ) إبدال الألف همزة.

وممَّا قالوا إنَّه من ضرورة الشعر إبدال الألف همزة كقول ابن كثوة:

ولَّى نَعامُ بَنِي صَفوانَ، زَوزَأَةً لَمَّا رأَى أَسَدًا، في الغابِ، قَد وثَبَا[١] (البسيط)

ذكره ابن عصفور في ضرائر الشعر[٢]، والى القول بالضرورة ذهب المازني هذا ما نقله عنه ابن جني " قال أبو العبَّاس: قلتُ لأبي عُثمانَ: أَتَقيسُ هذا النحوَ؟ قال: لا، ولا أَقبلُه."[٣] وهذا رأي ابن جني بأنَّ ما جاء عن العرب من قولهم: العألم، والخأتم، وقوقأت الدجاجة، حلأت السويق، ورثأت المرأة زوجها شاذ لا يطرد بالقياس.[٤]

وهو بهذا يرد على ما رواه الفراء من جواز هذا عند العرب من قول الشاعر:

يا دار مي بدكاديك البرق صبرًا فقد هيجت شوق المشتئق[٥] (الرجز)

فالقول فيه عندي: أنَّه اضطر إلى حركة الألف التي قبل القاف من "المشتاق"، لأنَّها تقابل لام" مستفعلن". فلما حركها انقلبت همزة كما قدمنا، إلا أنَّه حرَّكها بالكسر، لأنَّه أراد الكسرة التي كانت في الواو المنقلبة الألف عنها.

---

(١) الشاهد لابن كثوة في: ابن جني. سر الصناعة،١٠٥/١، ابن جني. الخصائص،١٤٥/٣، ابن عصفور. الممتع بالتصريف،٢١٦/١.

(٢) ينظر: ابن عصفور. ضرائر الشعر،٢٢١.

(٣) ابن جني. أبو الفتح عثمان بن جني.١٩٥٤م. **المنصف**. تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين.ط١،دار الحياء التراث،القاهرة،٢٨١/١.

(٤) ينظر: ابن جني. سر صناعة الإعراب،١٠٥/١.

(٥) الشاهد بلا نسبة في: ابن جني. سر الصناعة،١٠٥/١. ابن جني. الخصائص،١٤٥/٣. ابن يعيش. شرح المفصل،٣٥٤/٥.

وذلك لأنَّه "مفتعل" من الشوق، وأصله مشتوق، ثم قلبت الواو ألفاً، لتحركها وانفتاح ما قبلها، فلمَّا احتاج إلى حركة الألف، حرَّكها بمثل الكسرة التي كانت في الواو، التي هي أصل الألف."[١]

فهو يرى أنّ قلب الألف همزة ضرورة وأنَّ الشاعر اضطر إلى ذلك لإقامة الوزن. وأنَّ السبب في تشكل الهمزة هو تحريك الألف؛ لأنَّ الألف إذا تحركت قلبت همزة، أمّا أنَّها جاءت مكسورة، فلأنّ هذه حركة الواو التي هي الأصل.

ب) إبدال الواو همزة.

كذلك قال بعضهم: إنَّ إبدال الواو همزة من ضرورة الشعر إلى ذلك ذهب ابن عصفور في الممتع حيث يقول:" فإنْ كانت الواو ساكنة لم تهمز إلَّا في ضرورة، بشرط أنْ يكون ما قبلها حرفًا مضمومًا، فتقدر الضمة على الواو، فتهمز كما تهمز الواو المضمومة. فتقول في الشعر في مثل موعد: مؤعد."[٢] نحو قول جرير:

أَحَبُّ المُؤقِدِينَ إليَّ مُؤسَى وجَعْدةُ، إذ أضاءهُما الوَقُودُ[٣] (الطويل)

وقد أجاز هذا النحاس وذكر إنَّ العرب تقول: مؤسى، ويؤسف، مستدلًا بقراءة طلحة بن مصرف (يؤسف)[٤] في قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ يُوسِفُ لِأَبِيْهِ ﴾ (يوسف:٤)

---

(١) ابن جني. سر صناعة الإعراب، ١٠٥/١.

(٢) ابن عصفور. الممتع في التصريف،٢٢٦.

(٣) الشاهد لجرير في ديوانه. دار بيروت،١١٦.

(٤) ينظر: النحاس. إعراب القرآن،١٩٠/٢.

وإلى ذلك يذهب أبو علي الفارسي، فقد أجاز إبدال الواو همزة في قراءة ابن كثير[1] من قوله تعالى: ﴿بالسوق والأعناق﴾ (ص:٣٣) بإبدال الواو همزة (بالسُؤْقِ).

ومن خلال هذه الآراء يتبين لنا الخلاف في إبدال الهمزة من الواو في اللُّغة والذي تذهب إليه الدراسة أنّ إبدال الهمزة من الواو جائز في الشعر وفي سعة الكلام، لا يقتصر إبدالها من الواو على الشعر فقط؛ لما ورد عليها من القراءات القرآنية التي تدعم هذا الرأي.

ج) إبدال الهاء همزة.

ومّما ورد في إبدال الهمزة أنّها تبدل من الهاء كقول الشاعر:

وبلدة قالصِة أَمْواؤُها تَسْتَنُّ في رَادِ الضُّحَى أفياؤها[2] (الرجز)

حيث أبدلت الهاء من : (أمواهها) همزة. وهذا الإبدال سببه الضرورة الشعرية عند ابن عصفور يقول في ذلك: "يريد: قالصة أمواهها، فأبدل الهاء همزة لما كانت مقاربة لها، لتتفق القوافي، وليكون الجمع على وفق المفرد في ذلك. وقوله:

فقالَ فَرِيقٌ: أأَذا، إذ نَحَوتُهم نَعَم، وفَرِيقٌ: لَيمُنُ اللهِ ما نَدرِي[3] (الطويل)

يريد: أهذا، فأبدل الهاء همزة وفصل بين الهمزتين بألف. وإنَّما فعل ذلك لأنَّ الوزن اضطره لزيادة هذه الألف الفاصلة، وحكم هذه الألف الفاصلة أن يفصل بها. بين الهمزتين لكراهية اجتماعهم

([1]) ينظر: قراءة ابن كثير في . الأزهري. معاني القراءات،٣٢٦/٢.

([2]) الشاهد بلا نسبة في: ابن جني. سر صناعة الإعراب، ١١٢/١. ابن يعيش. شرح المفصل،٣٦٠/٥. ابن عصفور. ضرائر الشعر، ٢٢٥.

([3]) الشاهد لنصيب بن رباح في: نصيب بن رباح.١٩٦٧م. **شعر نصيب بن رباح**. جمع وتقديم: داود سلوم، مطبعة الارشاد، بغداد.٩٤. ورواية البيت في الديوان : فقال فريق القوم لمَّا نشدتهم نَعَم، وفَرِيقٌ: لَيمُنُ اللهِ ما نَدرِي. كذلك هي في :سيبويه. الكتاب،٥٠٣/٣، و المبرد.المقتضب،٩٠/٢.

نحو قولهم: أأنت فعلت كذا، فأبدل الهاء همزة ليسوغ الإتيان بها. وسهل له ذلك تجاورهما في الخروج."[١]

فابن عصفور يرى أنَّ إبدال الهاء همزة من ضرورة الشعر؛ لأنَّ الشاعر يأتي به مضطرًا لإقامة الوزن، ولتتفق القوافي. وعلة جواز هذا القلب في الشعر هو مقاربة الهاء للهمزة في النطق، ولأنَّهما من مخرج واحد.

وإلى ذلك ذهب ابن سيده إذ يقول: "وقد جاء في الشعر أمواء."[٢] فيفهم من كلامه أنَّ إبدالها من الهاء مختصٌّ بالشعر.

ولكنَّنا نجد من النحاة مَنْ يرى أنّ إبدال الهاء همزة جائز في غير ضرورة الشعر ومن هؤلاء ابن جني حيث يقول بجواز هذا بقوله: "وأمَّا إبدال الهمزة عن الهاء فقولهم: ماء، وأصله: موه لقولهم أمواه، فقلبت الواو ألفًا، وقلبت الهاء همزة، فصار ماء، كما ترى، وقد قالوا أيضًا في الجمع: أمواء، فهذه الهمزة أيضًا بدل من هاء أمواه."[٣]

ويظهر هنا أنَّه لم يشر إلى كونها ضرورة، بل أنّه يرى أنهم يقولون في الجمع أمواء، وأنَّ هذه الهمزة في الأصل هاء. فالهمزة في ماء منقلبة عن الهاء.

---

(١) ابن عصفور. ضرائر الشعر،٢٢٥.

(٢) ابن سيده. أبو الحسن علي بن إسماعيل. ١٩٩٦م. **المخصَّص**. تحقيق: خليل إبراهيم جفَّال. ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت.٢٢٤/٤.

(٣) ابن جني. سر صناعة الإعراب، ١١٢/١.

وذكر كذلك ابن دريد بأنَّ الماء " أصله الهاء مكان الهمزة كأنه ماه. تقول: ماهت الركي إذا كثر ماؤها. ويجمع الماء أمواها وأمواء."[١]

فهذا يدل على أنّ إبدال الهاء همزة من ليس من ضرورة الشعر، وهو جائز لأنَّه صحَّ أنْ يُقال في سعة الكلام: أمواه، وأمواء . و لأنَّه جاز أن تبدل من قولهم: (أل فعلت) لكثرة الاستعمال.[٢]

٤) كسر ياء المتكلم.

ياء المتكلم ضمير متصل، وهذه الياء يجوز فيها الفتح أو التسكين إذا لم تسبق بساكن نحو:

غلامِيَ ⟵ ġulāmiya

غلامِي ⟵ ġulāmī

أمّا إن سبقها ساكن كالألف، أو الياء، فلا يجوز فيها إلا الفتح نحو:

عَصَايَ ⟵ ȧaṣāya

هذا هو الكثير المستعمل في العربية يقول النحاس: "ياء النفس فيها لغتان: الفتح والتسكين إذ لم يكن قبلها ساكن، فإذا كان قبلها ساكن، فالفتح لا غير."[٣]

إلا أنّ هناك من يجيز للشاعر أن يكسر ياء المتكلم، ويعدها من الضرورة الشعرية. يقول القيرواني: "ومما يجوز له: كسر ياء المتكلم التي هي مفتوحة....وإذا احتاج الشاعر، كسر الياء

---

(١) ابن دريد. أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي. ١٩٨٧م. **جمهرة اللغة**. تحقيق: رمزي منير بعلبكي، ط١، دار العلم للملايين، بيروت. ٢٤٨/١.

(٢) ابن يعيش. شرح المفصل،٣٦١/٥.

(٣) النحاس. إعراب القرآن،٢٦٩/٢.

وتوهمها كانت ساكنة، وأنَّه حركها إلى ما يحرك إليه الساكن، لأنَّ العرب تجيز أن يحرك الحرف إلى الكسر في اجتماع الساكنين، وإنْ كان أصله غير ذلك، ألَا ترى أنَّهم أجازوا أن يقول القائل: لم أرهُ مذِ اليوم، وحق الذال أن تحرك بالضم، ولكنَّ أصل المحرك لالتقاء الساكنين أن يكون مكسورًا، فيحرك الشاعر الياء إلى ذلك."[1]

فهو يرى أنّ الشاعر إذا اضطُرَّ جاز له أن يكسر ياء المتكلم، وهو بهذا يعدها من الضرائر التي لا تجوز إلَّا في الشعر. ويرى أنَّ الذي دفعهم إلى ذلك أنّهم توهموا أنّ الياء ساكنة، فحركوها إلى الكسر لالتقاء الساكنين؛ ذلك أنَّ العرب يجيزون أن يتحرك الحرف إلى الكسر في اجتماع الساكنين، وإن كان أصله غير ذلك.

ومثال ذلك قول الشاعر:

قَالَ لَهَا: هَلْ لَكِ يَا تافِيِّ قالَتْ لَهُ: ما أنتَ بالمَرْضِيِّ[2] (الرجز)

والشاهد في ذلك أنَّه حرَّك الياء من (فيِّ) بالكسر، وكان الوجه أن تحرك بالفتح.

وكسر ياء المتكلم كان فيه خلاف كبير بين النحاة ، ويبرز خلافهم في تعرضهم لقراءة الأعمش من قوله تعالى: (وما أنتم بِمُصْرِخِيِّ) بكسر الياء. حيث انقسموا فيما بينهم بين موافق لهذا القراءة ورافض لها ومن أبرز من رفض هذا القراءة الفراء، ووصف من رواها بالتوهم يقول الفراء: "وقد خفض الياء من قوله (بِمُصْرِخِيِّ) الأعمش، ويحيى بن وثاب جميعًا. حدثني القاسم بن معن عن الأعمش عن يحيى أنَّه خفض الياء. قال الفراء: ولعلها من وهم القراء طبقة يحيى فإنه قل من سلم

([1]) القيرواني. ما يجوز للشاعر،٣٠٥.

([2]) الشاهد بلا نسبة في: القيرواني. ما يجوز للشاعر، ٣٠٦. والبغدادي. خزانة الأدب،٤٣٣/٤.

منهم من الوهم. ولعله ظنَّ أنَّ الباء في (بِمُصْرِخِيِّ) خافضة للحرف كله، والياء من المتكلم خارجة من ذلك."[1]

إلا أنّ الفراء، وإن كان يفهم من كلامه أنّه رفض هذه القراءة ، إلَّا أنّه يروي أنَّ من العرب من يكسر ياء المتكلم عند التقاء الساكنين، وإنْ كان الأصل فيها غير ذلك يقول: " وقد سمعت بعض العرب ينشد:

قَالَ لَهَا: هَلْ لَكِ يَا تافِيِّ قالَتْ لَهُ: ما أنتَ بالمَرْضِيِّ (الرجز)

فخفض الياء من (فيِّ) فإن كان ذلك صحيحًا، فهو مما يلتقي من الساكنين فيخفض الآخر منهما، وإن كان له أصل في الفتح: ألا ترى أنَّهم يقولون: لم أرهُ مذُ اليوم، ومذِ اليوم. والرفع في الذال هو الوجه لأنَّه أصل حركة (مذ) والخفض جائز، فكذلك الياء من (مصرخي) خفضت ولها أصل في النصب."[2]

وقال الأخفش: إنّ هذه القراءة لحن وخطأ فيقول: "فتحت ياء الإضافة لأنَّ قبلها ياء الجميع الساكنة التي كانت في (مُصْرِخِيَّ) فلم يكنْ منْ حَرَكَتِها بدٌّ لأَنْ الكسر من الياء. وبلغنا انَّ الأعمش قال (بِمُصْرِخِيِّ) فكسروا هذه لحن لم نسمع بها من أحد من العرب ولا أَهل النحو."[3]

ويُفهم من هذا النص أنّ الأخفش يرفض كسر الياء من ضمير المتكلم، بل ويصفه باللَّحن. كما أنّه ينفي أن يكون قد سمع به من أحد من العرب، أو أهل النحو، وهو بذلك يرفض ما قاله الفراء من أنّه سمع هذا عن العرب.

([1]) الفراء. معاني القرآن،٧٥/٢.

([2]) السابق: ٧٦/٢.

([3]) الأخفش. معاني القرآن،٤٠٧/٢.

ثم يأتي الزجاج ليصف هذه القراءة بالرديئة حيث يقول:" وقرأ حمزة والأعشى(بمُصْرِخِيِّ) بكسر الياء، وهذه القراءة عند جميع النحويين رديئة مرذولة. ولا وجه لها إلَّا وجه ضعيف ذكره بعض النحويين."[١] ويرد على الشاهد الذي أورده الفراء من قول الشاعر في كسر ياء المتكلم بأنَّ: "وهذا الشعر مِمَّا لا يلتفت إليه، وعمل مثل هذا سهل، وليس يعرف قائل هذا الشعر من العرب، ولا هو مِمَّا يُحتجُّ به في كتاب الله عز وجل."[٢]

هذا مجمل ما ذكره النحاة الذين لم يقبلوا هذه القراءة، فوصفوها حينًا بالضعف، وحينًا آخر بالرداءة، واللَّحن، والخطأ. حتى الذين كانوا ميالين إلى قبول كسر الياء من ضمير المتكلم بأن ذكر لها استعمالًا عن العرب، كالفراء قال: " لا وجه لقراءته إلَّا وجهٌ ضعيف."[٣]

ومن جهة أخرى نجد أبا القاسم المعرف بأبي شامة يفرق بين قبول القراءة، ووصفها بالشذوذ، والضَّعف، وبين قبول الكسر في ياء المتكلم. فيقول: " يستفاد من كلام أهل اللُّغة في هذا ضعف هذه القراءة، وشذوذها على ما قررنا في ضبط القراءة القوية والشاذة، أمَّا عدم الجواز، فلا فقد نقل جماعة من أهل اللغة أنَّ هذه لغة. وإن شذَّت وقلَّ استعمالها، قال أبو علي: قال الفراء في كتابه في التصريف: زعم القاسم بن معن أنَّه صواب قال: وكان ثقة بصيرًا، وزعم قطرب(٢٠٦هـ) أنَّه لغة في بني يربوع يزيدون على ياء الإضافة ياء."[٤]

---

[١] الزجاج. معاني القرآن وإعرابه،١٥٩/٣.

[٢] السابق: ١٦٠/٣.

[٣] الأزهري. معاني القراءات،٦٢/٢.

[٤] أبو القاسم. عبد الرحمن بن إسماعيل. (د.ت)**. إبراز المعاني من حرز الأماني**. تحقيق: إبراهيم عطوة عوض. (د.ط)، شركة مصطفي البابي الحلبي، مصر.٥٥٠/٢.

فالقراءة، وإن وصفت بالضعف والشذوذ، فإنَّ هذا لا يمنع من جواز الكسر في ياء المتكلم في الكلام .ويستشف من كلامه أنّه يرى وجب الاستشهاد بالقراءة، وإن كانت شاذة. كما أنّ ما روي عن قطرب من أنها لغة لبني يربوع يجيز استعمال الكسر في الكلام، ولا يدخله في ضرورة الشعر.

أمّا من قال بأنّ هذا البيت مجهول النسب، ولا يجوز أن يبنى عليه حكم، ولا قاعدة، فالرد عليه بأنّ هذا البيت للأغلب العجلي.[١]

كما أنّه يشير إلى أنَّ هذه لغة ما زال العرب يتكلمون بها حتى زمانه فيقول: "وهذه اللُّغة باقية في أفواه الناس إلى اليوم، يقول القائل: ما فيِّ أفعل كذا."[٢]

وقد أجمل البغدادي (١٠٩٣هـ) في الخزانة ذهب إليه العلماء في توجيه هذه القراءة[٣] فأولها: "أن ياء الإضافة تشبهت بهاء الضمير التي توصل بواو إذا كانت مضمومة وبياء إذا كانت مكسورة وتكسر بعد الكسر والياء الساكنة. ووجه المشابهة: أن الياء ضمير كالهاء كلاهما على حرف واحد يشترك في لفظه النصب والجر. وقد وقع قبل الياء هنا ياء ساكنة فكسرت كما تكسر الهاء في عليهِ."[٤]

أمَّا الوجه الثاني: فهو أن يكون الكسر في (بِمُصْرِخِيِّ) لأجل التقاء الساكنين وإلى هذا الوجه نبَّه الفراء.

---

(١) ينظر: السابق :٥٥١/٢ ، والبغدادي. خزانة الأدب،٤٣١/٤.

(٢) أبو شامة. عبد الرحمن بن إسماعيل. إبراز المعاني من حرز الأماني٢/ ٥٥١ .

(٣) ينظر: البغدادي. خزانة الأدب، ٤٣٥/٤-٤٣٧.

(٤) السابق: ٤٣٥/٤.

الوجه الثالث: أن الكسر في (بِمُصْرِخِيِّ) للإتباع للكسرة التي بعدها وهي كسر همزة إني كما قرأ بعضهم: الحمد لله بكسر الدال إتباعا لكسر اللَّام بعدها.

وبعد تذهب الدراسة إلى أنَّ كسر الياء في ضمير المتكلم هو لغة عند العرب، وعند بني يربوع بالتحديد، كما ذكر قطرب ولا يجوز أن تدرج في باب الضرورة الشعرية.

وأمّا حركة الياء، فهي الفتحة إذا أردت المخالفة بين الحركة والياء، أو الكسرة إن أردت المماثلة. وهذا ما ذُكر عن أبي عمرو ابن العلاء " قال خلاد المقرئ: حدثنا حسين الجعفي قال: قلت لأبي عمرو بن العلاء: إن أصحاب النحو يُلَحِّنونَنَا فيها، فقال: هي جائزة أيضًا؛ إنَّما أراد تحريك الياء فليس يبالي إذا حركتها، وفي رواية: لا تبالي إلى أسفل حركتها أو إلى فوق."[1]

[1] - عبد الرحمن بن إسماعيل. إبراز المعاني من حرز الأماني٢/٥٥١.

الفصل **الثالث:**

أثر شاهد الضرورة الشِّعرية في الخلاف في المستوى الصرفي

الصرف أحد المستويات اللُّغوية التي تتكون منها الدراسة اللُّغوية، وهو علم يعنى بدراسة بنية الكلمة، والتغيرات التي تطرأ عليها، والتي تؤدي إلى خدمة المعنى.[1] وسنتناول في هذا الفصل بعض المسائل الصرفية التي دار خلاف بين النحويين فيها، وكان لشاهد الضرورة الشعرية دورٌ في إذكاء هذا الخلاف بين النحاة. بحيث عدَّ بعض النحاة هذه الشواهد الشِّعرية خارجة عن القاعدة التي وُضِعَت في بابها، وأنَّ هذا الخروج لا يجوز إلَّا في الشِّعر للضرورة. في حين استشهد بها غيرهم، مستدلين بها صحة القواعد التي وصفها الفريق الأول بالضرورة، حيث أجازوا هذه الاستخدامات في سعة الكلام، وفي الشِّعر.

ويُعنى هذا الفصل بدراسة المسائل الصرفية بحيث تكون دراسة الكلمة على أنَّها قيمة صرفية تفيد في المعنى، وخدمة العبارة. لذلك فهذا الفصل ناقش القضايا التي تتعلق بتقسيم الكلمة من حيث الاسمية والفعلية، وتقسيم الكلمة من حيث العدد: الإفراد، والتثنية، والجمع. وتقسيم الكلمة من حيث النوع: التذكير، والتأنيث، وغير ذلك.

(1) كمال بشر. دراسات في علم اللغة،٢٢١.

أولاً: تقسيم الكلمة من حيث العدد:

١) إبدال المفرد من الجمع.

اختلف النحاة في إبدال المفرد من الجمع نحو قول الشاعر:

كُلُوا في بَعْضِ بَطْنِكُمُ تَعِفُّوا فإنّ زَمانَكُمْ زَمَنٌ خَمِيصُ[١] (الوافر)

ذكر المفرد: (بَطْنِكُمُ) وأراد الجمع : (بطونكم).

وقول علقمة بن عبدة :

بها جِيَفُ الحَسْرَى فأمَّا عِظامُها فَبيِضٌ وأَما جِلْدُها فصَلِيبُ [٢] (الطويل)

ذكر المفرد: (جلدهم) وأراد الجمع: (جلودهم).

وذهب سيبويه إلى أنَّ هذا مختص بالشعر، فقال: "وليس بمستنكرٍ في كلامهم أن يكون اللفظ واحداً، والمعنى الجميع، حتَّى قال بعضهم في الشعر ما لا يستعمل في الكلام."[٣] وقال أيضًا: " وممَّا جاء في الشَّعر على لفظ الواحد، ويراد به الجميع قول الشاعر:

كُلُوا في بَعْضِ بَطْنِكُمُ تَعِفُّوا فإنّ زَمانَكُمْ زَمَنٌ خَمِيصُ" [٤] (الوافر)

(١) الشاهد بلا نسبة في: سيبويه. الكتاب، ٢١٠/١، المبرد. المقتضب، ١٧٢/٢. البغدادي. خزانة الأدب، ٥٥٩/٧.

(٢) الشاهد لعلقمة بن عبدة في: الأعلم الشنتمري.١٩٩٣م. **شرح ديوان علقمة بن عبدة الفحل**. تحقيق: حنا نصر الحتي.ط١، دار الكتاب العربي، بيروت.ص٢٧.

(٣) سيبويه. الكتاب،٢٠٩/١.

(٤) السابق: ٢١٠/١.

فسيبويه يرى أنَّ يأتي اللفظ على الواحد ويراد منه الجمع من ضرورة الشِّعر، فهو مختصٌ بالشعر فقط، وهذا ما يفهم من كلامه.

و إلى هذا ذهب المبرد فقال: " وقد جاز في الشِّعر أنْ تفرد وأنت تريد الجماعة، إذا كان في الكلام دليل على الجمع." [١] وقد قال بالضرورة ابن عصفور[٢]، والبغدادي في خزانة الأدب[٣].

و ذهب الفراء إلى خلاف ذلك، فأجاز إبدال المفرد من الجمع. وقال : بأنَّه جائز في الكلام غير مختصٍ بالشعر.[٤] وقد استشهد الفراء بقول الشاعر:

كُلُوا في بَعْضِ بَطْنِكُمُ تَعِفُّوا فإنّ زَمانَكُمْ زَمَنٌ خَمِيصُ (الوافر)

على جواز إبدال الجمع من المثنى.[٥]

وهذا ما ذهب إليه ابن جني، إذ قال بجواز ذلك في الكلام. وقد ذكر أنَّ قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾(المؤمنون:١٤) فيه قراءتان[٦]: إحداهما للسلمي، وقتادة، والأعرج: (فخلقنا المضغة عظمًا فكسونا العظام لحما) بإفراد الأولى وجمع الثانية. والقراءة الثانية لمجاهد:

---

(١) المبرد. المقتضب،١٧٣/٢.

(٢) ابن عصفور. ضرائر الشعر،٢٥١.

(٣) البغدادي. خزانة الأدب،٥٥٩/٧.

(٤) ينظر: البغدادي. خزانة الأدب،٥٦١/٧.

(٥) ينظر: الفراء. معاني القرآن،٣٠٧/١.

(٦) ينظر: ابن جني. المحتسب، ٨٧/٢. وينظر: الفارسي. الحجَّة للقراء السبعة، ٢٨٩/٥. (فقرأ عاصم: (عظماً فكسونا العظم لحماً) واحدا ليس قبل الميم ألف.)

(فخلقنا المضغة عظاماً فكسونا العظْم لحمًا) بجمع الأولى، وإفراد الثانية. فهذا عنده من إبدال المفرد من الجمع.

وقد علَّق على هذه القراءة بقوله: " أمَّا مّن وحَّد فإنَّه ذهب إلى لفظ إفراد الإنسان والنطفة والعلقة، ومن جمع فإنَّه أراد أن هذا أمر عام في جميع الناس. وقد شاع عنهم وقوع المفرد في موضع الجماعة... إلا أنَّ من قدَّم الإفراد ثم عقَّب بالجمع أشبه لفظاً؛ لأنَّه جاور بالواحد لفظ الواحد الذي هو (إنسان) و(سلالة) و(نطفة) و(علقة) و(مضغة). ثم عقب بالجماعة؛ لأنَّها هي الغرض. ومن قدَّم الجماعة بادر إليها إذ كانت هي المقصود. ثم عاد فعامل اللفظ المفرد بمثله. والأول أحرى على قوانينهم. ألا تراك تقول: من قام وقعدوا إخوتك، فيحسن لانصرافه عن اللفظ إلى المعنى، وإذا قلت: من قاموا وقعد إخوتك، ضعف لأنَّك قد انتحيت بالجمع على المعنى، وانصرفت عن اللفظ، فمعاودة اللفظ بعد الانصراف عنه تراجع وانتكاث، فاعرفه وابن عليه فإنه كثير جدا."[1]

ومن النصِّ نجد أنَّ ابن جني يبين سبب ذكرهم (العظْم) مفرداً، وذلك أنَّهم أفردوه لما جاء قبله مفرداً مِن: النطفة والعلقة والمضغة. وأمَّا من جمعها (عظامًا) أنَّما فعل ذلك؛ لأنَّ هذا أمر عام يحدث في جميع الناس.

ثم يفسر سبب تقديم المفرد تارةً، وتأخيره تارةً أخرى، فيقول: إنَّ من قدَّم المفرد إنَّما فعل ذلك لمجاورته المفرد في: نطفة، وعلقة. ثم ذكر الجمع لأنَّه هو المقصود. ومن قدَّم الجمع فعل ذلك لأنَّه هو المقصود، فبادر إلى ذكرها أولاً، ثم يشير إلى أنَّ مثل هذا كثير جدا.

(1) ابن جني. المحتسب، ٢/٨٧-٨٩.

٢) وضع التثنية موضع المفرد، وجعلها بدلاً منه.

وممَّا ورد في المؤلفات التي عُنيت بجمع الضرائر الشِّعرية – وضع التثنية موضع المفرد، وجعلها بدلاً منه– وقد أدخلها في الضرورة ابن عصفور[١]. كذلك فعل القزاز القيرواني حيث ذكر أنَّه ممَّا يجوز للشاعر" تثنية الواحد الذي لا يعلم له في مكانه ثانٍ."[٢] وذلك نحو قول الفرزدق:

ألم تعلَمُوا أنِّي ابنُ صاحبِ صَوْأرِ وعندي حُسَامَا سَيْفِهِ وحَمَائِلُهْ[٣] (الطويل)

إلَّا إنَّه يلاحظ اختلافًا بين ابن عصفور، والقيرواني في عرضهما لهذا الباب، فإبدال المثنى من المفرد واسع عند ابن عصفور، فهو يتسع لكل ما كان مفردًا، ولكن ثُنِّي لفظًا. وهو يعد جميع هذا من ضرورة الشعر. ويظهر هذا الفهم عند ابن عصفور من خلال الأمثلة التي ساقها في كتابه.[٤] مثل قول المتلمِّس:

قُولا لعمرو بنِ هِنْدٍ، غَيرَ مُتَّئِبٍ يا أَخْنَسَ الأنفِ والأضراسُ كالعَدَسِ[٥] (البسيط)

وقول سويد بن كراع:

وَإن تَزْجُراني يَا ابنَ عَفّانَ أَنْزَجِرْ وَإن تدَعاني أَحْمِ عِرْضاً مُمَنَّعا[٦] (الطويل)

---

(١)ابن عصفور. ضرائر الشعر، ٢٥٣.

(٢) القيرواني. ما يجوز للشاعر

(٣) الشاهد للفرزدق في ديوانه، ص٧٤٠.

(٤) ينظر: ابن عصفور. ضرائر الشعر،٢٥٣-٢٥٥.

(٥) الشاهد للمتلمس .جرير بن عبد المسيح.١٩٧٠م. **ديوان المتلمس الضبعي**. تحقيق: حسن كامل الصيرفي. الناشر: معهد المخطوطات العربية. جامعة الدول العربية. القاهرة.ص٢٩٧. و الأنباري.

(٦) الشاهد لسويد بن كراع النخعي في: الجمحي. محمد بن سلَّام.٢٠٠١م. **طبقات فحول الشُّعراء**. دراسة: طه أحمد إبراهيم. (د.ط). الكتب العلمية، بيروت. ص٧٣. وبلا نسبة في : ابن دريد. جمهرة اللغة،٨٣٩/٢.

ففي المثالين قال: (قولا) أراد: (قُلْ) بدليل قوله: (غير مُتئبٍ)، ولو أراد التثنية لقال: (غير متئبين). كذلك في البيت الثاني قال: (تزجراني) وأراد: (تزجرني). فهو يرى أنَّ إيراد التثنية بدلاً من المفرد من ضرورة الشعر. وعليه باقي الأمثلة التي ذكرها ابن عصفور. فما يضطر إليه الشاعر واسع بابه عند ابن عصفور.

إلَّا أنَّنا نجد القيرواني يضيق هذا، ولا يرى كل ما ذكره ابن عصفور من باب الضرورة الشعرية، وهذا واضح من قوله: " ومما يجوز له: تثنية الواحد الذي لا يُعلم له في مكانه ثانٍ"[1] ويفهم من كلامه السابق أنّ الشاعر يجوز له أن يضع المثنى بدلاً من المفرد إن كان هذا المفرد ممَّا لا يكون إلَّا واحداً في مكانه –كالأبهر– في قول بشر بن أبي خازم:

على كُلّ ذيٍ مَيْعَةٍ سابحٍ يُقَطِّعُ ذو أبْهَرَيْهِ الحِزَامَا [2] (المتقارب)

فيعلق على هذا البيت قائلًا: " يريد أنَّه يُقطِّع الحزام، لانتفاخ جنبيه، وثنى الأبهر؛ لأنَّه يريده هو وما حوله، فجعل ذلك أبهرين."[3] فالأبهر لا يكون إلَّا واحدًا في مكانه، إلَّا أنَّ الشاعر قام بتثنيته؛ لأنَّه أراد الأبهر وما حوله.

هذا ما كان من ابن عصفور، والقيرواني أمّا جمهور العلماء فكان لهم رأي آخر في هذه المسألة، فقد ذهبوا إلى جواز إبدال التثنية من المفرد في سعة الكلام وفي الشعر فهذا الفراء يقول: " ونرى ذلك منهم أنَّ الرَّجل أدنى أعوانه في إبله وغنمه اثنان، وكذلك الرفقة أدنى ما يكونون ثلاثة،

([1]) القيرواني. ما يجوز للشاعر،٢٤٦.

([2]) الشاهد لبشر بن أبي خازم الاسدي.١٩٩٤م. **ديوان بشر بن أبي خازم**. ط١، دار الكتاب العربي. بيروت. ص١٣٤.

([3]) القيرواني. ما يجوز للشاعر،٢٤٦.

فجرى كلام الواحد على صاحبيه."[1] فهو يجيز هذا، ولا ينكره ويستدل على جوازه بدليل عقلي إذ هذا ما تفرضه حياة العربي في بيئته فأقل أعوانه اثنان، كما أنَّ أقل من يرافقونه في سفره اثنان ليتحملوا مشقات السفر.

بل، ويذهب ابن فارس إلى أبعد من هذا حيث جعل وضع التثنية بدلاً من المفرد من سنن العرب في كلامهم. فمن سننهم أن يأمر الواحد بلفظ الاثنين، فتقول العرب: "افعلا ذلك" ويكون المخاطب مفردا، ومنه قوله تعالى: ﴿ أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ﴾ (ق:٢٤).[2]

في حين لفت ابن مالك إلى البعد المجازي لإبدال التثنية من المفرد، فيرى أنَّهم يفعلون ذلك بقصد التوكيد، والإشعار بإرادة التكرار يقول: " وقد يقع الفعل المسند إلى ضمير واحد مخاطب بلفظ المسند إلى ضمير مخاطبين، إذا كان أمرًا أو مضارعًا، والقصد بذلك التوكيد والإشعار بإرادة التكرار، ومن ذلك ما روى من قول الحجاج: يا حَرَسِيّ اضربَا عُنُقَه، ومنه قول الشاعر:

فإنْ تَزْجُراني يا بنَ عَفّانَ أزْدجر وإن تَدَعاني أحْمِ عِرْضا مُمَنَّعا (الطويل)"[3]

وتذهب الدراسة إلي أنَّ وضع التثنية بدلًا من المفرد جائز في العربية حيث يؤدي إلى معاني التوكيد والتكرار. بل هو من سنن العربية التي تميزها عن غيرها من اللغات كما ورد عن ابن فارس. وعليه نقول بأنَّ وضع التثنية بدلًا من الفرد من ضرورة الشعر.

([1]) الفراء. معاني القرآن،٧٨/٣.

([2]) ابن فارس. الصاحبي، ١٦٦/١.

([3]) ابن مالك. شرح التسهيل، ١١١/١.

٣) إيقاع لفظ الجماعة على المفرد.

ذهب بعض النحاة إلى أنّ إيقاع لفظ الجماعة على المفرد من الضرورة الشعرية. ومن القائلين بذلك ابن جني. هذا ما نسبه إليه ابن سيده في المحكم،[١]وابن منظور في اللسان[٢]، فقد نصَّا على أن ابن جني رأى أن الفرزدق قد وقع في الضرورة في قوله:

فَيَا ليتَ دَارِيَ بالمدينةِ أَصبَحَتْ بأَحْفارِ فَلْجٍ، أَو بِسيفِ الكَواظِمِ[٣] (الطويل)

قال ابن جني: "أراد: الحَفْر والكاظمة، فجمعهما ضرورة."[٤]

والحقيقة أنَّ ابن جني لم يصرِّح بأنَّ هذا من الضرورة، فقد ورد تعليقه على بيت الفرزدق في الخصائص في باب (من شجاعة العربية) وأدرج إيقاع لفظ الجماعة على المفرد في ما اسماه (الحمل على المعنى) وكلام ابن جني لم يذكر فيه أنّ يجعل هذا من ضرورة الشعر فيقول: " أراد: الحَفْر وكاظمة."[٥]

ويبدو أنّ ما نقله عنه انَّ ما نقله عنه ابن سيده، وابن منظور كان نتيجة لفهمهم موقف ابن جني من الضرورة الشعرية بالأصل. حيث كان يرى أنَّ الضرورة كلُّ ما وقع في الشعر سواء أكان الشاعر مضطرًا إليه، أم لا. وهو يرى أنَّ الشاعر يدفعه إلى استخدام الضرورة أمور منها: وضوح المعنى في نفسه حتى أنه يبقى مسترسلًا واثقًا، ويبني الأمر على أنّه ليس ملتبسًا[٦]، أو ليدل بها

(١) ينظر: ابن سيده. المحكم، ٣١١/٣.

(٢) ينظر: ابن منظور. لسان العرب،٢٠٧/٤.

(٣) الشاهد للفرزدق في ديوانه، ٨٥١.

(٤) ابن سيدة. المحكم، ٣١١/٣.و ابن منظور. لسان العرب، ٢٠٧/٤.

(٥) ابن جني. الخصائص، ٢٤٠/٢.

(٦) ينظر: ابن جني .الخصائص، ٣٩٣/٢.

على قوَّته، واعتداده بنفسه[١]. وأنّه قد يفعل ذلك ليعد الضرورة لوقت الحاجة إليها.[٢]وباب شجاعة العربية تطبيق لهذا الفهم عند ابن جني. وهذا الفهم لموقف ابن جني من الضرورة بالكليَّة هو ما دفعهما إلى نسبة هذا الرأي إليه.

وقد يفسر موقف ابن جني في هذه المسألة قوله في بيت للفرزدق:

وإذا ذكرتَ أباك أو أيامه أخزاك حَيْثُ تُقَبَّل الأحجَارُ[٣] (الكامل)

فيقول: "يريد: الحَجَر. فإنَّه جعل كلَّ ناحية حجرًا. ألا ترى أنَّك لو مسست كلَّ ناحية منه لجاز أن تقول: مسست الحَجَرَ... وهذا عندي سبب إيقاع لفظ الجماعة على معنى الواحد." [٤] وقد يفهم من كلامه أمران: أنَّ الشاعر كان مسترسلاً في كلامه، فأطلق لفظ الجماعة على المفرد ولم يكن مدركاً أنه قد وقع في أمر ملبسٍ. أو أنّ الشاعر قصد ذكر لفظ الجماعة على المفرد.

وقد ذهب ابن عصفور أيضًا إلى عدِّ لإيقاع لفظ الجماعة على المفرد من ضرورة الشِّعر. حيث ذكر أنَّ من الضرورة " وضع الجمع موضع المفرد وجعله بدلاً منه. حيث لا يسوغ ذلك في حال السَّعة."[٥]

وقي مقابل ذلك ذهب سيبويه إلى جواز لك ، وأنّه يُراد به التعظيم هذا ما رواه اللحياني عن سيبويه في المحكم فيقول: " قال اللحياني: وقالوا في كلِّ ذي منخرٍ: إنَّه لمنتفخ المناخرِ، كما قالوا:

---

(١) ينظر: ابن جني. الخصائص، ٣٩٢/٢.

(٢) ينظر: السابق:٦٠/٣-١٦

(٣) الشاهد للفرزدق في ديوانه، ٤٦٧.

(٤) ابن جني. الخصائص، ٤٢٢/٢.

(٥) ابن عصفور. ضرائر الشعر،٢٥٥.

إنَّه لمنتفخ الجوانب، قال: كأنَّهم فرَّقوا الواحد فجعلوه جمعاً، وأمَّا سيبويه، فذهب إلى تعظيم العضو، فجعل كل واحدٍ منه مُنخرًا."[١]

ومن هذا النص –إن صحَّت روايته عن سيبويه– نرى أنَّه قد أجاز إبدال الجمع من المفرد؛ لإفادة معنى التعظيم. وهو بهذا يجعله من باب المجاز الذي يخدم المعنى.

وذهب كراع النمل (٣٠٩هـ) إلى أنَّ هذا جائز عند العرب، فقال: " وربَّما أرادت العرب أنْ تذكر الشيء من جسد الإنسان، فتجعله بما حوله. من ذلك قولهم: امرأة ضخمة الأوراك، وإنَّما لها وركان، وامرأة حسنة اللَّبَّات يريدون اللَّبَّة، وما حولها."[٢] فهو يجيز ذلك لما ورد عن العرب من أنَّهم يذكرون الشيء بصيغة الجمع بما حوله من الأعضاء.

وقد ذكر السيوطي في المزهر جواز ذلك، وعلَّته في ذلك حمل الشيء على ما حوله، و ساق عليه أمثلة.[٣] كما ذكر أنَّ ابن السِّكيت وضع بابًا في كتاب له سماه (المثنى والمكنَّى والمبني والمواخي) ذكر فيه الألفاظ التي وردت بصيغة الجمع، أُريد بها واحد، أو اثنان. ومثله: لهوات الأسد.[٤]

ويظهر ممّا سبق أنَّ إيقاع لفظ الجماعة على المفرد خارج من ضرورة الشعر لكثرة الأمثلة التي ساقها النحاة ، ومنها ما ليس بشعر. وأنّ هذا الاستعمال قد يذكر ويّراد منع خذمة المعنى بقصد التعظيم، أو التكثير بذكر الشيء وما يحتويه، أو ما يكون حوله.

---

(١) ابن سيده. المحكم، ١٦٨/٥.

(٢) كراع النمل. علي بن الحسن الهنائي الأزدي. ١٩٨٩م. **المنتخب من غريب كلام العرب**. تحقيق: محمد بن أحمد العمري.ط١، الناشر: جامعة أُم القرى (معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي). ٦٤١/١.

(٣) ينظر: السيوطي. المزهر، ١٧٤/٢.

(٤) السيوطي. المزهر، ١٧١/٢.

٤) إيقاع لفظ التثنية والمراد منه الجمع.

وهذا ممَّا أدخله ابن عصفور في ضرورة الشعر بقوله: " ومنه: وضع التثنية موضع الجمع، وجعلها بدلاً منه. حيث لا يجوز مثله في الكلام."[١] ومن الأمثلة التي ساقها على هذا قول الفرزدق:

وما قمتُ حتَّى كادَ من كان مسلماً ليلبسَ مسودَّي ثيابِ الأعاجمِ[٢] (الطويل)

والشاهد فيه أنّه أراد: مسودات ثياب الأعاجم، لكنَّه اضطر فذكر المثنى.[٣]

وذهب أبو علي الفارسي مذهبا آخرَ في ذلك، فقد رأى أنّه قد يذكر التثنية، ويراد بها الكثرة، فيقول في بيت الفرزدق: إنَّ المراد هنا الكثرة.[٤] ويستشهد لرأيه بقوله تعالى:﴿ أَوَلَمْ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ ﴾ (الأنبياء:٣٠) فيقول: " والأرضُ لا يراد بها الواحد، وإنَّما يراد بها الأرضون. يدلك على ذلك قوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ ﴾(الطلاق:١٢) "[٥]

وقد ذكر العلماء إنَّ مثل هذا يأتي في سعة الكلام في تراكيب محددة مخصوصة حيث تفيد التثنية فيها الكثرة. ومنها المصادر المضافة مثل: سعديك، وحنانيك، ودواليك. حيث ترد هذه

---

(١)ابن عصفور. ضرائر الشعر، ٢٥٥.

(٢) الشاهد للفرزدق في ديوانه، ٨٤٥. ورواية الديوان : (فما قمت حتَّى من كان مسلما ليلبس سوداً ثياب الأعاجِمِ) .

(٣) ينظر: ابن عصفور. ضرائر الشعر، ٢٥٥.

(٤) ينظر: الفارسي. أبو علي الحسن بن عبد الغفَّار.١٩٨٧م. **إيضاح الشِّعر، أو كتاب شرح الأبيات المشكلة الإعراب**. تحقيق: حسن هنداوي. ط١، دار القلم. دمشق. دار العلوم والثقافة، بيروت. ص١٥٢.

(٥) السابق: ١٥٣.

المصادر بصيغة التثنية، ولكنَّ الغرض الذي يراد منها الكثرة. أي أنَّ الشيء يعود مرةً بعد مرة. وليس يراد منها الاثنين فقط.[١]

ثانيًا: المراوحة بين التذكير والتأنيث.

١) تذكير المؤنث.

ذهب المبرد إلى أنَّ تذكير المؤنث لا يجوز إلَّا في الشعر. وقد صرَّح بأنَّ قول جرير:

لَقَدْ وَلَدَ الأُخَيْطِلَ أُمُّ سُوءٍ عَلَى بابِ اسْتِها صُلُبٌ وَشَامُ[٢] (الوافر)

من ضرورة الشعر[٣]. فهو لا يجيز تذكير المؤنث إلّا في الشعر، ويمنعه في الكلام ويدل إلى ما ذهب إليه قوله: "ولو قال في الشِّعر: قام جاريتك، لصلح، وليس بحسنٍ حتَّى تذكر بينهما كلامًا، فتقول: قام يوم كذا وكذا جاريتُك، ولا يجوز مثل هذا عندنا في الكلام."[٤] فهو لا يقبل حذف علامة التأنيث من الفعل عند إسناده الى المؤنث الحقيقي إذا فُصل بينهما بكلام إلَّا في الشعر ضرورةً. ولا يقبله في الكلام.

وذهب السيرافي مذهب المبرد في عدِّ تذكير المؤنث من ضرورة الشِّعر، فقد أورده في كتابه ضرورة الشَّعر ومن أمثلته عند السِّيرافي قول عامر بن جوين الطائي:

فَلَا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا (المتقارب)

---

(١) ينظر: ابن يعيش. شرح المفصل،٢٨٩/١.

(٢) الشاهد لجرير في ديوانه. دار المعارف، ص٢٨٣. وابن يعيش. شرح المفصل، ٣٥٧/٣. البغدادي. خزانة الأدب، ١٢١/٩.

(٣) ينظر: المبرد. المقتضب، ٣٤٩/٣.

(٤) المبرد. المقتضب، ٣٤٩/٣.

أراد الشاعر أن يقول: ولا أرض أبقلت إبقالها، ولكنَّه عامل الأرض معاملة المؤنث لمّا اضطر، مع أنَّه كان بإمكانه أن لا يقع في الضرورة، فيقول: (ولا أرض أبقلتِ ابْقالها) فيخفف الهمزة. إلّا أنه آثر تحقيق الهمزة ، فاضطر إلى تذكير الأرض، وأن يتأولها بالأرض.[١]

وجعله ابن عصفور أيضا من ضرورة الشعر وضرب أمثلته له كقول عامر بن جوين ، وكقول الشاعر:

إنَّ السَّماحةَ والمروة ضُمَّنا قبراً بمرو على الطريقِ الواضحِ[٢](الكامل)

وكقول الشاعر:

وقائعُ في مُضَرٍ تسعةُ وفي وائلٍ كانت العاشِرة [٣] (المتقارب)

"فذكَّر الوقائع؛ لأنّها بمعنى الأيام، ولذلك أدخل التاء في عددها."[٤]

وينقل رأي المبرد في عدِّه حذف علامة التأنيث من الفعل المسند إلى المفرد من المؤنث الحقيقي ضرورة. ويوافقه على أنّ كل ما يأتي على مثاله في الكلام شاذٌ يحفظ ولا يقاس عليه.[٥]

وأجاز الخليل سقوط تاء التأنيث من الفعل المؤنث في سعة الكلام فيقول: " وقد تسقط هذه التاء من الفعل المؤنث، يكتفون بدلالة الاسم عن العلامة، كقول الله تبارك وتعالى: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ

---

(١) ينظر: السِّيرافي. ضرورة الشعر،٢١١.

(٢) الشاهد لزياد الأعاجم في: زيد بن سلمى.١٩٨٣م. **شعر زياد الأعاجم**. تحقيق. يوسف بكَّار. ط٣، دار المسرَّة. ص٥٤.

(٣) الشاهد بلا نسبة في: الفراء. معاني القرآن، ١٢٦/١. القيرواني. ما يجوز للشاعر، ٢٥٩. ابن مالك. شرح التسهيل، ٣٩٩/٢. وابن عصفور. ضرائر الشعر، ٢٧٦.

(٤) ابن عصفور. ضرائر الشِّعر،٢٧٦.

(٥) ينظر: ابن عصفور. ضرائر الشعر،٢٧٨-٢٧٩.

فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا﴾(آل عمران:١٣) وقوله جلَّ ذكره: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ (الأحزاب:٢١)."[١] فهو يرى أن حذف تاء التأنيث من الفعل الذي أُسند إلى المؤنث جائز في الكلام بدليل وروده في الآيات الكريمة.

ثمَّ يذكر أنَّ الفصل بين الفعل والاسم المؤنث عند حذف تاء التأنيث أحسن فيقول: " والفصل أحسن؛ لأنّك إذا قلت: (جاء اليوم المرأةُ) أحسن من أن تقول: (جاء المرأةُ)."[٢] فالخليل يفضِّل الفصل إن حذفت تاء التأنيث من الفعل. ولكنَّه أيضا لم يُخطِّئ من قال: (جاء المرأةُ). فهو جائز مقبول عنده.

وقد ذكر سيبويه أنَّ حذف تاء التأنيث عند اسناد الفعل إلى المؤنث لغة عن العرب قال: "وقال بعض العرب: (قال فلانةُ)"[٣] وأمَّا حذف التاء من الفعل مع الفصل فيجيزه سيبويه، ويقول فيه قول الخليل بأنَّه أحسن ، وأجمل من حذفها دون فصلٍ فيقول:" وكلَّما طال الكلام، فهو أحسن. نحو قولك: (حضر القاضي امرأةٌ)؛ لأنَّه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل."[٤]

فهو يعد حذف تاء التأنيث إذا فصل بين الفعل وفاعله المؤنث أجمل من إثبات التاء؛ لأنَّ الكلام إذا طال كان الحذف فيه أجمل. ويضرب أمثلة على حذف تاء التأنيث من القرآن الكريم ويشير أيضًا إلى أنَّ هذا كثير في القرآن الكريم[٥]، ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى﴾ (البقرة:٢٧٦).

---

(١) الفراهيدي. الجمل في النحو،٢٧٦.

(٢) السابق: ٢٧٦.

(٣) سيبويه. الكتاب،٣٨/٢.

(٤) السابق: ٣٨/٢.

(٥) ينظر: سيبويه. الكتاب،٣٩/٢.

وذكر الفرَّاء أنَّ العرب ذكَّرت الفعل وأسقطت منه علامة التأنيث[١]، فحذفها بالفصل، أو بغير الفصل مذكور عن العرب كما يروي الفرَّاء.

وذهب الأخفش إلى جواز حذف تاء التأنيث؛ لأنَّ كلَّ مؤنث يفصل بينه، وبين فعله حَسُنَ ان تُذكِّر فعله. إلَّا أنَّه وصف الحذف بالقبيح إذا كان في الأنس، أو ما شابههم من العاقل؛ لشدة استحقاق العاقل بالفعل.[٢]

وأجاز الزمخشري تذكير المؤنث إذا كان تأنيثًا غير حقيقي، ومنعه من التأنيث الحقيقي. قال:" امتنع في حال السعة: (جاء هند)، وجاز (طلع الشَّمسُ)، وإن كان المختار: طلعت."[٣] وأجاز اسقاط تاء التأنيث إذا فُصِل بين الفعل والفاعل المؤنث.[٤]

كما أجاز الجزولي (٦٠٧هـ) إسقاط تاء التأنيث من الفعل الذي فاعله مؤنث، وإن كان إظهار علامة التأنيث لازم في اللُّغة المشهورة، يقول: " فإذا أُسند الفعل إلى المفرد، أو المثنى من ظاهر المؤنث الحقيقي، ولم يفصل بينهما، فالعلامة لازمة في اللغة المشهورة، وحذفها مع الفصل أسهل منه بلا فصل."[٥] .

---

(١) ينظر: الفراء. معاني القرآن،١٢٧/١.

(٢) الأخفش. معاني القرآن، ٩٥/١.

(٣) الزَّمخشري. أبو القاسم جار الله محمود بن عمر. ١٩٩٣م. **المفصل في صناعة الإعراب**. تحقيق: علي أبو ملحم. ط١، مكتبة الهلال، بيروت. ٢٤٧/١.

(٤) ينظر: الزمخشري. المفصل في صناعة الإعراب،٢٤٧/١.

(٥) الجزولي. أبو موسى عيسى بن عبد العزيز. (د.ت). **المقدمة الجزولية في النحو**. تحقيق: شعبان عبد الوهاب محمد. (د.ط). مطبعة أم القرى. ص٥٠.

وأجاز الحذف إذا فُصِل بينه، وبين الفاعل المؤنث سواء كان التأنيث حقيقيا، أم لا.[١] والى جواز تذكير المؤنث في الكلام ذهب ابن مالك[٢]، وابن هشام[٣].

وتذهب الدراسة إلى أنَّ تذكير المؤنث ليس من الضرورة الشعرية، فهو ليس من الاستعمالات التي تختص بالشِّعر دون الكلام العادي والدليل على هذا ورود كثير من الشواهد على تذكير المؤنث في القرآن الكريم. كما تذهب الدراسة إلى أنَ حذف تاء التأنيث من الفعل الذي أُسند إلى المؤنث جائز في سعة الكلام سواء أكان التأنيث حقيقيًا أم لا؛ لما ذكره سيبويه، والفراء، والجزولي من أنَّ حذفها لغة عن العرب. وأنَّ حذفها مع الفصل بين الفعل والفاعل المؤنث أحسن؛ لأنّ الكلام إذا طال كان الحذف فيه أجمل كما ذكر الخليل، وسيبويه، والأخفش.

---

(١) ينظر: الجزولي. المقدمة الجزولية،٥٠.

(٢) ينظر: ابن مالك. شرح التسهيل،١١٢/٢.

(٣) ينظر: ابن هشام. أوضح المسالك، ٩٨/٢-١٠٠.

٢) تأنيث المذكر.

ومن المسائل التي وردت في كتب النحاة وأدخلوها في باب الضرورة الشِّعرية، معاملة المذكر معاملة المؤنث، وجعل حكمه كحكم المؤنث.[١] وذلك نحو قول رُويشد بن كثير الطائي:

يَا أَيُّها الرَّاكِبُ المُزْجِي مَطِيَّتَهُ سَائِلْ بَني أَسَدٍ مَا هَذِهِ الصَّوْتُ[٢] (البسيط)

والصوت: الجرس وهو مذكَّر[٣]، لكنَّ الشاعر أنَّثه على معنى الصيحة، أو الاستغاثة.[٤]

منه أيضاً قول الشاعر:

أَتَهْجُرُ بَيْتاً بِالْحِجَازِ تَلَفّعَتْ بَهِ الخَوْفُ والأعْداءُ مِنْ كُلّ جَانِبِ[٥] (الطويل)

حيث أنَّثَ الخوف، وهو مذكَّرٌ؛ لأنَّه بمعنى المخافة.

وقد اختلف النحاة في تأنيث المذكر، فذهب السيرافي إلى أنَّ تأنيث المذكر من ضرورة الشعر.[٦] وكذلك فعل ابن جني، فذهب إلى أنَّه من ضرورة الشِّعر، بل إنَّه عدَّ تأنيث المذكر من الضرورات القبيحة؛ لأنَّه خروج عن الأصل إلى الفرع.[٧] وإلى هذا ذهب في الخصائص، فقد وصف

---

(١) ينظر: ابن عصفور. ضرائر الشعر، ٢٧١.

(٢) الشاهد لرويشد بن كثير الطائي في: ابن جني. سرُّ صناعة الإعراب، ٢٥/١. المرزوقي. أبو علي أحمد بن محمد.٢٠٠٣م. **شرح ديوان الحماسة**. تحقيق: غريد الشيخ. (ط.١). دار الكتب العلمية. بيروت. ١٢٤. وبلا نسبة في: ابن جني. الخصائص، ٤١٦/٤.

(٣) ينظر: ابن سيده. المحكم، ٣٦٩/٨.

(٤) ينظر: ابن جني. سر صناعة الإعراب، ٢٥/١. و ينظر: ابن يعيش. شرح المفصل،٣٦٣/٣. وينظر: ابن عصفور. ضرائر الشعر، ٢٧٢.

(٥) الشاهد بلا نسبة في: ابن جني. الخصائص، ٤١٥/٢. وابن جني. سر صناعة الإعراب، ٢٤٢/٢. وابن عصفور. ضائر الشعر، ٢٧٢.

(٦) ينظر: السيرافي. ضرورة الشعر،٢٠٧-٢٠٨.

(٧) ينظر: ابن جني. سر صناعة الإعراب، ٢٥/١.

تأنيث المذكر بالأمر المنكر والغريب. إلَّا أنَّه أجازه في الشِّعر حملًا على المعنى، فيقول: " وتذكير المؤنث واسعٌ جدًا؛ لأنَّه ردُ فرعٍ إلى أصل، لكنَّ تأنيث المذكر أذهَبُ في التناكر والإغراب."[١]

وإن كان ظاهر كلام ابن جني في الخصائص لا يوحي بوضوح بأنَّه يرى تأنيث المذكر من الضرورة. فإنَّنا نجد هذا بعد ذكره للأمثلة التي يكون فيها تأنيث المذكر من الضرورة فيقول: بأنَّ قولهم: (صَرَعَتْنِي بعيرٌ لي) ليس من الضرورة؛ لأنَّ البعير يطلق على الجمل، والناقة.[٢]

فتصريحه بأنَّ قولهم: (صَرَعَتْنِي بعيرٌ لي) ليس من الضرورة الشعرية، يُفهم منه أنَّ ما سبقه من الشواهد داخل في ضرورة الشعر.

وقد قال بهذا الرأي أيضًا ابن سيده، ووصف بأنَّه من قبيح الضرورة[٣]. وذهب ابن يعيش كذلك إلى جواز هذا في الشِّعر للضرورة حملا على المعنى، و أنَّه لا يجوز في سعة الكلام ، وقد أشار إلى إنَّ تأنيث المذكر من أقبح الضرائر؛ لأنَّ المذكر هو الأصل.[٤]

وقد أجاز سيبويه تأنيث المذكر في الشّعر والنثر، فيقول: " وربَّما قالوا في بعض الكلام: ذهبتْ بعضُ أصابِعه، وإنما أنَّثَ البعضَ لأنّه أضافه إلى مؤنّثٍ هو منه، ولو لم يكن منه لم يُؤنَّثْه، لأنَّه لو قال: ذهبتْ عبدُ أمَّك لم يَحْسُنْ."[٥] فسيبويه لا يعد هذا من الضرورة، بل يجعله من كلام العرب، ويستشهد سيبويه لهذا بقول الأعشى:

---

(١) ابن جني، الخصائص، ٤١٦/٢.

(٢) ينظر: ابن جني. الخصائص، ٤١٨/٢.

(٣) ينظر: ابن سيده. المحكم،٣٦٩/٨.

(٤) ينظر: ابن يعيش. شرح المفصل، ٣٦٣/٣.

(٥) سيبويه. الكتاب ، ٥١/١.

وتَشْرَق بالقول الّذي قد أذَعْتَهُ كما شَرِقَتْ صَدْرُ القَناةِ مِنَ الدَّمِ[1] (الطويل)

وقد أجازه المبرد[2] وكثير من النحويين ومنهم: ابن مالك، وابن هشام، يجيزون تأنيث المذكر إذا كان مضافًا بحيث يكتسب المضاف التأنيث من المضاف إليه، واشترطوا في ذلك صحة الاستغناء به عنه.[3] وقد استشهد ابن مالك لهذا بحديث ابن عباس: " اجتمع في البيت قرشيان، وثقفي، أو ثقفيان، وقرشي، كثيرة شحم بطونهم، قليلة فقه قلوبهم."[4] فسرى تأنيث البطون ،والقلوب على الشَّحم، والفقه.

وقد أطلق عباس حسن من المحدثين على هذا النوع من الألفاظ المؤنثة (التأنيث التأويلي)، وعرَّفه بقوله: " وهو ما كانت صياغته مذكرة في أصلها اللُّغوي، ولكن يراد لسبب بلاغي تأويلها بكلمة مؤنثة معناها."[5]

ويذهب في قبولها رأيًا يوازن فيه بين آراء النحاة القدامى. فهو يجيز استخدام التأنيث التأويلي إن أمن اللَّبس، ولكن دون التوسع في استخدامه؛ لكي لا تكون اللغة مضطربة الدلالات. ويشترط لجوازه أن يكون من الألفاظ المشهورة في زمانه، كإطلاق أسماء مذكرة على بعض الصحف والمجلات مثل: الهلال، والعربي، فيجوز فيها أن تقول: ظهر الهلال ، أو ظهرت الهلال.[6]

([1]) الشاهد للأعشى في ديوانه، ص١٢٣.

([2]) ينظر المبرد. المقتضب، ١٩٩/١٩٨/٤.

([3]) ينظر: ابن مالك. جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي.١٤٠٥هـ. **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح**. تحقيق: طه مُحسن.ط١،مكتبة ابن تيمية. ص١٤٤.وينظر: ابن هشام. مغني اللبيب، ٦٦٧.

([4]) البخاري. محمد بن عبد الله . ١٩٨٧م. **الجامع الصحيح المختصر**. تحقيق: مصطفى ديب البغا.ط٣، دار ابن كثير، بيروت. ١٨١٨/٤ حديث رقم:٤٥٣٩.

([5]) عباس حسن. **النحو الوافي**.ط٤. دار المعارف، القاهرة.٥٨٨/٤.

([6]) ينظر: عباس حسن. النحو الوافي،٥٨٩/٤.

ويرى أنَّ رأيه أنسب الآراء؛ لأنَّه رأي وسط بين الآراء القديمة الأخرى التي أطلقت الحكم المطلق على تأنيث المذكر إمَّا بالخطأ ، أو الإجازة المطلقة.[١]

ويمكن أن نستخلص من رأي عباس حسن قبوله لتأنيث المذكر إن أمن اللبس، ويشترط لذلك أن يكون من الألفاظ المشهورة. وهذا قد يفهم منه أنه قد يؤنث المذكر إذا تواضع مجموعة من الناطقين باللُّغة على جواز تأنيثه، وقبلوه في كلامهم لأنّ التأنيث والتذكير أمر اعتباطي يخضع للاستعمال اللُّغوي الذي يختلف حسب عرف أصحاب البيئة اللغوية.[٢]

وقد جاء في القراءات القرآنية تأنيث المذكر منه قوله تعالى: ﴿ يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ إِنْ كُنْتُمْ فَاعِلِينَ﴾ (يوسف:١٠) فقد قُرأ (تَلتَقِطهُ بَعْضُ السَّيارةِ) وهي قراءة مجاهد، أبو الرجاء، والحسن.[٣] وورود هذا في القراءات القرآنية يدعم جواز تأنيث المذكر في سعة الكلام، ويخرجه من الضرورة الشِّعرية.

ويجدر بنا أن نذكر هنا أنَّ التذكير والتأنيث في اللُّغات أمر اعتباطي كما يذكر محمد حماسة لا يخضع لقواعد النحاة، بل هو خاضع للاستعمال اللُّغوي الذي تختلف فيه لهجة عن أخرى بحسب عرف أبناء هذه اللهجة، أو تلك[٤]. وأنَّ الجنس اللُّغوي لا يطابق دائمًا الواقع الطبيعي بل يجري على منطق خاص عند أبناء اللُّغة فالاصطلاح هو وحده الذي جعل (القمر) مذكرًا في العربية. وجعل ا(لشمس) مؤنثة.[٥] لذلك فما يُرى من اختلاف في التذكير والتأنيث قد يكون عائدًا

---

(١) ينظر: السابق. ٤٨٩/٤.

(٢) ينظر: حماسة. لغة الشعر، ٢٢٨.

(٣) ينظر: القراءة في: الفراء. معاني القرآن، ٣٦/٢. وابن جني. المحتسب، ٢٣٧/١.

(٤) ينظر: حماسة. لغة الشعر، ٢٢٨.

(٥) ينظر: عبده الراجحي. اللهجات في القراءات القرآنية.١٧٨.

إلى الاختلاف في اللهجات.[١] وظهور هذا الخلاف الذي وجدناه عند النحاة في هذه المسألة مرده إلى أنَّهم لم يراعوا جميعهم الفروق اللَّهجية في التذكير والتأنيث، فنظروا إلى اللَّهجات على أنَّها تعبر عن لغة واحدة ذات سمات وخصائص موحدة، فحكموا على ما خرج منها عمّا وضعوه من قواعد مطردة بأنَّه شاذٌّ أو ضرورة لا تجوز إلَّا في الشِّعر.

ثالثًا: أن يستعمل الاسم لغير ما يستعمل في سعة الكلام.

١) أن ترد (مهما) اسم استفهام.

تكون (مهما) اسم شرط، ولا تأتي اسمًا للاستفهام الَّا في الشِّعر ضرورةً هذا ما رآه ابن عصفور، فيرى استعمال الشاعر لها على أنَّها اسم استفهام ضرورة ، وذلك نحو قول الشاعر:

مَهْمَا لِيَ اللَّيْلَةَ مَهْمَا لِيَهْ أَوْدَى بِنَعْلَيَّ وَسِرْبَالِيَهْ[٢] (السَّريع)

فأورد هذا الشاهد على أنَّ (مهما) ترد اسم استفهام في الشِّعر ضرورةً، فيقول: " ألا ترى أنَّ (مهما) لا يستعمل في سعة الكلام إلَّا اسم شرط، إلاَّ أنَّه لمَّا اضطُرَّ استعملها اسم استفهام. بدل ذلك الاستعمال الجائز فيها في حال السِّعة."[٣] فهو يرى أنَّ (مهما) لا تكون إلَّا اسم شرط، ولا تكون للاستفهام في سعة الكلام. و قد رفض السيوطي أن يكون (مهما) اسم استفهام قال: " ولا ترد مهما استفهاما."[٤]

---

(١) ينظر: حماسة. لغة الشِّعر،٢٢٨.و عبده الراجحي. اللهجات في القراءات القرآنية. ١٧٨.

(٢) الشاهد لعمر بن مرقط في: الأنصاري، نوادر أبي زيد، ٢٦٧.

(٣) ابن عصفور. ضرائر الشعر، ٢٨٧.

(٤) السيوطي. همع الهوامع،٥٤٨/٢.

وقد ذكر أبو علي الفارسي أنَّ (مهما) في هذا الشاهد للاستفهام، ولكنَّه لم يرى أنَّها ضرورة، وقد نقل البغدادي رأي أبي علي، فيقول: " قال أبو علي في التذكرة: هذا عندي مثل قول الخليل في (مهما) في الجزاء؛ أنَّه (مَا مَا) فقلبت الألف هاءً، وذلك لأنَّه يريد: (ما لي اللَّيلة؟) وما تستعمل في الاستفهام على حد استعمالها في الجزاء أي؛ غير موصولة فيهما، وإنَّما غَيَّرَ كراهية التقاء الأمثال. ألا ترى أنَّ قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّاهُمْ فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ﴾(الأحقاف:٢٦) ولم يقل: (مَا مَا مكناكم فيه)، فعدل إلى (إن) لئلَّا تلتقي الأمثال."[١]

ونجد من خلال النَّص السابق أنَّ أبا علي الفارسي لا يرى أنَّ (مهما) هنا هي (مهما) الشرطية بل هي اسم استفهام مشتق من (ما) الاستفهامية يدل على ذلك قوله: هذا عندي مثل قول الخليل في (مهما) في الجزاء. وقد ذهب الخليل إلى أنّ (مهما) التي هي اسم شرط مركبة ممن (مَا مَا) ولكنهم أبدلوا من الألف الأولى الهاء ليختلف اللفظ لكي لا تلتقي الأمثال، يقول: " وأمّا مهما فإن أصلها: مَا مَا، ولكن أبدلوا من الألف الأولى هاء ليختلف اللفظ. فـ (ما) الأولى هي (ما) الجزاء، و (ما) الثانية هي التي تزاد تأكيدًا لحروف الجزاء مثل: أينما، ومَتَى ما، وكيفما."[٢]

فأبو علي الفارسي يرى أنَّ (مهما) في قول الشاعر: (مهما لي اللَّيلة) أصلها (مَا) الاستفهامية زيدت عليها (مَا) فحصل بهما ما حصل لـ (ما) الشرطية في (مهما) من إبدال الألف هاء لكي لا تلتقي الأمثال. وقد ذهب ابن الصائغ إلى ما ذهب إليه أبو علي الفارسي فقال: إنَ

---

(١) البغدادي: خزانة الأدب، ١٨/٩.

(٢) الفراهيدي. العين، ٣٥٨/٣.

(مهما) في قول الشاعر: (مهما لي اللَّيلة) مركبة من (ما الاستفهامية) التي قلبت ألفها هاءً لزيادة ما الثانية عليها.[١]

و قد ذهب فريق من النحويين واللُّغويين إلى أنَّ (مهما) من معانيها الاستفهام فوصف ذلك ابن مالك بالنادر يقول: " وقد ندر مجيء مهما اسم استفهام."[٢] كذلك فعل الرضي الأستراباذي بأن قال: إنَّ (مهما) قد تأتي للاستفهام بمعنى (ما الاستفهامية).[٣] و هذا ما رآه ابن يعيش بأنَّها تأتي اسم استفهام من دون أن يذكر أنَّها ضرورة في الشعر.

وقد صرَّح غيرهم بمعاني (مهما) و أنَّ منها الاستفهام من دون أن يشيروا إلى أنَّها تأتي على هذا المعنى نادرًا. يقول الفيروزآبادي: " لها ثلاثة معانٍ: الأول: ما لا يعقل غير الزمان مع تضمن معنى الشرط نحو: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ﴾ (الأعراف:١٣٢) الثاني: الزمان والشرط، فتكون ظرفًا لفعل الشرط كقوله:

وَإِنَّك مهما تعطِ بَطْنك سؤله وفرجك نالا مُنْتَهى الذَّم أجمعا[٤] (الطويل)

والثالث: الاستفهام."[٥]

---

(١) ينظر: ابن الصائغ. محمد بن حسن الجذامي.٢٠٠٤م. **اللمحة في شرح الملحة**. تحيقي: إبراهيم بن سالم الصاعدي. ط١، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة. السعودية. ٨٧٢/٢.

(٢) ابن مالك. شرح التسهيل، ٦٩/٤.

(٣) ينظر: الأستراباذي. رضي الدين محمد بن الحسن. ١٩٧٨م. **شرح الرضي على الكافية**. تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر. (د.ط) ، جامعة قاريونس. بنغازي.٨٨/٤.

(٤)الشاهد لحاتم الطائي في ديوانه .١٨٣

(٥) الفيروزآبادي. ٢٠٠٥م. **القاموس المحيط**. تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي.ط٨، مؤسسة الرسالة، بيروت.١٣٥٤/١.

فمن خلال النص نجد أنَّ لمهما ثلاثة معانٍ منها الاستفهام كما أنَّه لم يجعل معنى الاستفهام مختصًا بالشعر. وقد ذكر هذه المعاني لمهما كلٌّ من الكفوي[١](١٠٩٤هـ) ، والزبيدي[٢](١٢٠٥هـ).

وقد ذهب ابن الحاجب أن (مهما) في الشاهد مركبة من: (مَه) فتكون اسم فعل بمعنى: اسكت ، أو أكففْ، ثم اتصلت بما الاستفهامية، فأصبحت على صيغة (مهما)، فيقول: "يجوز أن يكون (مَه) من قوله: مَهمَا لي اللَّيلة، اسم فعل من قولهم: مَه، أي: اسكت واكففْ عمَّا أنت فيه من اللَّوم وشبهه. كأنَّه يخاطب لائمًا على ما رآه من الوله. ثم قال: ما لِيَ الليلة؟ تعظيمًا للحال التي أصابته والشدة التي أدركته. ثم ذكر الأمر الذي يحقق تعظيم الأمر فقال: أودى بنعلي وسربالیه، يعني: ذهب بنعلي وسربالیه."[٣] فهو يرى أنَّ مهما مركبة من اسم الفعل(مه) واسم الاستفهام (ما)، وباجتماعهما تتكون(مهما) و يرى أنَّ الاستفهام غرضه التعظيم. إلَّا أنه لا يرفض أن تكون (مهما) مركبة من (مَا مَا) حيث يقول:" ويجوز أن يكون "مهما" أصله: ماما، كررت ما الاستفهامية للتأكيد."[٤]

وتذهب الدراسة إلى أنَّ مهما في الشاهد لم تخرج من معنى الشرط إلى معنى الاستفهام للضرورة في الشاهد كما زعم ابن عصفور. والقول فيها ما قاله أبو علي الفارسي بأنَّها ما الاستفهامية لحقتها (ما) زائدة فقلبت ألف الأولى هاءً كراهة توالي الأمثال. فهي صيغة تعرضت

---

(١) ينظر: الكفوي. أبو البقاء أيوب بن موسى.١٩٩٨م. **الكليات**. تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري. (د.ط)، مؤسسة الرسالة، بيروت.٨٤٠.

(٢) ينظر: الزبيدي. محمد بن محمد الحسيني.(د.ت). **تاج العروس من جواهر القاموس**. تحقيق: مجموعة من المحققين. (د.ط)، دار الهداية.٥١٣/٤٠.

(٣) ابن الحاجب. عثمان بن عمر بن أبي بكر. ١٩٨٩م. **أمالي ابن الحاجب**. تحقيق: فخر الدين قباوة. (د.ط)، دار عمَّار، الأردن. ٦٥٨/٢.

(٤) السابق: ٦٥٨/٢.

لنفس الظروف التي في (مهما) الشرطية التي هي في الأصل كما قال الخليل: (مَا مَا) فقلبت الألف الأولى هاءً؛ كراهة توالي الأمثال في اللفظ.

٢) أن تأتي (وسْط) ساكنة السين اسمًا، وتخرج بذلك عن الظرف.

يرى النحاة أنَّ (وسْط) ساكنة السين تدل على الظرف، أمَّا إذا كانت السين متحركة، فتخرج من الظرفية وتكون اسمًا. وقد أجاز البصريون، وبعض الكوفيين أن يكون وسْط ساكن السين اسمًا في الشِّعر ضرورةً [١] ، ولم يجيزوا ذلك في سعة الكلام. وقد ذكر ذلك الأخفش[٢]، وابن عصفور[٣] وذلك نحو قول الفرزدق:

أتتهُ بمجلومٍ كأنَّ جبينه صلاءةُ ورسٍ وسْطها قد تفلَّقا[٤] (الطويل)

وقول قتال الكلابي:

مِنْ وَسْطِ جَمْعِ بني فريصةَ بعدما هَتَفتْ رَبيعةُ يا بني جَوَّابِ[٥](الكامل)

فسكن سين (وسْط)، وهي مجرورة بـ (من). وحرف الجر إذا دخل على الظرف خرج عن حكم الظرفية، وحكم لها بحكم الأسماء.[٦]

---

(١) ينظر: ابن عصفور. ضرائر الشعر، ٢٩٠. والسيوطي. همع الهوامع،١٥٧/٢-١٥٨.

(٢) ينظر: البغدادي. خزانة الأدب، ٩٢/٣.

(٣) ينظر: ابن عصفور. ضرائر الشِّعر ٢٩٠-٢٩١.

(٤) الشاهد للفرزدق في ديوانه ٥٩٦. ورواية الديوان: (رمته بمجموشٍ كأنَّ جبينه...). وله في: ابن جني. ، الخصائص، ٣٦٩/٢. وابن عصفور. ضرائر الشعر، ٢٩٠. والسيوطي. همع الهوامع،١٥٨/٢.

(٥) الشاهد للقتَّال الكلابي في ديوانه . عبيد الله بن مجيب الكلابي. ١٩٨٩م. **ديوان القتَّال الكلابي**. تحقيق: إحسان عباس. (د.ط)، دار الثقافة، بيروت.ص٦٠.

(٦) ينظر: ابن عصفور. ضرائر الشعر،٢٩١.

وقد انقسم النحاة واللغويون في هذه المسألة إلى ثلاثة مذاهبٍ:

المذهب الأول: أنَّ (وسْط) بالسكون و (وسَط) بالفتحة ظرفان بمعنى واحد؛ أي أنَّه لا فرق بينهما. وقد قال هذا الرأي صاعد البغدادي إذ يقول: " ووسْط كلُّ شيء، ووسَطه واحد عند أهل اللُّغة حكاه ابن دريد."[١] ويقول أيضًا: " وجمهور أهل اللغة غير النحويين أن وسْطاً، ووسَطاً واحدٌ، وليس عندي بجيد."[٢]

فأصحاب هذا الرأي يرون أنَّه لا فرق بين (وسْط) بالسكون و (وسَط) بالتحريك. وأنَّه يمكن لأيٍّ من الصيغتين أن تحل محل الأُخرى، وتسدُّ مسدَّها. وينسب هذا الرأي إلى جمهور اللُّغويين ومنهم ابن دريد، كما ينسب أيضًا إلى جماعة من الكوفيين يرون أن لا فرق بين الصيغتين.[٣]

المذهب الثاني: وهو مذهب جمهور الكوفيين، ويمثل هذا المذهب رأي الفراء إذ يقول: " إذا حسنت فيه (بين) كان ظرفًا نحو: قعد وسْط القوم وإن لم يحسن، فاسم نحو: احتجم وسَط رأسه. ويجوز في كل منهما التسكين والتحريك لكنَّ السكون أحسن في الظرف والتحريك أحسن في الاسم."[٤]

فالفراء يرى أنَّ (وسط) إذا حَسُنَ فيها أن تكون بمعنى (بين) كانت ظرفًا، وأن لم تأتِ بمعنى بين كانت اسمًا. كما أجاز الكسائي[٥]، والفرَّاء أن يحل أحدهما محل الآخر– بسكون السين، أو

---

(١) صاعد بن الحسن الربعي البغدادي. ١٩٩٣م. **كتاب الفصوص**. تحقيق: عبد الوهاب تازي السعود.(د.ط)، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية . المغرب.١/٣٥-٣٦.

(٢) صاعد البغدادي. كتاب الفصوص، ١/٣٦.

(٣) ينظر: السيوطي. همع الهوامع، ٢/١٥٧.

(٤) السيوطي. همع الهوامع. ٢/١٥٧.

(٥) ينظر: الزَّمخشري. أبو القاسم جار الله محمود بن عمر. ١٤١٧هـ.**شرح الفصيح**. تحقيق: إبراهيم بن عبد الله الغامدي. معهد البحوث العلمية إحياء التراث الإسلامي. مكة المكرمة.٢/٥٤٨

تحريكها– ولكن السكون أحسن في الظرف ، والتحريك أحسن في الاسم. وأشار الزمخشري أنَّه إذا أريد بـ (وسَط) العدل، فهو لا يكون إلَّا بالفتحة.[1] ومنه قوله تعالى: ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ (البقرة:١٤٣).

المذهب الثالث: مذهب البصريين. وقد ذهبوا إلى أنَّ (وسْط) بالتسكين ظرفٌ، و(وسَط) بالفتحة اسم. وقد انقسموا الى قسمين: قسم راعى اللفظ فقط للتفرق بين الظرف والاسم. فـ(وسْط) ساكنة السين ظرف، فيما (وسَط) متحركة السين اسم. وعلى رأسهم سيبويه.[2]

أمَّا القسم الآخر، فراعى اللفظ والمعنى. اللفظ بجعل سكون السين علامة الظرف، وحركتها بالفتح علامة الاسم. أمَّا المعنى، فاشترطوا إذا كان (وسْط) بالسكون، اشترطوا فيه أن يكون ممَّا يتفرق نحو: (جلست وسْط القوم) فوسْط القوم ليس من القوم. وإن كان (وسَط) بالتحريك اشترطوا أن يكون مع ما لا يتفرق نحو: (جلستُ وسَط الدَّار) ؛ لأنَّ وسَط الدار منها. وهذا مذهب المبرد إذ يقول: " وتقول: وسْط رأسك دهنٌ يا فتى. لأنك؛ خبَّرت أنَّه استقر في ذلك الموضع، فأسكنت السين، ونصبت؛ لأنَّه ظرف، وتقول: وسَط رأسك صلب. لأنَّه اسم غير ظرف، وتقول ضربت وسَطه لأنَّه المفعول به بعينه. وتقول حفرت وسَط الدار بئرا، إذا جعلت الوسط كلَّه بئرا كقولك خرب وسط الدار." [3] وتبعه في هذا ابن السَّراج.[4]

---

(1) ينظر: الزمخشري. شرح الفصيح، ٥٤٨/٢.

(2) ينظر: سيبويه. الكتاب،٤١١/١.

(3) المبرد. المقتضب، ٣٤١/٤-٣٤٢.

(4) ينظر: ابن السراج. الأصول في النحو،٢٠١/١.

ويرى إبراهيم عسيري[1] أنَّ مذهب البصريين هو الراجح، وهو أن تكون (وسْط) بالسكون ظرفًا، و بالتحريك اسمًا. و يعزو ترجيحه لأسباب منها:

أ) أنَّ هذا الرأي قال به جمع كبير من النحاة على رأسهم سيبويه.

ب) أنَّ هذا الرأي اختاره جمع كبير من اللغويين المتأخرين.

ويجعل سبب رفضه للمذهب الأول وهو عدم التفريق بين (وسْط) و(وسَط) فكلاهما ظرف. بأنَّ هذا المذهب يفتقر الى وجود العلماء المعتبرين فيه. كما أنَّ الفوضى، والاضطراب ظاهران فيه.

وما ذهب إليه عسيري من ترجيحه رأي البصريين بأنَّ (وسْط) بالسكون تكون ظرفًا، وبالتحريك تكون اسمًا ليس دقيقًا، ولا يستند لحجَّة قوية؛ لأنَّنا عند ذلك نقف حائرين أمام بيت الفرزدق، وقتَّال الكلابي. ولا يسعنا عند الأخذ بهذا الرأي إلَّا أن نرضخ لما ذكره أصحاب هذا الرأي من أنَّ استعمالهم (وسْط) ساكنة السين اسمًا لا يكون إلَّا في الشعر للضرورة، وهذا التخريج هو أسهل ما يمكن أن يقال في هذه المسألة؛ لجعل القاعدة مطردة على ما أراده لها النحاة.

وتذهب الدراسة إلى أن ما ذهب إليه الكوفيون وعلى رأسهم الفرَّاء هو الأقرب للصواب حيث تكون (وسط) ظرفا إن أمكن وضع (بين) مكانها نحو: (جلستُ وسط القومِ) أي: بينهم. وإن لم يمكن أن تكون بمعنى (بين)نحو: (احمرَّ وسط وجههِ)كان اسما.

كما أنه يجوز في (وسط) التسكين، والتحريك فيهما إلَّا أن السكون في الظرف أحسن، والتحريك في الاسم. وقد أخذ بهذا الرأي من المحدثين عباس حسن إذ يقول: " وسط بسكون السين

([1]) ينظر: عسيري. إبراهيم بن علي. ١٤٢٩هـ. **(المسائل النحوية و الصرفية في كتاب الفصوص لأبي العلاء صاعد البغدادي).** إشراف: أ.د. عبد الكريم عوفي. جامعة أم القرى. مكة المكرمة. ص٦٧.

في الغالب أمّا بفتحها، فاسم متصرف في الغالب أيضًا، وفي غير الغالب يجوز في كليهما التسكين، والفتح."[١] فعباس حسن يرى أنَّه يجوز فيهما التسكين، والتحريك بالفتح إلَّا أنَّ الغالب التسكين في الظرف، والتحريك بالفتحة في الاسم.

وممَّا يؤكد أنَّه يجوز فيهما التسكين والتحريك قول ابن مالك بأنَّ (وسْط) نادرًا ما تخرج عن الظرفية من دون أن يذكر فروقًا بين استخدامها مفتوحة السين أو ساكنة إذ يقول: " ومثل حيث في ندور التجرد عن الظرفية (وسْط) بالسكون، كقولك: جلستُ وسْط القوم. فهذا كثير أعني وقوعه ظرفًا، وأمَّا تجرُّده عن الظرفية، فقليلٌ جدًا لا يكاد يعرف."[٢]

وقد ذكر أحمد مختار عمر في معجم الصَّواب اللُّغوي أنَّ مجمع اللغة العربية المصري قد أجاز إيقاع كلمة (وَسَط) موقع الظرفية دون أن يسبقها حرف جر؛ لأنَّها لا تخلو من الإبهام وعدم الاختصاص.[٣] وما قام به المجمع من إجازة (وسَط) ظرفا مع أنَّها متحركة بالفتحة يسوغ لنا ما رأيناه من ترجيح رأي الكوفيين بأنَّه يجوز فيهما التسكين والتحريك، وإن كان الغالب التسكين في الظرف، والتحريك في الاسم. وممَّا سبق فإنَّ تسكين (وسْط) التي تخرج عن الظرفية ليس خاصًا بالشعر، ويجب أن يخرجَ من باب الضرورة.

([١])عباس حسن. النحو الوافي،٢٦٧/٢.

([٢]) ابن مالك. شرح التسهيل،٢٣٣/٢.

([٣]) ينظر: أحمد مختار عمر. معجم الصَّواب اللُّغوي، ٧٩٢/١.

الفصل الرابع:

أثر شاهد الضرورة الشِّعرية في الخلاف في المستوى النحوي.

كان لشاهد الضرورة الشِّعرية أثر كبير في الخلاف بين النحاة في المستوى النحوي، وذلك بسبب ظهور تراكيب خارجة عن القاعدة العامة المتعارف عليها عند النحاة، فبعضهم رأى أنَّ هذه التراكيب تمثل خروجًا عن القاعدة، ولا يجوز هذا الخروج إلَّا للضرورة الشعرية لأنَّ الشاعر اضطُرَّ إليها بسبب ما في الشِّعر من قوافٍ وأوزان، في حين رأى غيرهم في هذه التراكيب تنوعًا يثري المعنى، ويخدم العبارة، ويجد أنَّها جائزةٌ في الشِّعر وسعة الكلام.

وقد تناول هذا الفصل أثر شاهد الضرورة الشّعرية في الخلاف في المستوى النحوي من خلال دراسة الضرورة الشعرية وتأثيرها في الخلاف النحوي في مواضيع: الحذف، والزيادة، والتقديم والتأخير، والفصل، واستعمال الحروف لغير ما وضعت له.

المبحث الأول: أثر شاهد الضرورة في الخلاف النحوي في ضرورات الحذف.

أولاً: حذف العامل.

١) إضمار الجازم، وإبقاء عمله.

اختلف النحاة في جواز حذف الجازم، وإبقاء عمله[١]، فذهب الجمهور إلى أنَّه لا يجوز في سعة الكلام، وأجازوا أن يأتي في الشِّعر للضرورةِ. وذلك نحو قول متمم بن نويرة:

على مِثْلِ أصحاب البَعُوضَةِ فاخْمُشِي لَكِ الوَيْل حُرَ الوَجْهِ أو يَبْكِ من بَكَى[٢](الطويل)

أراد: ليبكِ من بكى.

وقول الشَّاعر:

محمّدُ تَفْدِ نَفْسَك كلُّ نفسٍ إذا ما خِفْتَ من شيءٍ تَبالا [٣] (الوافر)

أراد: لتفدِ نفسك.

يقول سيبويه: " واعلم أنَّ هذه اللَّام قد يجوز حذفها في الشِّعر، وتعمل مضمرةً."[٤] فسيبويه يجوز عنده أن تحذف لام الأمر، وأن يبقى عملها في الشِّعر. وقد صرَّح السيرافي بجواز ذلك للضرورة، إذ يقول في بيت متمم بن نويرة: " الشاهد في قوله: (أو يبكِ) وهو أمرٌ للغائب، والأمر

---

(١) ينظر: البغدادي. خزانة الأدب، ١١/٩.

(٢) الشاهد لمتمم بن نويرة في : ابتسام الصفَّار. ١٩٦٨م. **شعر مالك و متمم ابنا نويرة اليربوعي**. مكتبة الإرشاد، بغداد. ص٨٤.

(٣) الشاهد لأبي طالب عم النبي عليه الصلاة والسلام في: ابن هشام. حمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد. (د.ت). **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**. تحقيق: عبد المغني الدقر، (د.ط)، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا. ص ٢٧٥. و بلا نسبة في: سيبويه. كتاب، ٨/٣. والمبرد. المقتضب، ١٣٢/٢. ابن السرَّاج. الأصول في النحو، ١٧٥/٢.

(٤) سيبويه. الكتاب، ٨/٣. والمبرد. المقتضب، ١٣٢/٢.

للغائب يكون بالفعل المضارع، ويدخل عليه حرف اللام؛ فلمَّا اضطرَّ حذف اللَّام."[1] فالسيرافي يذكر أنَّ حذف لام الأمر لا يكون إلَّا في الضرورة، إلَّا أنَّه جعله مخصوصًا بالأمر للغائب، فهذا ينطبق على بيت متمم بن نويرة، أمَّا الأمر للمخاطب، فيبدو أن السيرافي لا يعدَّه كالأمر للغائب في وجوب دخول لام الأمر على الفعل المضارع فيه.

أمَّا المبرد، فمذهبه منع حذف لام الأمر حتَّى في الضرورة، وأنكر على النحاة أنَّهم أجازوا الحذف في الشِّعر، إذ يقول: " لا أرى ذلك على ما قالوا؛ لأنَّ عوامل الأفعال لا تُضمر، وأضعفها الجازمة؛ لأنَّ الجزم في الأفعال نظيرُ الخفض في الأسماء."[2]

فالمبرد لا يجيز حذف لام الأمر، و إبقاء عملها في الفعل المضارع في سعة الكلام، وفي الشِّعر. وأنكر على مَن أجازه في الشِّعر للضرورة. وحجَّته في ذلك أنَّه لا يجوز إضمار عوامل الأفعال. وأنَّ عوامل الجزم أضعف من غيرها من العوامل، فهي كعوامل الجرِّ في الأسماء، فكما لم يجز عندَّه حذف حرف الجرِّ، وإبقاء عمله. لم يجز عنده أيضاً حذف الجازم إبقاء عمله في الفعل.

وقد أجاز الكسائي أن تحذف لام الأمر في غير الشِّعر في قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا﴾ (الجاثية: ١٤) على أنَّه أسقط اللام وترك (يغفروا) مجزومًا.[3]

وقد فصَّل ابن مالك الأمر في هذه المسألة، فحذف لام الأمر عنده على ثلاثة أنماط:

([1]) السيرافي. شرح أبيات سيبويه، ١٠٦/٢.

([2]) المبرد. المقتضب، ١٣٣/٢.

([3]) ينظر: ابن مالك. شرح التسهيل، ٦٠/٤.

أ) كثيرٌ مطردٌ إذا كان بعد أمر كقوله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا ﴾ (الجاثية: ١٤) على أنَّ (يغفروا) مجزوم عنده "بجواب الأمر على معنى: إن تقل لهم: اغفروا يغفروا."[١]

ب) ما لم يأتِ بعد أمرٍ، وهو على قسمين: [٢]

- ما كان من الاختيار كقول متمم بن نويرة:

على مِثْلِ أصحاب البَعُوضَةِ فاخْمُشِي لَكِ الوَيْل حُرَ الوَجْهِ أو يَبْكِ من بَكَى (الطويل)

فهذا عند ابن مالك من اختيار الشّاعر، وليس من الضرورة؛ لتمكُّنه من أن يقول: (وليبكِ).

- ما يكون للضرورة كقول الشَّاعر:

فلا تَسْتَطِلْ منِّي بقائي ومُدَّتي ولكنْ يكنْ للخيرِ منك نصيبُ[٣] (الطويل)

أراد: ليكن للخير منك نصيبُ، لكنَّه اضطرَّ فحذف.

أمَّا قوله:

محمّدُ تَفْدِ نَفْسَك كل نفسٍ إذا ما خِفْتَ من شيءٍ تَبالا (الوافر)

فهذا عنده من باب تخفيف الياء، كما حذفوها من الأيدِ، أراد: الأيادي.

---

(١) ابن مالك. شرح التسهيل، ٦٠/٤.

(٢) ينظر: ابن مالك. شرح التسهيل، ٥٩/٤.

(٣) الشاهد بلا نسبة في: ابن جني. سر صناعة الإعراب، ٦٩/٢. ابن مالك. شرح التسهيل، ٥٩/٤. ابن هشام. مغني اللبيب، ٢٩٧.

وتذهب الدراسة إلى الأخذ برأي ابن مالك إذ هو يوفق بين جميع الآراء، وعليه توسع القاعدة فيجوز أن تحذف لام الأمر في سعة الكلام إذا كانت جوابًا لأمر. كما يجوز في الاختيار في بعض المواطن إذا لم تأتِ بعد أمر، إلَّا أن يضطر الشاعر إلى حذفها بما يتوافق مع لغة الشِّعر.

٢) إضمار (أن) المصدرية وإبقاء عملها من غير بدل.

تضمر (أن) ويبقى عملها جوازًا، ووجوبًا في مواضعَ محددة ذكرها النحاة، فأمَّا إضمارها جوازاً، فبعد ستةِ أحرفٍ هي: لام التعليل، ولام العاقبة، وحروف العطف: الواو، والفاء، وثمَّ، و أو.[١] أمَّا إضمارها وجوبًا، فيكون بعد خمسة أحرفٍ.[٢] بعد لام الجحود كقوله تعالى: ﴿ لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا ﴾ (النسَّاء: ١٣٧) وبعد فاء السببية، وبعد واو المعية[٣]، وأو المقدرة بحتَّى[٤].

واختلف النحاة في إجازة إضمار أنْ المصدرية في غير هذه المواضع[٥]، فذهب البصريون إلى أنَّ (أن المصدرية) المخففة من الثقيلة لا تعمل مع الحذف من غير بدل. وهم يرون أنَّه إذا حُذفت (أنْ) في غير المواضع السابقة وجب رفع الفعل المضارع بعدها؛ لزوال عامل النصب. يقول الأخفش: " ومثله (مُرْهُ يعطيني) إن شئت جعلته على (فهو يعطيني)، وإن شئت جعلته على (أن يعطيني)، فلمَّا ألقيت أنْ ارتفع."[٦] فالأخفش يقدر فيها أن، ولكنَّه لا يعملها إذا حُذفت، فيرفع الفعل المضارع بعدها.

---

(١) ينظر: سيبويه. الكتاب، ٣/ ٤١-٤٦.

(٢) ينظر: السابق: ٥/٣ ، ٢٨/٣.

(٣) ينظر: ابن عقيل. شرح ابن عقيل على الألفية، ١٢/٤.

(٤) ينظر: السابق، ٨/٤.

(٥) ينظر: الأنباري. الإنصاف، ٥٥٩/٢.

(٦) الأخفش. معاني القرآن، ١٤٠/١.

ويقول سيبويه في قولهم: (مُرْهُ يحفرُها) " وقد جاء رفعه على شيء هو قليل في الكلام، على مُرْهُ أنْ يحفرَها، فإذا لم يذكروا (أنْ) جعلنا المعنى بمنزلة: في عَسَيْنَا نَفْعَلُ. وهو في الكلام قليلٌ لا يكادون يتكلمون به، فإذا تكلموا به، فالفعل كانَّه في موضع اسم منصوب، كأنَّه قال: (عسى زيدٌ قائلًا) ثمَّ وضع يقول في موضعه، وقد جاء في الشِّعر."[١]

فسيبويه يُنكر أن تُضمرَ (أنْ) ويبقى عملها في الفعل ويقول: إنَّ هذا قليل جداً لا يكادون يتكلمون بهِ، وإن تكلموا بهِ، فيكون الفعل مرفوعًا في موضع اسم منصوب على تقدير: زيدٌ يقولُ الخيرَ. بعد حذف (أنْ) كأنَّه يقول: زيدٌ قائلاً الخيرَ. فجعل الفعل في موضع نصب.

ومثل ذلك قول طرفة بن العبد:

أَلا أَيُّهَذا الزاجِرِيُّ أَحْضُرَ الوغَى وأَن أَشْهَدَ اللَّذَّاتِ، هَلْ أَنتَ مُخْلدي؟[٢](الطويل)

فالبصريون يرفعون الفعل (أحضرُ) لانقطاع عمل أن بحذفها، وحجَّة البصريين لما ذهبوا إليه أنَّ (أن) حرف من عوامل النصب في الأفعال، وعوامل الأفعال ضعيفة، فينبغي أن لا تعمل مع الحذف من غير بدل. وحجَّة أخرى ، وهي أنَّ (أنَّ) المشددة لا تعمل إذا حُذفت، وهي من عوامل الأسماء، وعوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال.[٣] ويظهر هنا اعتماد البصريين على الحُجج العقلية في دفاعهم عن رأيهم، والتقعيد للُّغة.

([١]) سيبويه. الكتاب، ٩٩/٣.

([٢]) الشاهد لطرفة بن العبد في ديوانه: طرفة بن العبد. ٢٠٠٣م. **ديوان طرفة بن العبد**. شرح مهدي محمد ناصر الدين.ط٣، دار الكتب العلمية، بيروت. ص٢٥. وفي: الفراهيدي. الجمل في النحو، ١٤١. وسيبويه. الكتاب، ٩٩/٣.

([٣]) ينظر: الأنباري، الإنصاف، ٥٦٢/٢.

أمَّا الكوفيون، فجائزٌ عندهم أن تعمل أن المصدرية في الفعل المضارع مع الحذف من غير بدل. ويحتجون لما ذهبوا إليه بقراءة أبيٍّ بن كعب[1] – رضي الله عنه– من قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ﴾ (البقرة:٨٣) فنصب (لا تعبدوا)[2] بأنْ مقدَّرة لأنَّ التقدير فيه: أنْ لا تعبدوا إلَّا الله. فحذف أن، وأعملها مع الحذف.

وسيتدلون على ذلك أيضاً بما ورد عن العرب، كقول طرفة بن العبد:

أَلا أَيُّهَذا الزاجِرِيُّ أَحْضُرَ الوغَى وأَن أَشْهَدَ اللَّذَّاتِ، هَلْ أَنتَ مُخْلدي؟

بنصب (أحضرَ) على تقدير: أن أحضرَ، فحذف (أن) واعملها في الفعل. وما يدلُّ على أنَّ طرفة بن العبد أعملها في الفعل بعد إضمارها أنَّه عطفها على (وأَن أَشْهَدَ اللَّذَّاتِ)، فدلَّ على أنَّها تنصب الفعل بعد إضمارها.

وقد وافق العكبري الكوفيين في جواز ذلك إذ يقول في المثل: (تسمعَ بالمعيديِّ خيرٌ من أن تراه.)[3] فيرى العكبري أنَّ (خيرٌ) خبرٌ للمصدر المؤول (سماعك) وتقديره: (أن تسمعَ) " وحذف (أن) وهي مراد جائزٌ."[4] ومثل ذلك أيضا قولهم: (خُذ اللِّصَّ قبل يأخُذَك)[5] على تقدير: (أن يأخُذَك).

---

(1) هو أُبي بن كعب بن قيس من بني النَّجار صحابي من الأنصار. كان من كتَّاب الوحي، وهو مَن كتب كتاب الصلح لأهل بيت المقدس توفي بالمدينة سنة ٢١هـ. ينظر: الزركلي. الأعلام، ٨٢/١.

(2) ينظر: الفرَّاء . معاني القرآن، ٥٣/١.

(3) ينظر: الميداني. أحمد بن محمد. (د.ت). **مجمع الأمثال**. تحقيق: محمد مُحيي الدين عبد الحميد. (د.ط)، دار المعرفة، بيروت. ١٢٩/١.

(4) العكبري. اللباب في علل البناء والإعراب، ٤٨/١.

(5) ينظر: الميداني. مجمع الأمثال، ٢٦٢/١.

أمَّا المحدثون، فقد ساروا على مذهب البصريين ننقل منهم رأى سعيد الأفغاني الذي يرى أنَّ مثل هذه الأمثلة تحفظ، ولا يقاس عليها.[١] وكذلك فعل عباس حسن الذي قال بإجازة هذه الأمثلة في السماع، وعدم القياس عليها حفاظًا على سلامة اللُّغة.[٢] أمَّا محمد عيد، فقد جعل كلَّ ما روي من النثر بنصب الفعل المضارع بعد (أن) المضمرة من الخطأ في الرواية، وما ورد في الشِّعر ، يجعله من الضرورة، إذ يقول: "ويبدو –إن لم يجانبني التوفيق– أنَّ من رَوَوْا هذه العبارات النثرية عن العرب قد أخطئوا السماع، فسقط الحرف "أنْ" من النطق في الرواية ثم درست كذلك، أمَّا البيت الشعري وأمثاله، فقد سقط منه "أنْ" لإقامة الوزن ضرورة."[٣]

وهذا إجحاف منه، ومبالغة، فقد ورد إعمال (أن) مع إضمارها في قراءةٍ قرآنيةٍ، والقراءة حجَّة في اللُّغة. كما لا يعقل أن يتواطأ كل الرواة من النثر على أن يرووا هذه الأمثلة بالنصب دون الرفع. خصوصًا إذا ما وجدنا منها ما كان سائرًا على ألسنتهم من أمثالهم، و الأمثال يفترضُ أن تعبِّر عن كلامهم تعبيرًا صادقًا.

وعلى ما تقدّم تذهب الدراسة إلى أنَّ إضمار (أن) المصدرية، وإبقاء عملها دون عوض جائزٌ في سعة الكلام لورودها في قراءة عبد الله بن مسعود – رضي الله عنه– و لكثرة الأمثلة الواردة فيها من النثر، والشِّعر.

---

(١) ينظر: سعيد الأفغاني. ٢٠٠٣م. **الموجز في قواعد اللغة العربية**. (د.ط)، دار الفكر، بيروت. ص٨٠.

(٢) ينظر: عباس حسن. النحو الوافي، ٤٠٠/٤.

(٣) محمد عيد. النحو المصفى، ٣٧٤.

٣) العطف على ضمير الخفض دون إعادة الخافض.

اختلف النحاة في جواز العطف على ضمير الخفض من دون إعادة الخافض، وانقسموا فيه إلى فريقين[١]: جمهور البصريين، والفرَّاء من الكوفيين الذين لا يجوز عندهم العطف على ضمير الخفض من دون إعادة الخافض، يقول سيبويه: " وجاز: (قمت أنت وزيدٌ)، ولم يجز: (مررت بك أنت، وزيدٍ)؛ لانَّ الفعل يستغني بالفاعل، والمضاف لا يستغني بالمضاف إليه، لأنَّه بمنزلة التنوين وقد يجوز في الشِّعر."[٢] وقد أجاز سيبويه مثل قول الشَّاعر:

فاليوم قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وتَشْتِمُنَا فاذْهَبْ فما بك والأيّامِ من عَجَبِ[٣] (البسيط)

فسيبويه يجيز العطف على ضمير الرفع من دون إعادة العامل؛ لانَّ الفعل يستغني بالفاعل. ولكنَّه يمنع عطف الضمير المجرور من دون إعادة عامل الخفض. وعلة ذك أنَّ حرف الجرِّ شبيهٌ بالتنوين، فلا يعطف عليه كما لا يعطف على التنوين. والعلة الأخرى لوجوب إعادة ذكر حرف الجر عند العطف على ضمير الخفض، هي أنَّ حق المعطوف والمعطوف عليه أن يصلحا لحلول كلٍ واحد محلَّ الآخر، وضمير الجرِّ غير صالح لحلوله محلَّ ما يُعطف عليه.[٤]

وهم بهذا يرفضون قراءة حمزة الزيَّات في قوله تعالى: ﴿ وَاتَّقُوا اللَّـهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ (النساء:١) بقراءة (الأرحامِ) بالخفض عطفًا على الضمير المتصل في (بِهِ)[٥]. فأنكر

---

(١) ينظر: الأنباري. الإنصاف، ٤٦٣/٢.

(٢) سيبويه. الكتاب، ٣٨٢/٢.

(٣) الشاهد بلا نسبة في: سيبويه. الكتاب،٣٨٢/٢. ابن السرَّاج. الأصول في النحو، ١١٩/٢. ابن جني. اللمع في العربية، ٩٧.

(٤) ينظر: ابن مالك. شرح التسهيل، ٣٧٥/٣.

(٥) ينظر: الفرَّاء. معاني القرآن، ٢٥٢/١. الأخفش. معاني القرآن،٢٤٣/١. ابن خالويه. الحجَّة في القراءات السبع، ١١٨.

البصريون، والفرَّاء هذه القراءة، وأجازوا القراءة بالنصب. يقول الفرَّاء: " وفيه قبحٌ؛ لأنَّ العربَ لا تردُّ مخفوضًا على مخفوض، وقد كُنِّي عنه."[١]

وقد أشار إلى قبحه في سعة الكلام، وإجازته في الشِّعر غير قليل من النحاة كالسيرافي إذ يقول: " وهذا قبيح، ويجوز في الشَّعر."[٢] ويقول ابن السرَّاج: " أمَّا المخفوض فلا يجوز أن يعطف عليه ظاهرٌ، فلا يجوز: (مررت بك، وزيدٍ) وقد حُكِيَ أنَّه جاء في الشِّعر."[٣]

أمَّا ابن جني وإن تأول لقراءة حمزة بالخفض، وأجازها إذ يقول: " ليست هذه القراءة عندنا من الإبعاد والفحش والشناعة والضعف على ما رآه فيها، وذهب إليه أبو العباس، بل الأمر فيها دون ذلك وأقرب وأخفُّ وألطف."[٤] وهذه الخفة، واللطافة التي يراها ابن جني تأتي من أنَّ ابن جني لا يحمل القراءة على العطف على الضمير المجرور، بل إعتقادٌ منه أنَّها من الحذف على أنَّ فيها حرف الجرِّ، وهو الباء، ثمَّ حُذفت الباء لتقدُّم ذكرها كما يحذف في قولهم: (بمن تمرر، أمرر) و (على من تنزل، أنزل) ولم تقل: أمرر به، وأنزل عليه؛ لتقدُّم ذكرهما.[٥]

فابن جني يجيز قراءة حمزة بالخفض، لا على أنَّها من باب العطف على الضمير المجرور من دون إعادة الخافض، بل على تأول حذف حرف الجرِّ؛ لتقدم ذكره. ولكنَّه في كتاب اللُّمع يجعل هذا لحنًا لا يجوز عنده، ويجيزه في الشِّعر فقط. كقول الشَّاعر:

فاليوم قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وتَشْتِمُنَا فاذْهَبْ فما بك والأيّامِ من عَجَبِ (البسيط)

---

(١) الفرَّاء. معاني القرآن، ٢٥٢/١.

(٢)السيرافي. شرح أبيات سيبويه، ١٩٢/٢.

(٣) ابن السرَّاج. الأصول في النحو، ١١٩/٢.

(٤) ابن جني. الخصائص، ٢٨٥/١.

(٥) ينظر: ابن جني، الخصائص، ٢٨٥/١ -٢٨٦.

مع أنَّه كان بإمكانه أن يتأول له كما تأول لقراءة حمزة بالخفض. إلَّا أنَّه جعله لحنًا إذ يقول: " فإن كان المضمر مجرورًا، لم تعطف عليه إلَّا بإعادة الجار. تقول: مررت بك وبزيدٍ. ونزلت عليك وعلى جعفرٍ. ولو قلت: مررن بك وزيدٍ كان لحنًا."[1]

أمَّا الكوفيون[2]، والأخفش من البصريين[3]، فأجازوا أن يعطف على الضمير المجرور دون إعادة حرف الجر، محتجين لجوازه بأنَّه قد جاء في القرآن الكريم في قراءة حمزة من قوله تعالى: ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ﴾ (النساء:١) كذلك في قوله تعالى: ﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ﴾ (النساء:١٢٧) فـ(ما) الموصولة في موضع جرٍّ لأنَّه عطف على الضمير في (فيهن). وقوله تعالى: ﴿ لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ ﴾ (النساء:١٦٢) فـ(المقيمين) في موضع خفض بالعطف على الكاف في (إليك) والتقدير فيه: يؤمنون بما أُنزل إليك، إلى المقيمين الصلاة. ومنه أيضًا قوله تعالى: ﴿ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ (البقرة: ٢١٧) فعطف (المسجد الحرام) على الهاء في (بهِ).

هذه الآيات الكريمة، وما جاء عن العرب من العطف الضمير المجرور من دون إعادة الجار، كقول الشَّاعر:

فاليوم قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وتَشْتِمُنَا فاذْهَبْ فما بك والأيّامِ من عَجَبِ (البسيط)

([1]) ابن جني. اللمع في العربية، ٩٧.

([2]) ينظر: الأنباري، الإنصاف،٤٦٣/٢ -٤٦٤.

([3]) ينظر: الأخفش. معاني القرآن، ٢٤٣/١.

دليلٌ عند الكوفيين على جواز العطف على الضمير المجرور في سعة الكلام من دوم إعادة الجر.

وردَّ ابن خالويه ما ذهب إليه البصريون من رفضهم لقراءة حمزة بالخفض في: (بهِ و الأرحامِ) قال: " وإذا كان البصريون لم يسمعوا الخفض في مثل هذا، ولا عرفوا إضمار الخافض، فقد عرفه غيرهم."[١] فهو يرى إجازة العطف على الضمير المجرور، ويقول بأنَّه إذا كان البصريون لم يصلهم مثل هذا في السماع عن العرب، فقد وصل لغيرهم وعرفه، وينكر عليهم إجازتهم حذف رُبَّ، وإبقاء عملها ثمَّ يختارون النصب في : ﴿بِهِ والأرحامَ﴾(النساء:١)[٢]

وقد أخذ ابن مالك برأي الكوفيين[٣] في هذه المسألة لما استدلوا به من آيات القرآن الكريم. كما احتجَّ لذلك بحديث النبي – صلَّى الله عليه وسلم- : (إنَّما مثلُكم، واليهودِ، والنصارى.)[٤] بالجرِّ في اليهود، والنصارى عطفًا على الضمير في (مثلكم). واستدل أيضًا بقول بعض العرب: (ما فيها غيره، وفرسِه)[٥] والتقدير: غيره، وغير فرسه.

وبعد هذا العرض نرى أنَّ رأي الكوفيين هو الصواب، فعطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور من دون إعادة ذكر حرف الجرِّ جائزٌ في سعة الكلام؛ لوروده في القرآن الكريم، وفي

---

(١) ابن خالويه. الحجة في القراءات السبع،١١٩.

(٢) ينظر: السابق. ١١٩.

(٣) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٣٧٦/٣.

(٤) البخاري. الجامع الصحيح المختصر. ٧٩٢/٢ حريث رقم:(٢١٤٩)

(٥) الحكاية في هذا النصِّ لقطرب ينظر: ابن مالك. شرح التسهيل،٣٧٦/٣. والسيوطي. همع الهوامع، ٢٢١/٣. ابن هشام. أوضح المسالك، ٣٩٢/٣.

الصحيح من الحديث عن النبي – صلَّى الله عليه وسلم–، وما ورد عن العرب. وليس صحيحًا ما ذهب إليه البصريون من تحاملهم على قراءة حمزة بالخفض.

٤) النصب على نزع الخافض.

ذكر النحاة أنَّ النصب على نزع الخافض جائز، وذكروا الحالات التي يأتي عليها حذف حرف الجر مع تعدي الفعل بغير حرف الجر، فقالوا: أنَّه يكون قياسًا مطردًا إذا كان الحذف مع الحروف المصدرية أنَّ، وأنْ، فهنا يكون الحذف على القياس عندهم ويجوز أن يتعدي الفعل، وينصب الاسم بعده. أمّا الحالة الثانية، فالحذف فيها جائزٌ في الكلام نثرًا، وشعرًا، وذلك فيما كَثُر عن العرب من الأفعال التي تعديتها مع حذف حرف الجر كقولهم: (دخلت الدَّار) وأجازوا ذلك لكثرة الاستعمال.[١] وما جاء خلافًا لهذا جاء على السماع في ضرورة الشِّعر[٢]. وذلك نحو قول جرير:

تمرُّون الدِّيارَ ولم تَعُوجُوا كلامُكُم عَلَيَّ إذن حَرَامُ [٣] (الوافر)

على أنَّ جرير حذف الجرَّ، وأراد: تمرون على الديارِ.

وقول الآخر:

أستغفرُ اللَّهَ ذنبًا لستُ مُحْصِيهُ رَبُّ الْعِبَادِ إليهِ الوجهُ والعملُ [٤] (الطويل)

حذف حرف الجر ونصب الاسم بعده على تقدير: استغفر الله من ذنبٍ.

---

(١) ينظر: ابن مالك. شرح التسهيل، ١٤٩/٢-١٥٠.

(٢) ينظر: ابن عصفور. شرح الجمل، ٢٨٣/١.

(٣) الشاهد لجرير في ديوانه. دار بيروت، ص٤١٦. ورواية الديوان: (أيمضون الرُّسومَ ولا تَحَيَّا كلامُكُم عليَّ إذن حرامُ) وبهذه الرِّواية لا ضرورة في البيت. والبيت لجرير في: المبرد. الكامل في اللغة والأدب، ٣٣/١. برواية الديوان، وقد ذكر أنَّ حفيد جرير قد قال: إنَّ جدي قال: (مررتم بالديار ولم تَعُوجُوا كلامُكُم عَلَيَّ إذن حَرَامُ). ورواية: (تمرون الديارَ) هي الثابتة في أكثر كتب النحو.

(٤) الشاهد للنابغة الذبياني في ديوانه، ص٢٧.

وقول النابغة:

فَبِتُّ كَأَنَّ العائِداتِ فَرَشْنَنِي هَراسًا بِهِ يُعْلى فِراشي وَيُقْشَبُ [1] (البسيط)

أراد: فرشن لي.

فأجاز هذا في الشِّعر للضرورة الكوفيون، كما ذكر القيرواني، إذ يقول: " ومما يجوز له عند الكوفيين: حذف باء الإلزاق، في قولهم: مررت بزيد، فأجازوا: مررت زيداً... وأنكر هذا سائر البصريين، وقالوا: لا يجوز في كلام ولا شعر."[2] فمن خلال نصِّ القزاز القيرواني يتضح الخلاف في هذه المسألة حيث أجاز الكوفيون حذف حرف الجر، وحصره هو بالباء التي بمعنى الإلصاق. أمَّا البصريون فلم يجيزوا ذلك لا في النثر ولا في الشِّعر. وقد أجاز هذا في الضرورة ابن عصفور[3]، وابن هشام[4].

فيما عدَّه جمهور البصريين من الشَّاذ الذي لا يقاس عليه.[5] يقوا ابن بعيش: " قد حكى عنهم: "مررت زيدًا"، كأنَّه أعمله بحسب اقتضائه، ولم ينظر إلى الضعف، وهو قليل شاذّ."[6]

وقد أجاز الأخفش الأصغر أبو الحسن علي بن سليمان "أن يحكم باطراد حذف حرف الجر والنصب فيما لا لبس فيه."[7]

([1])الشاهد للنابغة الذبياني في ديوانه، ٢٧.

([2]) القيرواني. ما يجوز للشاعر، ٢٢٢.

([3]) ينظر: ابن عصفور. ضرائر الشعر،١٤٦. وشرح الجمل ، ٢٨٣/١.

([4]) ينظر: ابن هشام. مغني اللبيب، ٦١٦.

([5]) ينظر: الاستراباذي. شرح الرضي على الكافية، ١٣٨/٤.

([6]) ابن يعيش. شرح المفصل، ٤٥٥/٤.

([7]) ابن مالك. شرح التسهيل، ١٥٠/٢.

ويذهب الباحث إلى الأخذ بالنصب على نزع الخافض لانَّ فيه توسعة في الأسلوب في الشَّعر بلغته الخاصة التي تقتضي استعمال أساليب مرنة في اللُّغة، كما أنَّ هذه الحاجة للتوسع تشمل الكاتب في غير الشِّعر خصوصًا إذا أمن اللَّبس، ووضوح المعنى، كما يقول محمد عيد: "لا حاجة لهذا التضييق والتوقف على ما ورد عن العرب؛ لأنَّ حاجة الناثر للتوسع وحاجة الشاعر للغته الخاصة لا تتوقف على عصر دون عصر، ولا قائل دون آخر، فالأحسن –إن لم يجانبني الصواب– أن يباح ذلك لأصحاب الحاجة إليه نثرًا أو شعرًا."[١]

٥) حذف حرف الجرَّ مع إبقاء عمله.

اختلف النحاة في جواز حذف حرف الجرَّ مع إبقاء عمله، فلم يجز عندهم إلَّا سماعًا.[٢]وانفرد ابن عصفور بأن صرَّح بأنَّ إضمار حرف الجرِّ، والإبقاء على عمله جائزٌ في ضرورة الشَّعر[٣].وذلك نحو قول الشَّاعر:

لاهِ ابنُ عَمك لا أفضَلت في حَسَبٍ عَنَّا ولا أنت ديَّانِي فَتَخزوني[٤](البسيط)

وقول الشاعر:

رأينَ خليسًا بعد أحوى تلعبُ بفوديه سبعون السنينَ الكواملِ[٥] (الطويل)

([١]) محمد عيد. النحو المصفى، ٦٨٣.

([٢]) ينظر: ابن مالك. شرح التسهيل،١٥٠/٢.

([٣]) ينظر: ابن عصفور. ضرائر الشِّعر، ١١٤-١٤٥.

([٤]) الشاهد لذي الأصبع العدواني في: المفضل بن محمد اليعلي.(د.ت). **المفضليات**. تحقيق: أحمد شاكر وعبد السلام هارون.ط٦. دار المعارف، القاهرة. ١٦٠

([٥]) الشاهد: لأبي حيَّة النُّميري. الهيثم بن الربيع. ١٩٧٥م. **شعر أبي حيَّة النُّميري**. تحقيق: يحيى الجبوري. منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق. ص١٦٧.

حيث ذهب ابن عصفور إلى أنَّ الشَّاعر أضمر حرف الجرّ في قوله: (لاهِ ابن عمِّك) وأراد: (لله ابن عمِّك). وكذلك قول الشَّاعر: (سبعون السنين) أراد: (سبعون من السنين) وهذا عنده لا يجوز في سعة الكلام إلَّا سماعًا، ويجيزه هو في الشِّعر ضرورةً.

وهو بهذا يخالف جمهور النحاة الذين أجازوا إضمار حرف الجرِّ مع الإبقاء على عمله في الاسم المجرور في السَّماع دون القياس. وممَّا يقوي جوازه في السَّماع ما ذكره الخليل بأنَّ العرب في الجاهلية كانت تقول: (لاهِ أنت) في معنى: (لله أنت)، ولمَّا جاء الإسلام كرهوا ذلك، وكانوا يقولون أيضا: (لاهمَّ) في: (اللهمَّ).[1]

وقد اختلف سيبويه، والمبرد في توجيه قولهم: (لاهِ)، فذهب سيبويه إلى أنَّه أراد: (لله) فحذف لام الجرِّ، ولام التعريف، وبقيت اللام الأصلية. ويعلِّلُ ذلك بأنَّهم أرادوا الخفَّة، إذ يقول: " قولهم: لاهِ أبوك، حذفوا لام الإضافة واللام الأخرى؛ ليخففِّوا الحرف على اللِّسان."[2]

ويذكر هذا أيضًا في موضع آخر من الكتاب، ولكنَّه يرى أنَّه من المسموع الذي لا يوافق سلامة كلام العرب أن يضمروا حرف الجرِّ، فيقول: " لاهِ أبوك، تريد: لله أبوك، حذفوا الألف واللَّامين. وليس هذا طريقةَ الكلام، ولا سبيله؛ لأنَّه ليس من كلامهم أن يُضمروا الجار."[3]

أمَّا المبرد، فأنكر ما ذهب إليه سيبويه، وكان يقول: إنَّ المحذوف هو لام التعريف، واللام الأصلية، والمتبقية هي لام الجرِّ؛ لأنَّ الجار لا يجوز حذفه.[4]

([1]) ينظر: الفراهيدي. العين، ٩٠/٤.

([2]) سيبويه. الكتاب، ٤٩٨/٣.

([3]) السابق: ١١٥/٣.

([4]) ينظر: البغدادي. خزانة الأدب، ١٧٤/٧.

فالمبرد يرى أنَّ اللام الباقية في (لاهِ) هي لام الجرِّ؛ لأنَّ حرف الجرِّ لا يجوز أن يحذف؛ لذلك حذفت لام التعريف، واللام الأصلية.

و رأي سيبويه هو الصواب لما ورد عن العرب أنَّهم يحذفون حرف الجرِّ، ومثاله قول أبي حيَّة النميري:

رأينَ خليسًا بعد أحوى تلعبُ بفوديه سبعون السنينَ الكواملِ (الطويل)

وكذلك ما ورد من أمثلة من النثر على حذف حرف الجرِّ مثلما روي عن رؤبة أنَّه كان إذا قيل له: (كيف أصبحت عافاك الله؟)، فيقول: (خيرٍ والحمد لله) على تقدير: بخير، أو على خير.[١]

وتذهب الدراسة إلى أنَّ إضمار حرف الجرِّ، وإبقاء عمله ليس مختصًا بضرورة الشِّعر، بل هو جائز ومسوَّغ في سعة الكلام يؤكِّده ما السيوطي عن الخليل من أنَّ العرب في الجاهلية كانوا يقولون: (لاهِ أبوك)، وما تركوا ذلك لشيءٍ إلَّا أنَّهم كرهوا هذا عندما جاء الإسلام لخصوصية لفظ الجلالة.[٢] ولأمن اللبس فيما كثر الاستعمال فيه.[٣]

٦) حذف حرف العطف.

اختلف النحاة في جواز حذف حرف العطف من عدمه، وانقسموا في ذلك إلى فريقين: فريق منع حذف حرف العطف، وهم: ابن جنِّي، والسُّهيلي، وابن الصَّائغ.[٤] فقد عدَّ ابن جني حذف حرف

([١])ينظر: ابن عصفور، ضرائر الشّعر،١٤٥.

([٢]) ينظر: ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ٦١١/٢.

([٣]) ينظر: السيوطي. همع الهوامع،٥٢٠/٣.

([٤]) ينظر: السابق: ٢٢٦/٣.

العطف شاذًا لا يجوز، إذ يقول: " واعلم أنَّ حرف العطف هذا قد حُذِفَ في بعض الكلام إلَّا أنَّه من الشَّاذ الذي لا ينبغي لأحد أن يقيس عليه."[١]

فابن جني يرى أنَّ حذف حرف العطف، وإن جاء في بعض الكلام، فإنَّه من الشَّاذ الذي لا يُقاس عليه. وإلى ذلك ذهب السُّهيلي، إذ يصرِّح بأنَّه " لا يجوز إضمار حروف العطف."[٢]

ومن حذف حرف العطف قول الشَّاعر:

كَيفَ أصْبَحتَ كَيفَ أمْسَيْتَ ممّا يَغرسُ الوُدَّ فِي فُؤاد الكَريم[٣] (الخفيف)

وقول الآخر:

وَكَيْفَ لَا أَبْكي، عَلَى عِلَّاتي، صَبَائِحِي غَبائِقِي قَيلاتي [٤] (الرجز)

ومن الكلام المنثور قولهم: (أكلت لحمًا سمكًا تمرًا)[٥] وهذا ضعيف عندهم في القياس، وما يضعفه أنَّ الواو كانت للاختصار، فهي تستخدم بدلًا من تكرار العامل، فتعمل عمله[٦]، كما أنَّ الحروف تدلُّ على معانٍ في النفس، فلو أُضمرت حروف العطف لالتبس الأمر، ولم يفهم ما في نفس المتكلم.[٧]

---

(١) ابن جني. سرُّ صناعة الإعراب، ٢٧٩/٢، وينظر: الخصائص، ٢٩٠/١.

(٢)السُّهيلي. أبو القاسم، عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد. ١٩٩٢م. **نتائج الفكر في النحو**. ط١، دار الكتب العلمية، بيروت. ٢٠٧.

(٣) الشاهد بلا نسبة في: ابن جني. الخصائص، ٢٩٠/١. وابن مالك. شرح التسهيل، ٣٨٠/٣. السيوطي. همع الهوامع،٢٢٦/٣.

(٤) الشاهد بلا نسبة في: ابن جني. الخصائص، ٢٩١/١.وابن جني. سرُّ صناعة الإعراب، ٢٧٩/٢. ابن سيده. المحكم، ٥٠٣/٦.

(٥) ابن جني. سرُّ صناعة الإعراب، ٦٣٥/٢.

(٦) ينظر: ابن جني. سر صناعة الإعراب،٢٨٠/٢.

(٧) ينظر: السَّهيلي. نتائج الفكر،٢٠٧.

وقد ذكر القيرواني أنَّ حذف حروف العطف من الضرائر التي تجوز للشاعر دون الناثر أن يستخدمها، إذ يقول: " ومِمَّا يجوز له عند بعض النحويين حذف واو العطف، فأجازوا ان يقول الشَّاعر إذا اضطرَّ: رأيت زيدًا عمرًا. على غير البدل، ولكن على معنى: رأيت زيدًا وعمرًا."[١] كذلك خصَّصه ابن عصفور بالشِّعر، فأجاز أن يُحذف حرف الجرِّ إذا اضطرَّ الشاعر إلى ذلك، ولكنَّه اشترط لذلك أن يكون الكلام واضحًا من غير لبس في المعنى.[٢]

وأمَّا الفريق الآخر، فقد أجازوا أن يُحذف حرف العطف في سعة الكلام. ومن أعلام هذا الفريق أبو علي الفارسي[٣]، وبعض المتأخرين كابن مالك[٤]، والسيوطي[٥].

وقد استدلوا على ما ذهبوا إليه بقوله تعالى: ﴿ وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ﴾ (التوبة:٩٢) على تقدير: وقُلْتَ لا أجدُ.

كما استدل ابن مالك على جواز حذف حرف العطف بحديث النبي – صلَّى الله عليه وسلم– (تصدق رجل من دينار، من درهمه، من صاع بُرِّه، من صاع تمره.)[٦] ويفسر ابن مالك الحديث بقوله: " أي: من دينار إن كان ذا دينار، ومن درهمه إن كان ذا درهم، ومن صاع بُرِّه إن كان ذا بُر، ومن صاع تمره إن كان ذا تمر."[٧]

---

(١) القيرواني. ما يجوز للشاعر، ٢٦٤.

(٢) ينظر: ابن عصفور، ضرائر الشِّعر، ١٦١.

(٣) ينظر: السُّهيلي. نتائج الفكر، ٢٠٧ .

(٤) ينظر: ابن مالك. شرح التسهيل، ٣٨٠/٣.

(٥) ينظر: السيوطي. همع الهوامع، ٢٢٦/٣.

(٦) مسلم. صحيح مسلم. ٧٠٤/٢، رقم الحديث: ١٠١٧.

(٧) ابن مالك. شرح التسهيل، ٣٨١/٣.

وقد أجاز ابن مالك أيضًا حذف (أو) إذا أمن اللبس في المعنى، وذكر مثالًا عليه قول عمر بن الخطَّاب –رضي الله عنه– : (صلَّى رجل في إزار ورداء، في إزار وقميص، في إزار وقَباء)[1] أي: في إزار ورداء، أو في إزار وقميص، أو في إزار وقباء. ومنه أيضاً قول بعض العرب: (اعطِهِ درهمًا، درهمين، ثلاثة)[2]

وقد أجاز مجمع اللغة العربية المصري حذف حرف العطف إذا أمن اللَّبس.[3]وتذهب الدِّراسة إلى جواز حذف حرف العطف إذا أمن اللَّبس؛ لوروده في الفصيح من الكلام في القرآن الكريم، والصحيح من الحديث الشريف. أنَّه يجب أن لا يختصَّ بالضرورة.

٧) حذف المضاف وإبقاء المضاف أليه على إعرابه.

ذهب بعض النحاة[4] إلى أنَّ حذف المضاف، وإبقاء المضاف إليه على إعرابه مَمَّا يُضطرُّ إليه الشَّاعر، فجعلوه من الضرورة. وذلك كقول أبي دواد:

أكلَّ امرئٍ تحسبين امرأً ونارٍ توقَّدُ باللَّيلِ نارًا[5] (المتقارب)

أراد: (وكلُّ نارٍ) فحذف المضاف، وأبقى المضاف إليه على إعرابه.

([1]) البخاري. الجامع الصحيح، ١٤٣/١. رقم الحديث: ٣٥٨.

([2]) ابن مالك. شرح التسهيل، ٣٨١/٣.

([3]) أحمد مختار عمر. معجم الصَّواب اللغوي، ٩٣٥/٢.

([4]) ينظر: ابن عصفور. ضرائر الشعر، ١٦٥.

([5]) الشاهد لأبي دواد الإيادي في: الإيادي. أبي دواد، جارية بن الحجَّاج. ٢٠١٠م. **ديوان أبي دواد الإيادي**. تحقيق: أنوار محمود الصالحي وأحمد هاشم السامرائي. ط١، دار العصماء، دمشق.ص١١٢.

ومن ذلك أيضًا قول عبيد بن قيس الرقيات:

رحمَ اللهُ أعظُمًا دَفَنوها بسِجستانَ طلحةِ الطلحاتِ([1]) (الخفيف)

على تقدير أنَّ الشاعر أراد: أعظم طلحة الطلحاتِ.

وقد كان لهذه الأبيات أثر في بروز خلاف بين النحاة في تخريجها، واختلاف آرائهم فيها.

فذهب الخليل[2]، وسيبويه إلى أنَّ ما جاء في الأبيات من باب حذف المضاف، إبقاء المضاف إليه على إعرابه. واستدلوا بذلك على جواز حذف المضاف إذا دلَّ عليه الكلام، وإبقاء عمله في المضاف إليه. وقد جعله سيبويه كقولهم: (ما كلُّ سوداءَ تمرةً، ولا بيضاءَ شحمةٌ) على تقدير: (ولا كلُّ بيضاء شحمةً) فحذف المضاف (كلٌّ)؛ لأنَّه اكتفى بذكره أولاً، ولقلة التباسه.

ويقول في بيت أبي دواد: " فاستغنيتَ عن تثنية كل لذكرك إيَّاه في أوّل الكلام ولقلّة التباسِه على المُخاطَبِ. وجاز كما جاز في قولك: ما مِثْلُ عبدِ الله يقول ذاك ولا أخِيهِ، وإن شئتَ قلت: ولا مثلُ أخيه."[3] فسيبويه يرى أنَّ الشاعر جاز له أن يحذف المضاف لأنَّه ذُكِر في أول الكلام، فأمن اللبس، وعليه جاز الحذف فيه. وقد أجازه كذلك الزمخشري، وإن جعله شاذًا لا يكون إلَّا في السماع كإضمار حرف الجرِّ.[4]

([1]) الشاهد لعبيد بن قيس الرقيات في ديوانه. ص٢٠.

([2]) ينظر: ابن يعيش. شرح المفصل، ١٩٧/٢.

([3]) سيبويه. الكتاب، ٦٦/١.

([4]) ينظر: الزمخشري. المفصل،١٣٨.

وذهب ابن مالك إلى أنَّ حذف المضاف، وإبقاء المضاف على إعرابه يكون على ضربين: مقيس، وهو أن يُحذَف المضاف، ويكون قد ذُكِرَ قبله مثله لفظًا ومعنى، ويكون قد عُطِفَ عليه[1].

ويقول ابن مالك هذا في ألفيته:[2]

وربَّما جرُّوا الذي أَبْقُوا كَمَا قَدْ كَانَ قَبْل حَذْفِ مَا تَقَدَّمَا

لَكِنْ بِشَرطِ أَنْ يَكُونَ حُذِف مُمَاثِلاً لِمَا عَلِيهِ قَدْ عُطِف

أمَّا غير المقيس، فهو ما جاء مخالفًا لما اشترطه ابن مالك في الحذف المقيس، وهو العطف على مثل له يكون قبله في الكلام. وهذا عنده جائز في السَّماع ولكن لا يُقاس عليه.[3] ومن مثال المقيس عند ابن مالك قراءة ابن الجمَّاز في قوله تعالى: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾ (الأنفال:٦٧) بجرِّ (الآخرةِ) على تقدير: والله يريد عرض الآخرةِ.

ومن غير المقيس قول عبيد الله بن قيس الرقيات:

رحمَ اللهُ أعظُماً دَفَنوها بسِجستانَ طلحةِ الطلحاتِ (الخفيف)

وهذا الحذف عند ابن مالك ليس مقيسًا لأنَّ الشاعر حذف المضاف من دون عطف على متقدَّم يماثله.

---

(١) ينظر: ابن مالك. شرح التسهيل، ٢٧٠/٣.

(٢) ابن مالك. جمال الدين محمد بن عبد الله. (د.ت). **ألفية ابن مالك**. (د.ط).دار المعارف. ٣٨.

(٣) ينظر: ابن مالك. شرح التسهيل، ٢٧١/٣.

أمَّا الأخفش، والكوفيون[1]، فيقولون أنَّ قول أبي داود هو من باب جواز العطف على عاملين. إذ أجاز الأخفش مثل قولهم: (مرَّ زيدٌ بعمرو وخالدٌ بكرٍ) فجعلوا قوله:

أكلَّ امرئٍ تحسبين امرأً ونارٍ توقَّدُ باللَّيلِ ناراً (المتقارب)

فالأخفش يرى أنَّه جرَّ (نارٍ) عطفًا على (امرئ) ويجوز عنده أن ينصب (نارًا) عطفًا على (امرأ) فعطف على عاملين. وهم يجعلون قولهم: (ما كلُّ سوداءَ تمرةً، ولا بيضاءَ شحمةٌ) من باب العطف على عاملين، وذلك " أنَّ (بيضاء) جُرَّ عطفًا على (سوداء)، والعامل فيها (ما و كل) وقوله: (شحمةً) منصوب عطفًا على خبر (ما)."[2]

وقد جعل السيوطي قول عبيد الله بن قيس الرقيات:

رحمَ اللهُ أعظُماً دَفَنوها بسِجستانَ طلحةِ الطلحاتِ (الخفيف)

على أنَّه من بدل الكل من البعض[3]، والذي يرى أنَّه جائزٌ؛ لوروده في الفصيح نحو قوله تعالى: ﴿ فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْئًا (٦٠) جَنَّاتِ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدَ الرَّحْمَنُ عِبَادَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًّا﴾ (مريم:٦٠-٦١) فجنات عنده أُعربت بدلًا من جنَّة "وهو بدل كلٍّ من بعض، وفائدته تقرير أنَّها جنَّات كثيرة، لا جنَّة واحدة."[4]

---

(1) ينظر: ابن يعيش. شرح التسهيل، ١٩٧/٢.

(2) ابن يعيش. شرح المفصل، ١٩٧/٢.

(3) ينظر: السيوطي. همع الهوامع، ١٧٩/٣.

(4) السيوطي. همع الهوامع، ١٧٩/٣.

٨) حذف جملة الشرط بعد إن.

ذهب ابن عصفور[١] إلى أنَّ فعل الشَّرط وفعل جواب الشرط يحذفان بعد (إنْ) للضرورة، ولا يجوز حذفهما في غير الشِّعر، ومثال ذلك قول رؤبة:

قالتْ بَنَاتُ العَمِّ: يَا سَلْمى وَإِنْ

كَانَ فَقيرًا مُعْدِمًا قَالَتْ: وإِنْ [٢] (الرجز)

وجاء الشاهد على حذف فعل الشرط، وجواب الشرط بعد (إنْ) على تقدير: وإن كان فقيرًا معدمًا أتزوجه. وكانت إجازة ابن عصفور للحذف في (إنْ) دون غيرها من أدوات الشرط لأنَّها "أمُّ أدوات الشرط، فجاز فيها من الشرط ما لم يجز في غيرها."[٣]

وقد ذهب الرضي أيضًا إلى أنَّ حذف جملة الشرط بعد (إنْ) يكون بعدها دون غيرها من أدوات الشرط، وهو يعدُّ حذفها خاصٌّ في الشِّعر مع وجود قرينة تدل على المحذوف.[٤] وكذلك عدَّها البغدادي في خزانة الأدب من الضرورة.[٥]

وذكر السيوطي أنَّ ابن مالك يرى أنَّها من الضرورة، إلَّا أنَّ ابن مالك لم يشر إلى أنَّ حذف جملة الشرط بعد (إنْ) يكون في الشِّعر للضرورة وقد اكتفى في شرح الكافية بأن قال: "أنَّ هذا لا يجوز

---

(١) ينظر: ابن عصفور. ضرائر الشعر،١٨٥.

(٢) الشاهد لرؤبة بن العجاج في ديوانه، ١٨٦.

(٣) بن عصفور. ضرائر الشِّعر، ١٨٥.

(٤) ينظر: الرضي. شرح الكافية، ٨٦/٤.

(٥) ينظر: البغدادي. خزانة الأدب، ١٥/٩.

في غير (إنْ) وهو ما يدل على أصالتها في باب المجازاة."[1] وعليه، فلا دليل على ما نسبه السيوطي إلى ابن مالك من أنَّه يعدُّ حذف جملة الشرط بعد (إنْ) حصرًا من الضرورة.

ومن الجدير بالذكر أنَّ الخليل يرى أنَّ (إنْ) تكون بمعنى (نعمْ) أو (أجلْ) فتكون حرف جواب وذكر الخليل أنَّها لغة لبعض العرب. واستدل ببيت رؤبة على هذا المعنى لـ(إن)[2]. وهو بهذا ينهي الخلاف ف (إنْ) في هذا الشاهد حرف جواب بمعنى نعم، ولا وجود لحذف في الشاهد.

وتذهب الدراسة إلى أنَّ حذف الجملة الشرطية بعد (إنْ) جائزٌ إذا دلَّ عليه الكلام، وفُهِمَ المعنى. وفي هذا الشاهد العناصر المحذوفة ذكرت في بداية الكلام، فكانت قرينة واضحة دلَّت على المعنى. وهذا يجعل الذهن يقدر ما يحذف من الكلام بتقدُّم ذكره، أو الإشارة إليه.[3]

٩) حذف الإعراب.

ورد في كتب النحو عن النحاة أنَّ من ضرورة الشِّعر حذف حركة الإعراب. نحو قول امرئ القيس:

فاليومَ أشربْ غير مُسْتَحْقِبٍ إثمًا من اللهِ ولا وَاغل[4] (السريع)

([1]) ابن مالك. شرح الكافية الشافية، ١٦١٠/٣.

([2]) ينظر: الفراهيدي. الجمل في النحو، ١٣٣.

([3]) ينظر: حبنكة. عبد الرحمن بن حسن. ١٩٩٦م. **البلاغة العربية**. ط١، دار القلم، دمشق. ٥٦٠/١.

([4]) الشاهد لامرئ القيس في ديوانه، ١٤٣. وبرواية: (فاليوم أسقى غير مستحقبٍ إثما من الله ولا واغل) في: المبرد. أبو العباس، محمد بن يزيد.١٩٩٧م. **الكامل في اللغة الأدب**. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار الفكر العربي، ط٣، القاهرة. ١٩٥/١.

حيث حُذفت الضمة من آخر الفعل (أشربُ) فعدوا هذا الحذف ممَّا اضطر إليه الشاعر، كذلك قول جرير:

سِيروا بني العمِّ فالأهواز منزلكم ونهر تِيرَى فما تعرفْكم العَربُ[1](البسيط)

والشاهد فيه حذف الضمة التي حركة الإعراب من الفعل المضارع (تعرفُكم) لضرورة الشعر. وكان لحذف حركة الإعراب في هذه الشواهد وما شابهها، أثر كبير في الخلاف بين النحاة. إذ انقسموا بين مُجِيزٍ له في الشعر ضرورةً دون النثر، وهذا مذهب سيبويه.

فقد أجاز سيبويه حذف حركة الإعراب في ضرورة الشعر.[2] حيث ذكر إنّه يجوز تسكين الحرف المرفوع، والمجرور في الشعر. وعلة ذلك مشابهتها لكسرة (فخِذ) حيث حذفوها، فقالوا: (فخْذ) وبضمة (عضُد) حيث قالوا: (عضْد)، وذلك نحو قول الأُقيشر الأسدي:

رُحْتِ وفي رِجْلَيْكِ ما فيهما وقد بَدَا هَنْكِ من المِئْزَرِ[3](السريع)

وأنّه قد يسكن بعضهم في الشعر، ويشم، وذلك نحو قول امرئ القيس:

فاليومَ أشربْ غير مُسْتَحْقِبٍ إثمًا من اللهِ ولا وَاغل (السريع)

([1]) الشاهد لجرير بن عطية الخطفي. (د.ت). **ديوان جرير**. (د.ط)، دار بيروت، بيروت. ٤٥.

([2]) ينظر: سيبويه. الكتاب، ٢٠٣/٤-٢٠٤.

([3]) الشاهد للأُقيشر الأسدي. المغيرة بن عبد الله. ١٩٩٧م. **ديوان الأقيشر الأسدي**. صنعه: محمد علي ذمة، ط١، دار صادر، بيروت. ٧٨.

وقد وافق السيرافي سيبويه في جواز تسكين حركة الإعراب للضرورة، وإن استدل على ذلك بقراءة من قرأ: ﴿ مَالَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَى يُوسُفَ﴾ (يوسف:١١)، (تأمنا) [١] بنون واحدة بالإدغام بغير إشمام، وقد "وافقهم النحويون على جواز الإدغام فيه، وفي غيره، ممَّا تذهب فيه حركة الإعراب للإدغام."[٢] ويستدل بجواز حذف حركة الإعراب للإدغام للخفة على جواز حذف جواز ذهاب الكسرة، والضمة طلبًا للخفة.[٣]

ومّما استدل به أنّ كثيرا من العرب يسكنون لام الفعل إذا اتصل به الضمير المتصل للجمع (كُمْ)، والضمير المتصل لجماعة الغائبين (هُمْ)، ومثاله قراءة من قرأ: ﴿إنّ الله يأمرُكم أن تذبحوا بقرة﴾ (البقرة:٦٧) بالسكون في (يأمرْكم) [٤] وقوله تعالى: ﴿ ويعلِّمُكم الكتاب والحكمة﴾ (البقرة:١٥١) بالسكون في (يعلِّمْكم).[٥]

وقد ذهب ابن جني مذهبهما، فعدَّ حذف الحركة من ضرورة الشعر، وقد ذكر ذلك صراحةً، إذ ذكر أنَّ قراءة أبي عمرو(١٥٤هـ) (يأمرْكم)[٦] وردت بالتسكين، والاختلاس، أمّا قول امرئ القيس: (فاليوم أشربْ) فبالسكون فقط والوزن شاهد على ذلك.[٧]

---

(١) ينظر: النحاس. إعراب القرآن،١٩٤/٢."قرأ يزيد بن القعقاع، وعمرو بن عبيد، قالوا: (يا أبانا مالك لا تأمنا) بالإدغام بغير إشمام".

(٢) السيرافي. ضرورة الشعر،١٢٤.

(٣) ينظر: السابق.١٢٤.

(٤) ينظر : القرطبي. أبو عبد الله محمد بن أحمد. ١٩٦٤م. **الجامع لأحكام القرآن**. تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش. ط٢، دار الكتب المصرية، القاهرة. ١٤٤/١. وذكر أنها قراءة أبي عمرو.

(٥) ينظر: الفارسي. الحجة للقراء السبعة، ٧٧/٢.

(٦) ينظر: مجاهد. السبعة في القراءات، ٢١٣.

(٧) ينظر: ابن جني. الخصائص،٣٤٠/٢.

وذهب فريق من النحويين إلى إنكار حذف حركات الإعراب. حيث ذهب المبرد والزجاج إلى أنّ هذا الحذف لا يجوز لا في الشعر، ولا غيره، ولا يعتدان بالأبيات الواردة فيه؛ لشذوذها وضعف الرواية فيها.[١]وقد رَفَضًا رواية بيت امرئ القيس:

فاليومَ أشربْ غير مُسْتَحْقِبٍ إثمًا من اللهِ ولا وَاغل (السريع)

وقالوا أن الرواية الصحيحة للبيت[٢]:

فاليوم أُسقى غير مُسْتَحْقِبٍ إثمًا من اللهِ ولا وَاغل (السريع)

وبهذه الرواية لا ضرورة في الشاهد . وقد رفضوا قراءة أبي عمرو في: (يأمرْكم)؛ "لأنَّ الرّاء حرف الإعراب."[٣]

وقد ردَّ ابن جني قول المبرد، ورفض إنكاره للرواية، وقال معلقًا على اعتراض المبرد:" واعتراض أبي العباس في هذا الموضع إنَّما هو ردٌّ للرواية، وتحكُّم على السماع بالشهوة المجردة من النصفة. ونفسه ظلم لا من جعله خصمه، وهذا واضح. ومنه إسكانهم نحو: رسْل، وعجْز، وعضْد، وظرْف، وكْرم، وعلْم، وكتْف، وكْبد، وعصْر."[٤]

(١) ينظر: العكبري. اللباب في علل البناء والإعراب،١١٠/٢.

(٢) ينظر: المبرد. الكامل في اللغة والأدب،١٩٥/١.

(٣) القرطبي. الجامع لأحكام القرآن،١٤٤/١.

(٤) ابن جني. الخصائص،٧٥/١.

ومن نصٍّ ابن جني نجد أنّه يرى في اعتراض المبرد تكلفًا، وظلمًا للرواية، والنقل عن العرب، وأنّ ما فعله هو عبارة عن إخضاع اللغة للقاعدة، وما فيه من ليٍّ عنق الاستعمال؛ ليتوافق مع القاعدة. ويذكر أمثلة على ذلك من اللغة.

ثمَّ نجد ابن فارس يجعل اختلاس الحركة ممَّا يميز العربية، وذلك في معرض حديثه أنَّ لغة العرب أفضل اللغات، وأوسعها، فيقول: إنَّه ممّا اختصت به العربية، اختلاس الحركات[1] في مثل قول امرئ القيس:

فاليومَ أشربْ غير مُسْتَحْقِبٍ إثمًا من اللهِ ولا وَاغل (السريع)

وبهذا الفهم عند ابن فارس يخرج حذف حركة الإعراب من ضرورة الشعر، لكونه سمة، وأسلوبًا يميز اللغة العربية عن غيرها من اللغات. ولو كان من الشاعر اضطر إلى الحذف لما كان هذا الحذف سمة تميز اللغة ، وإنّما وجب جواز هذا في الشعر، وغيره ، ليكون سمة بارزة تختص بها العربية عن سواها من اللغات.

هذا مجمل آراء القدماء في هذه المسألة. أمَّا المحدثون، فلم يستسيغوا قول القدماء بالضرورة في هذا البيت، و قالوا بأنّ هذا إخضاع للقاعدة في الاستعمال. يقول محمد عيد: " أن "أشربْ" حذفت منه الضمة للضرورة، والأصل "أشربُ"، أو أنَّ الأصل في البيت هو "أُسقى" ،ولكن غيره الرواة، أو النحاة، وكثيرًا ما يفعلون ذلك.

(1) ابن فارس. الصاحبي في فقه اللغة، ٢١/١.

والحق أن ذلك كله لا يفسره غير لغة الشعر الخاصة، فقد حذفت الياء من الفعل "تفد" من أجل الوزن، وأن الفعل "أشرب" سكن أيضا لوزن البيت، وللشعر أحكامه."[١]

وبهذا فهو يرفض محاولة النحاة إخضاع القاعدة في الاستعمال، وأنّ (أشربْ) حذفت منها الحركة للضرورة. كذلك لا يستسيغ ما ذهب إليه المبرد من أنّ أصل الرواية (أسقى). وهو يرجع ذلك إلى لغة الشعر الخاصة التي لها أحكامها الخاصة، فقد حُذفت الضمة من أجل إقامة الوزن. والحقيقة أنّه لا يجد الدّارس لهذا الرأي اختلافًا كبيرًا بينه، وبين من قال بالضرورة، فكلاهما يرجعان الحذف إلى إجبار أوزان الشعر الشعراء إلى الحذف.

و نصل إلى إبراهيم مصطفى الذي قال بجواز الحذف. يقول: " وقد جعلوا الإسكان علامة التشديد، والبت في الطلب، كما ترى التزامه في الأمر، وفي (لتفعلْ، ولا تفعلْ). وأنت تعلم ما يستدعيه الأمر في أغلب حاله من البت والتشدّد والجزم، وربمَّا أتوا بالسكون في غير الأمر دلالةً على التأكيد، وتقوية للكلام."[٢]

ومن هذا النص يظهر لنا رأي إبراهيم مصطفى، وهو أنّ التسكين يأتي للتأكيد والبت في الأمر، ويمكن أن يأتي التسكين في غير موضعه لهدفٍ يخدم المعنى إذا أراد المتحدث التأكيد على المعنى. فقد يكون ما فعله امرؤ القيس من قبيل هذا إذ أراد التأكيد على معنى الشرب، كما يمكن أن يحمل قول جرير: (فلا تعرفْكم) لغرض تأكيد المعنى، وكأنّه أراد أن يثبت أن لا أحدًا يعرفهم من العرب.

([١]) محمد عيد. ١٩٨٩م. **النحو المصفَّى**. (د.ط)، مكتبة الشباب، القاهرة. ٣٥١.

([٢]) إبراهيم مصطفى. ١٩٣٧م. **إحياء النحو**. (د.ط)، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر. ٨٦.

وقد ردَّ كمال بشر ما ذهب إليه إبراهيم مصطفى بأنَّ الحركات يمكن أن تحمل معانٍ في ذاتها بقوله: "وفي رأينا أنَّ ربط الظواهر الصوتية بالمعنى، أي: ادعاء أنّ أصواتا معينة تدل على معان معينة أو توحي بها، قضية لم يتفق على صحتها الدارسون. وهي قضية وإن جاز الأخذ بها في بعض العلوم كالنقد الأدبي مثلًا. لا يصح الاعتماد عليها في البحث اللغوي الحديث. ذلك لأنَّها تعتمد في أساسها على الذوق الشخصي، والنظرة الذاتية. وهما يمثلان اتجاهًا مرفوضًا في دراسة اللغة."[1]

ومن خلال ردّ كما بشر نلاحظ رفضه لفكرة حمل الحركات معاني تفيدها في نفسها، ويقول أنّ هذه القضية لا يصح الأخذ بها في علوم اللغة وبابها النقد الأدبي، أو غيره من العلوم.

وبعد عرض آراء اللغويين القدماء والمحدثين في حذف حركة الإعراب تذهب الدراسة إلى وجوب إخراج حذف حركة الإعراب من الضرورة الشعرية؛ استنادا إلى ما ورد في كتب اللغة، والقراءات من أمثلة وشواهد ترجَّحُ أن يكون الحذف لغة عن العرب يجوز الأخذ بها في الشعر، وفي الكلام العادي. وأنّ ما ذهب إليه النحاة من تشكيك في الرواية، أو قولهم بانه من الضرورة، هو صورة من صور اعتداد النحاة بالقاعدة، واهتمامهم باضطرادها على حساب الاستعمال.

([1]) كمال بشر. ١٩٧١م. **دراسات في علم اللغة**. (د.ط)، دار المعارف، القاهرة. ١٧٣.

١٠) حذف نون الوقاية من: (ليت)، و(عَنْ)، و (مِنْ)، و (قَدْ).

وممّا ورد في كتب النحاة على أنّه من الضرورة حذف نون الوقاية من: (ليت)، و(عَنْ)، و (مِنْ)، و(قَدْ). ونون الوقاية، وهي نون مكسورة تُلْحق قبل ياء المتكلم حماية لحركة آخر الكلمة من الكسر. إلا أنّ ورود شواهد شعرية على حذف هذه النون عدَّ من ضرورة الشعر، ومنه قول زيد الخيل:

كمُنيةِ جابرٍ إذ قال ليتِي أُصادفُهْ وأفقِدُ بعضَ مالي[١] (الوافر)

والشاهد فيها حذف نون الوقاية من (ليتي) قال سيبويه: "قال الشعراء: (ليتي) إذا اضطُروا كأنَّهم شبهوه بالاسم."[٢] فحذف النون ضرورة عند سيبويه، ولا يأتي به إلَّا الشُّعراء ضرورةً. كذلك ذهب المبرد إلى أنّها من ضرورة الشعر قال: " فأمَّا (ليتني)، فلا يجوز حذف النون منها إلا أن يضطر شاعر فيحذفها؛ لأن الضرورة ترد الأشياء إلى أصولها والأصل الياء وحدها، وليست (ليت) بفعل إنما هي مشبهة."[٣] فالمبرد يرفض صراحة حذف نون الوقاية من (ليتني) إلَّا في الضرورة، كما أنَّه يذكر على زيادة نون الوقاية عليها؛ إذ هي مشبهة بالفعل لذلك اتصلت بها نون الوقاية.

وكان ما ذهبوا إليه أنَّ حذف نون الوقاية من ضرورة الشعر، وأنَّه لا يجوز في الكلام إلَّا ليتني، وعني، ومني، وقدني. هذا مذهب البصريين. وخالفهم الكوفيون في ذلك وقالوا: إنّ يجوز في

---

(١) الشاهد لزيد الخيل بن مهلهل الطائي. ١٩٨٨م. **شعر زيد الخيل الطائي**. تحقيق: أحمد مختار البرزة. ط١، دار مأمون للتراث،دمشق.ص١٣٧.

(٢) سيبويه. الكتاب، ٣٧٠/٢.

(٣) المبرد. المقتضب،٢٥٠/١.

ما بعد (قد) النصب، والخفض، يقال: (قد عبدَ الله درهمُ)، فمن نصب عبد الله قال: (قدني درهم، ومن خفض عبد الله قال: (قدي درهم)[١].ومن ذلك قول حميد بن مالك الأرقط:

قَدْني من نَصْرِ الخبَيْبَيْنِ قَدِي ليس الإمامُ بالشحيحِ الملحدِ[٢] (الرجز)

ويتحدث الجرجاوي (٩٠٥هـ) عن (قد)، فيقول: إنَّ فيها أوجهًا:" فأحد أوجهها أن تكون اسمًا بمعنى حسب أي كافي وفيها مذهبان: أحدهما أنَّها معربة رفعًا على الابتداء وما بعدها خبر، وإليه ذهب الكوفيون. وعلى هذا فيقال فيها إذا أضيفت إلى ياء المتكلم:(قدي درهم) بغير نون للوقاية كما يقال: حسبي درهم بغير نون وجوبًا.

والثاني أنَّها مبنية على السكون لشبهها بالحرفية لفظا، وهو مذهب البصريين. وعلى هذا يقال: (قدي) بغير نون حملا على حسبي، و(قدني) بالنون حفظا للسكون لأنه الأصل في البناء."[٣]

ومن هذا النص يظهر الخلاف بين الفريقين، فالكوفيون يرون أنَّ (قد) اسم بمعنى (حسبي) ، وعليه لم تتصل بها نون الوقاية عند إضافتها إلى ياء المتكلم، وهي عندهم معربة. أمّا البصريون، فهم يرون أنَّها مبنية على السكون لشبهها بالحروف؛ لذلك فهم يقول: (قدني) بنون الوقاية عند إضافتها إلى ياء المتكلم للمحافظة على سكون الكلمة، وأجازوا حذف نون الوقاية منها بضرورة الشعر حملا على (حسبي) فقالوا: (قدي درهم).

---

(١) ينظر: ابن عصفور. ضرائر الشعر،١١٤.

(٢) الشاهد لحميد بن مالك الأرقط في خزانة الأدب ٣٨٢/٥، ولسان العرب ٣٤٤/١، ٣٤٧/٣. ولحميد بن ثور في لسان العرب ٢٨٩/٣. وبلا نسبة في الكتاب ٣٧١/٢. ولم أعثر عليه في ديوانه.

(٣) الجرجاوي. خالد بن عبد الله بن أبي بكر. ١٩٩٦م. **وصل الطلاب إلى قواعد الإعراب**. تحقيق: عبد الكريم مجاهد. ط١، دار الرسالة، بيروت. ١٣٦.

وينقل لنا المرادي(٧٤٩هـ) آراء النحويين في قد، فيقول: "قد لفظ مشترك؛ يكون اسمًا وحرفًا. فأمَّا قد الاسمية فلها معنيان: الأول: أن تكون بمعنى حسب. تقول: قدني، بمعنى: حسبي. والياء المتصلة بها مجرورة الموضع بالإضافة. ويجوز فيها إثبات نون الوقاية، وحذفها. والياء، في الحالين، في موضع جر. هذا مذهب سيبويه، وأكثر البصريين.

الثاني: أن تكون اسم فعل بمعنى كفى. ويلزمها نون الوقاية، مع ياء المتكلم، كما تلزم مع سائر أسماء الأفعال. والياء المتصلة بها في موضع نصب. وهذا القسم نقله الكوفيون عن العرب."[١]

وبعد عرض آراء النحاة في حذف نون الوقاية من (قدي) نجد أنَّ البصريين ذهبوا إلى أنَّه لا بدَّ من إثبات نون الوقاية فيها في الكلام؛ لشبهها بالحرف لفظا، وأجازوا حذفها في الشَّعر ضرورةً؛ لمشابهتها حسبي إذ المعنى واحد.[٢]

أمّا الكوفيون، فذهبوا إلى أنّ (قدي) تأتي اسمًا بمعنى (حسبي) وعليه فهم يقولون: (قدي درهم) بغير نون؛ لأنّها اسم، والأسماء لا تتصل بها نون الوقاية إذ أُضيفت إلى ياء المتكلم.

أمّا المعنى الثاني لـ(قد) فهو أن تأتي اسم فعل بمعني: (كفى) وهنا لا بدَّ من التزامها لنون الوقاية إذا أُضيفت إلى ياء المتكلم، كما تلتزم مع الأفعال. وهذا ما ورد عن الكوفيين استنادًا لنص المرادي السابق.

وعليه تذهب الدراسة إلى أنَّ حذف نون الوقاية من (قدي) جائز في الكلام، وفي الشِّعر على السواء، إذا كانت اسمًا بمعنى: حسبي. أمَّا إن كانت اسم فعل بمعنى: (اكتفِ به)، فإنَّه لا بدَّ

---

(١) المرادي. الجنى الداني في حروف المعاني، ٢٥٣.

(٢) ينظر: سيبويه. الكتاب، ٣٧٠/٢.

من النون فيها؛ لأنّها فعل، والأفعال يجب أن تتصل بها نون الوقاية وجوبا، إذا أُضيفت إلى ياء المتكلم.

ثانيًا: حذف روابط الكلام.

١) حذف الفاء والواقعة في جواب الشَّرط.

لا بدَّ من ذكر الفاء، إذا كان جواب الشرط أمرًا، أو نهيًا، أو ماضيًا صريحًا، أو جملة أسمية.[١] ويكون دور الفاء هنا رابطة بين الجملتين: جملة الشرط، وجملة الجواب.

أمَّا حذف الفاء من جواب الشرط، فقد اختلف النحاة فيه، وانقسموا إلى ثلاث فرق: حيث ذهب جمهور النحويين إلى أنَّه لا يجوز حذف الفاء من جواب الشَّرط في سعة الكلام، وذهبوا إلى أنَّ حذفها جائزٌ في الشِّعر للضرورة الشِّعرية.

نحو قول الشاعر:

مَنْ يَفْعَل الحَسَناتِ اللهُ يَشْكُرُها والشَّرُّ بالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مِثْلانِ[٢] (البسيط)

وقد نصَّ سيبويه على ذلك، فيقول: " سألته عن قوله: (أن تأتني أنا كريم) فقال: لا يكون هذا إلَّا أن يضطرَّ شاعر."[٣]

---

(١) ينظر: الزمخشري. المفصل، ٤٤٠.

(٢) الشاهد لكعب بن مالك في: كعب بن مالك الأنصاري. (د.ت). **ديوان كعب بن مالك الأنصاري**. تحقيق: سامي مكّي العاني. (د.ط)، مكتبة النهضة، بغداد. ٢٨٨.

(٣) سيبويه. الكتاب، ٦٥/٣.

فسيبويه يرى أنَّه لا يجوز أن تقذف الفاء من جواب الشرط إلَّا في الشِّعر إذا اضطرَّ الشَّاعر إلى ذلك. وكان هذا مذهب ابن الورَّاق[١]، وابن مالك[٢]، وابن هشام[٣].

وقد ذكر السيوطي أنَّ مذهب المبرد المنع مطلقًا في الشِّعر، وفي سعة الكلام.[٤] فيما قال المرادي: "واختلف النقل عن المبرد، فنقل عنه كمذهب الأخفش، ونقل عنه منع حذفها مطلقًا."[٥] إلَّا أنَّ ظاهر كلام المبرد في المقتضب أنَّه على مذهب سيبويه في منعه لحذف الفاء في سعة الكلام، إجازته في الضرورة، وهذا يظهر من خلال حديثه عن (أمَّا) بأنَّ فيها معنى الجزاء لذلك لا بدَّ من دخول الفاء عليها كقوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ (الضحى:٩) فيقول المبرد:

" فَالمَعنى مَهمَا يكن من شَيء، فَلَا تقهر اليَتِيم وَلَو اضطرَّ شَاعر فَحذف الفَاء وَهُوَ يريدها لجَاز."[٦] ويستشهد بقول الشَّاعر:

فأمّا القِتالُ لَا قِتالَ لَدَيْكُمُ ولكنَّ سيْرًا فِي عِراضِ المَواكِبِ[٧] (الطويل)

وبهذا يمكننا القول بأنَّ المبرد في مذهبه مِنْ مسألة حذف الفاء من جواب الشرط كان موافقًا لرأي سيبويه، والجمهور بأنَّ منع حذف الفاء في سعة الكلام، جائزٌ للشَّاعر إذا اضطرَّ إلى ذلك.

---

(١) ينظر: ابن الورَّاق. علل النحو،٤٤٠.

(٢) ينظر: ابن مالك. شرح الكافية الشافية، ١٥٩٧/٣.

(٣) ينظر: ابن هشام. مغني اللبيب، ١٣٣.

(٤) ينظر: السيوطي. همع الهوامع، ٥٥٥/٢.

(٥) المرادي. الجنى الداني، ٦٩.

(٦) المبرد. المقتضب، ٧١/٢.

(٧) الشاهد لحارث بن خالد المخزومي في: الحارث بن خالد المخزومي.١٩٧٢م. **شعر الحارث بن خالد المخزومي**. تحقيق: يحيى الجبوري. ط١، مطبعة النعمان، النجف الأشرف. ص٤٥.

وذهب جماعة من النحويين إلى أنَّه يجوز حذف الفاء من جواب الشرط في الشِّعر للضرورة، كما أجازوه في النادر من سعة الكلام. ومِمَّا أجازوه في سعة الكلام وهو نادر قول رسول الله – صلَّى الله عليه وسلم– : (إن جاء صاحبها، وإلَّا استمتع بها.)[١] فحذف الفاء من جواب الشرط. ومن هؤلاء الزمخشري الذي أشار إلى أنَّ حذف الفاء من جواب الشرط شاذٌّ[٢]. ومنهم كذلك العكبري الذي يقول: " وربَّما حذفت، وهو قليل، وأكثر ما يأتي حذفها إذا كان فعل الشرط ماضيًا."[٣]

وذهب غيرهم إلى إجازة حذف الفاء من جواب الشرط في سعة الكلام، ومنهم الأخفش،[٤] الذي استدلَّ على إجازة الحذف بقوله تعالى: ﴿ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ﴾(البقرة:١٨٠) على تقدير: فالوصية. وأجاز ذلك أيضًا النحاس[٥]، فذهب إلى ما ذهب إليه الأخفش من الاستدلال بقوله تعالى: ﴿ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ﴾ (البقرة:١٨٠) فأقرَّ النحاس على "أنَّ حذف الفاء في الشرط جائزٌ."[٦]

واستدل النحاس أيضًا[٧] بقراءة نافع، وابن عامر بحذف الفاء من جواب الشرط في قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ﴾ (الشورى:٣٠) فقراءة نافع،

---

(١) ينظر: البخاري. الجامع الصحيح، ٨٥٩/٢، رقم الحديث: ٢٣٠٥.

(٢) ينظر: الزمخشري. المفصل، ٤٤٠.

(٣) العكبري. اللباب في علل البناء والإعراب، ٥٩/٢.

(٤) ينظر: الأخفش، معاني القرآن، ١٦٨/١.

(٥) ينظر: النحاس، إعراب القرآن، ٩٣/١.

(٦) النحاس. إعراب القرآن، ٥٧/٤.

(٧) ينظر: النحاس، معاني القرآن، ٣١٦/٦.

وابن عامر بحذف الفاء من جواب الشرط: (وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ)[1].

وتذهب الدراسة إلى أنَّ حذف الفاء الواقعة في جواب الشرط جائزٌ في سعة الكلام، وأنَّه لا يختصُّ بالشِّعر دون النثر، وما يدلُّ على ذلك ما ورد عليه من شواهد من القرآن الكريم كقوله تعالى: ﴿ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ﴾ (البقرة:١٨٠). وما ورد من قراءة نافع، وابن عامر بحذف الفاء من قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ﴾ (الشورى:٣٠) . وما ورد في حديث الرسول – صلَّى الله عليه وسلم–.

٢) العطف على الضمير المرفوع المتَّصل.

ذهب البصريون إلى أنَّه إذا كان المعطوف عليه ضميرًا مرفوعًا متصلًا، أو مستترًا، فالفصيح عند العطف عليه أن يفصل بينه وبين المعطوف بالتوكيد، أو بطول الكلام[2]. نحو قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾ (البقرة: ٣٥)

أمَّا ما جاء من العطف على الضمير المتصل المرفوع من دون فاصل، فعدَّه البصريون قبيحًا، إذ يقول سيبويه: " وأمَّا ما يقبح أن يشركه المظهر، فهو المضمر في الفعل المرفوع، وذلك قولك: فعلتُ وعبدُ الله. وأفعلُ وعبدُ الله."[3] فسيبويه يجعل عطف الظاهر على الضمير المرفوع من القبيح، وهو يعدُّهُ من ضرورة الشِّعر[4]. وذلك نحو قول عمر بن أبي ربيعة:

---

(1) ينظر: الأزهري. معاني القراءات، ٣٥٦/٢.

(2) ينظر: ابن يعيش. شرح المفصل، ٢٨٠/٢.

(3) سيبويه. الكتاب، ٣٨٧/٢.

(4) ينظر: سيبويه. الكتاب، ٣٧٩/٢

قُلتُ إِذَا أَقْبَلْتُ وزُهْرٌ تَهَادَى كَنِعَاجِ المَلا تَعَسَّفْنَ رَمْلَا[1] (الخفيف)

وقول جرير:

وَرَجَا الأُخَيْطِلُ من سَفَاهَةِ رَأْيِهِ ما لم يكن وأبٌ له لِيَنَالَا [2] (الكامل)

وقوله أيضاً:

ألم تَر أن النّبْعَ يُخلقُ عُودُه وَلا يستوي والخِرْوَعُ المتقصّف[3] (الطويل)

وينقل علة استقباحه له عن الخليل، فينقل عنه: " وزعم الخليل أنَّ هذا إنَّما قَبُح من قبل أنَّ هذا الإضمار يُبنى عليه الفعل، فاستقبحوا أن يشرك المظهر مضمَرًا يُغيِّرُ الفعل عن حاله إذا بعد منه."[4]

فالخليل يرى أنَّه لا يجوز هذا العطف لأنَّه يغير الفعل عن حالته، حيث الضمير المتصل إن كان ظاهرًا كان جزءًا من الفعل لا ينفصل عنه فهو هنا كعطف اسم على فعل، ويحدث هذا إن كان الضمير مستترًا.[5]

([1]) الشاهد لعمر بن أبي ربيعة في: عمر بن أبي ربيعة. ١٩٩٦م. **ديوان عمر بن أبي ربيعة**. تحقيق: فايز محمد. ط٢، دار الكتاب العربي، بيروت.٣٠٥.

([2]) الشاهد لجرير في ديوانه. دار بيروت، ص٣٦٢.

([3]) الشاهد لجرير في ديوانه. دار بيروت، ص٢٩٨.

([4]) سيبويه. الكتاب،٣٧٨/٢.

([5]) ينظر: الأنباري. الإنصاف، ٤٧٧/٢.

وإلى عدم جواز العطف على ضمير الرفع المتصل في سعة الكلام، إلَّا بفاصل. وإجازته في الشِّعر للضرورة ذهب المبرد ويظهر هذا من قوله : " والشاعر إذا احتاج أجراه بلا توكيد لاحتمال الشِّعر ما لا يحسن في الكلام."([1]) فهو يعدُّهُ من الضرورة في الشِّعر. وتبعه ابن جني[2]، والزمخشري[3]، وقد صرَّح ابن عصفور بأن جعله في كتاب الضرائر[4].

أمَّا الكوفيون، فقد أجازوا العطف على الضمير المرفوع المتصل في سعة الكلام، فأجازوا قولهم: (ذهبتُ وزيدٌ) أو قولهم: (اذهب وزيدٌ)[5]. واستدلوا إلى جواز العطف على الضمير المتصل المرفوع بقوله تعالى: ﴿ ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى (٦) وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى (٧)﴾ (النَّجم: ٦-٧) يقول الفرَّاء في تفسير هذه الآيات الكريمة: " واستوى هو، وجبريل بالأفق الأعلى لمَّا أُسري بهِ، وهو مطلع الشَّمس الأعلى، فأضمر الاسم في استوى، وردَّ عليه هُوَ. وأكثر كلام العرب أن يقولوا: (استوى هو، وأبوه) ولا يكادون يقولون: (استوى، وأبوه) وهو جائزٌ."[6]

ومن كلام الفرَّاء نجد أنَّه يحتجُّ لجواز العطف على الضمير المتصل المرفوع بالآية الكريمة، وهو يرى أنَّه قد حُذِف منها ضمير الرفع المتصل فتقدير الكلام عنده: (استوى هو وجبريل.) كما أنَه أشار إلى أنَّ العطف على الضمير المرفوع قليلٌ عن العرب، وهو على قلَّته جائزٌ؛ استنادًا للآية الكريمة، وما ورد عن العرب.

([1]) المبرد. الكامل في اللغة والأدب، ٢٥٤/١.

([2]) ينظر: ابن جني. اللُّمع في العربية، ٩٦.

([3]) ينظر: الزمخشري، المفصل ، ١٦١.

([4]) ينظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر، ١٨١.

([5]) ينظر: الأنباري. الإنصاف، ٤٧٤/٢.

([6]) الفرَّاء. معاني القرآن، ٩٥/٣.

فالعطف على الضمير المرفوع جائزٌ عند الكوفيين في سعة الكلام، وليس من ضرورة الشِّعر، ولا يشترطون لجوازه الفصل كما ذهب البصريون.

ومن المتأخرين ذهب ابن مالك إلى أنَّ العطف على الضمير المرفوع جائز في الاختيار وليس من الضرورة الشعرية. وأشار إلى أنَّ قول جريرٍ، وعمر بن أبي ربيعة ليس من ضرورة الشِّعر لأنَّه يرى أنَّ الشَّاعر لم يكن مضطرًا لاستخدام العطف؛ لتمكنه من النصب على أن تكون الواو للمصاحبة ويكون الاسم بعده منصوبًا لكونه مفعولًا معه.[١]

وهو يرى أنَّ الأفصح النصبُ على المعية، وأنَّ الرفع على العطف جائزٌ إلَّا أنَّه ضعيف إذ يقول: " ما صنعتُ وأباك. فإنَّ نصبه على المعية المختار. وعطفه جائزٌ على ضعفٍ؛ لأنَّ المعطوف عليه ضمير رفعٍ متصلٍ غير مفصول بينه، وبين العاطفِ، وما كان كذلك، فعطفه ضعيفٌ، وأكثر ما يكون في الشِّعر."[٢]

فمن هذا النص ومن الأمثلة التي طبَّقها ابن مالك نفهم موقفه من هذه المسألة، فهو يرى أنَّ النصب على المعية هو المختار في مثل هذا التركيب. إلَّا أنَّه لا يمنع العطف، فيجيزه وإن كان ضعيفًا، وهو لا يعدُّه من الضرورة الشِّعرية، وقوله: "وأكثر ما يكون في الشِّعر" دليلٌ على جوازه عنده في غير الشِّعر.

وقد استشهد ابن مالك على العطف على ضمير الرفع بأمثلة من النَّثر كقول عمر بن الخطَّاب – رضي الله عنه – : (وكنت وجارٌ لي من الأنصار)[٣] فعطف الجار على الضمير المرفوع.

---

(١) ينظر: ابن مالك. شرح التسهيل، ٣٧٤/٣.

(٢) ابن مالك. شرح التسهيل، ٢٦١/٢.

(٣) البخاري. الجامع الصحيح المختصر، ٨٧١/٢. حديث رقم: ٢٣٣٦.

واستشهد أيضاً بقول علي بن أبي طالب – رضي الله عنه – : (كنتُ وأبو بكرٍ وعمر، وفعلتُ وأبو بكرٍ وعمر، وانطلقتُ وأبو بكر وعمر.)[1] فما ورد في هذه الأحاديث من عطف على الضمير المرفوع دليل عند ابن مالك على جوازه في سعة الكلام.

وقد أجاز أحمد مختار عمر في معجم الصَّواب اللُّغوي العطف على الضمير المرفوع من غير فاصل بالتوكيد، أو غيره. وذهب إلى أنَّ مثل هذه التراكيب صحيحة.[2]

وتذهب الدراسة إلى الأخذ برأي الكوفيين في هذه المسألة، فيكون العطف على الضمير المرفوع من غير فاصل جائزًا في سعة الكلام، ولا يختصُّ بالضرورة الشِّعرية. لما ورد عليه من أمثلة في الفصيح من سعة الكلام في القرآن الكريم. والصحيح من الأحاديث عن الصحابة – رضوان الله عليهم– وما ورد عن العرب في أشعارهم.

٣) حذف الضمير العائد الرابط لجملة الصلة.

أجاز النحاة حذف الضمير العائد المرفوع إذا كان مبتدأ مخبراً عنه بمفردٍ[3]. ولا يجوز عندهم الحذف إلَّا في المبتدأ، وخبره مفرد، فلا يجوز عندهم حذف العائد في قولهم: (جاء اللذان قامَا) لأنَّه غير مبتدأ. ولا يجوز كذلك في قولهم: (جاء الذي هو يقوم.) أو (هو في الدار.) لأنَّ الخبر ليس مفردًا.[4]

---

(1) البخاري. الجامع الصحيح المختصر،٣/ ١٣٤٥. حديث رقم : ٣٤٧٤.

(2) ينظر: أحمد مختار عمر. معجم الصواب اللغوي، ١٠٣/١.

(3) ينظر: ابن هشام. أوضح المسالك، ١٧١/١.

(4) ينظر: ابن هشام. السابق، ١٧١/١. والسيوطي. همع الهوامع، ٣٤٨/١.

واشترطوا في جواز الحذف أن لا يكون الخبر جملة، أو ظرفًا؛ لأنَّه لو كان أحدهما، ثمَّ حذف المبتدأ لم يعلم حذفه لأنَّ ما بقي من الجملة، أو الظرف صالح للوصل به دون شيء آخر.[١]

وقد أجاز البصريون حذف العائد في (أي) من دون شروط. واشترطوا في الحذف بغيرها طول الصِّلة. وعدُّوا كلَّ ما جاء على حذف العائد بغير هذا الشرط شاذًا لا يُقاسُ عليهِ.[٢]

فحَسُن عند البصريين الحذف في قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ﴾ (الزخرف:٨٤) على تقدير: وهو الذي في السماء إلهٌ، وهو في الأرض إلهٌ. فَحَسُنَ الحذف عندهم لطول الصِّلة.[٣] ومثله إجازة سيبويه لما حكاهُ الخليل عن العرب: (ما أنا بالذي قائل لك سوءًا.)[٤] فأجاز فيه حذف العائد وحسن الحذف لطول الصِّلة.[٥]

ويعلِّق ابن جنِّي على إجازة سيبويه لما نقله الخليل بأنَّ السبب في ذلك طول الصِّلة في الكلام " وإذا طال الكلام جاز فيه ما لا يجوز فيه إذا قَصُر."[٦]

وقد أجاز ابن عصفور أن يحذف العائد من جملة الصَّلة من قصر الصلة في ضرورة الشِّعر، وذلك نحو قول عدي بن زيد:

---

(١) ينظر: ابن مالك. شرح التسهيل، ٢٠٨/١.

(٢) ينظر: السابق: ٢٠٧/١.

(٣) ينظر: ابن مالك. شرح التسهيل، ٢٠٧/١.

(٤) الفراهيدي. الجمل في النحو، ٨٩.

(٥) ينظر: سيبويه. الكتاب، ١٠٨/٢.

(٦) ابن جني. سرُّ صناعة الإعراب، ٦٠/٢.

لم أرَ مثل الفِتْيان في غَبَن الـ ـأيَّام ينْسَوْن ما عواقبُها[1] (المنسرح)

وذكر ابن عصفور أنَّ ما يأتي على هذا في سعة الكلام شاذٌ لا يُقاس عليه. ومن ذلك يحيى بن يعمر من قوله تعالى: ﴿ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾ (الأنعام:١٥٤) بالرفع في (أحسنُ)[2] على تقدير: (الذي هو أحسنُ). وقراءة رؤبة من قوله تعالى: ﴿أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً﴾ (البقرة: ٢٦) بالرفع على تقدير: (مثلًا ما هو بعوضةٌ.)[3]

امَّا الكوفيون، فهم يجيزون الحذف في سعة الكلام في (أي) وغيرها. أطالت الصِّلة، أم قَصُرت، ويجعلون ذلك جائزًا في القياس.[4]

وقد أجاز الفرَّاء قراءة يحيى بن يعمر إذ يقول: " ويكون (أحسنُ) مرفوعًا تريد: على الذي هو أحسنُ."[5]

وأجاز قول عدي بن زيد:

لم أرَ مثل الفِتْيان في غَبَن الـ ـأيَّام ينْسَوْن ما عواقبُها (المنسرح)

([1]) الشاهد لعدي بن زيد العبادي في: الفارسي. كتاب إيضاح الشِّعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، ٤٧٢. ورفض ابن الشجري ، البغدادي نسبة البيت إلى عدي. ينظر: ابن الشجري. أمالي ابن الشجري، ١١١/١. والبغدادي. خزانة الأدب، ٣٥٣/٣.

([2]) ينظر: القرطبي. الجامع لأحكام القرآن، ١٤٢/٧.

([3]) ذكر القرطبي أنَّ هذه لغة لتميم. ينظر: القرطبي. الجامع لأحكام القرآن، ٢٤٢/١.

([4]) ينظر: ابن مالك. شرح التسهيل،٢٠٧/١.

([5]) الفراء. معاني القرآن، ٣٦٥/١.

واستدلَّ الكوفيون أيضًا بقول الشاعر:

مَنْ يُعْنَ بِالْحَمْدِ لا يَنْطِقْ بِمَا سَفه وَلا يَحِدْ عَنْ سَبِيلِ الْمَجْدِ وَالكَرَم[١] (البسيط)

وقد أجاز أبو عليٍّ الفارسي حذف العائد إذ يقول: " وتقدير حذف المبتدأ غير ممتنع هنا، وقد حُذِف المبتدأ في الصِّلة."[٢] فهو يري جواز حذف المبتدأ من الصلة ويقيس عليه.

٤) حذف واو الجماعة والاجتزاء عنها بالضمة.

واو الجماعة ضمير رفع يدل على جمع الذكور وهو عبارة عن ضمة طويلة (ū) وهذه هي الصورة الفصيحة لهذا الضمير. إلّا أنّ النحاة لاحظوا أنّ هذه الواو تقصر في بعض الاستعمالات. وهذا مخالف لما هو الغالب، وما وضعوا عليه قواعدهم، فوجدوا أنّ بعضهم يقول في: (ضربوا) (ḍarabū)، (ضربُ) (ḍarabu) فقالوا: إنّ مثل هذا من ضرورة الشعر.[٣]

وممن ذهبوا إلى هذا العكبري يقول: " ومما جاء في الشعر ضرورة، حذف الضمير من الفعل لدلالة الضمة عليه كقول الشاعر:

فَلَو أنَّ الأطبّا كانُ حَوْلي وكانَ مَعَ الأطبّاء الأُساةُ [٤] (الوافر)

---

(١) الشاهد بلا نسبة في: ابن مالك. شرح التسهيل، ٢٠٨/١. السيوطي. همع الهوامع، ٣٤٩/١.

(٢) الفارسي. كتاب الشعر، أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، ٤٣٣.

(٣) ينظر: السيرافي. ضرورة الشعر، ١١٢. القزويني.ما يجوز للشاعر في الضرورة،٢٩٧.

(٤) الشاهد بلا نسبة في : الفراهيدي. الخليل بن أحمد.١٩٩٥م. **الجمل في النحو**. تحقيق: فخر الدين قباوة.ط٥، مؤسسة الرسالة، بيروت. ٢١٣. الأنباري. الإنصاف، ٣٨٥/١. السيوطي. همع الهوامع. ٢٢٩/١.

أي: كانوا."[1] فهي عنده ضرورة شعرية، ويعلل جواز الحذف في الشعر بأنَّ الضمة دلت على الواو، فسوغت الحذف.

وقال السيرافي مثل ذلك قال: "ومن ذلك أنّهم يحذفون الواو الساكنة، والياء الساكنة إذا كان قبلها ضمة، أو كسرة فيكتفون بالضمة من الواو."[2]

فهي عنده من ضرورة الشعر إلّا أنّه حين يعلق على قول الشاعر :

لو أنَّ قومي حين أدعوهم حَمَلْ على الجِبالِ الصمِّ لا رفضّ الجبلْ[3] (الرجز)

يقول: "فهذا البيت فيه وجهان: أحدهما أن يكون قد أراد: (حَمَلُ) على لغة من حذف الواو، فيكتفي بالضمة."[4] فهو يقر بأنَّ اجتزاء الضمة عن الواو لغة عن العرب لكنّه رغم ذلك يعدُّها من ضرورة الشعر.

و ذهب رمضان عبد التواب من المحدثين إلى عدّ تقصير الضمة الطويلة في واو الجماعة من ضرورة الشعر. وأنّه ليس أمرًا شائعًا في العربية. ويستدل على ذلك بقول الشاعر:

إذا ما شاءُ ضَرُّوا من أرادُوا وَلَا يَأْلُو لَهُم أَحَدٌ ضِرَارا[5] (الوافر)

([1]) العكبري. اللباب في علل البناء والإعراب ١١١/٢.

([2]) السيرافي. ضرورة الشعر، ١١٢.

([3]) الشاهد بلا نسبة في: ابن يعيش. شرح المفصل، ٢٢٩/٥. ابن مالك. شرح التسهيل، ١٢٣/١. و ابن عصفور. ضرائر الشعر،١٢٨.

([4]) السابق: ١١٢.

([5]) الشاهد بلا نسبة في: الفراء. معاني القرآن،٩١/١. والإنصاف في مسائل الخلاف،٣٨٦/١. والسيوطي. همع الهوامع،٢٣٠/١.

إذ أورد الشاعر التقصير جنبًا إلى جنب مع الصورة الفصيحة للضمير في نفس البيت.[١]

إلّا أنّ هناك اتجاهًا آخرًا لم يرَ بانّ تقصير الضمة الطويلة ـ واو الجماعة ـ من ضرورة الشعر. بل يرون أنّها لغة عن العرب. ومن أبرز القائلين بذلك الفراء إذ يقول: "وقد تسقط العرب الواو وهي واو الجماعة. واكتفي بالضمة قبلها. فقالوا: في ضربوا:(ضربُ). وفي قالوا: (قد قالُ ذلك). وهي في هوازن، وعليا قيس."[٢] ويتبين من كلام الفراء أنّ تقصير الضمة الطويلة هو أسلوب عند بعض العرب. كما أنّ هذا الأسلوب ينسب إلى هوازن، وعليا قيس.

وقال ابن الورّاق (٣٨١هـ) في علة بناء الفعل الماضي على الفتح، وليس على الضم: "ولم يجز أن يبنى على الضم؛ لأنّ بعض العرب يجزئ بالضمة عن الواو. فتقول في قاموا: (قامُ)... فلو بُنِيَ على الضم لالتبس بالجمع في بعض اللغات، فأُسقط للالتباس."[٣] وكلامه واضحٌ، وجلي بأنّ العرب لم تبنِ الفعل الماضي على الضم خشية التباسه بالجمع في لغة من يقصر الضمة الطويلة من ضمير جماعة الغائبين.

وتذهب الدراسة إلى أنّ تقصير الحركة الطويلة من ضمير جماعة الغائبين هو لغة للعرب ذكرها النحاة في مصنفاتهم. وقد نسبها الفراء إلى قبائل بعينها. إذ نسبها إلى هوازن، وعليا قيس. في حين أن غيره من النحاة كابن الوراق، والسيوطي[٤] ذكروا إنّها لغات للعرب دون نسبتها إلى قبائل معينة.

---

(١) رمضان عبد التواب.١٩٩٧م. **المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي**، (د.ط)، مكتبة الخانجي ،القاهرة. ٢٧٣.

(٢) الفراء. معاني القرآن، ٩١/١.

(٣) ابن الورّاق. أبو الحسن محمد بن عبد الله بن العباس.١٩٩٩م. **علل النحو**. تحقيق: محمود جاسم محمد درويش. (د.ط)، دار الرشد ، الرياض. ١٤٩.

(٤) ينظر: السيوطي. همع الهوامع،٢٣٠/١.

كما أنّ ورود أمثلة يقاس عليها في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿سندعُ الزبانية﴾ (العلق:١٨) [١] يؤيد ما ذهبنا إليه من جواز ورود مثله في الكلام العادي. وقد أشار البغدادي إلى قراءة من قرأ: ﴿قد أفلحُ المؤمنون﴾ [٢] (المؤمنون:١)(>aflaḥu) أنّ الأصل (قد أفلحوا) على لغة أكلوني البراغيث. فحدث فيها تقصير للضمة الطويلة.[٣]

(>flaḥū) ⟵ (>flaḥu)

وذكر ابن هشام(٧٦١هـ) عن التبريزي في قراءة يحيى بن يعمر[٤]:﴿تمامًا على الذي أحسنُ﴾ (الأنعام:١٥٤) بالرفع على أنّ الأصل أحسنوا.

وعليه فإنّ القول بأنّ تقصير الضمة الطويلة من ضمير جماعة الغائبين من ضرورة الشعر ليس صحيحًا لما ورد من أدلة عند النحاة بالسماع أنَّها لغة عند هوازن، وعليا قيس كما ذكر الفراء. ولورود شواهد على تقصير الضمة الطويلة في القراءات القرآنية.

---

(١) ينظر: الفراء. معاني القرآن، ٩١/١. ٢٠٦/١.

(٢) ينظر قراءة طلحة بن مصرف. الأنباري. أبو بكر محمد بن القاسم. ١٩٧١م. **إيضاح الوقف والابتداء**. تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان.(د.ط)، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق. ٧٩٠/٢.

(٣) البغدادي. خزانة الأدب،٢٣١/٥.

(٤) ينظر القراءة: الفراء. معاني القرآن،٣٦٥/١.و العكبري. التبيان في إعراب القرآن٤٧٢/١.

ثالثًا: الممنوع من الصرف.

١) ترك صرف ما ينصرف.

أجاز الكوفيون، والأخفش، وأبو علي الفارسي(٣٧٧هـ) ترك صرف ما ينصرف؛ لضرورة الشعر.[١]

مستشهدين على ذلك بما جاء في الشعر نحو قول عباس بن مرداس:

فَمَا كان حِصْنٌ ولا حَابِسٌ يفوقان مرداسَ في مَجْمَعِ[٢] (المتقارب)

وقول ذي الإصبع العدواني:

ومِمَّن ولدُوا عامرُ ذو الطُّولِ وذُو العَرْضِ[٣] (الهزج)

وكما قال دوسر بن ذهيل:

وقائلةٍ مَا بالُ دوسر بَعدنَا صَحا قلبه عَن آل ليلى وَعَن هِنْدِ[٤] (الطويل)

---

(١) ينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ٤٩٣/١.

(٢) الشاهد: للعباس بن مرداس. في العباس بن مرداس. ١٩٩١م.**ديوان عباس بن مرداس السلمي**. تحقيق: يحيى جبوري، ط١،مؤسسة الرسالة، بيروت. ٢٣.

(٣) الشاهد: لذي الإصبع العدواني. حرثان بن حارث. ١٩٧٣م. **ديوان ذي الإصبع العدواني**. تحقيق: عبد الوهاب العدواني و محمد الدليمي. (د.ط)، مطبعة الجمهور، الموصل. ٤٨.

(٤) الشاهد: لدوسر بن ذهيل القريعي في. الأصمعي. الأصمعيات، ١٥٠. والأنباري. الإنصاف،٥٠١/١. والبغدادي. خزانة الأدب، ١٤٩/١.

وقد أجازوا ذلك في ضرورة الشعر؛ لأنّ هذا جاء كثيرًا في أشعارهم.[١] ولاعتدادهم فيها بعلة واحدة من علل منع الصرف، وهي العلمية، تشبيها لها بالعلة التي تمنع من الصرف وحدها.[٢]

وأضاف ابن السَّراج علة أخرى لجواز ترك صرف ما ينصرف وذلك بالقياس إذ يقول: " لو صحّت الرواية في ترك صرف ما ينصرف في الشعر لما كان حذف التنوين بأبعدَ من حذف الواو في قوله:

فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ المِلاَطِ نَجِيبُ[٣] (الطويل)

لأنَّ التنوين زائد ولأنّه قد يحذف في الوقف والواو في (هو) غير زائدة فلا يجوز حذفها في الوقف كلاهما رديء حذفهما في القياس."[٤]

وبهذا يكون لدى الكوفيين دليلان على جواز ترك صرف ما ينصرف: الأول سماعيٌّ، وهو كثرة ما ورد عن العرب في ترك صرف ما ينصرف في الشِّعر ضرورةً. والدليل الآخر دليلٌ من القياس، وهو قياس حذف التنوين في مثل الشواهد السابقة، بحذفهم الواو من ضمير المنفصل للغائب.

---

(١) ينظر: الأنباري. الإنصاف،٤٩٣/١.

(٢) ينظر: ابن عصفور. ضرائر الشعر،١٠٥.

(٣) الشاهد للعجير السلولي بروية: (فَبَيْناهُ يَشْري رَحْلَه قالَ قائلٌ لِمنْ جملٌ رِخوُ المِلاطِ طويلُ) ينظر: السراقي. شعر بني سلول،١٦٠.

(٤) ابن السّراج. الأصول في النحو،٤٣٧/٣.

وقد رفض البصريون ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر. واحتجوا لرفضهم، بأنّ في هذا إخراج للاسم عن أصله، لأنّ الأسماء المعربة الأصل فيها أن تكون منصرفة. والجائز في الضرورة أن ترد الأشياء إلى أصلها، وليس إخراجها عن الأصل.[١]

ونذكر كلام ابن جني في سر صناعة الإعراب تأكيدًا لمذهبه ومذهب البصريين إذ قال:" واعلم أن الشاعر له مع الضرورة أن يصرف ما لا ينصرف، وليس له ترك صرف ما ينصرف للضرورة. هذا مذهبنا، وذلك أن الصرف هو الأصل، فإذا اضطر الشاعر رجع إليه، وليس له أن يترك الأصل إلى الفرع."[٢]

وقد رفضوا رواية الأبيات السابقة على ترك صرف ما ينصرف فقالوا: إنّ الرواية الصحيحة في بيت العباس بن مرداس:

فَمَا كان حِصْنٌ ولا حَابِسٌ يفوقان شيخي في مَجْمَعِ (المتقارب)

وبهذا لا شاهد في البيت على ترك صرف ما ينصرف.

وأنَّ الرواية الجيدة الصحيحة في بيت دوسر بن دهبل القريعي:

وقائلةٍ مَا للقريعيِّ بَعدنَا صَحا قلبه عَن آل ليلى وَعَن هِنْدِ[٣] (الطويل)

وأمّا قول ذي الإصبع العدواني:

ومِمَّن ولدُوا عامرُ ذو الطُّولِ وذُو العَرْضِ (الهزج)

---

(١) ينظر: ابن عصفور. ضرائر الشعر،١٠١.

(٢) ابن جني. سر صناعة الإعراب،١٩٨/٢.

(٣) ينظر: السيرافي. ضرورة الشعر، ٤٧.

فقالوا أراد اسم القبيلة، ولكنَّه قال: ذو الطول، وذو العرض حملا على المعنى.[1]

هذا ما ذهب إليه المبرد في إنكار ترك صرف ما ينصرف. هذا مجمل رأي البصريين في المسألة.

ومن المتأخرين ذهب الأنباري، وابن مالك إلى جواز ترك صرف ما لا ينصرف للضرورة الشعرية، يقول الأنباري: " والذي أذهب إليه في هذه المسألة مذهب الكوفيين؛ لكثرة النقل الذي خرج عن حكم الشذوذ، لا لقوته في القياس."[2]

وقد ردَّ ما ذهب إليه البصريون بما ياتي[3]:

١) قول البصريين أنه لم يجز ترك صرف ما ينصرف لأنّه يؤدي إلى ردِّه عن الأصل إلى غير أصل. ردّ هذا عليهم، بأنّ هذا يبطل بحذف الواو من الضمير (هُوَ) لأنّ الواو أصلية عند البصريين، وجاز حذفها.

٢) أمّا قولهم بأنَّ حذف الواو لا يؤدي إلى الالتباس، بخلاف ترك صرف ما ينصرف فأنّه يؤدي إلى الالتباس فالجواب عليه من وجهين:

أ) بأنه لا يؤمن الالتباس في حذف الواو من (هُوَ) فأن قلت: (غزا هُوَ) فيكون الضمير (هُوَ) توكيدا للضمير المرفوع بانّه فاعل، وبحذف الواو منه التبس بالضمير المتصل.

ب) أنّ هذا يبطل بجوازهم صرف ما لا ينصرف في الضرورة؛ لأنّه كذلك يؤدي إلى الالتباس.

---

(١) ينظر: السيرافي. ضرورة الشعر، ٤٦.

(٢) الأنباري. الإنصاف، ٥١٤/١.

(٣) ينظر: السابق، ٥١٤/١-٥١٨.

أمّا ما ذكره المبرد من رواية لبيت العباس بن مرداس بقوله:

فَمَا كان حِصْنٌ ولا حَابِسٌ يفوقان شيخي في مَجْمَعِ (المتقارب)

فإنّ ابن مالك يرفض هذه الرواية في الشاهد و ينصُّ على أنّ " البيت بذكر مرداس ثابت بنقل العدل عن العدل في صحيح البخاري وغيره. وذكر شيخي لا يعرف له سند صحيح، ولا سند يدنيه من التسوية، فكيف من الترجيح."[1]*

وتذهب الدراسة إلى جواز ترك صرف ما ينصرف في الشعر، وفي سعة الكلام؛ استنادًا إلى كثرة ما ورد عن العرب في هذه المسألة ، وهذه الكثرة تدل على أنَّ ترك صرف ما ينصرف مستساغ عند العرب. واستنادًا إلى ما ذُكِر عن ثعلب أنَّه حكى بجواز ترك صرف ما ينصرف في سعة الكلام.[2] وتذهب الدراسة إلى جواز أن يمنع من الصرف لعلة العلمية وحدها.

٢) صرف الممنوع من الصرف.

أجمع النحاة على جواز صرف الممنوع من الصرف في ضرورة الشعر؛ لأنّه يجوز لضرورة الشعر ردُّ الشيء إلى أصله. ولهذا جاز " للشاعر أن يصرف في الشعر جميع ما لا ينصرف، ذلك أنّ أصل الأسماء كلّها الصرف."[3] ومن ذلك نحو قول النابغة:

فلتأتينكَ قصائدٌ ولَيَرْكبًا جيشًا إليكَ قوادمَ الأكوارِ[4] (الكامل)

([1]) ابن مالك. شرح التسهيل، ٤٣٠/٣.

* ورد البيت برواية: (يفوقان مرداس) في صحيح مسلم. رقم الحديث: (١٠٦٠).

([2]) ينظر: السيوطي. همع الهوامع،١٣٢/١.

([3]) ابن السرَّاج. الأصول في النحو،٤٣٦/٣.

([4]) الشاهد للنابغة الذبياني في ديوانه، ص٦٨.

إلّا أنَّهم اختلفوا في (أفعل منك) فقال الكسائي، والفرّاء: إنَّه لا يجوز صرفها في ضرورة الشِّعر. وذهبوا إلى أنَّ (من) هي السبب في منعه لقوة اتصالها بأفعل التفضيل، وقولهم: إنّ (من) تقوم مقام الإضافة، ولا يجوز الجمع بين الإضافة والتنوين. هذا ما ذهب إليه الكوفيون.[١]

وقد أنكر البصريون ما ذهب إليه الكوفيون، ووصفوه بالخطأ قال ابن السراج في ردِّه على مقالة الكوفيين: " فقال قوم: كل شيء مِمَّا لا ينصرف مصروف في الشعر إلَّا (أفعل) الذي معه مِنْ كذا نحو: هذا أفعل منك، ورأيت أكرم منك وذهبوا إلى أنَّ (منك) يقوم مقام المضاف إليه، وهذا منهم خطأ وإنَّما منع الصرف لأنَّه (أفعل) وتم (بمنك) نعتًا فصار كأحمر ألا ترى أنَّك تقول: مررت بخير منك وشر منك فمنك على حالها وصرفت خيرا وشرا" لأنَّه قد نقص عن وزن (أفعل)."[٢]

والذي يراه البصريون أنّه يجوز صرف (أفعل منك) لأنَّ الأصل في الأسماء كلّها الصرف، إنّما يمنع بعضها من الصرف لأسباب عارضة تدخلها على خلاف الأصل، فإذا اضطر شاعر ردَّها إلى أصلها.

وتوَّسع الأخفش في صرف ما لا ينصرف إذ قال: " وزعم قوم إنَّ صرف ما لا ينصرف مطلقًا أي في الاختيار لغة لبعض العرب حكاها الأخفش قال: وكأنّ هذه لغة الشعراء لأنَّهم قد اضطروا إليه في الشعر فجرت ألسنتهم على ذلك في الكلام."[٣]

---

(١) ينظر: الأنباري. الإنصاف، ٤٨٨/١.

(٢) ابن السرَّاج. الأصول في النحو.٤٣٧/٣.

(٣) السيوطي. همع الهوامع. ١/ ١٣٢.

والذي يفهم من كلام الأخفش أمران: ما ذكره السيوطي من أنَّ هذا لغة عن العرب، أو أنَّ العرب وجدوا الشعراء يكثرون من صرف ما لا ينصرف في أشعارهم، فاستساغوا ذلك في كلامهم، حتى استخدموه في كلامهم العادي.

وبعد، فإنّ صرف الممنوع من الصرف جائز في الشِّعر، وفي سعة الكلام؛ لكثرة ما ورد عليه من الأمثلة كما أشار الأخفش. وهذا يشمل (أفعل منك) لأنّهم صرفوا (خيرٌ منك) و (شرٌّ منك)، والأصل فيهما: (أخيرُ منك)، (أشرر منك)، وإنَّما حذفوا الهمزة لكثرة الاستعمال.[١]

٣) حذف التنوين لالتقاء الساكنين.

قال فريق من النحويين إنّ حذف التنوين لالتقاء الساكنين من ضرورة الشعر، وأنّ الشاعر لا يأتي به إلا مضطرًا لإقامة الوزن هذا ما ذكره سيبويه، قال: " وزعم عيسى[٢] أَن بعض العرب يُنشد هذا البيت، لأبي الأسود الدؤلي:

فألفيتُه غَيْرَ مُسْتَعْتِبٍ ولا ذاكِرِ اللهَ إلا قَلِيلاَ[٣] (المتقارب)

لم يَحذف التنوينَ استخفافًا ليُعاقِبَ المجرورَ، ولكنَّه حَذَفَه لالتقاء الساكنينِ."[٤]

قال القيرواني: " وكذا له حذفُ التَّنوين لالتقاء الساكنين، والأصلُ تحريكُه؛ ومنه قول الشاعر:

---

(١) ينظر: الأنباري. الإنصاف، ٤٩١/١.

(٢) هو عيسى بن عمر الثقفي من أئمة اللغة، وهو شيخ الخليل بن أحمد، وسيبويه. ينظر: الزركلي. الأعلام، ج٥ ص١٠٦.

(٣) الشاهد لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه. .ص٥٤.

(٤) سيبويه. الكتاب. ج١ ص١٦٩.

فألفيتُه غَيْرَ مُسْتَعْتِبٍ ولا ذاكِرِ اللهَ إلا قَلِيلاَ (المتقارب)

فحذف التنوين من ذَاكرٍ لمَّا لَقِيَ اللامَ الساكنةَ، وكان حقه أن يحرّكه بالكسر لالتقاء الساكنين.

ومنه قول الآخر:

عَمْرُو الَّذِي هَشَم الثَّرِيدَ لقومهِ ورجالُ مكَّةَ مُسْنِتُونَ عِجَافُ[1] (الكامل)

فحذف التنوين من عمرو، لما ذكرنا."[2]

وكذلك فعل ابن السراج (٣١٦هـ) إذ عدَّ حذف التنوين التقاء الساكنين ضرورة " منه حذف التنوين لالتقاء الساكنين نحو قوله:

فألفيتُه غَيْرَ مُسْتَعْتِبٍ ولا ذاكِرِ اللهَ إلا قَلِيلاَ (المتقارب)

وأقبح منه حذف النون. قال الشاعر:

فلستُ بآتِيه ولا أَستطِيعُه ولاكِ اسْقِنِي إن كان ماؤُكِ ذا فضل "[3](الطويل)

وكذلك كان العكبري (٦٦٥هـ) يعده من ضرورة الشعر " ويحذف التنوين في الشعر لالتقاء الساكنين قال أبو الأسود الدؤلي:

([1]) الشاهد لابنة هاشم أبو عبد المطلب جد الرسول _ صلّى الله عليه وسلم _ في: الفراهيدي: العين ٤٠٥/٣. ولمطرود الخزاعي في: تهذيب اللغة ٦٠/٦، ولابن الزبعري في: الجوهري. أبو نصر إسماعيل بن حماد.١٩٨٧م.**الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار.ط٤، دار العلم للملايين. بيروت.٢٠٨٥/٥. ،و ابن منظور. اللسان ٦١١/١٢.

([2]) القيرواني. محمد بن جعفر القزاز.(د.ت). **ما يجوز للشاعر في الضرورة**. تحقيق: رمضان عبد التواب، و صلاح الدين الهادي. دار العروبة، الكويت.ص٢٠٩-٢١٠.

([3]) ابن السَّراج. محمد بن السري بن سهل. **الأصول في النحو**. تحقيق: عبد الحسين الفتلي، (د.ط)، مؤسسة الرسالة، بيروت ٤٥٥/٣.

فألفيتُه غَيْرَ مُسْتَعْتِبٍ ولا ذاكِرِ اللهَ إلا قَلِيلاَ (المتقارب)

بنصب اسم الله وقرأ بعض القرّاء (ولا الليلُ سابقُ النهارَ)[١]من قوله تعالى: ﴿ولا اللَّيلُ سَابِقُ النهارِ﴾ (يس:٤٠) بالنصب أي سابقٌ النهار."[٢]

وقد رفض بعضهم عدَّ حذف التنوين من الضرورة وقد أشار إلى ذلك السيرافي صراحة عند حديثه عن حذف النون الساكنة في (لكن) و(من) ضرورة في مثل قول الشاعر:

فلستُ بآتِيه ولا أَستطِيعُه ولاكِ اسْقِنِي إن كان ماؤُكِ ذا فَضْل (الطويل)

"ومع ذلك فإنهم يحذفون التنوين الذي هو علامة الصرف، لاجتماع الساكنين، وإن كان الاختيار فيه التحريك، والتنوين نون ساكنة، فشبهوا هذه النون التي وصفنا بالتنوين، غير أن حذف التنوين لالتقاء الساكنين جائز في الكلام وفي الشعر." [٣]ثم يصرح بعد ذلك بأن "حذف التنوين غير داخل في ضرورة الشعر لالتقاء الساكنين. .. وقد رأيت بعض من ذكر ضرورة الشعر أدخل فيه حذف التنوين، وليس هو عندي كذلك."[٤]

([١]) ينظر: ابن جني. المحتسب ،٨١/٢.

([٢]) العكبري. ١٩٩٥م. **اللباب في علل البناء والإعراب**. تحقيق: غازي مختار طليمات. دار الفكر، ط١، دمشق. ١٠٠/٢.

([٣]) السيرافي. ضرورة الشعر، ص١٠٠.

([٤]) السابق: ص١٠٤.

يقول ابن جني إنَّ حذف التنوين قد كَثُرَ عن العرب حتى أصبح قياسًا، فقد ورد عنه أنَّه أجاز حذف التنوين من (عزيرُ) في قوله تعالى: ﴿قَالَت اليهودُ عزيرٌ ابن الله ﴾ (التوبة:٣٠) فأجاز قراءة من حذف التنوين منها[١]، بل جعل ذلك قياسًا لكثرته.[٢]

ويشير ابن يعيش(٦٤٣هـ) إلى كثرة هذا الحذف عندهم بقوله: " اعلم أن التنوين نون ساكنة تلحق آخر الاسم. وإنما كان ساكنًا؛ لأنَّه حرف جاء لمعنى في آخر الكلمة، نحو نون التثنية والجمع الذي على حد التثنية، وألف الندبة، وهاء تبيين الحركة. ولم يقع أولًا فتمس الحاجة إلى تحريكه نحو واو العطف، وفائه، وهمزة الاستفهام، ونحو ذلك مما قد يبتدأ به، ولا يمكن الابتداء بالساكن.

فإذا لقيه ساكن بعده، حرُّك لالتقاء الساكنين، وقضيته أن يحرك بالكسرة؛ لأنه الأصل في كل ساكنين التقيا، وذلك قولك: "هذا زيدنِ العاقل"، و(رأيت زيدَنِ العاقل)، و(مررت بزيدَنِ العاقل)...وربَّما حذفوه لالتقاء الساكنين تشبيها له بحروف المد واللِّين. وقد كثر ذلك عنهم حتَّى كاد يكون قياسًا، فمن ذلك قوله تعالى في قراءة من قرأ[٣]: ﴿ولا اللَّيلُ سَابِقُ النهارِ﴾ (يس:٤٠)، والمعنى: (سابقٌ) منون، فحذف التنوين للساكن بعده كما يحذف حرف المد من نحو: (يغزِ الجيش)، و(يرمِ الغرض)."[٤]

---

(١) ابن مجاهد. أحمد بن موسى التميمي.١٤٠٠هـ . **السبعة في القراءات**. تحقيق: شوقي ضيف ، ط٢ ، دار المعارف ،مصر.ص ٣١٣.

(٢) ينظر: ابن جني. أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي.٢٠٠٠م. **سر الصناعة الإعراب**. تحقيق: محمد حسن إسماعيل وأحمد رشدي عامر.ط١. دار الكتب العلمية، بيروت. ١٨٦/٢.

(٣) ينظر: ابن جني. المحتسب ،٨١/٢.

(٤) ابن يعيش، شرح المفصل١٦٠/٥.

ومن هنا يتضح أنَّ النحاة اختلفوا في عدِّ حذف التنوين لالتقاء الساكنين من الضرورة، أم أنَّها خارجة عن الضرورة لكثرتها، ولأنَّ حذف التنوين جاء في القراءات القرآنية الثابتة عند القراء، وقد ذكر النحاة أن هذه القراءة صحيحة ثابتة.

قال الفراء(٢٠٧هـ): "﴿وَقالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ﴾(التوبة:٣٠) قرأها الثقات بالتنوين وبطرح التنوين[١]. والوجه أن ينوّن لأن الكلام ناقص (وابن) فِي موضع خبر لعزير. فوجه العمل فِي ذَلِكَ أن تنوِّن ما رأيت الكلام محتاجًا إلى (ابن). فإذا اكتفى دون (ابن) فوجه الكلام ألَّا ينون."[٢]

ثم يذكر أنَّه ربَّما تحذف استثقالًا لالتقاء الساكنين وأورد شاهدًا عليه يقول: "وربَّما حذفت النون وإن لَمْ يتمم الكلام لسكون الباء من (ابن) ويستثقل النون إذ كانت ساكنة لقيت ساكنًا، فحذفت استثقالًا لتحريكها. قَالَ: من ذلك قراءة القرّاء:(عزيُز ابن الله). وأنشدني بعضهم: من الرجز

لَتَجِدَنِّي بالأمير بــرًّا (الرجز)
وبالقَنَاة مِدْعَسًا مِكَــرًّا
إذا غُطَيْفُ السُّلَمِيُّ فَرَّا[٣] "[٤]

والواضح من كلام الفراء أن (ابن) إن كانت في موضع خبر فإن الوجه فيها إثبات التنوين، إذا رأيت الكلام محتاجًا إلى (ابن). وإذا كان تقدير الكلام (صاحبنا عزير) فالوجه فيه ألَّا ينون.

---

(١) "واختلفوا فى التنوين وتركه من قوله : (عزيرُ ابن الله)، فقرأ ابن كثير، ونافع وابن عامر وحمزة {عزيرُ ابن الله} غير منون، وقرأ عاصم و الكسائى {عزيرٌ ابن الله} منونا". ينظر: ابن مجاهد. السبعة في القراءات،٣١٣.

(٢) الفراء. أبو زكريا يحيى بن زياد. **معاني القرآن**. تحقيق: محمد علي النجار، وعبد الفتاح الشلبي،ط١، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر.٤٣١/١ .

(٣) الشاهد بلا نسبة في : الفراء. معاني القرآن٤٣١/١. وأبو زيد الأنصاري. نوادر أبي زيد، ٣٢١.

(٤) الفراء. معاني القرآن٤٣١/١.

وكذلك قال الزجاج (٣١١هـ) إلَّا أنَّه اختار: " قُرِئَتْ (عُزَيْرٌ) بالتنوين، وبغير تنوين، والوجه إثبات التنوين لأنَّ " ابْنًا " خبَر. وإنّما يحذف التنوين في الصفةِ نحو قولك: جاءَني زيد بن عمروٍ، فيحذف التنوين لالتقاء السَّاكنين وأنَّ ابنًا مضاف إلى عَلَم وأنَّ النعت والمنْعُوتَ كالشيء الواحد. فإذا كان خبرًا فالتنوين. وقد يجوز حذف التنوين على ضعف لالتقاء السَّاكنين وقد قُرِئَت﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَد (١) اللَّهُ الصَّمَدُ ﴾ (الإخلاص:١-٢). بحذف التنوين[١]، لسكونها وسكون الباءِ في قوله: (عُزَيْر ابن اللَّهِ). وفيه وجه آخر: أن يكون الخبر محذوفًا، فيكون معناها عزير ابن اللَّه معبودنا، فيكون (ابْنُ) نَعْتاً. ولا اختلاف بين النحويين أن إثبات التنوين أجود."[٢]

وقال أبو جعفر النحاس(٣٣٨هـ):" وقالت اليهود عزير ابن الله للنحويين في هذا أقوال: فمن أحسنها أنَّه مرفوع على إضمار مبتدأ، والتقدير صاحبُنا عزيرٌ، وأنشد الأخفش:

لَعَمْرك مَا أَدْرِي وَإِن كنتُ داريا شُعَيْبُ بْنُ سَهْمٍ أم شُعَيبُ بْنِ مِنْقَرِ[٣] (الطويل)

ويجوز أن يكون عزير رفع بالابتداء وابن خبره، ويحذف التنوين لالتقاء الساكنين أجاز سيبويه مثل هذا بعينه، وقول ثالث لأبي حاتم قال: لو قال قائل إن عزيرًا اسم عجمي فلذلك حذفت منه التنوين. قال أبو جعفر: هذا القول غلط لأنَّ عزيرًا اسم عربي مشتق قال الله جل وعز: ﴿وتعزروه وتوقروه﴾ (الفتح: ٩) ولو كان عجميًا لانصرف؛ لأنَّه على ثلاثة أحرف في الأصل ثم زيدت عليه ياء التصغير، وقد قرأ القراء من الأئمة في القراءة، واللُّغة عزيرٌ منونًا. قرأ ابن أبي إسحاق(١١٧هـ) وعيسى بن عمر(١٤٩هـ) وأبان بن تغلب(١٤١هـ) وعاصم(١٢٧هـ) والكسائي (١٨٩هـ): (وَقالَتِ

---

(١) ابن مجاهد. السبعة في القراءات،٧٠١.

(٢) الزَّجاج. إبراهيم بن السري. ١٩٨٨م. **معاني القرآن وإعرابه**. تحقيق: عبد الجليل شلبي.ط١، عالم الكتب، بيروت.٢٤٢/٢.

(٣) الشاهد لأبي الجراح الأسود بن يعفر في: الأسود بن يعفر. (د.ت). **ديوان الأسود بن يعفر**. صنعه: نوري حمدي القيسي. (د.ط)) سلسة كتب التراث، وزارة الثقافة والإعلام. ص٣٧.

الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ)[1] وهذا بين على الابتداء والخبر وكذا وقالت النصارى المسيح ابن الله وكذا ذلك قولهم بأفواههم."[2]

ويلخِّص النحاس لنا أقوال النحاة في حذف التنوين من (عزير) بأنَّه:

١- مرفوع على إضمار مبتدأ، والتقدير (صاحبنا عزيرُ)، فيكون عزير خبراً.

٢- أن يكون (عزير) هو المبتدأ، و(ابن) خبره. وفي هذا ذكر الفراء بانَّ الوجه فيه إثبات التنوين، كما ذكر سالفًا. غير أنَّه يشير إلى أنَّ سيبويه أجاز ذلك بعينه في الكلام.

٣- ما قاله أبو حاتم بأنّ (عزير) اسم أعجمي لذلك حذف منه التنوين. وقد رفض أبو جعفر هذا الرأي، ورأى أنَّ هذا القول غلط لأنَّ عزير اسم عربي مشتق، واستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿لتؤمنوا بالله ورسوله وتغزروه وتوقروه وتسبحوه بكرة وأصيلًا﴾ (الفتح:٩) ولو كان أعجمي لانصرف لأنه على ثلاثة أحرف في الأصل، ثم زيدت عليه الياء للتصغير.

وكلام أبي جعفر هو الصواب إذ ذكر ابن منظور " والعزر: النصر بالسيف. وعزره عزرًا وعزره: أعانه وقوَّاه ونصره. قال الله تعالى: ﴿ تعزروه وتوقروه﴾، وقال الله تعالى: ﴿ وعزرتموهم ﴾ (المائدة:١٢)؛ جاء في التفسير أي: لتنصروه بالسيف، ومن نصر النبي، -صلى الله عليه وسلم- فقد نصر الله عز وجل. وعزرتموهم: عظمتموهم، وقيل: نصرتموهم. قال إبراهيم بن السري: وهذا هو الحق، والله تعالى أعلم، وذلك أن العزر في اللُّغة الردُّ والمنع، وتأويل عزرت فلانًا أي: أدبته إنَّما تأويله، فعلت به ما يردعه عن القبيح، كما أن نكلت به تأويله فعلت به ما يجب أن ينكل معه عن

---

(١) ابن مجاهد. السبعة في القراءات، ص٣١٣.

(٢) النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي. **إعراب القرآن**. ط١. وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت. ١١٥/٢

المعاودة؛ فتأويل عزرتموهم نصرتموهم بأن تردوا عنهم أعداءهم، ولو كان التعزير هو التوقير لكان الأجود في اللُّغة الاستغناء به، والنصرة إذا وجبت فالتعظيم داخل فيها لأنَّ نصرة الأنبياء هي المدافعة عنهم، والذب عن دينهم، وتعظيمهم، وتوقيرهم؛ قال: ويجوز تعزروه، من عزرته عزرًا بمعنى عزَّرته تعزيرًا. والتعزير في كلام العرب: التوقير، والتعزير: النصر باللسان والسيف. وفي حديث المبعث: قال ورقة بن نوفل: إن بُعِثَ وأنا حيٌّ فسأعزرُه وأنصرُه."[1] فيكون عزير اسماً عربياً مشتقاً، وأنَّ المعنى الذي يأتي به هو النصرة كما ذكر ابن منظور.

(1) ابن منظور. لسان العرب، ٥٦٢/٤.

المبحث الثاني: أثر شاهد الضرورة الشِّعرية في الخلاف النحوي في ضرورات الزيادة.

أولًا: الزيادة في الأدوات.

١) زيادة إنْ وأنْ.

ذهب جمهور النحاة إلى أنَّ (أنْ) يجوز أنْ تكون زائدة، وقالوا أنَّ زيادتها تكون مطَّردة بعد (لمَّا) كقوله تعالى:﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾ (يوسف:٩٦) وزيادتها بين القسم ، ولو، كقول الشاعر:

أما وَاللهِ أَنْ لَو كنت حرًا وَمَا بِالْحرِّ أَنْت وَلَا الْعَتِيق[١] (الوافر)

وقد اختلفوا في زيادتها في غيرها من المواضع، حيث اختلفوا في:

أ) زيادتها بين الكاف، والاسم المجرور، فهو شاذٌّ قليلٌ كقول الشاعر:

ويوماً تُوافينا بوجهٍ مقسَّمٍ كأنْ ظبيةٍ تَعْطُو إلى وارِقِ السَّلَمْ[٢] (الطويل)

بإعمال الكاف الجارَّة في ظبية، وزيادة (أن) عليها للتأكيد.

وقد نصَّ المبرد أنَّ هذا البيت يروى بالرفع (ظبية)، ونصبها، وجرها، فمن رواها بالجرِّ " جعل (أن) زائدة، وأعمل الكاف: أراد: كظبية، وزاد (أن) كما تزيدها في قولك: لما أن جاء زيدٌ كلمته، و والله أن

(١) الشاهد بلا نسبة في: الأنباري. الإنصاف، ٢٠٠/١. ابن هشام. مغني اللبيب، ٥٠/١. البغدادي. خزانة الأدب، ١٤١/٤.

(٢) الشاهد لعلباء بن أرقم بن عوف في: الأصمعي. الأصمعيات، ١٥٧.

لو جئتني لأعطيك."[1] فيما يذكر ابن مالك "أنَّ زيادتها شذَّت بين كاف الجرِّ، والمجرور بها."[2] وقد جعلها ابن عصفور من الضرائر التي لا تجوز إلَّا في الشعر.[3]

ب) زيادة (أنْ) بعد (كيما)، وهي غير عاملة. ذهب البصريون إلى أنَّه لا يجوز إظهار أنْ الناصبة بعد (كي)، وبعد (حتَّى).[4] واحتمل البصريون أن تكون (كي) و(حتى) حرفي جرٍّ بمعنى اللام، والفعل بعدهما منصوب بـ (أن) لازمة الإضمار، ولا يجوز هذا عند البصريين إلّا في الضرورة.[5] وذلك نحو قول جميل العذري:

فَقَالتْ: أكلَّ النَّاس أصْبَحْتَ مانِحًا لِسانَك كَيما أَن تَغُرَّ وتَخْدَعا[6] (الطويل)

وإذا اتصلت (كي) باللام، فإنَّ إظهار (أن) بعدها ضرورة كقول الشاعر:

أردت لِكَيْمَا أنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتِي فتتركها شَنَّا بِبَيْدَاءَ بَلْقَــعِ[7] (الطويل)

ويلخِّص ابن مالك هذا الرأي بأنَّه إذا ظهرت (أن) الواجب في حقها الإضمار بعد (كي) فإنَّه لا بدَّ أن تكون أحد أمرين:

---

(1) المبرد. الكامل في اللغة والأدب، ٧٢/١.

(2) ابن مالك. شرح الكافية الشافية، ١٥٣٠/٣.

(3) ينظر: ابن عصفور. ضرائر الشعر، ٥٦.

(4) ينظر: الأنباري. الإنصاف، ٥٧٩/٢.

(5) ينظر: ابن مالك. شرح التسهيل، ١٦/٤.

(6)الشاهد لجميل بثينة في: جميل بن المعمَّر. ١٩٣٤م. **ديوان جميل بثينة**. جمعه وصنفه: بشير يموت. (د.ط)، المكتبة الأهلية، بيروت، ٤١.

(7) الشاهد بلا نسبة في: الأنباري. الإنصاف، ٥٨٠/٢. ابن يعيش. شرح المفصل، ١٣١/٥. والبغدادي. خزانة الأدب، ٤٨١/٨.

إمَّا أن تكون (كي) متصلة بلام قبلها، وعندها تكون (كي) جارَّةٌ، ويكون إظهار (أنْ) بعدها من الضرورة. وإمَّا أن نكون (كي) ناصبة للفعل، وتكون (أنْ) مؤكدة لها، وتكون هنا ضرورة؛ لأنَّه شذَّ توكيد الحرف بالحرف.[١]

أمَّا الكوفيون، فذهبوا إلى أنَّه يجوز إظهار (أنْ) بعد (كي)، وتكون (أنْ) توكيدًا لها، ولكنَّها لا تعمل. وقد ذهب الكوفيون إلى أنَّ العامل في قولك: (جئت لكي أنْ أُكرمك) اللَّام، وكي وأن؛ توكيدان للَّام.[٢]

وقد استدل الكوفيون على جواز إظهار (أنْ) بعد (كي) بأدلةٍ من السماع، والقياس. أمَّا السَّماع، فكما ورد من الأمثلة كقول جميل العذري:

فَقَالتْ: أكلَّ النَّاس أصْبَحْتَ مانِحًا لِسانَك كَيما أَن تَغُرَّ وتَخْدَعا (الطويل)

وقول الشاعر:

أردت لِكَيْمَا أن تَطِيرَ بِقِرْبَتِي فتتركها شَنًّا بِبَيْدَاءَ بَلْقَــعِ (الطويل)

أمَّا القياس، " فلأَنَّ (أنْ) جاءت للتوكيد، والتوكيد من كلام العرب؛ فدخلت "أن" توكيدًا لها، لاتفاقهما في المعنى وإنْ اختلفتا في اللَّفظ."[٣] وهذا ما ذكره الفرَّاء إذ يقول: "وإنَّما جمعوا بينهنّ لا تفاقهن

---

(١) ينظر: ابن مالك. شرح التسهيل، ١٧/٤.

(٢) ينظر: الأنباري. الإنصاف، ٥٧٩/٢.

(٣) ينظر: السابق: ٥٨١/٢.

فِي المعنى واختلاف لفظهن... وربَّما جمعوا بين ما، ولا، وإن التي على معنى الجحد."[1] وذلك قياسًا على جواز التأكيد في قول العجاج:

قد يَكْسِبُ المالَ الهِدَانُ الجافي بغير لا عَصْفٍ ولا اصْطِرَافِ[2] (الرجز)

وتذهب الدراسة إلى أنَّه يمكن القبول بجواز زيادة (أن) بعد (كي) مؤكدة للام التوكيد؛ قياسا على الجواز في قول رؤبة: (بغير لا عَصْفٍ ولا اصْطِرَافِ) لاتفاقهما في المعنى وإن اختلفتا في اللفظ. وعليه لا تكون زيادة (أن) من الضرورة.

٢) الجمع بين أداة النداء، والميم في اللَّهمَّ.

ذهب البصريون إلى أنَّ الميم في (اللَّهمَّ) زائدة، وأنَّها جاءت عوضًا عن أداة النداء (يا). ومذهبهم في ذلك أنَّ الأصل في النداء هو: يا الله. وبسبب الثقل في النطق حذفوا أداة النداء، وجعلوا الميم مكانها. ويتضح هذا الرأي من خلال قول الخليل: " ومعنى (اللَّهمَّ) أرادوا أن يقولوا: يا الله. فثقل عليهم، فجعلوا مكان حرف النداء الميم، وجعلوا الميم من حروف النداء، فقالوا: اللَّهمَّ.؛ لأنَّ الميم من حروف الزوائد."[3]

ولكون الميم في (اللَّهمَّ) عوضًا عن أداة النداء منع البصريون اجتماعهما في الكلام، ولم يجيزوا ذلك إلَّا في الشعر للضرورة، كقول الشاعر:

وَمَا عَلَيْك أَن تقولي كلَّمـــــا [4] (الرجز)

([1]) الفرَّاء. معاني القرآن، ٢٦٢/٢.

([2]) الشاهد للعجاج في ديوانه، ١٤٧. ولرؤبة في: الفرَّاء معاني القرآن، ٢٦٢/١. ولم أعثر عليه في ديوانه.

([3]) الفراهيدي. الجمل في النحو، ١١١.

([4]) الشاهد بلا نسبة في: الفرَّاء. معاني القرآن، ٢٠٣/١. الأنباري. الإنصاف، ٣٤٢/١. البغدادي. خزانة الأدب، ٢٩٦/٢.

سبحت أَو صليت: يَا اللَّهُمَّ مَا

أردد علينا شَيخنَا مُسلَّمـــــــا

ومنه أيضًا ما ذكره المبرد أنَّه من الضرورة،[١] كقول الشاعر:

إنِّي إذا ما حدثٌ ألمَّا دّعَوتُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّ [٢] (الرجز)

هذا ما ذهب إليه البصريون، فالجمع بين الميم المشددة التي هي عوض عن أداة النداء لا يجوز أن تجتمعا إلَّا في الضرورة. وقد صرَّح بذلك ابن جني إذ يقول: " وقد زيدت الميم آخرًا أيضًا، وذلك قولهم: اللَّهُمَّ، فالميم مشدة عوض في آخره من يا في أوله، ولا يجمع بينهما إلَّا في ضرورة الشِّعر."[٣]

ويذكر الأنباري سبب جواز أن تجتمع الميم وأداة النداء في الضرورة، فيقول: " إنَّما جمع بينهما لضرورة الشعر، وسَهَّل الجمع بينهما للضرورة أن العوض في آخر الاسم، والمعوض في أوله، والجمع بين العوض والمعوض منه جائز في ضرورة الشِّعر."[٤]

وقد تبع البصريون في هذا الرأي ابن يعيش[٥]، وابن مالك إذ يقول: "والأكثر في نداء الله أن يقال: اللَّهُمَّ، بتعويض الميم من (يا)، وقد اجتمعا للضرورة."[٦]

---

(١) ينظر: المبرد. المقتضب، ٢٤٢/٤.

(٢) الشاهد لأميَّة بن الصلت. **ديوان أمية بن الصلت**. (د.ت). تحقيق: سجيع جميل الجبيلي. (د.ط)، دار صادر بيروت.١٩١. ولابي خَراش. خويلد بن مرّة. في : السُّكري. شرح أشعار الهذليين، ١٣٤٦/٣.

(٣) ابن جني. سر صناعة الإعراب، ١٠٣/٢.

(٤) الأنباري. الإنصاف، ٣٤٥/١.

(٥) ينظر: ابن يعيش. شرح المفصل، ٣٦٦/١.

(٦) ابن مالك. شرح التسهيل، ٤٠١/١.

أمَّا الكوفيون، فيذهبون إلى أنَّ الميم في (اللَّهُمَّ) ليست عوضًا من (يا)، بل هي جزء من كلام محذوف إذ الأصل فيها: يا الله أُمَّنا بخير. إلَّا أنَّه لكثرة استعمالها حذفوا بعض الكلام طلبًا للخفة، وهذا الحذف كثير عند العرب كقولهم: (هلُمَّ) يريدون: هل أمَّ. و (ويلمَّه) يريدون: ويل أمِّه. و (أيش) أي: أيٌّ شيءٍ. وقولهم: عم صباحًا. أي: أنعم صباحًا.[1]

يقول الفرَّاء في هذه المسألة: " ولم نجد العرب زادت مثل هذه الميم فِي نواقص الأسماء إلا مخفَّفة مثل: الفم، وابنم، وهم. ونرى أنَّها كانت كلمة ضم إليها (أُم)، تريد: يا اللَّه أُمَّنا بخير، فكثرت فِي الكلام فاختلطت. فالرفعة التي فِي الهاء من همزة (أُم) لما تركت انتقلت إلى ما قبلها."[2]

ومن خلال نصِّ الفراء نجد أنَّه ينكر ما ذهب إليه البصريون من زيادة الميم عوضًا من (يا). وهو يرى أنَّ العرب لم تأتِ بمثله إلَّا مخففة. وهو يرى أنَّ الميم بقية من كلام حُذِف ؛ لكثرة الاستعمال. ويرى أنَّ الضمَّة التي على الهاء إنَّما هي بقية الضمَّة التي على (أُمَّ) إذ تركت، ثمَّ انتقلت إلى الهاء.

وبهذا الفهم فإنَّ الفراء، والكوفيين يجيزون أن يُقال: يا اللَّهُمَّ في الشِّعر، في سعة الكلام. ولا يختصُّ ذكرهما في ضرورة الشِّعر؛ لأنَّه ليس من باب الجمع بين العوض والمعوض منه.

([1]) ينظر: الأنباري. الإنصاف، ٣٤١/١.

([2]) الفراء. معاني القرآن، ٢٠٣/١.

ثانيًا: زيادة حروف المعاني.

١) زيادة حرف الجر (على) من غير عوض.

اختلف النحاة في جواز زيادة (على)، فكان رأي سيبويه أنَّها لا تزاد، وقد نقل هذا الرأي عن سيبويه البغدادي[١]، وذلك في قول الشاعر:

إنّ الكريم وأبيك يَعْتَمِلْ إنْ لم يَجِدْ يومًا على مَنْ يَتَّكِلْ[٢](ارجز)

فيكون الأصل: على من يتكل عليه. على حذف الضمير مع الجار. وبهذا لا تكون (على) زائدة. وهذا يفهم من كلام سيبويه: "وقد يجوز أن تقول: بمن تمرر أمره، وعلى من تنزل أنزل، إذا أردت معنى عليه وبه؛ وليس بحد الكلام، وفيه ضعفٌ."[٣] فمن كلام سيبويه نجد أنَّه لا يرى في الشاهد زيادة لـ (على)، بل هو على الحذف.

وقد ذهب الرضي إلى أنَّ (على) في الشاهد ليست على الزيادة، بل الكلام فيها يؤول على التقديم والتأخير، "وأصله: إن لم يجد يومًا من يتكل عليه. فامتنع حذف الضمير المجرور الراجع إلى الموصول... فقدم على (على من يتكل) فصار: على من يتكل، فجاز حذف الضمير لانتصابه، بـ (يتكل) صريحًا."[٤]

فالرضي يخالف سيبويه، فلا يرى أنَّ الشاهد فيه حذف لحرف الجر مع الضمير المجرور، بل هو عنده على التقديم والتأخير؛ ليتسنى له أن يحذف الضمير المجرور.

---

(١) ينظر: البغدادي. خزانة الأدب، ١٤٣/١٠

(٢) الشاهد بلا نسبة في: سيبويه. الكتاب، ٨١/٣. ابن جني. الخصائص، ٣٠٥/٢. البغدادي. خزانة الأدب، ١٤٣/١٠.

(٣) سيبويه. الكتاب، ٨١/٣.

(٤) الاستراباذي. شرح الكافية، ٣٢٢/٤.

وقد أجاز ابن جني أن تزاد (على) للتعويض عن العائد المحذوف، فيقول في البيت السابق: " أي: من يتكلْ عليه. فحذف (عليه) هذه، وزاد (على) متقدِّمتةً."[١]

أمَّا زيادة (على) من غير عوض، فقد جعلها ابن عصفور من ضرورة الشِّعر[٢]، ومنه قول حميد بن ثور:

أبى اللهُ إلّا أنَّ سَرْحَةَ مالكٍ على كُلِ أفنانِ العِضاةِ تَروقُ[٣] (الطويل)

فزيادة (على) في هذا الشاهد بلا عوض ضرورة عند ابن عصفور، ولا تجوز في غير الشعر.

وقد أجاز ابن مالك زيادة (على) في الشعر، وفي سعة الكلام. مستشهدًا لزيادة (على) بحديث رسول الله – صلَّى الله عليه وسلم– (من حلف على يمين.)[٤]

وبعد عرض هذه المسألة تذهب الدراسة إلى جواز زيادة (على) في سعة الكلام سواء كانت زيادتها لعوض عن محذوف، أو بغير عوض لورود أمثلة، وشواهد على زيادتها في سعة الكلام بحديث رسول الله – صلَّى الله عليه وسلَّم– وهو حديث صحيح.

٢) زيادة لام التوكيد.

أجاز جمهور النحاة دخول اللام على خبر الجملة الاسمية الداخل عليها (إنَّ) نحو قولهم: إنَّ زيدًا لقائمٌ. ولم يجز عندهم دخول لام التوكيد على الخبر في غير أخوات (إنَّ)، فلا يجوز أن تقول: لعلَّ زيدًا لقائمٌ.[٥]

---

(١) ابن جني. الخصائص، ٣٠٦/٢.

(٢) ينظر: ابن عصفور. ضرائر الشعر، ٦٦.

(٣) الشاهد لحميد بن ثور في ديوانه، ٤١.

(٤) البخاري. الجامع الصحيح المختصر، ٨٣١/٢. حديث رقم: ٢٢٢٩.

(٥) ينظر: ابن عقيل. شرح ابن عقيل، ٣٦٣/١.

لذلك عدَّ البصريون دخول لام التوكيد على خبر(أنَّ) شاذًا في سعة الكلام، ولا يجوز إلَّا في الشِّعر للضرورة[١]. ومنه قول الشاعر:

أَلَمْ تَكُن حَلَفْتَ باللَّه العلِيِّ أَن مَطَايَاكَ لَمِنْ خَيْرِ المَطِيِّ[٢] (الرجز)

دخل اللام التي للتوكيد على خبر(أنَّ) وهذا لا يجوز عندهم إلَّا في سعة الكلام.[٣]

ويتضح رأي البصريين من كلام ابن جني في هذه المسألة إذ يقول: " وأمَّا الضرورة التي تُدخَلُ لها اللام في خبر غير (إنَّ) فمن ضرورات الشِّعر، ولا يقاس عليها."[٤] فابن جني يعدُّ دخول لام التوكيد على غير خبر (إنَّ) من ضرورة الشعر، ولا يجوز القياس عليه، و يضرب لدخولها على غير(إن) امثلة، ويعدُّها جميعًا من الضرورة.[٥]

إلَّا أنَّه ممَّا يلفت الانتباه إشارة ابن جني إلى أنَّ الشاعر في قوله:

أَلَمْ تَكُن حَلَفْتَ باللَّه العلِيِّ أَن مَطَايَاكَ لَمِنْ خَيْرِ المَطِيِّ (الرجز)

لو قال: (إنَّ مطاياك) بكسر الهمزة لزالت الضرورة، ولكنَّه يعلل التزامه (أنَّ) بالفتح لورودها مفتوحة الهمزة في السَّماع.[٦] فهذا إشارة إلى أنَّ الشاعر لم يكن قد وقع في الضرورة، بل كان بإمكانه أن لا يقع فيها إن هو كسر همزة (إنَّ).

---

(١) ينظر: البغدادي. خزانة الأدب، ٣٢٣/١٠.

(٢) الشاهد بلا نسبة في: ابن جني. الخصائص، ٣١٥/١. ابن عصفور. ضرائر الشعر، ٥٧. البغدادي. خزانة الأدب، ٣٢٣/١٠.

(٣) ينظر: ابن عصفور. ضرائر الشعر،٥٧.

(٤) ابن جني. سر صناعة الإعراب، ٥٥/٢.

(٥) ينظر: ابن جني. سر صناعة الإعراب،٥٦/٢

(٦) ينظر: السابق، ٥٧/٢.

وقد عدَّها ابن عصفور من الضرائر إذ يقول: إنَّ من الضرورة " إدخال لام التوكيد في موضع لا تدخل فيه في سعة الكلام."[١]

وقد عدَّ ابن عصفور قراءة ابن جبير من قوله تعالى: ﴿ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾ (الفرقان: ٢٠) بأنَّ المفتوحة[٢]: (إِلَّا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ) عدَّها ابن عصفور شاذةً لا يقاس عليها.

وقد أجاز الكوفيون[٣]، والمبرد[٤] دخول لام التوكيد على خبر(أنَّ) في قراءة سعيد بن جبير وينقل ابن السرَّاج عن المبرد قوله: "قرأ سعيد بن جبير: ﴿ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾ ففتح إن، وجعل اللَّام زائدة."[٥] واستشهد بقول رؤبة بن العجاج:

أُمُ الحُلَيْس لَعَجوز شَهْرَبَهْ تَرْضَى من اللَّحْم بعَظْمِ الرَقَبَهْ[٦] (الرجز)

وتذهب الدراسة إلى الأخذ برأي المبرد والكوفيين ، بجواز زيادة لام التوكيد في خبر (إنَّ) وفي خبر أخواتها، وزياتها من دون دخول أن وأخواتها عليها كما في بيت رؤبة. لورده في قراءة سعيد بن جُبير. ومِمَّا يدعم هذا الرأي أن الشاعر عند قوله: (أَن مَطَايَاكَ لَمِنْ خَيْر المَطِيِّ) كان بإمكانه أن يخرج من الضرورة بكسر همزة (إنَّ) إلَّا أنَّه فتح الهمزة، وفي هذا دليل على أنَّها ليست من الضرورة.

---

(١) ابن عصفور. ضرائر الشعر، ٥٧.

(٢) ينظر: العكبري. التبيان في إعراب القرآن،٢٧٥/٢.

(٣) ينظر: السيوطي. همع الهوامع، ٥٠٦/١.

(٤) ينظر: المبرد. المقتضب، ٢٤٦/٢.

(٥) ابن السراج. الأصول في النحو، ٢٧٤/١.

(٦) الشاهد لرؤبة بن العجاج في ديوانه، ١٧٠.

٣) زيادة واو العطف.

ذهب الكوفيون إلى جواز أن تقع واو العطف زائدة وإليه ذهب الخليل[١]، والأخفش، والمبرد من البصريين[٢]. واستدلوا على جواز أن تأتي واو العطف زائدة؛ بكثرة ورودها زائدة في القرآن الكريم، وفي كلام العرب.[٣]

وقد أطلق الخليل عليها مصطلح (واو الإقحام) ويمثل عليها بقوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ (الحجُّ: ٢٥) يقول فيها: " معناه: يصدون، والواو فيه واو إقحام."[٤]

وإلى هذا ذهب الفرَّاء ، فيقول: " وربَّما أدخلت العرب في مثلها الواو، وهي جواب على حالها."[٥] ونتعرف على رأيه من خلال تفسيره تعالى: ﴿ حَتَّى إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُمْ مِنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ (٩٦) وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ﴾ (الأنبياء:٩٦-٩٧)يقول الفرَّاء: " معناه –والله أعلم – : حتَّى إذا فتحت، اقتربَ."[٦] ويستشهد الفرَّاء أيضًا بقوله تعالى: ﴿ حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ ﴾ (الزمر:٧٣) أي: فتحت أبوابها. وقوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ (١٠٣) وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ (الصافات:١٠٣-١٠٤) أي: فلمَّا أسلما وتلَّه للجبين، ناداه. ومنه أيضا قراءة عبد الله بن مسعود[٧] – رضي الله عنه– من قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا جَهَّزَهُمْ بِجَهَازِهِمْ جَعَلَ السِّقَايَةَ

---

(١) ينظر: الفراهيدي. الجمل في النحو، ٢٨٨.

(٢) ينظر: الأنباري. الإنصاف، ٤٥٦/٢.

(٣) ينظر: السابق: ٤٥٦/٢.

(٤) الفراهيدي. الجمل في النحو، ٢٨٨.

(٥) الفراء. معاني القرآن، ٥٠/٢.

(٦) السابق: ٢١١/٢.

(٧) ينظر القراءة: الزمخشري. أبو القاسم محمود بن عمر.(د.ت). **الكشَّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**. تحقيق: عبد الرَّزاق المهدي. (د.ط)، دار إحياء التراث، بيروت. ٤٦٢/٢

فِي رَحْلِ أَخِيهِ﴾ (يوسف:٧٠) بزيادة واو العطف: ﴿ فَلَمَّا جَهَّزَهُمْ بِجَهَازِهِمْ وجَعَلَ السِّقَايَةَ فِي رَحْلِ أَخِيهِ﴾

وقد أجاز زيادة الواو الأخفش[١]، والمبرد في المقتضب[٢] واستدل أصحاب هذا الرأي من كلام العرب بقول امرئ القيس:

فَلَمَّا أَجَزْنَا سَاحَةَ الحَيِّ وَانْتَحَى بِنَا بَطْنُ خَبْتٍ ذِي قِفَافٍ عَقَنْقَلِ[٣] (الطويل)

فالتقدير فيه: انتحى، والواو زائدة؛ لأنَّه جواب لمَّا.

ومنه قول الشاعر:

حتى إذا قَمِلَتْ بُطُونُكُمُ ورأيتُـم أبناءَكُم شَبّـــوُا [٤] (الكامل)

وقَلَبْتُم ظهرَ المِجَنّ لنا إنَّ اللَّئيم الفاحـــشُ الخبُّ

والتقدير: قلبتم، والواو زائدة.

وتبع ابن عصفور الكوفيين في جواز زيادة واو العطف إلَّا أنَّه يجيزه في الشِّعر دون النثر للضرورة الشِّعرية.[٥]

أمَّا البصريون، فلا يجوز عندهم زيادة واو العطف ، وذلك لأنَّ الواو حرف وضع لمعنى، فلا يجوز أن يحكم بزيادة الواو[٦].

---

(١) ينظر: الأخفش، معاني القرآن، ١٣٢/١.

(٢) ينظر: المبرد. المقتضب، ٨٠/٢.

(٣) الشاهد لامرئ القيس في ديوانه، ١١٤.

(٤) الشاهد بلا نسبة في: الفراء. معاني القرآن، ١٧٠/١. الأنباري. الإنصاف،٤٥٨/٢. البغدادي. خزانة الأدب، ٤٤/١١.

(٥) ينظر: ابن عصفور. ضرائر الشِّعر، ٧٠.

(٦) ينظر: الأنباري. الإنصاف، ٤٥٩/٢.

وهم يجعلون الواو في الأمثلة السابقة واو عطف، لا واوًا زائدة، ويقدرون العطف فيها جميعها ففي قوله تعالى: ﴿ حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ ﴾ (الزمر:٧٣) فيقدرون أنَّ الواو عاطفةً، وليست زائدة. وأنَّ قوله تعالى:﴿فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾ ليس جوابًا لـ (إذا) بل إنَّ جوابها محذوف، وتقديره: حتَّى إذا جاؤوها ، وفتحت أبوابها، فازوا ونعموا.[١] وإلى هذا يذهب سيبويه في الكتاب في قوله تعالى فيقدِّره على حذف جواب الشرط، لا على زيادة الواو[٢].

والذي تذهب إليه الدراسة أنَّه يمكن أن تزاد واو العطف كما ذهب إليه الكوفيون ويصح المعنى بذلك، استدلالًا بكثرة ما ورد عليه من أمثلة في القرآن الكريم، وكلام العرب. وأنَّ ما ذهب أليه البصريون من تأويل حذف جواب الشرط يمكن أن يقال بصحته إلَّا أنَّه لا يقوم إلَّا بالتأويل في حين أنَّ القول بزيادة الواو بفهم بلا تأويل. أمَّا ما ذهب إليه ابن عصفور من أنَّ زيادة واو العطف من الضرورة الشعرية، فلا يمكن قبوله لكثرة ما ورد عليه من أمثلة، وشواهد من القرآن الكريم.

٤) دخول (أل) الموصولة على الفعل المضارع.

(أل) التعريف من علامات الاسم في العربية، وأجاز فريق من النحويين دخولها على الفعل المضارع في الشعر دون النثر للضرورة. وذلك نحو قول الفرزدق:

ما أنت بالحَكَمِ التُرْضَى حُكُومَتُهُ ولا البَلِيغِ ولا ذِي الرَّأْيِ والجَدَلِ[٣] (البسيط)

وكقول ذي الخرق الطهوي:

---

(١) ينظر: الأنباري. الإنصاف، ٤٥٩/٢

(٢) ينظر: سيبويه. الكتاب، ١٠٣/٣.

(٣) البيت للفرزدق في: الأنباري. الإنصاف، ٥٢١/٢، و البغدادي. خزانة الأدب، ٣٢/١، وابن مالك. شرح التسهيل، ٢٠١/١. ولم أعثر عليه في ديوان الفرزدق.

يقول الخَنَا وأَبْغَضُ العُجْم نَاطقًا إلى ربِّنَا صوت الحمار اليُجَدَّعُ[1] (الطويل)

وكذا قول الآخر:

ما كاليَرُوحُ ويَغْدُو لاهِيًا مَرِحا مُشَمِّرًا يستديمُ الحزمَ ذو رَشَد[2] (البسيط)

ومثله:

وليس اليُرَى للخِلِّ مثل الذي ير له الخِلُّ أهلا أن يُعَدّ خليلًا[3] (الطويل)"[4]

وفي هذه الشواهد نلاحظ دخول (أل) على الفعل المضارع، وقد عدَّه النحاة من الضرورة التي لا تكون إلَّا في الشِّعر يقول ابن السَّرَّاج: "ومنه ما شذَّ عن القياس، والاستعمال، فهذا الذي يطرح، ولا يعرج عليه نحو: ما حكي من إدخال الألف واللام على (اليجدع)."[5] فابن السَّرَّاج يرى أنَّ دخول (أل) التي بمعنى الذي على الفعل المضارع ممَّا هو شاذٌّ في القياس والاستعمال، فلا يؤخذ به.

ووصف الزجاجي (٣٣٧هـ) أيضًا دخول (أل) الموصولة على الفعل المضارع بالشَّاذِّ الذي لا يؤخذ به، وشكَّك في رواية الشواهد السابقة فقال: إنَّ هذه رواية الكوفيين، ولم ترد عن البصريين.[6]

---

(1) البيت لذي الخرق الطهوي في: الأنصاري. النوادر في اللغة. ٢٧٦، وبلا نسبة في: المرادي. الجنى الداني ، ٢٠٢، ابن يعيش. شرح المفصل، ٣٧٨/٢، ابن مالك. . شرح التسهيل ٢٠١/١.

(2) البيت بلا نسبة في: ابن مالك. شرح التسهيل، ٢٠١/١. السيوطي. همع الهوامع، ٣٣٢/١. البغدادي. خزانة الأدب، ٣٢/١.

(3) البيت بلا نسبة في: ابن مالك. شرح التسهيل، ٢٠١/١. السيوطي. همع الهوامع، ٣٣٢/١. البغدادي. خزانة الأدب، ٣٢/١.

(4) ابن مالك. شرح التسهيل، ١/ ٢٠١.

(5) ابن السَّرَّاج. الأصول في النحو،٥٧/١.

(6) الزجاجي. أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق. ١٩٨٥م. **اللَّامات**. تحقيق: مازن مبارك. ط٢، دار الفكر، دمشق.٥٢-٥٣.

وقال الرضي في حديثه عن الشواهد السابقة: " فليست اللَّام فيه للتعريف، بل هي اسم موصول دخل على صريح الفعل لمشابهته لاسم المفعول، وهو مع ذلك شاذ قبيح لا يجي إلا في ضرورة الشعر."[١] فالرضي يرى أنَّ (أل) الداخلة على الفعل المضارع هي اسمٌ موصول بمعني الذي، وأنَّ سبب اتصالها بالفعل مشابهة الفعل المضارع لاسم المفعول. وهو يعدُّها من أقبح الضرورات التي لا تجيئ إلَّا في الشعر. وإلى هذا أيضًا ذهب ابن يعيش بأنَّ الشاعر قد يضطر إلى ادخال (أل) على الفعل المضارع.[٢]

وذكر ابن خالويه: أنَّه " ليس في كلام العرب: فعل دخل عليه الألف واللَّام عند سيبويه والفراء إلَّا قولهم: اليجدع، واليتقصع، واليتتبع، واليسع اسم نبي عليه السلام، واليحمد: قبيلة، وكأنَّهم أرادوا: الذي يجدع، والذي يتقصع."[٣] ومن خلال نص ابن خالويه السابق نلحظ أنَّه لا يجوز ادخال (أل) على الفعل المضارع فهو خارج عن كلام العرب، وهذا رأي كلٌّ من سيبويه والفرَّاء، ولكنَّه استثنى (اليجدع، واليتقصع، واليتتبع، واليسع، واليحمد) من هذه القاعدة. وهذا الاستثناء يفهم منه اقتصار دخول (أل) على هذه الأمثلة فقط.

وذهب فريق من النحويين إلى أنَّ دخول (أل) على الفعل المضارع جائز في الكلام، وليس مختصًّا بالشِّعر. ومنهم ابن جني إذ يقول: " واعلم أنَّ لام المعرفة قد أدخلت في بعض المواضع على الفعل المضارع لمضارعة اللام لـ (الذي)."[٤]

---

[١] الأستراباذي. شرح الرضي على الكافية، ٤٤/١.

[٢] ينظر: ابن يعيش. شرح المفصل، ٣٧٨/٢.

[٣] ابن خالويه. الحسين بن أحمد. ١٩٧٩م. **ليس في كلام العرب**. تحقيق: أحمد عبد الغفار عطار. ط٢، مكة المكرمة. ٧٠.

[٤] ابن جني. سر صناعة الإعراب،٤٦/٢.

وكان ابن مالك رافضًا لأن يكون دخول (أل) على الفعل المضارع مختصٌ بالشِّعر فقط، وكان يرى أنَّه جائز في الاختيار دون أن يضطر إليه الشاعر. وقد قوَّى استدلال ابن برهان على موصولية (أل) بدخولها على الفعل.[١] فابن مالك يرى أنَّ (أل) اسمٌ موصول لجواز دخولها على الفعل، وليست هنا حرفًا للتعريف؛ لأنَّ حرف التعريف يختصُّ بدخوله على الأسماء.[٢]

ورفض ابن مالك أن يكون دخول (أل) الموصولة على الفعل المضارع من ضرورة الشِّعر؛ لأنَّ الشاعر كان بإمكانه أن لا يلجئ إلى هذه الضرورة إذ يقول: " وعندي أنَّ مثل هذا غير مخصوص بالضرورة، لتمكن قائل الأول أن يقول: ما أنت بالحكم المرضي حكومته، ولتمكن قائل الثاني من أن يقول: إلى ربنا صوت الحمارِ يُجدع، ولتمكن الثالث من أن يقول: ما مَنْ يروح، ولتمكن الرابع من أن يقول: وما من يري، فإذ لم يفعلوا ذلك مع استطاعته ففي ذلك إشعار بالاختيار وعدم الاضطرار."[٣]

ثم يقدم لنا تفسيرًا آخر ليدل على أن (أل) المتصلة بالفعل المضارع هي اسمٌ موصول فيقول: "وأيضًا فمقتضى النظر وصل الألف واللام، إذ هما من الموصولات الاسمية، بما توصل به أخواتها من الجمل الاسمية والفعلية والظروف، فمنعوها ذلك حملًا على المعرِّفة، لأنَّها مثلها في اللَّفظ، وجعلوا صلتها ما هو جملة في المعنى ومفرد في اللفظ صالح لدخول المعرفة عليه، وهو اسم الفاعل وشبهه من الصفات. ثم كان في التزام ذلك إيهام أنَّ الألف واللَّام معرفة لا اسم موصول، فقصدوا التنصيص على مغايرة المعرفة، فأدخلوها على الفعل المشابه لاسم الفاعل وهو المضارع، فلما كان حاملهم على

---

(١) ينظر: ابن مالك. شرح التسهيل، ٢٠١/١.

(٢)ينظر: السابق. ٢٠٢/١.

(٣) ابن مالك. شرح التسهيل، ٢٠٢/١.

ذلك هو السبب، وفيه إبداء ما يحق إبداؤه، وكشف ما لا يصلح خفاؤه، استحق أن يجعل مما يحكم فيه بالاختيار ولا يخص بالاضطرار."[١]

ومِمَّا يفهم من النَّصِّ ما يلي:

أ) إنَّ الألف واللام الداخلة على الفعل المضارع هي اسم موصول توصل بما توصل به الأسماء الموصولة من الجمل الاسمية والفعلية والظروف.

ب) إنَّ رفض النحاة دخول الألف واللام على الفعل المضارع حملهم (أل) الموصولة على (أل) التعريف الحرفية لمشابهتها في اللفظ. فأدخلوها على اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة. وكان رفضهم هذا بسبب إيهامهم بأنَّ الألف واللام هي (أل) التعريف، وليست اسمًا موصولًا.

ج) إنَّ دخول (أل) الموصولة على الفعل المضارع ممَّا يكون بالاختيار، ولا يختصُّ بالضرورة.

وإذا تناولنا آراء المحدثين نجد أنَّ منهم من كان رافضًا لدخول (أل) على الفعل المضارع فهذا سعيد الأفغاني يرى أنَّ إدخال اللَّام على الفعل لا يجوز استعماله؛ لشذوذه قياسًا، واستعمالًا، ولا يجوز أن يقاس عليه لأنَّه ضرورة، والضرورة لا يقاس عليها.[٢]

أمَّا عباس حسن، فأشار إلى أنَّ دخول (أل) الموصولة على الفعل المضارع لهجة لقبائل عربية قديمة كذلك دخولها على الظرف مثل: المعه، ودخولها على الجملة الاسمية. إلَّا أنَّه رأى أن لا

([١]) ابن مالك. شرح التسهيل، ٢٠٢/١.

([٢]) سعيد الأفغاني. (د.ت). **من تاريخ النحو العربي**. (د.ط)، مكتبة الفلاح. ١٦٧

تستخدم في الكتابات الحديثة؛ لقلة المأثور منها، ونفور الذوق البلاغي الحديث من استعمالها، وانصراف الكثرة عنها قديمًا وحديثًا، فالخير في تركها مهجورة.[1]

فعباس حسن، وإن أجاز دخول (أل)على الفعل المضارع في سعة الكلام على أنَّه صورةً لهجية لقبائل عربية على الرغم من ذلك مال إلى عدم استخدامها في الكتابات الحديثة، وأن يكتفي بالإشارة إليها ليعرفها الدارس للتراث العربي.

أمَّا نازك الملائكة، فرفضت استخدام (أل) مع الفعل المضارع، وغيرها من الأساليب الشَّاذَّة في الكتابات الإبداعية عند بعض الشعراء المعاصرين، ولامت النقاد على سكوتهم عن "ظاهرة العبث بالقواعد النحوية الراسخة وإخضاع اللُّغة للسماع الشاذ الذي لا يعتد به؟ لماذا لم يحتج أي من نقادنا على "أل" التعريف وقد راح جيل كامل من شباب لبنان يدخلها على الأفعال."[2]

وتضرب مثالًا على ما تقول بقصيدة للشاعر نذير العظمة بعنوان (اللَّحم والسنابل) يقول فيها:

أفقاصه الترنُّ في الهياكل

الأروقة المعاول

الترنُّ في الشوارع الغوائل

والأكهف المنازل

([1]) ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، ٣٨٨/١.

([2]) نازك الملائكة.١٩٦٧م. **قضايا الشعر المعاصر**. مكتبة النهضة.ط٣. ٢٩٠.

التودُّ أن تحبس بي الحياة والتجددا[1]

وتقول إنَّه لا حجَّة لمن استخدم هذه الأساليب، وإن وردت في شواهد النحو "ذلك أنَّنا قد خرجنا اليوم من بداوة القرون الأولى التي كانت تعزل كلَّ بطن من قبيلة ما، فتجعل لغته تشذُّ وتنحرف. ولقد لبث القرآن بلغته السهلة الجميلة صورةً للغة العرب سارت عليها القرون وأغنتنا عن الشُّذوذ والعبث."[2] فهذا الأساليب التي شذَّت واندثرت يجب أن لا تستخدم في الكتابات الحديثة؛ لاستقرار اللغة وحفظها.

والذي تذهب إليه الدراسة أنَّ الألف واللَّام الداخلة على الفعل المضارع هي (أل) الموصولة الاسمية التي بمعنى (الذي)، وليست (أل) التعريف الحرفية، كما أنَّ دخولها على الفعل قد يكون لغة عن العرب؛ لوجود مثالها في العامية العربية المعاصرة، ومن أمثلتها الشاهدة ما جاء في قصيدة نذير العظمة السابقة. وعليه فدخولها على الفعل المضارع جائز، ولا يختص بالشِّعر وحده، بل إنَّ دخولها على الفعل المضارع جائز في النثر والشِّعر.

([1]) قصيدة بعنوان: (اللَّحم والسنابل) للشاعر نذير عظمة. **مجلة شعر**. العدد ٣، سنة ١٩٥٧م، ص٤٧.

([2]) نازك الملائكة. قضايا الشِّعر المعاصر، ٢٩٢.

المبحث الثالث: أثر شاهد الضرورة الشعرية في الخلاف في ضرورات الرتبة.

أولاً: أثر شاهد الضرورة الشعرية في الخلاف في التقديم والتأخير.

١) تقديم المضمر على الظاهر لفظاً ورتبةً.

ذهب الجمهور إلى أنَّه لا يجوز تقديم ضمير المفعول به على الفاعل، فقالوا: إنَّه لا يجوز تقديم المضمر على الظاهر لفظًا ورتبةً "لأنَّ حق الفاعل أن يكون قبل المفعول."[١]

وقد أورده ابن عصفور ضمن الضرائر الشعرية[٢]، فجعل تقديم المضمر على الظاهر لفظًا ورتبةً مختصًا بالشِّعر، ولا يجيزه في سعة الكلام إذ يقول: " ولا يجوز شيء من ذلك في حال السعة."[٣]

وذلك نحو قول حسان بن ثابت – رضي الله عنه–:

فَلَو أنَّ مَجْدًا أَخلَدَ الدَّهرَ واحِدًا مِنَ النَّاسِ أَبقَى مَجْدُهُ الدَّهرَ مطعمَا[٤] (الطويل)

" ألا ترى أنَّه قدم الضمير العائد على (مطعم) لفظًا ورتبة لأنَّه متصل بالفاعل و (مطعم) مفعول، ورتبة الفاعل أن يكون قبل المفعول."[٥]

---

(١) ابن السراج. الأصول في النحو، ٢٣٨/٢.

(٢) ينظر: ابن عصفور. ضرائر الشِّعر، ٢٠٨-٢١٠.

(٣) ابن عصفور. ضرائر الشِّعر،٢١٠

(٤) الشاهد لحسان بن ثابت في ديوانه ص٣٩٨.

(٥) ابن عصفور. ضرائر الشِّعر، ٢٠٩.

ومنه أيضاً قول النابغة الذبياني:

جَزَى ربُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بنَ حَاتِمٍ جَزاءَ الكِلابِ العَاوِياتِ وَقَدْ فَعَلْ[1](الطويل)

كان هذا مذهبهم في تقدم الضمير على الظاهر لفظًا ورتبةً، بأنَّه لا يجوز إلِّا في الشعر للضرورة.

أمَّا الأخفش[2]، وابن جني فأجازا تقدم المضمر على الظاهر لفظاً ورتبة، فأجازوا قولهم: (ضربَ غلامُه محمدًا) يقول ابن جني: " أمَّا أنا فأجيز أن تكون الهاء في قوله: (جزى ربُّه عني عديَّ ...) عائدة على عدي خلافًا على الجماعة."[3]

ويسوغ هذا عند ابن جني أنَّ تقدم المفعول على الفاعل قد شاع عنهم، واطَّرد في مذهبهم، حتَّى عدَّه أبو عليٍّ الفارسي قسمًا قائمًا بذاته، كما أنَّ تقدم الفاعل قسمٌ قائمٌ بذاته. وإن كان تقدم الفاعل جاء أكثر في الاستعمال ومثال تقدم المفعول على الفاعل قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ (فاطر: ٢٨)

ويضرب ابن جني عدة أمثلة من الشعر على تقدم المفعول على الفاعل مثبتًا أن تقديم المفعول على الفاعل جاء كثيرًا في اللُّغة وليس من القليل الشاذ إذ يقول: " والأمر في كثرة تقديم المفعول على الفاعل في القرآن، وفصيح الكلام متعالم غير مستنكر فلمَّا كثر وشاع تقديم المفعول على الفاعل كان الموضع له حتى إنَّه إذا أخر فموضعه التقديم فعلى ذلك كأنَّه قال: جزى عديَّ بن

([1]) الشاهد للنابغة الذبياني في ديوانه ص١٦١.

([2]) ينظر: البغدادي. خزانة الأدب، ٢٧٧/١.

([3]) ابن جني. الخصائص، ٢٩٤/١.

حاتم ربُّه ثم قدم الفاعل على أنَّه قد قدره مقدمًا عليه مفعوله، فجاز ذلك ولا تستنكر هذا الذي صورته لك، ولا يجف عليك فإنَّه مِمَّا تقبله هذه اللغة، ولا تعافه، ولا تتبشَّعه."[١]

وقد تبعه ابن مالك في إجازة ذلك فيرى أنَّ تقدم المفعول على الفاعل يجوز في الاختيار كثيرًا كما قال ابن جني فأجاز أن يتقدم المضمر على الظاهر؛ لوروده عن العرب.[٢]

وتذهب الدراسة إلى موافقة الأخفش، وابن جني، وابن مالك إلى ما ذهبوا إليه من جواز تقدم المضمر على الظاهر لفظاً ورتبةً في سعة الكلام اختيارًا، وأنَّ فيه من الكثرة ما يخرجه عن الشذوذ والقلة. بخلاف ما ذهب إليه ابن عصفور من جعله في الشعر دون النثر.

٢) تقديم الاسم على الفعل بعد أدوات الاستفهام .

ذهب النحاة إلى أن أدوات الاستفهام يأتي بعدها اسم وفعل، وأنَّ الفعل يتقدم على الاسم في سعة الكلام اختيارًا.[٣] واختلفوا في تقديم الاسم على الفعل، فذهب ابن عصفور إلى أنَّ تقدم الاسم على الفعل بعد أدوات الاستفهام لا يكون إلَّا للضرورة الشعرية[٤] . نحو قول علقمة بن عبدة:

أَمْ هَلْ كَبِيرٌ بَكَى لم يَقْضِ عَبْرَتَهُ إِثْرَ الأحِبةِ يومَ البَيْنَ مشكومُ[٥] (البسيط)

---

(١) ابن جني. الخصائص، ٢٩٧/١.

(٢) ينظر: ابن مالك. شرح التسهيل، ١٦١/١-١٦٢.

(٣) ينظر: ابن عصفور. ضرائر الشعر، ٢٠٨.

(٤) ينظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر، ٢٠٨.

(٥) الشاهد لعلقمة بن عبدة الفحل في: ديوانه ص٣٣.

وإلـى هـذا أيضًـا ذهـب ابـن مالـك، وتبعـه أبـو حيـان[1]. إذ يقـول ابـن مالـك: "وأصـل أدوات الاستفهام أن يتقدم الفعل بعدها اسم مرفوع بالابتداء، أو معمول لفعل مضمر يفسره ما بعد الاسم. وإن كان بهل أو غيرها من أسماء الاستفهام امتنع أن يتقدم بعده الاسم على الفعل إلَّا في الضرورة ... وامتنع حينئذ كونه مبتدأ، ووجب حمله على فعل مضمر عامل فيه عمل الفعل الظاهر فيما اشتغل به."[2]

فـابن مالـك يـرى أنَّ تقـدم الاسـم علـى الفعـل بعـد أدوات الاسـتفهام لا يجـوز إلَّا فـي الشـعر للضرورة، وإن حصل ذلك، فيجب حمله تقديرًا على فعل مضمر يعمل فيه عمل الفعل الذي تأخر عنه.

أمَّا الكسائي فيما رواه السيوطي عنه، فقد أجاز في الاختيار، وفي سعة الكلام " دخول (هل) على اسم بعده فعل في الاختيار... فأجاز: (هل زيد قام؟) جوازًا حسنًا؛ لأنهم أجازوا: (هل زيدٌ قائمٌ؟) وابتدأوا بعدها الأسماء."[3] هذا ما ذهب إليه الكسائي، حيث أجاز تقدم الاسم على الفعل في سعة الكلام قياسًا على إجازتهم : (هل زيدٌ قائمٌ).

٣) تقديم المستثنى على إلَّا في الاستثناء المفرغ.

أشار ابن عصفور إلى أنَّ تقديم المستثنى على (إلَّا) لا يجوز في النثر، ولكنَّه أجازه في الشِّعر للضرورة.[4] وذلك نحو قول الأعشى:

---

(1) ينظر: السيوطي. همع الهوامع، ٦٠٨/٢.

(2) ابن مالك. شرح التسهيل، ٧٥/٤.

(3) السيوطي. همع الهوامع، ٦٠٨/٢.

(4) ينظر: ابن عصفور. ضرائر الشِّعر، ٢١٢.

أَحَلَّ بهِ الشيْبُ أثْقالَهُ وما اغْتَرَّهُ الشَّيْبُ إلّا اغْتِرارَا [1] (المتقارب)

يريد الشَّاعر ما اغترَّه اغترارًا إلَّا الشَّيبُ.

فهذا عند ابن عصفور ضرورة شعريَّة لا تجوز إلَّا في الشِّعر؛ لأنَّ فيه تقديم لما بعد (إلَّا) عليها في الاستثناء المنقطع. وعلة المنع عنده أنَّه " لو جعلت هي الداخلة على المصدر لفظًا وتقديرًا لم يكن للكلام فائدة إذ المعلوم أنَّه لا يغترُّه إلَّا الشيب خلاف الاغترار."[2] فهو يجيز تقدمها على المستثنى هنا لأنَّه لو دخلت على المصدر بعدها لم يكن للكلام فائدة.

أمَّا تأويل هذا الشاهد عند جمهور النحويين على خلاف ذلك، إذ يُنقَلُ رأيُ أبي عليٍّ الفارسي بأنَّ ما بعد (إلَّا) مفعول مطلق إذ يقول:" إنَّ (إلَّا) قد توضع فيغير موضعها."[3] ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ (الجاثية: ٣٢) فيكون التقدير في الآية الكريمة: (إن نحن إلَّا نظن ظنًا) وفي قول الأعشى: (وما اغترَّه اغترارًا إلَّا الشيبُ)

وجاز هذا التقديم عند أبي علي الفارسي لأنَّ الاستثناء المفرغ لا يكون في المفعول المطلق التوكيدي؛ لأنَّه لا يكون فيه فائدة؛ لأنَّه معلوم. أمَّا التقديم في الآية الكريمة، وبيت الاعشى، فجائز لأنَّ المصدر في الآية الكريمة، وبيت الأعشى نوعي، وحذف منه الصفة على تقدير: (إلَّا ظنًا

([1]) الشاهد للأعشى في ديوانه، ص٤٥.

([2]) ابن عصفور. ضرائر الشِّعر، ٢١٢.

([3]) ينظر: ابن هشام. مغني اللبيب، ٣٨٨.

ضعيفًا) و (إلَّا اغترارًا عظيمًا)[١] وقد أجاز تقديم المستثنى على (إلَّا) في الاستثناء المفرغ من المتأخرين ابن يعيش[٢]، وابن هشام[٣].

وتذهب الدراسة إلى الأخذ برأي أبي عليٍّ الفارسي بأنَّ تقديم المستثنى على (إلَّا) في الاستثناء المنقطع جائز في سعة الكلام، وفي الشِّعر؛ لوروده في قوله تعالى: ﴿إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ (الجاثية: ٣٢) فتقدم المستثنى على (إلَّا).

٤) تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام.

ذهب البصريون إلى أنَّه لا يجوز أن يتقدم حرف الاستثناء على المستثنى، والمستثنى منه.[٤] وأجازوا ذلك في الشِّعر للضرورة[٥]، وذلك نحو قول أبي زُبيد الطائي:

خَلا أَنَّ العِتاقَ مِنَ المَطايا حَسِسنَ بِهِ، فَهُنَّ إليه شُوسُ[٦] (الوافر)

وقول العجَّاج:

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا طُوئِيٌّ وَلَا خَلَا الْجِنَّ بِهَا إِنْسِيٌّ [٧] (الرجز)

---

(١) ينظر: ابن هشام. مغني اللبيب، ٣٨٩.

(٢) ينظر: ابن يعيش. شرح المفصل، ٣٦٠/٤.

(٣) ينظر: ابن هشام. مغني اللبيب، ٣٨٩.

(٤) ينظر: الأنباري. الإنصاف، ٢٧٣/١. والسيوطي. همع الهوامع، ٢٦٢/٢.

(٥) ينظر: الإستراباذي. شرح الرضي على الكافية، ٨٤/٢.

(٦) الشاهد لأبي زُبيد الطائي. حرملة بن منذر. ١٩٦٧م. **شعر أبي زُبيد الطائي**. تحقيق: نوري حمودي القيسي. (د.ط)، المجمع العلمي العراقي ومطبعة المعارف. بغداد. ص٩٦.

(٧) الشاهد للعجَّاج في ديوانه، ص٢٩٩.

ومنعَ البصريون تقديم حرف الاستثناء على المستثنى، والمستثنى منه؛ لأنَّ ذلك " يؤدي إلى أن يعمل ما بعدها فيما قبلها، وذلك لا يجوز."[١] الأمر الآخر الذي احتجَّ البصريون به لمنعهم تقديم حرف الاستثناء هو أنَّ الاستثناء يضارع البدل ويشابهه[٢]، فأنت تقول: (ما جاءني أحدٌ إلَّا زيدٌ، وإلَّا زيداً) على البدل، وعلى الاستثناء، والمعنى واحد بينهما، فلمَّا شابه الاستثناء البدل حكم له بحكم البدل، فامتنع تقديم حرف الاستثناء عليه، كما امتنع تقديم البدل على المبدل منه.[٣]

أمَّا الكوفيون، فأجازوا تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام، وهذا ما ذهب إليه الكسائي، والزَّجاج.[٤] واستدل الكوفيون على ما ذهبوا إليه بدليل سماعيٍّ، وهو " أنَّ العرب قد استعملته مقدمًا."[٥] مستدلين بما سبق ذكره من الشواهد.

كما ردَّ الكوفيون حجَّة البصريين بأنَّه لا يجوز تقديم المستثنى على المستثنى منه لمشابهته البدل. بأن قالوا: لو صحَّ ما زعمه البصريون لكان ينبغي أن لا يجوز تقديمه على المستثنى منه، كما لا يجوز تقديم البدل على المبدل منه، وقد جاء تقديم المستثنى على المستثنى منه كثيرًا في كلام العرب.[٦] ومن تقديم العرب المستثنى على المستثنى منه قول الكميت:

فما لِيَ إلاَّ آلَ أحمدَ شيعةٌ وما لي إلاّ مَشعَب الحقِّ مَشْعَبُ[٧] (الطويل)

---

(١) الأنباري. الإنصاف، ٢٧٦/١.

(٢) ينظر: ابن جني. الخصائص، ٢٨٢/٢.

(٣) ينظر: الأنباري. الإنصاف، ٢٧٦/١.

(٤) ينظر: الانباري. الإنصاف، ٢٧٣/١. والسيوطي. همع الهوامع، ٢٦١/٢.

(٥) الانباري. الإنصاف، ٢٧٣/١.

(٦) ينظر: السابق. ٢٧٥/١.

(٧) الشاهد للكميت في : القيسي. أبو رياش أحمد بن إبراهيم. ١٩٨٦م. **شرح هاشميات الكميت**. تحقيق: داود سلُّوم، ونوري حمودي القيسي. ط٢، عالم الكتب ومكتبة النَّهضة، بيروت. ص٥٠.

فتقدم المستثنى على المستثنى منه.

وقد أجاز ابن مالك من المتأخرين تقديم حرف الاستثناء إذ يقول: " وقد يكون المستثنى منه جائز التقديم، فبقدر وقوعه مقدمًا لذلك المستثنى عليه، وعلى ما عمل فيه وأسند إليه."[١] وواضح من نصِّ ابن مالك أنَّه يرى جواز تقديم حرف الاستثناء على المستثنى منه وعلى عامله.

وقد استدل ابن مالك بجواز تقدم (خلا) على جواز تقدم (إلَّا)، ويرى أنَّ جواز تقديم (خلا) إشعارٌ بجواز تقديم (إلَّا) لأنَّ (إلَّا)هي الأصل و(خلا) فرع عليها، ولا يقع الفرع موضعًا لا يقع فيه الأصل.[٢]

٥) تقديم الصفة على الموصوف.

اختلف النحاة في تقدم الصفة على الموصوف، فمنعه فريق من النحاة على رأسهم ابن جني إذ يقول: " وتقديم الصفة أو ما يتعلق بها على موصوفها قبيح ألا ترى أنَّك لا تجيز: هذا اليوم رجل ورد من موضع كذا. لأنَّك تريد: هذا رجل ورد اليوم من موضع كذا."[٣] إذًا فابن جني يرى تقديم الصفة على الموصوف قبيحًا لا يجوز عنده. وذلك نحو قول الشاعر:

ولَسْتُ مُقرًّا للرجال ظُلامَة أَبَى ذاك عَمِّي الأَكْرَمانِ وخَالِيا [٤] (الطويل)

وقول علقمة بن عبدة:

---

(١) ابن مالك. شرح التسهيل، ٢٩١/٢.

(٢) ينظر: ابن مالك. شرح التسهيل، ٢٩٢/٢.

(٣) ابن جني. الخصائص، ٣٩١/٢.

(٤) الشاهد بلا نسبة في: ابن عصفور. ضرائر الشِّعر، ٢١٢. وابن هشام. مغني اللبيب، ٨٠٣. والسيوطي. همع الهوامع، ١٥٦/٣.

فأَوْرَدْتُها ماءً كأَنَّ جِمَامَهُ من الأَجْنِ حِنَّاءٌ مَعًا وصَبِيبُ[1] (الطويل)

وقد ذهب ابن يعيش[2]، والسيوطي[3] إلى منع تقديم الصفة على الموصوف، وبيَّن حيدرة اليمني(٥٩٩هـ) علَّة منع تقديم الصفة على الموصوف[4] إذ يقول إنَّ تقديم الصفة على الموصوف ممنوع لعلتين:

أ) أنَّ الصفة تابعة للموصوف، ولا تتقدم عليه، فيكون الموصوف تابعًا لها.

ب) أنَّ في الصفة ضميرٌ يعود على الموصوف، فإن تقدمت الصفة لم يعد الضمير على الموصوف.

وكذلك ذهب ابن عصفور إلى منع تقديم الصفة على الموصوف، وأجازه في السماع إذ يقول: " ولا يجوز تقديم الصفة على الموصوف إلَّا حيث سُمع، وذلك قليلٌ."[5] وأجازه ابن عصفور في الشَّعر للضرورة.[6]

وذكر ابن عصفور صورتين لتقدم الصفة على الموصوف[7]:

أ) أن تقدم الصفة وتبقيها على ما كانت عليه نحو قول النابغة:

---

(1) الشاهد لعلقمة بن عبدة الفحل في ديوانه، ص ٢٨.

(2) ينظر: ابن يعيش. شرح المفصل، ٢٠/٢.

(3) ينظر: السيوطي، همع الهوامع،١٥٦/٣.

(4) ينظر: الحيدرة اليمني. أبو الحسن علي بن سليمان. (د.ت) الكتب العربية، ص١٩٢.

(5) ابن عصفور. علي بن مؤمن بن محمد الإشبيلي. ١٩٩٨م. **شرح جمل الزجاجي**. تحقيق: فواز الشَّعار. ط١، دار الكتب العلمية، بيروت. ١٦٥/١.

(6) ينظر: ابن عصفور. ضرائر الشِّعر، ٢١٢.

(7) ينظر: ابن عصفور. شرح جمل الزجاجي، ١٦٥/١-١٦٧.

والمُؤمِنِ العائذاتِ الطيرِ تَمسَحُها رُكبانُ مَكة بينَ الغَيلِ والسنَدِ[1] (البسيط)

ب) أن تضاف الصفة إلى الموصوف إذا قدمتها عليه كقراءة[2]: ﴿وأَنَّهُ تعالى جُدُّ ربِّنا﴾ (الجن:٣) على تقدير: (ربُّنا الجُدُّ) أي: العظيم. فقدم الصفة، وحذف منها الألف واللام لأنَّها أُضيفت إلى الموصوف.

هذا كان رأي الفريق الأول الذي كما تبين سابقًا فأصحاب هذا الرأي منعوا تقدم الصفة على الموصوف، ووصفوه بالقبح ، والقلَّة ، فلم يجيزوه إلَّا في السَّماع، وأجازه ابن عصفور في الشِّعر خاصة للضرورة.

أمَّا الفريق الآخر، فقد أجازوا تقدم الصفة على الموصوف. وعلى رأس القائلين بجواز تقديم الصفة على الموصوف أبو عليٍّ الفارسي الذي يرى أنَّ الصفة إن تقدمت على الموصوف كانت في موضع نصب على الحال.[3] وكذلك ابن الأثير الذي اشترط لتقديم الصفة على الموصوف أن تكون الصفة لاثنين، أو لجماعة، ويتقدم أحد الموصوفين. إذ يقول: " يجوز تقديم الصفة على الموصوف إذا كانت لاثنين، أو جماعة، وقد تقدَّم لأحد الموصوفين، نقول: قام زيدٌ العاقلان، وعمرو."[4]

---

(1) الشاهد للنابغة الذبياني في ديوانه، ص١٥.

(2) " قرأ حميد بن قيس : جُدُّ: بضم الجيم مضافاً ومعناه العظيم" ينظر: الأندلسي. أبو حيَّان محمد بن يوسف. ١٩٩٣م. **تفسير البحر المحيط**. تحقيق: عادل أحمد غبد الموجود، وآخرين. ط١، دار الكتب العلمية، بيروت. ٣٤١/٨.

(3) ينظر: أبو علي الفارسي. إيضاح الشِّعر، أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، ٤٢٤.

(4) ابن الأثير. مبارك بن محمد الشَّيباني الجزري. ١٤٢٠هـ. **البديع في علم العربية**. تحقيق: فتحي أحمد علي الدين. ط١، جامعة أُم القرى، مكة المكرمة. ١/م٣٢٨/١.

في حين أنَّ ابن مالك[١]، والرضي اشترطا لجواز تقديم الصفة على الموصوف أن يصلح النعت لمباشرة العامل. يقول الرضي: " اعلم أنَّه إن صلح النعت لمباشرة العامل إياه، جاز تقديمه وإبدال المنعوت منه... وإن لم يصلح لمباشرة العامل إياه، لم يقدم إلا ضرورة، والنية به التأخير."[٢]

وبعد عرض آراء النحاة في هذه المسألة تذهب الدراسة إلى موافقة ما ذهب إليه الباحث إبراهيم عسيري. بأنَّ رأي ابن مالك، ومن تبعه في جواز تقدم النعت على المنعوت إذا صلح النعت لمباشرة العامل؛ نظرًا لكثرة الشواهد في المسألة، من القرآن، ومن كلام العرب، أمّا إذا لم يصلح النعت لمباشرة العامل فالباحث يرى عدم الجواز في الاختيار؛ لأنّ ثمة ركاكة واضحة في الأسلوب، وما ورد من أمثلة عن العرب من تقديم الصفة على الموصوف، فيحفظ، ولا يقاس عليه.[٣]

٦) تقديم الاسم المعطوف على المعطوف عليه.

منع البصريون تقديم المعطوف على المعطوف عليه إذا كان مرفوعًا بغير الفاعلية، إن كان مجرورًا مطلقًا في الشِّعر، وفي سعة الكلام.[٤] وذلك نحو قول الأحوص:

أَلَا يا نَخْلةً مِن ذاتِ عِرْقٍ عَلَيْكِ وَرَحْمَةُ اللهِ السَّلامُ (الوافر)

---

(١) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٣٢٠/٣.

(٢) الأستراباذي. شرح الرضي على الكافية، ٣٢٦/٢.

(٣) ينظر: إبراهيم عسيري. المسائل النحوية والصرفية في كتاب الفصوص، ص١٠٠

(٤) ينظر: القيرواني. ما يجوز للشاعر، ٣٢٨. وحماسة. لغة الشِّعر، ٢٨٨.

يريد: عليك السلام ورحمة الله، وهذا لا يجوز عند البصريين؛ لأنَّ المعطوف عليه مرفوع بالابتداء. فمذهب سيبويه في هذا أنَّه لا يجوز " لأنَّ السلام عنده مرفوع بالابتداء وعليك خبر مقدم ورحمة الله معطوف على الضمير المرفوع في عليك."[١]

و ذهب ابن السَّراج إلى منع تقديم المعطوف على المعطوف عليه، إذ يقول: " ولا يجوز أن يتقدَّم ما بعد حرف العطف عليه، وكذلك ما اتصل به، والذين أجازوا من ذلك شيئًا أجازوه في الشِّعر."[٢] فابن السرَّاج لا يجيز تقدَّم المعطوف على المعطوف عليه، ويشير في هذا النص إلى من أجازوا التقديم في الشِّعر وهم الكوفيون.

أمَّا الأخفش، والسيرافي[٣]، والكوفيون[٤] فأجازوا تقديم المعطوف على المعطوف عليه في الشِّعر للضرورة. حيث ذكر البغدادي رأي الأخفش بقوله: " وقوله: عليك ورحمة الله السلام مذهب أبي الحسن الأخفش: أنَّه أراد: (عليك السلام ورحمة الله) فقدم المعطوف ضرورة؛ لأنَّ السلام عنده مرفوع بالاستقرار المقدر في الظرف."[٥] وقد أجاز الأخفش قولهم: (كم رجلًا وعبيده عندك) على التقديم والتأخير.[٦]

وأجازه ابن جني دون أن يشير إلى أنَّه من الضرورة، لكنَّه لا يقول فيه ما ذهب إليه النحاة من تقديم المعطوف على المعطوف عليه فهو يرى أنَّه " لا تقديم فيه، ولا تأخير من قبل العطف . وهو أن

---

(١) البغدادي. خزانة الأدب،١٩٣/٢.

(٢) ابن السراج. الأصول في النحو، ٢٢٦/٢.

(٣) ينظر: السيرافي. شرح أبيات سيبويه، ٣٣١/١.

(٤) ينظر: القيرواني. ما يجوز للشاعر، ٣٢٩.

(٥) البغدادي. خزانة الأدب، ١٩٢/٢- ١٩٣.

(٦) ينظر: ابن السَّراج. الأصول في النحو، ٣٢٦/١.

يكون (رحمه الله) معطوفًا على الضمير في (عليك) . وذلك أنَّ (السلام) مرفوع بالابتداء، وخبره مقدم عليه، وهو (عليك) ففيه إذًا ضمير منه مرفوع بالظرف، فإذا عطفت (رحمة الله) عليه ذهب عنك مكروه التقديم . لكن فيه العطف على المضمر المرفوع المتصل من غير توكيد له، وهذا أسهل عندي من تقديم المعطوف على المعطوف عليه."[١]

فابن جني لا يرى في الشاهد تقديم للمعطوف على المعطوف عليه، بل العطف في (ورحمة الله) كان على الضمير المتبقي في (عليك) من المبتدأ المؤخر الذي هو (السلام).

أمَّا تمَّام حسَّان، فيقول: "يتضح الترخص في الرتبة أولًا في عدم حفظها، والاعتراف بوجود رتبة غير محفوظة في النحو، وكذلك عندما تغني عنها القرائن الأخرى."[٢] فالذي أغنى عن رتبة المتعاطفين في قول الأحوص:

ألا يا نَخْلةً مِن ذاتِ عِرْقٍ عَلَيْكِ وَرَحْمَةُ اللهِ السَّلامُ (الوافر)

ما بين المتعاطفين من شهرة التعاطف على نسق خاص حتى أصبحا كالمثل. وذلك هو التضام، وحفظ الرتبة بين حرف العطف والمعطوف، و توسط المعطوف بين الخبر المقدم، والمبتدأ المؤخر. مما جعله لا يزال في حيز الجملة.[٣] فهذه القرائن جميعها تكاتفت لتغني عن قرينة الرتبة، وقد ساهمت اللُّغة الشِّعرية الخاصة في أن يجوز مثل هذا الاستعمال في الشِّعر. حيث إنَّ أهمَّ ما يميز لغة الشعر من منظور تمَّام حسَّان هو التَّرخص في القرائن. وهو لا يعد هذا خروجًا صارخًا على قواعد اللُّغة.

([١]) ابن جني. الخصائص، ٣٨٦/٢.

([٢]) تمَّام حسان. اللغة مبناها ومعناها، ٢٣٦.

([٣]) ينظر: تمَّام حسان، اللغة معناها ومبناها، ٢٣٦.

وحقيقة الأمر أنَّ مثل هذه الشواهد قليلة، وجاءت في عباراتٍ مشهورةٍ لا لبسَ فيها كرد التحية (السلامُ عليكم ورحمة الله) فلا لبسَ فيها لأنَّ المتلقي معتاد على ترتيبها، فلا تلبس عليه، فأمِن الشاعر استخدامها.[١] لذلك أجازها بعضكم كما نقل لنا البغدادي في الخزانة.[٢]

ثانياً: أثر شاهد الضرورة الشعرية في الخلاف في قضايا الفصل بين المتلازمين.

١) الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف أو بالجار والمجرور.

ذهب البصريون إلى أنَّه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه مطلقًا لشدة تعلق المضاف بالمضاف إليه، وأجازوا أن يفصل بينهما بالظرف، أو الجار والمجرور في الشِّعر للضرورة، ولا يجوز الفصل بالظرف، أو الجار والمجرور عندهم في غير الشِّعر. إذ يقول الخليل: " ولا يفصل بين المضاف والمضاف إليه؛ لأنَّه لا يقال: جاء غلام اليوم زيد. ولكن نقول: جاء غلام زيدٍ اليوم، وجاء اليوم غلام زيدٍ وقد جاء في الشِّعر منفصلًا."[٣] وهذا نحو قول ذي الرِّمة:

كَأَنَّ أصواتَ من إِيغَالِهِنَّ بنا أَوَاخِرَ المَيْسِ أَصْوَاتُ الفَرَارِيجِ[٤] (البسيط)

إذ أراد الشاعر: (أصوات أواخر الميس.) ففصل بالجار والمجرور بين المضاف والمضاف إليه.

---

(١) ينظر: حماسة. لغة الشِّعر،٢٨٩.

(٢) بنظر: البغدادي. خزانة الأدب، ١٩٣/٢.

(٣) الفراهيدي. الجمل في النحو، ٧٨.

(٤) الشاهد: لذي الرِّمة في ديوانه، ٤٢.

وقول درنا بنت عبعبة :

هما أَخَوَا في الحرب مَنْ لا أخا لَهُ إذا خاف يومًا نبوةً فدعاهما[1] (الطويل)

أرادت: (هما أخوا من لا أخا له في الحرب) ففصلت بين المضاف والمضاف إليه بالجر والمجرور.

وكقول أبي حيَّة النميري:

كما خُطَّ الكتابُ بكفِّ يوماً يَهُوديٍّ يُقاربُ أو يُزيلُ [2] (الوافر)

حيث فصل بالضرف بين المضاف والمضاف إليه.

وإلى هذا ذهب سيبويه[3]، والمبرد الذي أشار صراحةً إلى وقوع الشاعر في الضرورة عند فصله بين المضاف والمضاف إليه إذ يقول: " لا يفصل بين المضاف والمضاف إليه إلَّا أن يضطر شاعر فيفصل بالظروف وما أشبهها."[4] هذا ما ذهب إليه لبصريون وجمهور النحويين.

إلَّا إنَّ ابن مالك أجاز الفصل بين المضاف والمضاف إليه في سعة الكلام، ولم يكن الفصل عنده مختصًّا بالضرورة. وذلك نحو قول الشاعر في الفصل بينهما بالظرف:

([1]) الشاهد: لدرنا بنت سيار في رثاء أخيها عبعبة بن سيار: المرزباني. أبو عبيد الله محمد بن عمران. (د.ت). **أشعار النِّساء**. تحقيق: سامي مكّي العاني و هلال ناجي. (د.ط)، عالم الكتب. ١١٢. ولها في: سيبويه. الكتاب، ١٨٠/١. والزمخشري. المفصل، ١٣١/١. وابن يعيش. شرح المفصل، ١٨٥/٢

([2]) الشاهد: لأبي حيَّة النُّميري. في ديوانه، ص ١٦٣.

([3]) ينظر: سيبويه. الكتاب، ١٧٩/١-١٨٢. و ٢٨٠/٢.

([4]) المبرد. المقتضب، ٣٧٦/٤.

فَرِشْني بخير لا أكونَنْ ومِدْحتي كناحتِ يومًا صخرةٍ بعَسيل[1] (الطويل)

أراد: (كناحتِ صخرةٍ يومًا).

وقول الآخر في الفصل بينهما بالجار والمجرور:

لأنت مُعْتادُ في الهيجا مُصابرةٍ يَصْلى بها كلُّ من عاداك نيرانا[2](البسيط)

أراد: (معتادُ مصابرةٍ في الهيجا).

إذ يقول ابن مالك: " فهذا النوع من أحسن الفصل، لأنَّه فصل بمعمول المضاف، فكان فيه قوة، وهو جدير بأنْ يجوز في الاختيار، ولا يختص بالاضطرار."[3] فهو يرى أنَّ هذا الفصل يجوز في سعة الكلام نثرًا، وشعرًا. ولا يختصُّ بالضرورة.

وهو يرى أنَّه من أحسن الفصل لأنَّه فصل بين المضاف والمضاف إليه بمعمول المضاف. وهو هنا الظرف، أو الجار والمجرور المتعلق باسم الفاعل في البيتين السابقين. فهو يرى أنَّ المضاف إذا كان ممَّا يعمل عمل الفعل، وكان الظرف أو الجار والمجرور متقلعاً به جاز أن يفصل به بين المتضايفين.

لذلك عدَّ ابن مالك قول أبي حيَّة:

كما خُطَّ الكتابُ بكفٍّ يومًا يَهُوديٍّ يُقاربُ أو يُزيلُ (الوافر)

([1]) الشاهد بلا نسبة في: الأزهري. تهذيب اللغة، ٥٨/٢. وابن منظور. لسان العرب،٤٤٧/١١. زابن مالك. شرح التسهيل، ٢٧٣/٣. وابن عصفور. ضرائر الشعر، ١٩٣.

([2]) الشاهد بلا نسبة في: ابن مالك. شرح التسهيل، ٢٧٣/٣.

([3]) ابن مالك. شرح التسهيل، ٢٧٣/٣.

من ضرورة الشِّعر؛ لأنَّ الظرف (يومًا) كان متعلقًا بالفعل (خُطَّ) وليس بالمضاف." فمثل هذا ضعيفٌ حقيقٌ بألَّا يجوز إلَّا في ضرورةٍ؛ لما فيه من الفصل بأجنبي."[1]

ويستشهد ابن مالك لجواز الفصل في سعة الكلام بحديث النبي – صلَّى الله عليه وسلَّم– : (هل أنتم تاركو لي صاحبي؟)[2] أراد: هل أنتم تاركو صاحبي لي؟ ففصل بالجار والمجرور، لأنَّه متعلق بالمضاف.

وقد تبع ابن هشام رأي أبن مالك في إجازة الفصل في سعة الكلام. وذكر المسائل التي يكون الفصل بين المضاف والمضاف إليه جائزًا في سعة الكلام وهي عنده[3]:

أ) أن يكون المضاف مصدرًا و والمضاف هو الفاعل، فيفصل بينهما بالمفعول. كقراءة أبن عامر[4]: (قَتْلُ أَوْلَادَهمْ شُرَكَائِهِمْ) في قوله تعالى: ﴿ وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾ (الأنعام:١٣٧)

ب) أن يكون المضاف اسمًا مشتقًا، فيفصل بما يتعلق به من الظرف أو الجار والمجرور بمعموله. كقوله – صلَّى الله عليه وسلَّم– (هل أنتم تاركو لي صاحبي؟)

ج) أن يكون الفاصل بين المضاف والمضاف إليه القسم، كقولهم: (هذا غلام والله زيدٍ.)

---

(1) ابن مالك. شرح التسهيل، ٢٧٣/٢.

(2) البخاري. صحيح البخاري، ٦/٥. حديث رقم: ٣٦٦١.

(3) ينظر: ابن هشام. أوضح المسالك، ١٥٢/٣-١٥٦.

(4) ينظر القراءة: الأزهري. معاني القراءات، ٣٨٨/١. وأيضا: الفارسي. الحجة للقراء السبعة، ٤٠٩/٣.

٢) الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف، والجار والمجرور.

ذهب الكوفيون إلى أنَّه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف، والجار والمجرور؛ لضرورة الشِّعر.[١]وذلك نحو قول الشَّاعر:

فَزَجَجْتُهَا بِمَزَجَّةٍ زَجَّ القَلُوصَ أَبِي مَزَادَة[٢] (مجزوء الكامل)

حيث فصل بين المضاف والمضاف إليه، إذ أراد: (زجَّ أبي مزادة القلوصَ) ففصل بالمفعول، وليس بالظرف، أو الجار والمجرور. وقد احتجَّ الكوفيون لما ذهبوا إليه، بكثرة استعمال العرب الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف، والجار في أشعارهم.[٣]

ومِمَّا ورد في النثر وسعة الكلام ما حكى الكسائي عن العرب: (هذا غلامُ واللهِ زيدٍ)، وحكى أبو عبيدة قال: سمعت بعض العرب يقول: إن الشاة لَتَجْتَرُّ فتسمع صوت والله رَبِّهَا، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله: (والله). فمجيئ مثل هذا الفصل في سعة الكلام دليل على وروده في الشِّعر أولى.[٤] ومنه أيضًا قراءة ابن عامر: كقراءة أبن عامر[٥]: (قَتْلُ أَوْلَادَهمْ شُرَكَائِهِمْ)

هذا ما ذهب إليه الكوفيون وتبعهم فيه ابن جنِّي حيث رأى جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار للضرورة مع قدرة الشاعر أن لا يقع في الضرورة لو قال: (زجَّ القلوصَ أبو مزادة) [٦]وهو يستدل باستعمال الشاعر للفصل ضرورةً مع تمكنه من الابتعاد عنها على

---

(١) ينظر: الأنباري. الإنصاف، ٤٢٧/٢.

(٢) الشاهد بلا نسبة في: الفراء. معاني القرآن، ٣٥٨/١، ٨١/٢. وابن جني. الخصائص، ٤٠٦/٢. وابن مالك. شرح التسهيل، ٢٧٨/٣.

(٣) الأنباري. الإنصاف، ٤٢٧/٢.

(٤) ينظر: الأنباري. الإنصاف، ٤٣١/٢. ابن عصفور. ضرائر الشعر،١٩٩.

(٥) ينظر القراءة: الأزهري. معاني القراءات، ٣٨٨/١. وأيضا: الفارسي. الحجة للقراء السبعة، ٤٠٩/٣.

(٦) ينظر: ابن جنِّي. الخصائص، ٤٠٦/٢.

قوة إضافة المصدر إلى الفاعل، وأنَّه أقوى من إضافته إلى المفعول، إذ يقول: " وفي هذا البيت عندي دليل على قوة إضافة المصدر إلى الفاعل عندهم، وأنَّه في نفوسهم أقوى من إضافته إلى المفعول. ألا تراه ارتكب ههنا الضرورة مع تمكنه من ترك ارتكابها لا لشيء غير الرغبة في إضافة المصدر إلى الفاعل دون المفعول."[١] وقال بأنَّها من ضرورة الشِّعر القيرواني[٢]،وابن عصفور، وإن عدَّ وروده في الكلام شاذٌّ لا يقاس عليه[٣].

وقد توسع بعض النحاة ، فقالوا: بجواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه اختيارًا في سعة الكلام. هذا ما ذهب إليه ابن مالك، والمتأخرون إذ يقول ابن مالك: " ... إنَّ الفصل بمعمول المضاف إذا لم يكن مرفوعًا جدير بأنْ يكون جائزًا في الاختيار، ولا يختصُّ بالاضطرار، واستدللت على ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم: "هل أنتم تاركو لي صاحبي؟" وبقول بعض العرب: ترك يومًا نفسك وهواها، سعى لها في رداها. وأقوى الأدلة على ذلك قراءة ابن عامر."[٤]

فابن مالك يرى جواز الفصل إذا كان المضاف مصدرًا أو اسمًا مشتقًا، وفصل بينه وبين المضاف إليه بمعموله، كما فصل بين (زجَّ) و (أبي مزادة) بمفعوله الذي هو: (القلوصَ). مستدلًا على جواز ذلك بقراءة ابن عامر[٥]: (قَتْلُ أَوْلَادَهمْ شُرَكَائِهِمْ). حيث فصل بين المضاف الذي هو المصدر وبين المضاف إليه بأولادهم.

---

(١) ابن جني. الخصائص، ٤٠٦/٢.

(٢) ينظر: القيرواني. ما يجوز للشاعر، ١٧٩.

(٣) ينظر: ابن عصفور. ضرائر الشعر،١٩٦-١٩٩.

(٤) ابن مالك. شرح التسهيل، ٢٧٦/٣.

(٥) ينظر القراءة: الأزهري. معاني القراءات، ٣٨٨/١. وأيضا: الفارسي. الحجة للقراء السبعة، ٤٠٩/٣.

وورود أمثلة ذلك في القراءات القرآنية المتواترة دليل، كما يرى ابن مالك على جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه في سعة الكلام . ويدافع ابن مالك عن قراءة ابن عامر " لأنَّها ثابتة التواتر، ومعزوة إلى موثوق بعربيته، قبل العلم بأنَّه من كبار التابعين، ومن الذين يقتدى بهم في الفصاحة، كما يقتدى بمن في عصره من أمثاله... ويكفيه شاهدًا على ما وصفته به، أن أحد شيوخه الذين عوّل عليهم في قراءة القرآن عثمان بن عفان رضي الله عنه."[١] فكل ما ذكره يقوي الاستشهاد بقراءة ابن عامر دليلًا على جواز الفصل بغير الظرف، أو الجار والمجرور في سعة الكلام.

وأمَّا البصريون، والفرَّاء[٢] فلم يجيزوا أن يفصل بين المضاف والمضاف إليه مطلقًا، إلَّا أنَّ يفصل بينهما بالظرف، أو الجار والمجرور في الشعر للضرورة.[٣]وذهبوا إلى أنَّه لا يجوز الفصل بينهما " لأنَّ المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد؛ فلا يجوز أن يفصل بينهما."[٤]فالمضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد لا يجوز الفصل بينهما. ولكن أُجيز أن يفصل بينهما بالظرف، أو الجار والمجرور؛ لأنَّ الظرف، وحرف الجر يتسع فيهما ما لا يتسع في غيرهما.[٥]

وقد رفض الأنباري ما قاله الكوفيون من إجازة الفصل بغير الظرف، والجار والمجرور بكثرة استعمال العرب إياه في أشعارهم بأنَّ هذه الأشعار كلُّها مجهولة القائل، فلا يجوز الاحتجاج بها، والقياس عليها.[٦]

---

(١) ابن مالك. شرح التسهيل، ٢٧٧/٣.

(٢) ينظر: الفرَّاء. معاني القرآن، ٨٢/٢.

(٣) ينظر: الأنباري. الإنصاف، ٤٢٧/٢.

(٤) السابق: ٤٣١/٢.

(٥) ينظر: السابق:٤٣٥/٢.

(٦) ينظر: السابق: ٤٣٥/٢.

أمَّا ما حُكي عن الكسائي: (هذا غلامُ والله زيدٍ) وقول بعض العرب (فتسمع صَوْتَ والله رَبِّهَا) "إنَّما جاء ذلك في اليمين لأنَّها تدخل على أخبارهم للتوكيد، فكأنَّهم لما جازوا بها موضعها استدركوا ذلك بوضع اليمين حيث أدركوا من الكلام؛ ولهذا يسمونها في مثل هذا النحو لغوًا؛ لزيادتها في الكلام في وقوعها غير موقعها."[١] فالأنباري يرى أنَّ هذا الفصل جاء في القسم فقط لأنَّ المتكلم متى تذكر القسم ذكره، فيضعه في غير موضعه.

أمَّا قراءة ابن عامر فقد ردَّها النحاة ولم يقبلوها، واتهموا ابن عامر بالتوهم والخطأ حيث قالوا: إنَّه توهم جر (شركائِهم) لأنَّ مصحف أهل الشام كتبت فيه الهمزة بصورة الياء في حين أنَّها كتبت في مصاحف العراق والحجاز (شركاؤهم) بالواو.[٢]

ولم يقبلوا الاحتجاج بالقراءة حيث يقول الزمخشري: " وأمَّا قراءة ابن عامر : (قتلُ أولادَهم شركائِهم) برفع القتل ونصب الأولاد وجرّ الشركاء على إضافة القتل إلى الشركاء ، والفصل بينهما بغير الظرف ، فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر ، لكان سمجًا مردودًا ، كما سمج وردّ . زَجَّ الْقَلُوصِ أَبِي مَزَادَهْ ؛ فكيف به في الكلام المنثور؟ فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته؟"[٣]

---

(١) الأنباري. الإنصاف، ٤٣٥/٢.

(٢) ينظر: الأنباري. الإنصاف، ٤٣٦/٢.

(٣) الزمخشري. الكشَّاف،٦٦/٢.

فهو يرفض هذه القراءة لأنَّ هذا لا يجوز في الشعر الذي هو موطن للضرورة ، وإن جاء فيه لكان سمجًا مردودًا، فكيف يكون مثل هذا في القرآن الكريم الذي هو معجز بحسن نظمه وجزالته. وهذا أيضًا ما قاله الأنباري في هذا القراءة[١].

وتذهب الدراسة إلى أنَّ الفصل بين المضاف والمضاف إليه جائزٌ في سعة الكلام اختيارًا على مذهب ابن مالك. لورود أمثلة على هذا الفصل في النثر، والشِّعر على السواء، كما أنَّ هذا المذهب يدعمه ورود الفصل في قراءة ابن عامر، وهو من القرَّاء الذين يجب الأخذ عنهم لأنَّه ضمن عصر الاحتجاج، فلا يصح إهمال قراءته كما فعل النحاة البصريون. كما أنَّ الحديث النبوي الشريف الذي أورده ابن مالك من قول النبي – صلَّى الله عليه وسلم –: (هل أنتم تاركو لي صاحبي؟) دليلٌ آخر على صحة مذهب ابن مالك. وعليه، فالفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف، والجار والمجرور، أو بغير الظرف ، والجار والمجرور لا يختصُّ بضرورة الشِّعر، وهو جائزٌ في سعة الكلام.

٣) الفصل بين حرف العطف، والمعطوف.

ذهب أبو علي الفارسي إلى أنَّ الفصل بين حرف العطف، والمعطوف بالظرف، أو الجار والمجرور قبيح، وهو من ضرورة الشعر، فجعل الفصل بين حرف العطف، والمعطوف مختصًّا بالشِّعر.[٢]

وذلك نحو قول الأعشى:

يومًا تراها كشِبْه أردية الْـ عَصْبِ ويومًا أَدِيمَهَا نَغِلا[٣] (المنسرح)

---

(١) ينظر: الأنباري. الإنصاف، ٤٣٥/٢.

(٢) ينظر: الفارسي. الحجة للقراء السبعة،٣٦٧/٤.

(٣) الشاهد للأعشى في ديوانه ٢٣٣.

وإلى هذا ذهب ابن عصفور متَّبعًا رأي أبي علي الفارسي[1]، أمَّا السيوطي، فقد عدَّ الفصل بين حرفي العطف (الفاء، والواو) فقط من ضرورة الشعر. أمَّا غيرهما من حروف العطف، فجائزٌ أن يفصل بينها، وبين المعطوف بالظرف، أو القسم.[2]

أمَّا ابن مالك، فأجاز الفصل بين حروف العطف والمعطوف. وقد علَّق على بيت الأعشى قائلاً: " وهو جائزٌ في أفصح الكلام المنثور، إن لم يكن المعطوف فعلًا، ولا اسمًا مجرورًا."[3] فابن مالك يجيز الفصل بين حرف العطف والمعطوف في سعة الكلام؛ لوروده في أفصح الكلام المنثور، وهو القرآن الكريم. إلَّا أنَّه يشترط أنْ لا يكون المعطوف فعلًا، ولا اسمًا مجرورًا.

ويقدِّم ابن مالك شواهد من القرآن الكريم على الفصل بين حرف العطف والمعطوف منها قوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّـهَ يَـأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَـاتِ إِلَـى أَهْلِهَـا وَإِذَا حَكَمْـتُمْ بَـيْنَ النَّـاسِ أَنْ تَحْكُمُـوا بِالْعَدْلِ﴾ (النساء:٥٨). وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا﴾ (يس:٩) وقوله تعالى: ﴿ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ ﴾ (الطلاق:١٢) وفي هذه الآيات الكريمة فُصل بين حرف العطف الواو، والمجرور، فدلَّ هذا على أنَّ الفصل جائزٌ في سعة الكلام.

والذي تذهب إليه الدراسة أنَّ الفصل بين حرف العطف والمعطوف جائزٌ في سعة الكلام بدليل وروده في القرآن الكريم في الآيات الكريمة التي ذكرها ابن مالك، فالفصل جائز بينهما بالظرف، وبالقسم، وغيرهما. بشرط أن لا يكون المعطوف فعلًا، أو اسمًا مجرورًا.

---

[1] - ينظر: ابن عصفور. ضرائر الشِّعر،٢٠٦.

[2] - ينظر: السيوطي. همع الهوامع، ٢٢٨/٣.

[3] - ابن مالك. شرح التسهيل، ٣٨٤/٣.

المبحث الرَّابع: استعمال الحرف لغير ما وضع له في سعة الكلام.

١) خروج (سوى) عن الظرفية.

ذهب البصريون إلى أنَّ سوى لا يكون إلَّا ظرفًا، ولا يكون اسمًا إلَّا في الشِّعر للضرورة نحو قول المرَّار بن سلامة العجلي:

ولا يَنطِقُ الفحشاَء مَنْ كان منهمُ إذا جلسوا منّا ولا مِنْ سِوائِنا[١] (الطويل)

ومنه أيضًا قول الأعشى:

تَجَانَفُ عن جوِّ اليمامة ناقتي وما قَصَدَتْ من أهلها لِسِوَائِكَا[٢] (الطويل)

فـ(سوى) جاءت في كلٍّ من الشاهدين اسمًا؛ دلَّ على ذلك اتصال حرف الجر بها فعمل فيها في الخفض، وهذا عند البصريين لا يكون إلَّا في الشعر للضرورة. قال سيبويه: " هذا سواءَك، فهذا بمنزلة مكانك إذا جعلته في معنى بذلك. ولا يكون اسمًا إلَّا في الشِّعر. قال بعض العرب لمَّا اضطر في الشِّعر جعله في منزلة غير."[٣] فسوى وسواء لا تكون إلَّا ظرفًا، ولكن جاز أن تأتي اسمًا في الشِّعر خاصة إذا اضطرَّ الشَّاعر الى استخدامها بمعنى غير.

---

(١) الشاهد للمرَّار بن سلامة العجلي في: سيبويه. الكتاب، ٣١/١، ٤٠٨/١. وابن عصفور. ضرائر الشِّعر، ٢٩٢. وابن مالك. شرح التسهيل،٣١٦/٢. والبغدادي. خزانة الأدب،٤٣٨/٣.

(٢) الشاهد للأعشى في ديوانه ٨٩.

(٣) سيبويه. الكتاب، ٤٠٧/١.

وإلى هذا ذهب المبرد، بل إنَّه وصف خروج سوى عن الظرفية بالقبيح إذ يقول: "وممَّا لا يكون إلَّا ظرفًا، ويقبح أن يكون اسمًا (سوى، وسواء) ممدودةً بمعنى سوى. وذلك أنَّك إذا قلت: عندي رجلٌ سوى زيدٍ، فمعناه عندي رجلٌ سدَّ مسدَّه، ويُغني غناءه. وقد اضطرَّ الشاعر، فجعله اسمًا؛ لأنَّ معناه معنى غير، فحمله عليه."[١] فسوى وسواء عند المبرد لا تكون إلَّا ظرفًا، ويقبح أن تكون اسمًا؛ لأنَّ معناها مكانك، ولا تأتي اسمًا إلَّا في الشِّعر ضرورةً حيث اضطرَّ الشاعر الى جعلها اسمًا ؛ لأنَّها بمعنى غير. وقد تبعهم في هذا الرأي ابن السرَّاج[٢]، والأنباري[٣]، والقزاز القيرواني[٤]، وابن عصفور.[٥]

أمَّا الكوفيون فقالوا: إنَّ (سوى) تكون اسمًا، وظرفًا. واحتجوا بأنَّ الدليل على أنَّها تكون اسمًا بمنزلة (غير)، ولا تلزم الإضافة دخول حرف الجر عليها. كقول مرَّار بن سلامة العجلي:

ولا يَنطِقُ الفحشاَء مَنْ كان منهمُ إذا جلسوا منّا ولا مِنْ سِوائِنا (الطويل)

فدخول حرف الجر عليها دلَّ على أنَّها لا تلزم الظرفية. كذلك استدلوا على أنَّها تكون اسمًا بما رواه الفرَّاء من قول أبي ثوبان: (أَتَانِي سِوَاؤُكَ) فرفع (سواء) فدلَّ على أنَّها اسم، ولا تلزم الظرفية.[٦]

---

(١) المبرد. المقتضب،٣٥٠/٤.

(٢) ينظر: ابن السرَّاج. الأصول في النحو، ١٩٩/١.

(٣) ينظر: الأنباري. الإنصاف، ٢٩٧/١.

(٤) ينظر: القيرواني. ما يجوز للشاعر في الضرورة.٣٤٠.

(٥) ينظر: ابن عصفور. الضرائر، ٢٩٢.

(٦) ينظر: الأنباري. الإنصاف، ٢٩٤/١-٢٩٧.

وإلى هذا الرأي يذهب العكبري "لأنَّ سواء بمعنى مكان، وكما أنَّ مكانًا يكون ظرفًا، وغير ظرف . كذلك سواء يدلُّ على أنَّها وقعت فاعلًا في قول الشاعر:

وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْعُدْوَانِ دِنَّاهُمْ كَمَا دَانُوا[1] (الهزج)"[2]

فهو يرى أنَّ (سِوى) بمعنى (مكان) فإن كان مكانًا يخرج عن الظرفية، فهذا يقاس على سوى لأنَّها بمعناه.

وقد قال بخروج سوى عن الظرفية وجعلها اسمًا ابن مالك وممَّا يميز رأي ابن مالك أنَّه احتج لخروج سوى عن الظرفية بأن استشهد بحديثين عن النبي – صلَّى الله عليه وسلم– [3] الحديث الأول: قوله – صلَّى الله عليه وسلم– : " دعوتُ ربِّي ألَّا يُسلِّطَ عَلى أُمَّتي عدوًّا من سِوى أنفسِهِم." [4] فدلَّ دخول حرف الجر على سوى أنَّها اسم ولا تلزم الظرفية. أمَّا الحديث الآخر، فهو قوله – صلَّى الله عليه وسلم – : " ما أنتم في سِواكم من الأُمَمِ إلَّا كالشَّعرةِ البيضاء في جلدِ الثَّور الأسود، وكالشَّعرة السوداء في جلد الثَّورِ الأبيض."[5]

والذي تذهب إليه الدراسة أنَّ (سِوى) لا تلتزم الظرفية، وأنَّه يجوز أن تكون اسمًا بمعنى غير، وأنَّ خروجها عن الظرفية ليس مخصوصًا بالشِّعر كما ذهب البصريون، بل هو جائزٌ في الشِّعر وفي

([1]) الشاهد لفند الزماني في : البغدادي. خزانة الأدب، ٤٣٤/٣. وبلا نسبة في: الإستراباذي. شرح الكافية، ١٣٢/٢. والسيوطي. همع الهوامع، ١٦١/٢.

([2]) العكبري. التبيين عن مذاهب النحويين، ٤٢١.

([3]) ينظر: ابن مالك. شرح التسهيل،٣١٥/٢.

([4]) مسلم بن الحجاج. صحيح مسلم، ٢٢١٥/٤. حديث رقم: (٢٨٨٩)

([5]) السابق: ٢٠١/٤١ حديث رقم: (٢٢١).

سعة الكلام؛ لكثرة ما ورد على كونها اسمًا من الشواهد نظمًا، ونثرًا. كما أنَّ ورودها في أحاديث نبوية شريفة واردة في كتب الصحاح ليعد حجَّةً قويةً على أنَّ سوى لا تختص بالظرفية فقط، بل تكون اسمًا كذلك.

٢) استعمال الحرف اسمًا للضرورة.

قال بعض النحاة ، وعلى رأسهم سيبويه إنَّ الحرف لا يكون اسمًا إلَّا في الشِّعر للضرورة، ومن ذلك أن تكون الكاف اسمًا نحو قول الأعشى:

لَا تَنْتَهُونَ وَلنْ ينْهَى ذَوي شَطَطٍ كَالطَعْنِ يهْلكُ فِيهِ الزَّيْتُ والفتلُ[١] (البسيط)

وقول ذي الرِّمة:

أَبِيْتُ عَلَى مَيٍ كَئِيبًا وبعلُهَا على كَالنَقَا من عالجٍ يَتَبَطَحُ[٢] (الطويل)

وقول امرئ القيس:

وإنَّكَ لَم يَفْخَرْ عَلَيكَ كَفاخرٍ ضعيفٍ، ولَم يَغْلِبْكَ مثلُ مُغَلَّبِ[٣] (الطويل)

وذهب البصريون إلى أنَّ الكاف في هذه الشواهد هي اسم لأنَّ معناها (مثل) وأنَّه لا يجوز أن تكون اسمًا إلَّا في الشعر للضرورة، يقول سيبويه: " إنَّ ناسًا من العرب إذا اضطروا في الشعر جعلوها

---

(١) الشاهد للأعشى في ديوانه،٦٣.

(٢) الشاهد لذي الرِّمة في ديوانه، ٤٥. ورواية الديوان: (أبيت على مثل الأشافي وبعلها يبيت على مثل النَّقا يتبطح.) وعليه لا ضرورة فيه.

(٣)الشاهد لامرئ القيس في ديوانه ٣١.

بمنزلة (مثل)."[١] فسيبويه يرى أنَّ الكاف تكون بمنزلة (مثل) اسمًا عند بعض العرب إذا اضطرهم الشعر إلى ذلك.

وإلى هذا ذهب المبرد إذ يقول: "أمَّا الكاف الزائدة، فمعناها التشبيه، نحو: عبد الله كزيدٍ، وما أنتَ كخالدٍ. فلذلك إذا اضطر شاعر جعله بمنزلة (مثل) وأدخل عليها الحروف كما تدخل على الأسماء... فأدخل الكاف على الكاف."[٢] ومن ذلك قول الخطَّام المجاشعي:

وصالياتٍ كَكَما يُؤْثَفَين [٣] (مشطور السريع)

فالمبرد يرى أنَّ الكاف الزائدة معناها التشبيه، وأنَّ الشاعر إذا اضطر الى جعلها بمعنى (مثل) دخلت عليه الكاف للتشبيه. وقد تبعهم عدد من النحاة كابن السرَّاج[٤]، وابن مالك[٥]، وابن عصفور[٦]. فيما عدَّه ابن فارس "من أغاليط من يغلط، والعرب لا تعرفه."[٧]

وذهب غيرهم إلى أنَّه يجوز أن تكون الكاف اسمًا اختيارًا في الكلام من دون أن يكون مختصًا بالشعر للضرورة، ومن القائلين بهذا الرأي الأخفش، والفارسي، فقد نقل عنهما السيوطي في الهمع أنَّ الكاف تقع اسمًا، إذ يقول: " وقال أبو الحسن الأخفش، وأبو علي الفارسي: تقع كذلك اختيارًا كثيرًا

---

(١) سيبويه. الكتاب، ٤٠٨/١.

(٢) المبرد. المقتضب، ١٤٠/٤.

(٣) الشاهد (من مشطور السريع) وهو للخطَّام المجاشعي في: سيبويه. الكتاب،٣٢/١، ٤٠٨/١. وابن عصفور. ضرائر الشِّعر، ٣٠٤. والبغدادي. خزانة الأدب،٣١٣/٢.

(٤) ينظر: ابن السراج. الأصول في النحو،٤٣٨/١.

(٥) ينظر: ابن مالك. شرح التسهيل، ٢٣٠/١.

(٦) ينظر: ابن عصفور. ضرائر الشعر، ٣٠١.

(٧)ابن فارس. الصاحبي في فقه اللغة، ٣١/١.

نظرًا إلى كثرة السَّماع، وعلى هذا يجوز في (زيد كالأسد) أن تكون الكاف في موضع رفع، والأسد مخفوضًا بالإضافة."[١]

وهذا الرأي لأبي الحسن الأخفش[٢]، وأبي علي الفارسي[٣] . ومفاده أنَّ الكاف يجوز أن تأتي اسمًا في سعة الكلام دون أن يختض ذلك في الشِّعر، وكما هو ظاهر من النص فإنَّهما يستشهدان لما ذهبا إليه بكثرة السماع بأنْ تكون الكاف اسمًا في النثر، والشِّعر.

وقد كان ابن جني من الذين ذهبوا إلى جواز اسميتها في الاختيار دون اللُّجوء إلى الضرورة إذ يقول: " وبيت الأعشى لم نضطر فيه إلى ذلك لأنَّه قد قامت الدلالة البينة عندنا على استعمالهم الكاف اسمًا... فدخول حرف الجر عليها يؤكد كونها اسمًا... فلسنا ننزل عن الظاهر ونخالف الشائع المطرد إلى ضرورة واستقباح إلَّا بأمر يدعو إلى ذلك لا ضرورة هنا فنحن على ما يجب من لزوم الظاهر، ومخالفنا معتقدٌ لما لا قياس يعضده ولا سماع يؤيده."[٤]

فهذا ما ذهب إليه ابن جني فالكاف عنده تستعمل عنده اسمًا، ودخول حروف الجرِّ عليها يؤكد كونها اسمًا، ويشير إلى أنَّ استعمال الكاف اسمًا شائعٌ مطردٌ لذلك لم يجز أن تقول فيها أنَّها من الضرورة.

ويذكر ابن الشَّجري أنَّه ممَّا استعملوه اسمًا بمعناه حرفً الكاف التي للتشبيه كقول امرئ القيس:

---

(١) السيوطي. همع الهوامع، ٤٥٠/٢

(٢) ينظر: الأخفش. معاني القرآن،٢٣٠/١.

(٣) ينظر: أبو علي الفارسي. إيضاح الشِّعر، ٢٨٨وما بعدها.

(٤) ابن جنِّي. سر صناعة الإعراب. ٢٩٦/١-٢٩٨.

وإنك لم يَفْخَرْ عليك كفاخرٍ ضعيفٍ، ولم يَغْلِبْك مثلُ مُغَلّبِ (الطويل)

ويقول: إنَّ " استعمال الحرف اسمًا بلفظه أقيس؛ لأنَّك تنزله منزلة الاسم المبني."[١] فأن يكون الحرف كالكاف اسمًا على لفظه أقيس عنده من أن يكون تأكيده بلفظ من معناه. كما يرى ابن مالك.[٢]

ومن الحروف التي استعملت اسمًا (على) فقد ذكر ابن عصفور[٣] أنَّها تكون اسما في الشعر ضرورةً. وهذا نحو قول مزاحم العقيلي:

غَدَتْ مِنْ عليه بعد ما تَمّ خِمْسُها تَصِلُّ وعن قيضٍ بزيْزاءَ مَجْهَلِ[٤] (الطويل)

والحقيقة أنَّ ابن عصفور وحده من قال بهذا إذ قال سيبويه بجوازها في الشِّعر، وفي كلام العرب إذ يقول: " فقد يتسع هذا في الكلام، ويجيء كالمثل. وهو اسمٌ لا يكون إلَّا ظرفًا. ويدلك على أنَّه اسم قول بعض العرب: نهض من عليه."[٥] فسيبويه يرى جواز أن يكون حرف الجرِّ (على) اسمًا في الكلام ولا يخصُّه بالشِّعر.

---

[١] - ابن الشجري. أمالي ابن الشجري، ٥٣٨/٢.

[٢] - ينظر: ابن مالك. شرح التسهيل، ٢٣٠/١.

[٣] - ينظر: ابن عصفور. ضرائر الشعر،٣٠٥.

[٤] - الشاهد لمزحم العقيلي في: ابن عصفور. ضرائر الشِّعر، ٣٠٥. وابن منظور. لسان العرب، ٤٣٤/١١. وبلا نسبة في: سيبويه. الكتاب، ٢٣١/٤.

[٥] - سيبويه. الكتاب، ٢٣١/٤.

وإليه ذهب المبرد إذ يقول: " (على) من علوت، وهى اسم، يدلك على ذلك قولهم: جئت من عليه، أي: من فوقه."[1]فهو يرى أنَّها اسم، وأنَّ الدليل على اسميتها دخول حرف الجرِّ عليها.

كذلك (عن) فقد ذهب ابن عصفور إلى أنَّها تكون اسمًا في الشَّعر وأجاز استخدامها اسمًا لضرورة الشِّعر وذلك نحو قول ذي الرِّمة:

وهيفِ تهيج البين بعد تجاوز إذا نفحت مِنْ عَنْ يَمينِ المشارقِ[2] (الطويل)

فجعل (عن) اسمًا لدخول حرف الجر (من) عليها.

أمّا سيبويه، فذهب إلى أنَّها تكون اسمًا من دون ضرورة؛ لدخول (من) عليها و(من) تدخل على الأسماء، ويفهم هذا من قوله: " وأمَّا عن، فاسمٌ إذا قلت: من عن يمينك، لأنَّ من لا تعمل إلا في الأسماء."[3]

وذهب الفرَّاء، وبعض الكوفيين إلى أنَّ (عن) إذا دخل عليها (من) باقية على حرفيتها، وقالوا: بأنَّ (من) تدخل على حروف الجرِّ كلِّها[4]، "وأنَّها سادَّةٌ مسدَّ الاسم ونائبةٌ عنه."[5]

والذي تذهب إليه الدراسة أنَّه يجوز أن يكون الحرف اسمًا في سعة الكلام، وأنَّه ليس من ضرورة الشِّعر؛ لكثرة ما ورد فيه من الشواهد التي تخرج به عن الشذّوذ والقلة، ولمَّا نصَّ عليه النحاة بأنَّه من خواص الأسماء دخول حروف الجرِّ عليها.

([1]) المبرد. المقتضب، ٥٣/٣.

([2]) الشاهد لذي الرمة في ديوانه ١٨٥.

([3]) سيبويه. الكتاب، ٢٢٨/٤.

([4]) ينظر: المرادي. جنى الداني، ٢٤٣/١.

([5]) ابن عصفور. ضرائر الشِّعر، ٣٠٧.

٣) إدخال الكاف على الضمير المتصل.

ذهب النحاة إلى أنَّ الكاف لا تدخل غلى الضمير المتصل إلَّا في الشعر للضرورة. وإلى ذلك ذهب سيبويه في باب – ما لا يجوز فيه الإضمار من حروف الجر – إذ يقول: " إنَّ الشعراء إذا اضطروا أضمروا في الكاف، فيجعلونها على القياس... شبهوه بقوله: لَه، لهن."[١] فسيبويه يرى أنَّ الشاعر إذا اضطر جاز له أن يضمر في الكاف الضمير المتصل قياسًا على إضمار الضمير المنفصل فيه. وذلك نحو قول العجاج:

وأمُّ أوعالٍ كَها أو أقرَبا [٢] (مشطور الرجز)

وقول رؤبة بن العجاج:

فلا تَرَى بَعْلًا ولا حَلائِلًا كَهُ ولا كهُنّ إلاَّ حاظِلا [٣] (الرجز)

---

(١) سيبويه. الكتاب، ٣٨٤/٢.

(٢) الشاهد للعجاج في: العجاج. ١٩٦٩م. **ديوان العجاج (رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي).** تحقيق: عبد الحفيظ السطلي. (د.ط). مكتبة أطلس، دمشق. ٢٦٩/٢.

(٣) الشاهد لرؤبة بن العجاج في: ديوان رؤبة.١٢٨. وسيبويه. الكتاب، ٤٣٨/٢ (للعجاج على الإطلاق دون تحديد للاسم). ولرؤبة في: السيرافي. شرح أبيات سيبويه، ١٥٧/٢.وبلا نسبة في: ابن مالك. شرح التسهيل، ١٦٩/٣. والبغدادي. خزانة الأدب،١٥٩/١٠.

حيث أضمر الشاعر في الكاف الضمير المتصل ضرورةً، وهذا لا يجوز عند سيبويه ومن وافقه إلَّا في الشعر. وقد قال بهذا الرأي السيرافي[١]، وابن السَّرَّاج[٢]، والقزاز القيرواني[٣]، والزَّمخشري[٤]، وابن عصفور[٥].

وقد أجاز سيبويه أن تضاف ياء المتكلم إلى الكاف في ضرورة الشعر إذ يقول: " ولو اضطر شاعرٌ، فأضاف الكاف إلى نفسه قال: ما أنت كِي."[٦] إلَّا أنَّه خطَّأ من قال (كَي) مفتوحة الكاف لأنَّه لا يفتح في العربية حرفٌ قبله ياء الإضافة، فيقول: " وكَي خطأ؛ من قبل أنه ليس في العربية حرفٌ يُفتح قبل ياء الإضافة."[٧]

وذهب الفرَّاء إلى أنّه لا يجوز أن تجر الكاف الضمير المتصل في سعة الكلام، ووصفه بأنَّه شذوذ لا يلتفت إليه. قال الفرَّاء: "وحكي عن الحسن البصري: أنا كَك وأنتَ كِي. واستعمال هذا في حال السعة شذوذ لا يلتفت إليه."[٨]

أمَّا المبرد، فأجاز أن يضمر الضمير المتصل في الكاف في سعة الكلام إذ يقول: " كما أنَّ بنية الكاف الفتح إذا قلت: أنت كزيد، ولست كه يا فتى. فإن قال: فما بالك تكسرها إذا قلت لست كِي.

---

(١) ينظر: السيرافي. شرح أبيات سيبويه، ١٠٤/٢، ١٠٥. ١٥٧.

(٢) ينظر: ابن السَّرَّاج، في أصول النحو، ١٢٣/٢.

(٣) القيرواني. ما يجوز للشاعر، ٣٤١.

(٤) ينظر: الزمخشري. المفصل في صناعة الإعراب، ٣٨٥.

(٥) ابن عصفور. ضرائر الشعر، ٣٠٨-٣٠٩.

(٦) سيبويه. الكتاب، ٣٨٥/٢.

(٧) سيبويه. الكتاب، ٣٨٥/٢.

(٨) ابن عصفور، ضرائر الشِّعر، ٣٠٩.

فإنَّما ذاك لأنَّ ياء الإضافة تُحوِّل كلَّ حركةٍ إلى كسرة، تقول: هذا غلامِي، وضربت غلامِي، والمال لِي."[١]

ومن خلال هذا النصِّ يمكن أن نستنتج أنَّ المبرد لا ينكر أن يُجر الضمير المتصل بالكاف، حيث لم يذكر أن هذا من الضرورة الشِّعرية، أو أنَّه أسلوب مختص في الشِّعر دون النثر أذ يقول: "إذا قلت: أنتَ كَزيدٍ، ولستَ كَهُ يا فتى."[٢] فهذا المثال الذي ضربه المبرد دليل على أنَّه يقبل أن يجر الضمير المتصل بالكاف في سعة الكلام.

الأمر الآخر الذي ورد في النَّصِّ السابق أنَّ المبرد يرى أنَّ حركة الكاف الفتحة. إلَّا أنْ اتصلت الكاف بياء الإضافة فإنَّ حركة الكاف تكون الكسرة؛ لأنَّ كلَّ حركةٍ تسبق ياء الإضافة تحول كسرة لمناسبة الياء. وقد نسب البغدادي هذا الرأي للمبرد في خزانة الأدب[٣].

كما أنَّ ابن مالك ذهب أيضًا إلى هذا الرأي إذ يقول: "إلَّا أنَّ الكاف خالفت أصلها في بعض الكلام؛ لخفَّتها، فجرَّت ضمير الغائب المتصل."[٤] فابن مالك يرى أنَّ الكاف قد تخالف أصلها حيث أنَّها تجرُّ الأسماء الظاهرة، وذلك بسبب خفتها كما يرى ابن مالك، فتجرُّ ضمير الغائب المتصل.

([١]) المبرد. المقتضب، ٢٥٥/١.

([٢]) المبرد. المقتضب، ٢٥٥/١.

([٣]) ينظر: البغدادي. خزانة الأدب، ١٩٥/١٠.

([٤])ابن مالك، شرح التسهيل، ١٦٩/٣.

٤) جرُّ (حتَّى) للضمير المتصل.

ومثل الكاف في جرِّها لضمائر المتصل (حتَّى) إذ إنَّها تجر الاسم الظاهر[١]، وتجر الضمير المتصل ضرورةً عند سيبويه والجمهور وذلك نحو قول الشَّاعر:

فَلَا وَاللهِ لَا يُلقى أُنَاس فَتى حتَّاك يَا ابْن أبي يزِيد[٢] (الوافر)

ذهب البصريون إلى أنَّ (حتَّى) لا تجرُّ الضمير المتصل إلَّا في الشَّعر للضرورة، ولا يجوز ذلك عندهم في سعة الكلام. ذلك أنَّهم "استغنوا عن الإضمار بحتَّى بقولهم: رأيتهم حتَّى ذاك. وبقولهم: دعه حتَّى يوم كذا وكذا. وبقولهم دعه حتَّى ذاك. وبالإضمار في إلى إذا قال: دعه إليه؛ لأنَّ المعنى واحد، كما استغنوا بمثلي، ومثله عن كِي، وكَه."[٣]

هذا ما ذهب إليه البصريون والجمهور ، وعلَّة عدم جواز جرِّ حتّى للضمير المتصل عندهم أنَّه لم ينقل الإضمار في حتَّى عن العرب؛ "لأنَّ العرب استغنت في المضمر بإلى عن حتَّى."[٤] وكان ذلك عندهم كاستغناء العرب بمثل عن كاف التشبيه.[٥]

وقد ذكر ابن هشام أنَّ النحاة امتنعوا عن جواز جر (حتَّى) للضمير المتصل لعلَّتين، وقدَّم ردَّه عليهما. العلَّة الأولى: "أَنَّ مجرورها لا يكون إِلَّا بعضًا ممَّا قبلها، أَو كبعض منهُ فَلم يُمكن عود

---

(١) ينظر: ابن هشام. مغني اللبيب، ١٦٦.

(٢) الشاهد بلا نسبة في: المرادي. الجنى الداني،٥٤٣. ابن عصفور. ضرائر الشعر، ٣٠٩. ابن عقيل. شرح ابن عقيل،١١/٣. والبغدادي. خزانة الأدب،٤٧٤/٩.

(٣) سيبويه. الكتاب، ٣٨٤/٣.

(٤) ابن مالك. شرح التسهيل، ١٥٢/١.

(٥) ينظر: ابن مالك. شرح التسهيل، ١٥٢/١.

ضمير البَعض على الكل."[1] وقد ردَّ ابن هشام هذه العلَّة بأنَّه قد يكون الضمير للمخاطب كما في (حتَّاك)، أو أنْ يكون الضمير غائبًا عائدًا على ما تقدَّم ويُراد به البعض وليس الكل، كما يقال: (زيد ضربت القوم حتَّاهُ).[2]

العلَّة الثانية: خشية التباس (حتَّى) الجارَّة بالعاطفة. يقول السهيلي(٥٨١هـ): "ومن حيث دخلت (حتَّى) في حروف العطف، لم يجز دخولها على المضمر المخفوض إذا كانت خافضة، لا تقول: قام القوم حتاك."[3] وكان ردُّ ابن هشام بأنَّه " لو دخلت عليه لقيل في العاطفة قاموا حتى أنت، وأكرمتهم حتى إياك. بالفصل لأنَّ الضمير لا يتصل إلا بعامله. وفي الخافضة حتاك بالوصل كما في البيت وحينئذ، فلا التباس."[4] فالحجَّة القائمة عند ابن هشام وجمهور البصريين هي استغناء العرب عن حتَّى بإلى.

أمَّا المبرد[5]، وابن الأنباري[6] (٣٢٧هـ) والكوفيون، فذهبوا إلى جواز أن يُجرَّ الضمير المتصل بـ (حتَّى) وقد نقل السيوطي عن ابن لأنباري قوله: " قال ابن الأنباري: وإنَّما كتبت (حتَّى) بالياء. وإن كانت لا تمال فرقًا بين دخولها على الظاهر والمضمر، فلزم فيها الألف مع المضمر حين قالوا: (حتَّاي) و (حتَّاك) و (حتَّاه) وانصرف إلى الياء مع الظاهر حين قالوا حتَّى زيد."[7] فابن الأنباري

([1]) ابن هشام. مغني اللبيب، ١٦٧.

([2]) ينظر: ابن هشام. مغني اللبيب، ١٦٧.

([3]) السهيلي. نتائج الفكر في النحو،١٩٨.

([4]) ابن هشام. مغني اللبيب، ١٦٧.

([5]) ينظر: المرادي. الجنى الداني، ٥٤٣. وينظر: ابن هشام. مغني اللبيب، ١٦٦. وينظر: السيوطي. همع الهوامع،٤٢٤/٢.

([6]) ينظر: ابن مالك. شرح التسهيل، ١٥٢/١. وينظر: السيوطي. همع الهوامع، ٥٢٧/٣.

([7]) السيوطي. همع الهوامع، ٥٢٧/٣.

يرى أنَّ (حتَّى) يجوز دخولها على الضمير ويرى أن كتابة ألفها مقصورة مع أنَّها لا تمال للتفريق بين (حتَّى) الداخلة على الاسم الظاهر، والداخلة على الضمير.

٥) إلغاء العمل بـ (لم) تشبيها لها بـ (ما) النافية.

ذهب جمهور النحاة إلى أنَّ (لم) تجزم الفعل المضارع، وأجازوا أن تهمل، فلا تعمل في الفعل في الشعر للضرورة تشبيها لها بـ (ما) النافية، أو (لا) النافية، وذلك نحو قول الشاعر:

لَولَا فَوارسُ من ذهلٍ وأسرتِهم يَوم الصليفاء لم يُوفونَ بالجارِ[١] (البسيط)

حيث رفع الفعل (يوفون) وهو مسبوق بأداة جزم وهي (لم) .

وقال الشاعر :

وأمْسَوا بها ليلَ لو أَقْسَمُوا على الشَّمسِ حولين لم تطلعُ[٢] (المتقارب)

قال: (لم تطلعُ) بالرفع حيث لم يُعمل (لم) في الفعل المضارع.

وهذا ما ذهب إليه ابن جني بأنَّ (لم) لا تعمل في الفعل المضارع تشبيها لها بـ (لا) النافية، للضرورة الشِّعرية، وعلَّة جواز ذلك في الضرورة عنده أنَّه قد " يشبه حروف النفي بعضها ببعض، وذلك لا شتراك الجميع في الدلالة عليه."[٣]

---

(١) الشاهد بلا نسبة في: ابن جني. الخصائص، ٣٣٨/١. ابن جني. سر صناعة الإعراب، ١١٨/٢. وابن يعيش. شرح المفصل،٢١٣/٤. و ابن مالك. شرح التسهيل، ٢٨/١.

(٢) الشاهد بلا نسبة في: ابن عصفور. ضرائر الشِّعر، ٣١٠. والبغدادي. خزانة الأدب،٣/٩.

(٣) ابن جني. الخصائص، ٣٨٨/١.

وذهب ابن يعيش إلى أنَّ إهمال عمل (لم) شاذٌّ على تشبيه (لم) بـ (لا) النافية[1]. وجعله ابن عصفور في كتاب الضرائر من ضرورة الشعر إذ يقول: "حكم لـ (لم)، بدلًا من حكمها، بحكم (ما) لما كانت (ما) نافية مثلها، فرفع المضارع بعدها كما يرفع بعد (ما)."[2] إلَّا أنَّه هنا يشببها بـ(ما) النافية، فلا تعمل (لم) بالفعل المضارع. وقد أشار الرضي إلى اختصاص إهمال عمل (لم) في الفعل المضارع بالشِّعر، إذ يقول: " وقد جاءت (لم) في الشِّعر غير جازمة."[3]

هذا ما ذهب إليه الجمهور من النحاة بأنَّ (لم) يجوز أن لا تعمل في الفعل المضارع في ضرورة الشِّعر؛ لأنَّه يجوز أن تُشبَّه حروف النفي بعضها ببعض فأجازوا ذلك في الشِّعر تشبيهًا لـ (لم) بـ (ما) النافة، أو بـ (لا).

أمَّا ابن مالك، فذهب إلى أنَّه يجوز أن يلغى عمل (لم) حملًا على (لا) النافية، إذ يقول: " وقد تلغى: "لم" حملًا على "لا" النافية، فيرفع الفعل بعدها."[4] وقد عدَّ إلغاء عملها لُغة لبعض العرب قال ابن مالك: " وأطلقت (لم) تنبيها على أنَّها صارفة إلى المضي أبدًا، ولو لم يكن الفعل بعدها مجزومًا، كقول الشاعر:

لولا فوارسُ من نُعْمٍ وأسرتَهم يوم الصُّلَيْفاءِ لم يُوفُونَ الجار (البسيط)

فرفع الفعل بعد لم، وهي لغة القوم."[5]

([1]) ينظر: ابن يعيش. شرح المفصل، ٢١٤/٣.

([2]) ابن عصفور. ضرائر الشَّعر، ٣١٠.

([3]) الرضي الأستراباذي. شرح الرضي على الكافية، ٨٢/٤.

([4]) ابن مالك. شرح التسهيل، ٦٦/٤.

([5]) ابن مالك. شرح التسهيل، ٢٨/١.

وقد نقل المرادي هذا الرأي عن ابن مالك، وقال: إنَّ (لم) تنقسم إلى ثلاثة أقسامٍ[١]: الأول: أن تكون جازمة تدخل على الفعل المضارع، فتجزمه. والثاني: أن يلغى عملها، فيرتفع الفعل المضارع بعدها. والثالث: أن تكون ناصبة للفعل، على قراءة بعض السلف لقوله تعالى: ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ (الشرح: ١) بنصب الفعل المضارع: (ألم نشرحَ) (٢). حيث قال بعضهم: إنَّ النصب في (نشرحَ) لغة عن العرب تنصب الفعل بعد (لم).[٣]

أمَّا المحدثون، فيطالعنا رأي كمال بشر الذي يرى أنَّ رفع الفعل المضارع بعد (لم) لهجة عند العرب.[٤] وإلى هذا أيضًا ذهب عباس حسن إذ يقول: "إنَّ بعض العرب قد ينصب بها، وبعضًا آخر قد يهملها، فلا تنصب ولا تجزم، وإنَّما تتجرد للنفي المحض."[٥]

فهو يرى أن نصب الفعل المضارع بعد (لم)، و إهمال عملها لهجات عن العرب. ويرى أنَّها في هذه اللَّهجات تكون أداة للنفي فقط، وتتجرد عن العمل بالفعل المضارع. لكنَّه على الرغم من عدِّها لهجة عن العرب، ولم يُخطئ من يقول بها. إلَّا أنَّ آثر عدم استخدامها في اللُّغة المعاصرة منعًا للفوضى البيانية . إذ يقول: "ومن المستحسن الآن الانصراف عن هذين الرأيين، وعدم محاكاة واحد منهما؛ منعًا للفوضى البيانية الضَّارة."[٦]

---

(١) ينظر: المرادي. الجنى الداني، ٢٦٦.

(٢) ينظر: ابن جني. المحتسب،٣٦٧/٢.

(٣) ينظر: ابن هشام. مغني اللبيب،٨٤٢/١.

(٤) ينظر: كمال بشر. دراسات في علم اللغة، ٢٧٦.

(٥) عباس حسن. النحو الوافي، ٤١٧/٤.

(٦) عباس حسن. النحو الوافي، ٤١٧/٢.

ومن خلال ما سبق يجب أن يكون إلغاء عمل (لم) غير مختصٍّ بضرورة الشعر، بل يجوز أن يأتي الفعل المضارع بعدها مرفوعًا لأنَّه لغة عن العرب، كما ذكر ابن مالك. كما أنَّ نصب الفعل المضارع بعد (لم) لغة عن العرب بدليل القراءة القرآنية.

النتائج:

بعد دراسة الضرورة الشِّعرية، وأثرها في الخلاف النَّحوي بين النُّحاةِ، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

١) كان لشاهد الضرورة الشعرية أثر كبير في نشوء الخلاف بين النحويين. وقد أدَّى هذا إلى اختلاف النحاة في وضع القواعد فمنهم من عدَّ هذه الاستعمالات ممَّا لا يجوز إلّا في الشعر، ومنهم من أخذ بهذه الاستعمالات فوسعوا القاعدة لتشمل هذه الاستعمالات.

٢) أنَّ الضرورة الشِّعرية : ما اضطرَّ إليه الشاعر في الشعر دون النثر، مِمَّا لم يكن عنه مندوحة. أمَّا إن تمكن الشاعر من أن لا يقع فيها فإنَّه لا ينبغي أن تُعدَّ من الضرورة.

٣) أن الضرورة الشعرية: ما اضطرَّ إليه الشاعر في الشعر دون النثر، ويخرج منها كل الاستعمالات اللغوية التي ثبت استعمال العرب لها في سعة الكلام. فيخرج من باب الضرورة كل ضرورة وافقت لهجة من لهجات العرب كون هذه اللهجات تمثل مادة علمية لا ينبغي إهمالها. كما يخرج من باب الضرورة كل استعمال وافق قراءة من القراءات القرآنية، أو الحديث النبوي الشريف، أو أمثال العرب وكلامهم مما يحتج فيه.

٤) توسيع القواعد لتشمل الاستعمالات التي ثبت نفي الضرورة الشعرية عنها، وإدراجها في قواعد فرعية تنضوي تحت القاعدة العامة التي وضعها النحاة.

المصادر والمراجع:

١) ابتسام الصفَّار. ١٩٦٨م. **شعر مالك و متمم ابنا نويرة اليربوعي**. مكتبة الإرشاد، بغداد.

٢) إبراهيم أنيس ١٩٩٤م. **من أسرار اللغة**. مكتبة الأنجو المصرية، ط٧. القاهرة.

٣) إبراهيم حسن إبراهيم، ١٩٨٣. **سيبويه والضرورة الشعرية**. مطبعة حسان، ط١، القاهرة.

٤) إبراهيم مصطفى. ١٩٣٧م. **إحياء النحو**. (د.ط)، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والتشر.

٥) أحمد مختار عمر.٢٠٠٨م. **معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي**. ط١، عالم الكتب، القاهرة.

٦) الأحوص. عبد الله بن محمد.١٩٩٠م.**شعر الأحوص الأنصاري**. ط٢، مكتبة الخانجي، القاهرة.

٧) الأخفش. أبو الحسن سعيد بن مسعدة. ١٩٩٠م. **معاني القرآن**. تحقيق: هدى محمود قراعة. ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة.

٨) الأزهري. أبو منصور محمد بن أحمد. ١٩٩١م. **معاني القراءات**. ط١. مركز البحوث في كلية الآداب – جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

٩) الأزهري. محمد بن أحمد .٢٠٠١م . **تهذيب اللغة**. تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث، بيروت.

١٠) الأستراباذي. رضي الدين محمد بن الحسن. ١٩٧٨م. **شرح الرضي على الكافية**. تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر. (د.ط) ، جامعة قاريونس. بنغازي.

١١) الأسود بن يعفر. (د.ت). **ديوان الأسود بن يعفر**. صنعه: نوري حمدي القيسي. (د.ط)) سلسة كتب التراث، وزارة الثقافة والإعلام.

١٢) الأصبهاني. أبو الفرج علي بن الحسين. (د.ت). **الأغاني** . تحقيق: سمير جابر.ط٢، دار الفكر، بيروت.

١٣) الأصمعي. أبو سعيد عبد الملك بن قريب.(د.ت) .**الأصمعيات**. تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون. ط٥، دار المعارف، مصر.

١٤) الأعشى . ميمون بن قيس.١٩٥٠م. **ديوان الأعشى**. شرح وتعليق: محمد محمد حسين، المطبعة النموذجية، القاهرة.

١٥) الأعلم الشنتمري.١٩٩٣م. **شرح ديوان علقمة بن عبدة الفحل**. تحقيق: حنا نصر الحتي.ط١، دار الكتاب العربي، بيروت.

١٦) الأُقيشر الأسدي. المغيرة بن عبد الله. ١٩٩٧م. **ديوان الأقيشر الأسدي**. صنعه: محمد علي ذمة، ط١، دار صادر، بيروت.
١٧) الألوسي. محمود شكري. (د.ت). **الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر** .(د.ط)، المكتبة العربية. بغداد.
١٨) امرؤ القيس بن حجر.٢٠٠٤م. **ديوان امرئ القيس**. تحقيق: حسن السندوبي. ط٥، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٩) أميَّة بن الصلت. **ديوان أمية بن الصلت**. (د.ت). تحقيق: سجيع جميل الجبيلي. (د.ط)، دار صادر بيروت.
٢٠) الأنباري. أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد.٢٠٠٣م. **الإنصاف في مسائل الخلاف**. تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، ط٤،مطبعة السعادة، مصر.
٢١) الأنباري. أبو بكر محمد بن القاسم. ١٩٧١م. **إيضاح الوقف والابتداء**. تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان.(د.ط)، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.
٢٢) الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي. ١٩٩٨م. **ارتشاف الضرب من لسان العرب**. تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، ط١، القاهرة.
٢٣) الأندلسي. أبو حيَّان محمد بن يوسف. ١٩٩٣م. **تفسير البحر المحيط**. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وآخرين. ط١، دار الكتب العلمية، بيروت.
٢٤) الإيادي. أبي دواد، جارية بن الحجَّاج. ٢٠١٠م. **ديوان أبي دواد الإيادي**. تحقيق: أنوار محمود الصالحي وأحمد هاشم السامرائي. ط١، دار العصماء، دمشق.
٢٥) البخاري. محمد بن عبد الله . ١٩٨٧م. **الجامع الصحيح المختصر**. تحقيق: مصطفى ديب البغا.ط٣، دار ابن كثير، بيروت.
٢٦) بشر بن أبي خازم الاسدي.١٩٩٤م. **ديوان بشر بن أبي خازم**. ط١، دار الكتاب العربي. بيروت.
٢٧) البصري .أبو الحسن علي بن أبي الفرج بن الحسن. (د.ت). **الحماسة البصرية**. تحقيق: مختار الدين أحمد.(د.ط)،عالم الكتب، بيروت.
٢٨) البغدادي، عبد القادر بن عمر، ١٩٩٧م. **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**. تحقيق: عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي، القاهرة.
٢٩) تمام حسان. ١٩٩١م. **الأصول دراسة ابستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي**. (د.ط) دار الثقافة، الدار البيضاء.
٣٠) تمام حسان. ١٩٩٤م. **اللغة العربية معناها ومبناها**. (د.ط) دار الثقافة، الدار البيضاء.

٣١) ابن الأثير. مبارك بن محمد الشَّيباني الجزري. ١٤٢٠هـ. **البديع في علم العربية**. تحقيق: فتحي أحمد علي الدين. ط١، جامعة أُم القرى، مكة المكرمة.
٣٢) الجرجاوي. خالد بن عبد الله بن أبي بكر. ١٩٩٦م. **وصل الطلاب إلى قواعد الإعراب**. تحقيق: عبد الكريم مجاهد. ط١،دار الرسالة، بيروت.
٣٣) جرير بن عطية الخطفي. (د.ت). **ديوان جرير**. (د.ط)، دار بيروت، بيروت.
٣٤) جرير بن عطية الخطفي. ١٩٦٩م. **ديوان جرير**. بشرح محمد بن حبيب. تحقيق: نعمان محمد أمين، ط٣، دار المعارف. القاهرة.
٣٥) ابن الجزري. شمس الدين محمد بن محمد بن يوسف. ٢٠٠٠م. **تحبير التيسير في القراءات العشر**. تحقيق: أحمد مفلح القضاة ، دار الفرقان، ط١،عمان. الأردن.
٣٦) الجزولي. أبو موسى عيسى بن عبد العزيز. (د.ت). **المقدمة الجزولية في النحو**. تحقيق: شعبان عبد الوهاب محمد. (د.ط). مطبعة أم القرى.
٣٧) الجمحي. محمد بن سلَّام.٢٠٠١م. **طبقات فحول الشُّعراء**. دراسة: طه أحمد إبراهيم. (د.ط). الكتب العلمية، بيروت.
٣٨) جميل بثينة في: جميل بن المعمَّر. ١٩٣٤م. **ديوان جميل بثينة**. جمعه وصنفه: بشير يموت. (د.ط)، المكتبة الأهلية، بيروت.
٣٩) الجندي. ١٩٧٨. **اللهجات العربية في التراث**، الدار العربية للكتاب، ليبيا.
٤٠) ابن جني. أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي. (د.ت). **الخصائص**. تحقيق: محمد علي النجار. (د.ط)، دار الكتب المصرية، القاهرة.
٤١) ابن جني. أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي.٢٠٠٠م. **سر الصناعة الإعراب**. تحقيق: محمد حسن إسماعيل وأحمد رشدي عامر.ط١. دار الكتب العلمية، بيروت.
٤٢) ابن جني. أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي.١٩٩٩م. **المحتسب في تبيين وجوه القراءات والإيضاح عنها** . وزارة الأوقاف–المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.
٤٣) ابن جني. أبو الفتح عثمان بن جني.١٩٥٤م. **المنصف**. تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين.ط١،دار الحياء التراث، القاهرة.
٤٤) ابن جني. أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي. (د.ت). **اللُّمع في العربية**. تحقيق: فائز فارس. (د.ط)، دار الكتب الثقافية، الكويت.
٤٥) الجوهري. أبو نصر إسماعيل بن حماد.١٩٨٧م.**الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار.ط٤، دار العلم للملايين. بيروت.

٤٦) ابن خالويه. الحسين بن أحمد بن خالويه. ٢٠٠٠م. **الحجة في القراءات السبع**. تحقيق: عبد العال سالم مكرم. دار الشروق، ط٤، بيروت.
٤٧) ابن خالويه. الحسين بن أحمد بن خالويه. ١٩٧٩م. **ليس في كلام العرب**. تحقيق: أحمد عبد الغفار عطار. ط٢، مكة المكرمة.
٤٨) حاتم بن عبد الله الطائي. (د.ت). **ديوان حاتم الطائي وأخباره**. تحقيق: عادل سليمان جمال. (د.ط)، مطبعة المدني، القاهرة.
٤٩) ابن الحاجب. عثمان بن عمر بن أبي بكر. ١٩٨٩م. **أمالي أبن الحاجب**. تحقيق: فخر الدين قباوة. (د.ط)، دار عمَّار، الأردن.
٥٠) الحارث بن خالد المخزومي.١٩٧٢م. **شعر الحارث بن خالد المخزومي**. تحقيق: يحيى الجبوري. ط١، مطبعة النعمان، النجف الأشرف.
٥١) حسان بن ثابت.١٩٢٩م. **شرح ديوان حسان بن ثابت**. وضعه وضبطه: عبد الرحمن البرقوقي. المطبعة الرحمنية. مصر.
٥٢) حماسة، محمد عبد اللطيف حماسة. ١٩٩٦م. **لغة الشعر (دراسة في الضرورة الشعرية)**. ط١ دار الشروق. القاهرة.
٥٣) حميد بن ثور .١٩٥١. **ديوان حميد بن ثور**. تحقيق: عبد العزيز الميمني. دار القومية للطباعة والنشر، القاهرة.
٥٤) حنبكة. عبد الرحمن بن حسن. ١٩٩٦م. **البلاغة العربية**. ط١، دار القلم، دمشق.
٥٥) أبو حيَّة النُّميري. الهيثم بن الربيع. ١٩٧٥م. **شعر أبي حيَّة النُّميري**. تحقيق: يحيى الجبوري. منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق.
٥٦) خديجة الحديثي. ١٩٧٤م. **الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه**. مطبوعات جامعة الكويت، الكويت.
٥٧) خفَّاف بن ندبة السَّلمي. ١٩٦٧م. **شعر خفاف بن ندبة السُّلمي**. تحقيق: نوري حمَّودي القيسي. (د.ط)، دار المعارف، بغداد.
٥٨) الدؤلي، أبو الأسود. ظالم بن عمر،١٩٩٨م. **ديوان أبي الأسود**. تحقيق: محمد حسن آل ياسين.ط٢، دار ومكتبة الهلال، بيروت.
٥٩) ابن درستويه. عبد الله بن جعفر. ١٩٩٨م. **تصحيح الفصيح وشرحه**. تحقيق: محمد بدوي مختون. المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة.
٦٠) ابن دريد. أبو بكر محمد بن الحسن. ١٩٨٧م. **جمهرة اللغة**. تحقيق: رمزي منير بعلبكي.ط١، دار العلم للملايين، بيروت.

٦١) ذو الإصبع العدواني. حرثان بن حارث. ١٩٧٣م. **ديوان ذي الإصبع العدواني**. تحقيق: عبد الوهاب العدواني و محمد الدليمي. (د.ط)، مطبعة الجمهور، الموصل.
٦٢) ذو الرِّمة. غيلان بن عقبة.١٩٩٥م. **ديوان ذي الرمة**.ط١،دار الكتب العلمية، بيروت.
٦٣) رؤبة بن العجاج. (د.ت). **مجموع أشعار العرب مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج**. عناية: وليم بن الورد. دار ابن قتيبة، الكويت.
٦٤) رمضان عبد التواب.(د.ت) **فصول في فقه العربية**. مكتبة الخانجي، ط٢، القاهرة.
٦٥) رمضان عبد التواب.١٩٩٧م. **المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي**، (د.ط)، مكتبة الخانجي ،القاهرة.
٦٦) أبو زُبيد الطائي. حرملة بن منذر. ١٩٦٧م. **شعر أبي زُبيد الطائي**. تحقيق: نوري حمودي القيسي. (د.ط)، المجمع العلمي العراقي ومطبعة المعارف. بغداد.
٦٧) الزبيدي. محمد بن محمد الحسيني.(د.ت). **تاج العروس من جواهر القاموس**. تحقيق: مجموعة من المحققين. (د.ط)، دار الهداية.
٦٨) الزَّجاج. إبراهيم بن السري. ١٩٨٨م. **معاني القرآن وإعرابه**. تحقيق: عبد الجليل شلبي.ط١، عالم الكتب، بيروت.
٦٩) الزجاجي. أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق. ١٩٨٥م. **اللَّامات**. تحقيق: مازن مبارك. ط٢، دار الفكر، دمشق.
٧٠) الزجاجي. أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق.١٩٧٩م. **الإيضاح في علل النحو**. تحقيق: مازن المبارك. ط٣، دار النفائس، بيروت.
٧١) الزركلي. خير الدين. ١٩٨٠م.**الأعلام**. ط٥، دار العلم للملايين، بيروت.
٧٢) الزَّمخشري. أبو القاسم جار الله محمود بن عمر. ١٤١٧هـ.**شرح الفصيح**. تحقيق: إبراهيم بن عبد الله الغامدي. معهد البحوث العلمية إحياء التراث الإسلامي. مكة المكرمة.
٧٣) الزمخشري. أبو القاسم جار الله محمود بن عمر.(د.ت). **الكشَّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**. تحقيق: عبد الرَّزاق المهدي. (د.ط)، دار إحياء التراث، بيروت.
٧٤) الزَّمخشري. أبو القاسم جار الله محمود بن عمر. ١٩٩٣م. **المفصل في صناعة الإعراب**. تحقيق: علي أبو ملحم. ط١، مكتبة الهلال،
٧٥) زيد الخيل بن مهلهل الطائي. ١٩٨٨م. **شعر زيد الخيل الطائي**. تحقيق: أحمد مختار البرزة. ط١، دار مأمون للتراث، دمشق.
٧٦) زيد بن سلمى.١٩٨٣م. **شعر زياد الأعاجم**. تحقيق. يوسف بكَّار. ط٣، دار المسرَّة.

٧٧) ابن السَّراج. محمد بن السري بن سهل. **الأصول في النحو**. تحقيق: عبد الحسين الفتلي، (د.ط)، مؤسسة الرسالة، بيروت .
٧٨) السُّراقي، وليد محمد. ٢٠٠٨م. **شعر بني سلول**. ط١، مركز البابطين لتحقيق المخطوطات الشِّعرية ودار الوفاء، الإسكندرية.
٧٩) سعيد الأفغاني. (د.ت). **من تاريخ النحو العربي**. (د.ط)، مكتبة الفلاح.
٨٠) سعيد الأفغاني. ٢٠٠٣م. **الموجز في قواعد اللغة العربية**. (د.ط)، دار الفكر، بيروت.
٨١) السُّكري. أبو سعيد الحسن بن الحسين. (د.ت). **شرح أشعار الهذليين**. تحقيق: عبد السَّتَّار أحمد فرَّاج، ومحمود محمد شاكر. (د.ط)، مكتبة دار العروبة، القاهرة.
٨٢) السُّهيلي. أبو القاسم، عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد. ١٩٩٢م. **نتائج الفكر في النحو**. ط١، دار الكتب العلمية، بيروت.
٨٣) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. ١٩٨٨م. **الكتاب**. تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط٣، القاهرة.
٨٤) ابن سيده. أبو الحسن علي بن إسماعيل. ١٩٩٦م. **المخصَّص**. تحقيق: خليل إبراهيم جفَّال. ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٨٥) ابن سيده. أبو الحسن علي بن إسماعيل.٢٠٠٠م. **المحكم والمحيط الأعظم**. تحقيق: عبد الحميد الهنداوي. ط١، دار الكتب العلمية، بيروت.
٨٦) السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله. ١٩٨٥م. **ضرورة الشعر**. تحقيق: رمضان عبد التواب. دار النهضة العربية، ط١، القاهرة.
٨٧) السيرافي. يوسف بن أبي سعيد الحسن المرزبان. ١٩٧٤م. **شرح أبيات سيبويه**. تحقيق: محمد علي هاشم. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.
٨٨) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن بكر. **الأشباه والنظائر في النحو**. تحقيق: عبد العال سالم مكرم. (د.ط)،مؤسسة الرسالة.
٨٩) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر . ١٩٩٨م. **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**. تحقيق: فؤاد علي منصور. ط١، دار الكتب العلمية، بيروت.
٩٠) السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن بكر. **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**. تحقيق: عبد الحميد الهنداوي، (د.ط)،المكتبة التوفيقية ، القاهرة.
٩١) ابن الشجري. ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي. ١٩٩١م. **أمالي ابن الشجري** . تحقيق: محمود محمد الطنجي .ط١،مكتبة الخانجي، مصر.

٩٢) الشماخ بن ضرار الذبياني.(د.ت). **ديوان الشمَّاخ**. تحقيق: صلاح الدين الهادي. (د.ط)،دار المعارف، مصر.

٩٣) ابن الصائغ. محمد بن حسن الجذامي.٢٠٠٤م. **اللمحة في شرح الملحة**. تحيقي: إبراهيم بن سالم الصاعدي. ط١، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة. السعودية.

٩٤) صاعد بن الحسن الربعي البغدادي. ١٩٩٣م. **كتاب الفصوص**. تحقيق: عبد الوهاب تازي السعود.(د.ط)، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية . المغرب.

٩٥) طرفة بن العبد. ٢٠٠٣م. **ديوان طرفة بن العبد**. شرح مهدي محمد ناصر الدين.ط٣، دار الكتب العلمية، بيروت.

٩٦) العباس بن مرداس. في العباس بن مرداس. ١٩٩١م.**ديوان عباس بن مرداس السلمي**. تحقيق: يحيى جبوري،ط١،مؤسسة الرسالة، بيروت.

٩٧) عباس حسن. **النحو الوافي**.ط٤. دار المعارف، القاهرة.

٩٨) عبد الحكيم راضي. ٢٠٠٣م. **نظرية اللغة في النقد العربي** "**دراسة في خصائص اللغة الادبية من منظور النقاد العرب**". ط١،المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة.

٩٩) عبد الفتاح إسماعيل شلبي. ١٩٩٩م. **رسم المصحف العثماني وأوهام المستشرقين في قراءات القرآن الكريم** دوافعها ودفعها، مكتبة وهبة ط٤، القاهرة.

١٠٠) عبد الوهاب محمد العدواني. ١٩٩٠م.**الضرورة الشعرية دراسة لغوية نقدية**. مطبعة التعليم العالي، الموصل.

١٠١) عبده الراجحي١٩٩٦م. **اللهجات العربية في القراءات القرآنية**، دار المعارف الجامعية. الإسكندرية.

١٠٢) عبيد بن قيس الرقيات .(د.ت). **ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات**. تحقيق: محمد يوسف نجم.(د.ط)، دار صادر، بيروت.

١٠٣) العجاج. ١٩٦٩م. **ديوان العجاج (رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي)**. تحقيق: عبد الحفيظ السطلي. (د.ط). مكتبة أطلس، دمشق.

١٠٤) ابن عصفور. علي بن مؤمن بن محمد الإشبيلي. ١٩٩٨م. **شرح جمل الزجاجي**. تحقيق: فواز الشَّعار. ط١، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٠٥) ابن عصفور. علي بن مأمون الإشبيلي. ١٩٨٠م. **ضرائر الشعر**. تحقيق: السيد إبراهيم محمد، ط١، دار الأندلس.

١٠٦) ابن عقيل. عبد الله بن عبد الرحمن المصري.١٩٨٠م.**شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. ط٢٠،دار التراث. القاهرة.

١٠٧) العكبري. أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري. ٢٠٠٨م. **التبيان في إعراب القرآن**.ط١ ،شركة القدس، القاهرة.

١٠٨) العكبري. أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري.١٩٨٦م.**التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين**. تحقيق: عبد الرحمن عثيمين، ط١، دار الغرب الإسلامي.

١٠٩) العكبري. أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري ١٩٩٥م. **اللباب في علل البناء والإعراب**. تحقيق: غازي مختار طليمات. دار الفكر، ط١، دمشق.

١١٠) عمر بن أبي ربيعة. ١٩٩٦م. **ديوان عمر بن أبي ربيعة**. تحقيق: فايز محمد. ط٢، دار الكتاب العربي، بيروت.

١١١) ابن فارس. أحمد بن فارس.١٩٩٧م. **الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها**.ط١. دار الكتب العلمية، بيروت.

١١٢) الفارسي. أبو علي الحسن بن عبد الغفَّار.١٩٨٧م. **إيضاح الشِّعر، أو كتاب شرح الأبيات المشكلة الإعراب**. تحقيق: حسن هنداوي. ط١، دار القلم. دمشق. دار العلوم والثقافة، بيروت.

١١٣) الفارسي. أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار. ١٩٩٠م. **التعليقة على كتاب سيبويه**. تحقيق: عوض بن حمد القوزي، ط١.

١١٤) الفارسي. أبو علي الحسن بن أحمد.١٩٩٣م. **الحجة للقراء السبعة**. تحقيق: بدر الدين قهوجي و بشير جويجابي. ط٢، دار المأمون للتراث، دمشق.

١١٥) الفراء. أبو زكريا يحيى بن زياد. **معاني القرآن**. تحقيق: محمد علي النجار، وعبد الفتاح الشلبي،ط١، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر.

١١٦) الفراهيدي، الخليل بن أحمد. **كتاب العين**. تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

١١٧) الفراهيدي. الخليل بن أحمد.١٩٩٥م. **الجمل في النحو**. تحقيق: فخر الدين قباوة.ط٥، مؤسسة الرسالة، بيروت.

١١٨) الفرزدق. همام بن غالب. ١٩٨٣م. **ديوان الفرزدق**. شرح إيليا الحاوي.ط١، دار الكتاب اللبناني – مكتبة المدرسة، بيروت.

١١٩) الفيروزآبادي. ٢٠٠٥م. **القاموس المحيط**. تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي.ط٨، مؤسسة الرسالة، بيروت.

١٢٠) أبو القاسم. عبد الرحمن بن إسماعيل. (د.ت). **إبراز المعاني من حرز الأماني**. تحقيق: إبراهيم عطوة عوض. (د.ط)، شركة مصطفي البابي الحلبي، مصر.

١٢١) القتَّال الكلابي في ديوانه . عبيد الله بن مجيب الكلابي. ١٩٨٩م. **ديوان القتَّال الكلابي**. تحقيق: إحسان عباس. (د.ط)، دار الثقافة، بيروت.
١٢٢) القرطبي. أبو عبد الله محمد بن أحمد. ١٩٦٤م. **الجامع لأحكام القرآن**. تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش. ط٢، دار الكتب المصرية، القاهرة.
١٢٣) القيرواني. محمد بن جعفر القزاز.(د.ت). **ما يجوز للشاعر في الضرورة**. تحقيق: رمضان عبد التواب، و صلاح الدين الهادي. دار العروبة، الكويت.
١٢٤) قيس بن الملوح. ١٩٩٩م. **ديوان قيس بن الملوح**.ط١، دار الكنب العلمية، بيروت.
١٢٥) قيس بن زهير العبسي (د.ت). **شعر قيس بن زهير**. (د.ط)، مطبعة الآداب، النجف.
١٢٦) القيسي. أبو رياش أحمد بن إبراهيم. ١٩٨٦م. **شرح هاشميات الكميت**. تحقيق: داود سلُّوم، ونوري حمودي القيسي. ط٢، عالم الكتب ومكتبة النَّهضة، بيروت.
١٢٧) القيسي. أبو علي الحسن بن عبد الله.١٩٨٧م. **إيضاح شواهد الإيضاح**. تحقيق: مجمد بن حمود الدعجاني. ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
١٢٨) كارل بروكلمان. ١٩٧٧م. **فقه اللغات السامية** ، ترجمة: رمضان عبد التواب. مطبوعات جامعة الرياض.
١٢٩) كراع النمل. علي بن الحسن الهنائي الأزدي. ١٩٨٩م. **المنتخب من غريب كلام العرب**. تحقيق: محمد بن أحمد العمري.ط١، الناشر: جامعة أُم القرى (معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي).
١٣٠) كعب بن مالك الأنصاري. (د.ت). **ديوان كعب بن مالك الأنصاري**. تحقيق: سامي مكِّي العاني. (د.ط)، مكتبة النهضة، بغداد.
١٣١) الكفوي. أبو البقاء أيوب بن موسى.١٩٩٨م. **الكليات**. تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري. (د.ط)، مؤسسة الرسالة، بيروت.
١٣٢) كمال بشر.١٩٨٦م. **دراسات في علم اللغة**. ط٩. دار المعارف.، القاهرة.
١٣٣) ابن مالك. جمال الدين محمد بن عبد الله. (د.ت). **ألفية ابن مالك**. (د.ط).دار المعارف.
١٣٤) ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي، ١٩٩٠م. **شرح التسهيل**. تحقيق: عبد الرحمن السيد و محمد بدوي المختون. هجر للطباعة والنشر.
١٣٥) ابن مالك. جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي.١٤٠٥هـ. **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح**. تحقيق: طه مُحسن.ط١،مكتبة ابن تيمية.
١٣٦) المبرد. أبو العباس، محمد بن يزيد.١٩٩٧م. **الكامل في اللغة الأدب**. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار الفكر العربي، ط٣، القاهرة.

١٣٧) المبرد. أبو العباس محمد بن يزيد.(د.ت). **المقتضب**. تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة. عالم الكتب، (د.ط) بيروت.
١٣٨) المتلمس .جرير بن عبد المسيح.١٩٧٠م. **ديوان المتلمس الضبعي**. تحقيق: حسن كامل الصيرفي. الناشر: معهد المخطوطات العربية. جامعة الدول العربية. القاهرة.
١٣٩) ابن مجاهد. أحمد بن موسى التميمي.١٤٠٠هـ . **السبعة في القراءات**. تحقيق: شوقي ضيف ، ط٢ ، دار المعارف ،مصر.
١٤٠) ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين الأنصاري. ١٩٦٨م، **لسان العرب**. دار صادر، بيروت.
١٤١) محمد عيد. ١٩٨٩م. **النحو المصفَّى**. (د.ط)، مكتبة الشباب، القاهرة.
١٤٢) المرادي. الحسن بن قاسم.١٩٩٢م. **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل.ط١ ، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٤٣) المرزباني. أبو عبيد الله محمد بن عمران. (د.ت). **أشعار النِّساء**. تحقيق: سامي مكّي العاني و هلال ناجي. (د.ط)، عالم الكتب.
١٤٤) المرزوقي. أبو علي أحمد بن محمد.٢٠٠٣م. **شرح ديوان الحماسة**. تحقيق: غريد الشيخ. (ط.١). دار الكتب العلمية. بيروت.
١٤٥) مسلم بم الحجاج النيسابوري. (د.ت). **المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم**. (د.ط). دار إحياء التراث، بيروت.
١٤٦) المفضل بن محمد اليعلي.(د.ت). **المفضليات**. تحقيق: أحمد شاكر وعبد السلام هارون.ط٦. دار المعارف، القاهرة.
١٤٧) المهلبي. أبو العباس أحمد بن علي بن معقل. ٢٠٠٣م. **المآخذ على شرَّاح ديوان أبي الطيب المتنبي**. تحقيق: عبد العزيز بن ناصر المانع ، مركز الملك فيصل للدراسات الإسلامية ، ط٢، الرياض.
١٤٨) الميداني. أحمد بن محمد. (د.ت). **مجمع الأمثال**. تحقيق: محمد مُحيي الدين عبد الحميد. (د.ط)، دار المعرفة، بيروت.
١٤٩) النابغة الذبياني. زياد بن معاوية. ١٩٩٦م. **ديوان النابغة**، شرحه: عباس عبد الستار. ط٣، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٥٠) نازك الملائكة.١٩٦٧م. **قضايا الشعر المعاصر**. مكتبة النهضة.ط٣.
١٥١) النجاشي الحارثي قيس بن عمر.١٩٩٩م. **ديوان النجاشي الحارثي**. (د.ط)، مؤسسة المواهب، بيروت.

١٥٢) أبو النجم العجلي. الفضل بن قدامة.٢٠٠٦م. **ديوان أبي الفضل العجلي**. جمعه وشرحه: محمد أديب. (د.ط)، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
١٥٣) النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي. **إعراب القرآن**. ط١. وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٥٤) نصيب بن رباح في: نصيب بن رباح.١٩٦٧م. **شعر نصيب بن رباح**. جمع وتقديم: داود سلوم، مطبعة الإرشاد، بغداد.
١٥٥) ابن هرمة. إبراهيم بن هرمة القرشي.١٩٦٩م. **ديوان إبراهيم بن هرمة**. تحقيق: محمد نفَّاع و حسين عطوان. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
١٥٦) ابن هشام. حمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد. (د.ت). **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**. تحقيق: عبد المغني الدقر، (د.ط)، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا
١٥٧) ابن هشام. جمال الدين عبد الله بن أحمد.١٩٨٥م.**مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**. تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي الحمد الله.ط٥،دار الفكر، دمشق.
١٥٨) ابن الورّاق. أبو الحسن محمد بن عبد الله بن العباس.١٩٩٩م. **علل النحو**. تحقيق: محمود جاسم محمد درويش. (د.ط)، دار الرشد ، الرياض.
١٥٩) ابن ولاّد. أبو العباس أحمد بن محمد التميمي.١٩٠٠م. **المقصور والممدود**. تحقيق: بولس برونله، مطبعة ليدن.
١٦٠) ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش. ٢٠٠١م. **شرح المفصل للزمخشري**. تحقيق: إميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت.

الرَّسائل جامعية:

١) عسيري. إبراهيم بن علي. ١٤٢٩هـ. **(المسائل النحوية و الصرفية في كتاب الفصوص لأبي العلاء صاعد البغدادي)**. إشراف: أ. د. عبد الكريم عوفي. جامعة أم القرى. مكة المكرمة.

الدوريات:

١) ابن فارس. **ذم الخطأ في الشعر**. تحقيق رمضان عبد التواب. مجلة معهد المخطوطات العربية، ١٩٧٩م. مجلد ٢٥، ج,١

٢) **مجلة شعر**. ١٩٥٧م . العدد ٣، السنة الأولى.

Abstract

Aldlabeeh,bassil,m. effect witness of poeitic necessty in the dispute Grammatical matters Descriptive and analytical study. doctoral Thesis, Yarmouk University,2016.

(supervisor: Prof. Dr. BaniBaker Abdulqader. M)

The study aimed to identify the effect of poetic necessity witness in the dispute between grammar scholars. The study seeks to verify that some of the poetic witnesses described as a poetic necessity is actually a dialectical patterns that are to be taken from the poetic necessity as they were mentioned in the Arabic dialects and in other prose patterns such as Quranic readings and the Holy Suna and what was accurately transferred from Arabs.

The study was divided into four chapters: the first chapter addressed the concept of poetic necessity, the position of grammar and language scholars about it and its relationship with Arab dialects.

In the second chapter, the study addressed the concept of poetic necessity concept in the dispute at the phonetic levels and this included elimination, addition and alteration. As for the third chapter, it addressed the effect of poetic necessity in the dispute at the morphological level and this included various issues such as number, masculine feminine use and the derivative nature of some words from being a noun to other syntactical form.

As for the fourth chapter, it addressed the effect of poetic necessity in the dispute at the syntactical level such as elimination, addition, advancement and deference, separation and the use of letters for other than their designated functions.

The study employed the analytical descriptive approach by detecting the poetic necessity witnesses and then analyze their effect in grammatical dispute and their effect in grammar.

key words: witness, poeitic necessity, dispute Grammatical.